وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري قسنطينة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنوان الرسالة

تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
فرع: العلاقات الدولية

إعداد الطالب:
حمدوش رياض

تحت إشراف:
أ/ د. كيبش عبد الكريم

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
حسين بوقارة	أستاذ التعليم العالي	الجزائر 03	رئيسا
عبد الكريم كيبش	أستاذ التعليم العالي	منتوري قسنطينة	مشرفا ومقررا
رياض بوريش	أستاذ التعليم العالي	منتوري قسنطينة	عضوا مناقشا
مسعود شعنان	أستاذ محاضر	الجزائر 03	عضوا مناقشا
عبد الحق بن جديد	أستاذ محاضر	عنابة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2011 - 2012

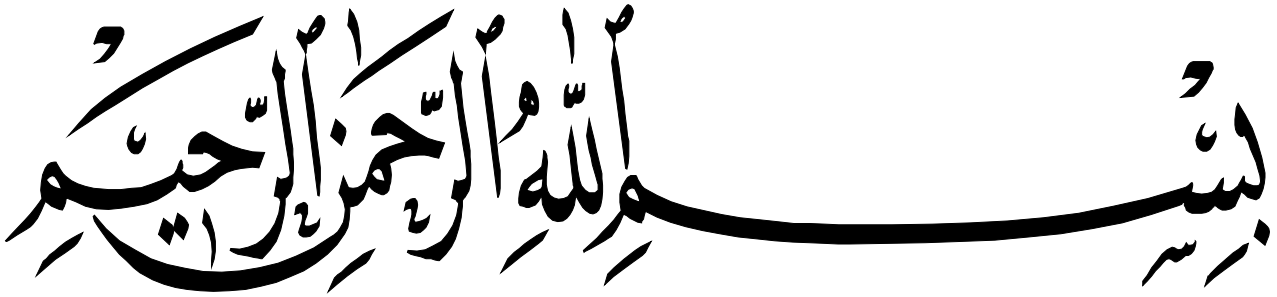
بسم الله الرحمن الرحيم

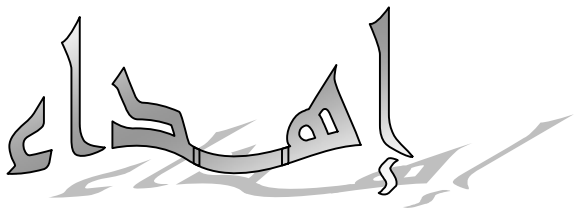

إلى الوالدين الكريمين

إلى زوجتي الحبيبة

إلى إخوتي الأعزاء

إلى قرة عيني، ابنتي سارة

إلى جميع أبناء إخوتي الأحباء.....

لكـــــــــــو جميعـــــــــــا أهـــــــــــدي عملـــــــــــي هـــــــــــذا.

ريـــــــاض

شكر و تقدير

لا يسعني في هذا المقام إلاّ أن أتقدم بخالص الشكر و العرفان إلى الأستاذ الفاضل، الأستاذ المشرف،**الأستاذ الدكتور عبد الكريم كيبش** وذلك على قبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع و على نصائحه وتوجيهاته

كما أوجه شكر خاص إلى جميع أساتذة العلوم السياسية بجامعة قسنطينة وعلى رأسهم رئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ **عبد الحفيظ شريط** للتشجيع والتمنيات بالتوفيق.

إلى كل من ساهموا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

شـــــــــــــــكـــرا

ريـــــــاض

مقدمة

لقد صاحب انتهاء الحرب الباردة، تحول و تغيير وبروز وتراجع مجموعة من القواعد و الممارسات و المفاهيم في النظام الدولي، و من أمثلة ذلك بروز ما يسمى بالحرب على الإرهاب، الحرب الاستباقية وعودة مفهوم الحرب العادلة، ، كما حدث تحول على مستوى الأحلاف والتكتلات، كذلك تراجع في مفهوم السيادة، حيث أضحى الكلام عن سيادة ناقصة أو نسبية.

وإذا كانت الدول ذات السيادة الكاملة تجد صعوبة في مقاومة التأثيرات الخارجية، فماذا يمكن القول عن وضعية الاتحادات التي تعاني من مشكلة الولاء و الاختراق، و الصعوبة الكبيرة في اتخاذ قرارات موحدة؟، كما أن أغلب هذه التحولات الجديدة في النظام الدولي جاءت مطابقة تماما لنظرة وتوجهات و إستراتيجية الطرف المنتصر بعد الحرب الباردة ألا وهو المعسكر الغربي الرأسمالي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن في ظل هذه التحولات، برزت خلافات في وجهات النظر بين أطراف المعسكر الغربي (الأوروبي – الأمريكي) حول صنع السياسة الدولية لما بعد الحرب الباردة، وحول مستقبل الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، لقيادة النظام الدولي.

لأن المسألة متعلقة بمتغير القوة و كذلك متغير النفوذ و التأثير، حيث و مباشرة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، بدأت المنافسة بينهما حول تصدر سلم ترتيب القوى العالمية، لأن نهاية الحرب الباردة كشفت عن كيفية صعود و نزول القوى الكبرى، نتيجة افتقادهم أو حيازتهم على القوة (المدرسة الواقعية).لأن نهاية الحرب الباردة أفضت إلى مواجهة مباشرة بين مصالح الولايات المتحدة ولإتحاد الأوروبي.

وعلى ذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص، انتهاج إستراتيجية قامت على أساس التوجه الانفرادي، و البحث عن زيادة القوة لتحقيق مكاسب أكبر على حساب الآخرين (العقلانية الواقعية)، وبالخصوص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مع إدارة بوش الابن، المتشبعة بفكر اليمين المحافظ أو ما اصطلح عليه بالمحافظين الجدد، من أجل تحقيق مصالح و مكاسب فردية دون مشاركة الحليف الأوروبي (الإتحاد الأوروبي)، لأن

الولايات المتحدة هي الأكبر من حيث الحجم و الإمكانيات أو بعبارة أخرى هي من تحوز على أكبر قدر من القوة.

لذلك ولكي لا نقول لقد تحولت علاقات التعاون والشراكة بينهما إلى علاقات توتر وخلاف، أعتقد أنه يجوز القول بأنه أصبح بالإمكان الحديث عن هوّة واسعة و خلاف حاد بينهما، مما أدى إلى تحوّل معتبر في طبيعة العلاقات بين الطرفين. و قد مس هذا الخلاف العديد من المسائل و أهمها المسائل السياسية و الأمنية والمسائل المالية و التجارية و حتى المسائل الثقافية و الحضارية.

ونتيجة لذلك تعمل الولايات المتحدة الأمريكية، على التأثير في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، كجزء من إستراتيجيتها التي تهدف إلى تقليص دور المنافسين على القيادة العالمية.

إضافة إلى محاولة الإنفراد بصنع السياسة العالمية، من خلال خوض مجموعة من الحروب كالحرب على أفغانستان والعراق، مما سمح لها بزيادة قوتها وتفوقها على منافسيها، وهي المسألة التي يرفضها الاتحاد الأوروبي، لاعتقاده بأن الولايات المتحدة، تفضل المقاربة العسكرية على العمل الدبلوماسي والعلاقات التعاونية مع حلفاءها، نتيجة تفوقها في هذا المجال، وهذا يلحق أضرار بالغة بـــمصالح الاتحاد الأوروبي، على المستوى الدولي والإقليمي. ومنه تبرز الإشكالية التالية :

الإشكالية:

إن انتصار المعسكر الغربي الرأسمالي على المعسكر الشرقي الشيوعي بعد الحرب الباردة، أكد تفوق وتماسك هذا المعسكر بطرفيه (الأمريكي–الإتحاد الأوروبي) وبالخصوص في ظل بقاء أغلب مؤسساته ومنظماته قائمة، وأهمها حلف شمال الأطلسي، لكن الخلافات العديدة التي برزت بعد 11 سبتمبر 2001، والتي لم تكن تطرح بهذه الحدة قبل نهاية الحرب الباردة، أكدّت على العديد من التناقضات التي تطغى على العلاقة بينهما تحت مظلة الشراكة الأطلسية، وتظهر الإشكالية في شكل سؤال رئيسي هو:

ما هي أهداف السياسية الخارجية الأمريكية، من خلال تأثيرها على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي؟.

وتتدرج تحت هذه الإشكالية بعض الأسئلة الفرعية هي:

ماهي الأسباب التي أدت إلى تحول السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الإتحاد الأوروبي؟.

ماهي الأسباب التي أدت إلى تحول موقف الإتحاد الأوروبي، من الولايات المتحدة الأمريكية؟.

كيف يستجيب القرار في الإتحاد الأوروبي للتأثيرات الأمريكية؟، وهل هي نفس الاستجابة في جميع المسائل؟.

الفرضيات:

1- الولايات المتحدة، تقبل بمشاركة الإتحاد الأوروبي في إدارة النظام الدولي، دون أن يتحدى الريادة الأمريكية.

2- عدم احترام القانون الدولي وتوظيف القوة العسكرية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المسائل الدولية، زاد في توتر العلاقات بين الطرفين.

3- يسعى بعض دول الإتحاد الأوروبي (فرنسا) أن تكون العلاقات بينه وبين الولايات المتحدة متساوية وأن يكون شكل النظام الدولي متعدد الأقطاب.

4- حرب العراق أكدّت فشل الإتحاد الأوروبي في اتخاذ قرار مشترك لمواجهة الهيمنة الأمريكية.

منهج الدراسة :

لقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج أهمّها مايلي:

-**المنهج التحليلي المقارن**: يسمح لنا بتفسير السياسة الخارجية لوحدتين سياسيتين (الولايات المتحدة – الإتحاد الأوروبي) ، في فترتين زمنيتين مختلفتين لمعرفة أسباب

التحول في السلوك بشكل مقارن، إضافة إلى المقارنة بين السلوك الخارجي لكلا الوحدتين في فترة زمنية واحدة.

- **منهج تحليل المضمون**: من أجل دراسة وتحليل الاتفاقيات والقرارات التي صدرت من مختلف الهيئات والمؤسسات الدولية والأوروبية والأمريكية، وكذلك تحليل تصريحات صنّاع القرار، بطريقة موضوعية وعلمية من أجل استخراج المقاصد الحقيقية من ورائها

منهج دراسة الحالة: يسمح بمعرفة تناسب التفسير النظري وتحليل الوقائع والمعطيات المتوفرة حول الموضوع، مع الحالة أوالنموذج المختار وذلك بإسقاط المعطيات على الحالة بأسلوب علمي ومنهجي لإثبات صحة التحليل والطرح.

كما تمّت الاستعانة كذلك بالمنهج التحليلي التاريخي والمنهج الوصفي

مبررات اختيار الموضوع: لقد تم اختيار الموضوع لأسباب هي:

أسباب ذاتية: اخترنا هذا الموضوع، نتيجة ميول ذاتي متصل بالمواضيع المتعلقة بقضايا السياسة الدولية، وفي مقدمتها السياسة الخارجية للقوى العظمى و تفاعلاتها المختلفة، وهي مواضيع أكثر ارتباطا و تأثيرا في الواقع الدولي الذي نحن جزء منه، إضافة إلى اهتمامي الكبير بالشؤون الأوروبية، ومحاولة معرفة أسباب نجاحهم كقوة اقتصادية وبروزهم كتكتل قوي ونموذجي بين جميع التكتلات والاتحادات في العالم.

أسباب موضوعية: لمعرفة أسباب تماسك المعسكر الغربي (الولايات المتحدة – الإتحاد الأوروبي) دون غيره من التكتلات لمدة طويلة، وكذلك معرفة الأسباب التي تؤدي أدت إلى الخلافات داخل هذا المعسكر رغم خروجه منتصرا بعد الحرب الباردة، إضافة إلى تركيز الدراسة بالأساس على العلاقات المضطربة والخلافية دون العلاقات التعاونية التقليدية وهذا أمر مقصود وليس تقصيرا منا في عدم تناول العلاقات الودية بين الطرفين.

تحديد الفترة الزمنية: حدّدت الفترة الزمنية للدراسة بعد **أحداث 11 سبتمبر 2001**، لأنها بداية الإنفراد الواضح للولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي، وعدم احترام القانون الدولي

في الكثير من القضايا الدولية، كما سترجع الدراسة إلى فترة نهاية الحرب الباردة، للضرورة العلمية من أجل المقارنة بين سلوكيات هذه الوحدات في فترات زمنية مختلفة.

الدراسات السابقة: هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي جاءت تقريبا في نفس الصدد، غير أنّها لم تكن تتحدث عن التأثير في صنع القرار بقدر ما تتناول مواطن الاختلاف و العلاقات المتوترة بين الإتحاد والولايات المتحدة في جميع المجالات، ومن بين هذه الدراسات نذكر أهمّها:

1- كتاب روبرت كاجان **Robert Kagan** تحت عنوان: حول الجنّة والقوّة: أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد. **Of Paradise And Power : America And Europe In The New World Order** ، صدر عام 2003 ويركّز الكاتب على الفوارق الرئيسية بين أوروبا وأمريكا، وتتمثل في تسرّع الولايات المتحدّة في استخدام القوّة عوض الحلول السياسية والعكس بالنسبة لأوروبا، كما تحدّث عن صناع القرار ودورهم في هذا التباعد السياسي والفكري.

2- **كتاب جوزيف ناي Joseph Nye** تحت عنوان مشكلة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوّة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي قدما وحدها **The Paradox Of American Power** : Why The Worlds Only Super Power Can't Go It Alone، صدر كذلك عام 2003، وقد انتقد فيها الكاتب التصورات الفكرية للسياسة الخارجية في عهد بوش والمحافظون الجدد باستعمال القوّة وتراجع سمعة أمريكا، وأنّها لن تستطيع فعل شيء أو تمرير مشروعها دون مساعدة الحلفاء لها وخاصة الأوروبيين، كما ينصح أمريكا باستعمال القوّة الليّنة وليس القوّة الصلبة .

3- كتاب **ماكسيم لوفابر Maxime LeFebre** الموسوم بـــ: **السياسة الخارجية الأمريكية La Politique Etrangére Américaine** ، صدر سنة 2004 وقد تناول الكتاب الأدوات والوسائل المستعملة من طرف أمريكا للتأثير على دول العالم وخاصة الإتحاد الأوروبي، والتي تسمح لها بفرض استراتيجياتها في النظام الدولي نتيجة هذه القوّة

في جميع الميادين، كما يبرز التفوق الأمريكي على الإتحاد الأوروبي في حل إدارة النزاعات الدولية.

ولإنجاز هذا البحث، ستكون الدراسة مشكلة من خطة عمل تتكون من أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وهي كالتالي:

مقدمة: عبارة عن طرح للموضوع.

الفصل الأول: يخصص للتأصيل النظري للدراسة، حيث ثم فيه دراسة المقاربات النظرية للسياسة الخارجية، ونظرية صنع القرار

ويأتي الفصل الثاني : لدراسة مبادئ و محددات السياسة الخارجية، وعملية صنع القرار في كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

أما الفصل الثالث: نخصصه لتحليل طبيعة العلاقات الأمريكية - الأوروبية من خلال أهم الخلافات بينهما في مجموعة من المسائل و القضايا الدولية.

ونتطرق في الفصل الرابع والأخير: إلى تحليل الإستراتيجية الأمريكية والوسائل المعتمدة لتحقيق الأهداف، كما نتطرق لتحليل حدود الدور الأوروبي في مواجهة الإستراتيجية الأمريكية.

كذالك سوف نتطرق في نفس الفصل، إلى دراسة حالة الحرب على العراق 2003 ومحاولة إسقاط الجانب النظري على التطبيقي و إبراز مدى تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، من خلال هذه الحالة.

وأخيرا **خاتمة** تتضمن جملة من الاستنتاجات حول الموضوع.

الفصل الأول

المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية

إن التنظير في السياسة الخارجية يعود إلى فترة تاريخية بعيدة ، حيث كان يعبر عنها بشكل أو بآخر في كثير من الكتب و الوثائق وحتى الأساطير وذلك مند آلاف السنين، فالفيلسوف اليوناني **توسي ديد** thucydide مثلا، تناول الحروب **البلوبونزية** حيث تابع تصرفات وسلوكات الدول العدائية ، كما عالج ميكيافيلي السياسة الخارجية كذلك من زاوية صانع القرار و قدرته على اتخاذ القرارات العقلانية في توحيد بلاده إيطاليا، ولكن ما يقال عن هذه الكتابات و غيرها من الكتابات المماثلة هو أنها غير منهجية ومبعثرة ويصعب متابعتها.

إن السياسة الخارجية كظاهرة فهي قابلة للوصف والتفسير العلمي، وبالتالي من الممكن إخضاعها للدراسة العلمية للتعرف على حقيقتها وذلك عن طريق الملاحظة والتجريب أو المقارنة.

إن السياسة الخارجية كحقل معرفي، هي ذلك العلم الذي يعني بواقع السلوكيات الخارجية للوحدات الدولية واستقرائها باستخدام المناهج العلمية من أجل التفسير والتنبؤ، وبالتالي فإن السياسة الخارجية لا يمكن فصلها عن ما نسميه بنظرية العلاقات الدولية.

لأنه توجد صلة وثيقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، كون أن هذه الأخيرة، هي تلك العملية التي تتفاعل فيها السياسات الخارجية،أي أن ظاهرة العلاقات الدولية تتضمن في محصلتها تفاعل مجموعة السياسات الخارجية للوحدات الدولية ، وإذا كان هذا يعني أن هناك اختلافا بين المفهومين، فإنه لا ينفي وجود ترابط بين الظاهرتين ذلك لأن العلاقات الدولية هي نتيجة للسياسات الخارجية، وهذه الأخيرة هي نتيجة لسياسات تسلكها وحدة دولية أو وحدات و فواعل دولية اتجاه وحدات وفواعل دولية أخرى في فترة زمنية معينة.

المبحث الأول: العوامل المحددة للسياسة الخارجية ونظرية صنع القرار

عرفت دراسة السياسة الخارجية، بما يسمّى بعلم الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية و هي نوعان:

الأول: المقارنة بين دولتين أو أكثر خلال فترة زمنية معينة اتجاه قضية معينة.

الثاني: المقارنة بين فترتين مختلفتين للسياسة الخارجية لدولة واحدة.

وقد ساهم عاملين في تطور الدراسات المقارنة من السياسة الخارجية هما:

الأول : **تزايد عدد الدول المستقلة في الستينات**: لأن زيادة الاعتماد المتبادل الدولي، في مختلف الميادين أدى إلى زيادة التأثير المتبادل بين مختلف الدول، ولم يبقى هذا التأثير حكرا على المستوى الحكومي بل تعدّى ذلك ليشمل العلاقات والتأثير المتبادل على المستوى المجتمعي ولو بدرجة أقل، مما أدى إلى زيادة الاهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية و السياسة الخارجية، بعد أن كانت حكرا على قطاعات معينة نخبوية في كل دولة .

ثانيا : **التطور العلمي**: أدى التركيز على الدراسات المقارنة في العلوم السياسية، وتحديدا في مجال السياسة الداخلية، إلى الاهتمام لاحقا بدراسة السياسية الخارجية والتوجه نحو بناء نظرية في السياسة الخارجية، وذلك نتيجة وفرة المعلومات المتاحة ، و بالتالي أصبح هناك توجه لبناء أطر نظرية و تحديد مفاهيم تحكم السياسة الخارجية.

المطلب الأول: العوامل المحددة للسياسة الخارجية

1- تعريف السياسة الخارجية

إن المفهوم العام للسياسة الخارجية يشير" **إلى أي سلوك للدولة أو الفواعل الدولية خارج حدودهم الجغرافية.**"

وقد عرّفها الكثير من الباحثين ومن بينهم مايلي :

*** فلدميرسوجاك** "Vladimir Sojack" : "**السياسة الخارجية للدولة هي أساسا نشاط الدولة الموّجه للدفاع عن مصالحها في الخارج، من خلال العلاقة مع الدول الأخرى، أو عناصر الجماعة الدولية**[1]."

*** "كينت تومبسون" : "السياسة الخارجية هي النظرة الإيديولوجية ، والنظرة التحليلية ، أما الأولى فيفترض أن السياسات التي تصطنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية و الدينية السائدة ، فتصنف السياسة الخارجية ، ديمقراطية و استبدادية و تحررية و اشتراكية و محبة للسلام أو عدوانية".**

وأما الثانية فتفترض أن للسياسة الخارجية عدّة مقومات منها : تقاليد الدولة التاريخية و موقعها الجغرافي و المصلحة الوطنية و أهداف الأمن و حاجاته". [2]

وهذا التعريف يقدم لنا مجموع العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية كما سنراه لاحقا .

أما **لاري ليونارد** "Leonard Larry ": **من خلال وصف السياسة الخارجية الأمريكية فيقول : " السياسة الخارجية للأمة في أي وقت، هي مجموع الأفعال المتخذة**

[1]- Vadimir Sojack , International Relations in Our Times, Praha : Statni Pedagojicke,P 43 .

[2]- - كينث تومبسون ، **نظريات السياسة الخارجية و معظلاتها** بيروت : مؤسة فرانكلين المساهمة بالطباعة و النشر، ،1961 ص 459

من قبل أمريكا في علاقاتها الخارجية ... و السياسة الخارجية تتضمن على ماذا تفعل الأمة في العالم ،لا ماذا تتفق على فعله أو تطمح إليه".[1]

أما **دانيال باب** "Daniel papp" : **فإنه يفرق بين عملية السياسية الخارجية و السياسة الخارجية فعمليه السياسة الخارجية هي : " مجموع الأفعال التي تتبعها الدولة في صياغتها وتضمين سياستها الخارجية." أما السياسية الخارجية فتعني: "الأهداف المباشرة لمجموع الأفعال التي تتخذها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية.** [2]

وهذا التعريف يفرق بين السياسة الخارجية كفعل ،يقوم به صناع القرار في المحيط الدولي والذي يعبرعن مواقف معينة و قرارات معينة ،و بين عملية صنع السياسة الخارجية و صياغتها و التي تمر عبر مراحل وصولا إلى الفعل المنبثق عن هذه المراحل، و كذلك يدخل في هذا التعريف عدة عناصر منها : أهداف السياسة الخارجية و موارد الدولة و المعلومات و المؤسسات.

أهداف االسياسة الخارجية : فإن كل دولة تلجأ إلى تبنّي أهداف معينة في تعاملها مع النظام الدولي و تسّخر جميع الإمكانات و الوسائل لتحقيقها و تتلخص الأهداف التي يمكن للدولة تحقيقها فيمايلي :

1- حماية السيادة الإقليمية .
2- تنمية مقدرة الدولة من القوة .
3- زيادة مستوى الثراء الإقتصادي للدولة[3].
4- التوسّع.
5- الدفاع عن إيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج.
6- دعم التراث الثقافي و المحافظة عليه و نشر اللّغة.

---

[1]- عامر مصباح ، **تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث : دراسة حالة المملكة العربية لسعودية** ، الجزائر : قرطبة للنشر و التوزيع 2007،ص92.
[2]- المرجع السابق، ص92.
[3]- مقلد اسماعيل صبري ، **العلاقات السياسية الدولية ، الدراسة في الأصول و النظريات** ، الكويت: مطابع مقوري، 1979، ص 142 .

7- السلام كهدف للسياسة الخارجية.

تصنيف أهداف السياسة الخارجية: يمكن تصنيفها إلى ثلاثة فئات عامة هي :

1- **فئة الأهداف المحورية** : و هي التي يساوي تحقيقها و حمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون سبب وجود الدولة أحيانا، كالسيادة الوطنية مثلا : و هي أهداف ذات أهمية قصوى و توظف كافة الإمكانيات و الوسائل للحفاظ عليها .

2- **فئة الأهداف المتوسطة** : تفرض إحداث تغير في المحيط الخارجي للدولة، و الإلتزام بهذه الأهداف ولو أنها لا توازي أهمية الأهداف المحورية ،و من بين هذه الأهداف مثلا : بناء نفوذ سياسي في العلاقات الخارجية أو لعب دور ريادي في النظام الدولي .

3- **فئة الأهداف البعيدة** : الدولة هنا لا تعبئ إمكاناتها لتوظيفها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل بالنسبة للأهداف الأولى ، فهي مجرّد تصوّر لبنية النظام الدولي ،كما فعلت مثلا الجزائر في السبعينات حيث دعت لقيام نظام اقتصادي دولي جديد .[1]

المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية

يبدو هناك صعوبة في الفصل بين أهداف السياسة الخارجية و بين المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية ،نظرا للتداخل بين المصطلحين ، فهناك من الباحثين من يرى أن أهداف السياسة الخارجية هي المصلحة الوطنية ، أو أن وظيفة السياسة الخارجية هي تحويل المصلحة الوطنية الى أهداف محددة تعمل الدولة على تحقيقها، ممكن أن الاختلاف هو منهجي ، بمعني أن مقتضيات البحث العلمي حتمت التفريق بينهما .

إن المصلحة الوطنية وظفت في الكثير من الدراسات كأداة لتحليل السلوك الدولي الخارجي على اعتبار أن الدولة من وجهة النظر هذه، تحرّكها مصالحها الوطنية في تعاملها مع فواعل النظام الدولي في العلاقات الدولية ،من ناحية أخرى وهي الناحية العملية أن خدمة المصلحة الوطنية تقتضي التخطيط و بناء الإستراتيجيات ويتطلب ذلك

[1]- ناصيف يوسف حتي ،النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985 ، ص، 175.

تفصيل المصلحة الوطنية إلى أهداف مختلفة (أهداف إستراتيجية طويلة المدى وأهداف متوسطة المدى وأهداف تكتيكية قريبة المدى).

وهناك من المصالح الوطنية ،التي هي حيوية لكل دولة و المتمثلة في المحافظة على البقاء القومي، و هذه المصلحة تقتضي جملة من الأهداف ،كالتسّلح وإقامة تحالفات وتقوية الجبهة الداخلية كإحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية.

لذلك اختلفت أراء العلماء و الباحثين حول تحديد مفهوم المصلحة الوطنية، فيرى **ملحم قربان** "**أنها تلك الاعتبارات التي تحدّد تصرف القوة في تكيف التصرف السياسي و تقريره**".[1]

و يعطي ثلاثة أوصاف لهذا المفهوم هي:

1-مصلحة غامضة.

2-مصلحة لاعقلانية.

3- مصلحة أدبية.

أما **جيمس روزنو** : **فإنه يفرق بين المصلحة الوطنية كأداة للتحليل السياسي والمصلحة الوطنية كأداة للعمل السياسي ، فالأولي** : " **تستخدم لوصف و شرح و تقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما، أما الثانية فإنها توظف لتبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما** " [2]

بالنسبة لـــ "**هانس مورغانتو**" : **فإنه يرى**: "**المصلحة الوطنية هي القوة بمعنى أنها ترتبط بقضية البقاء القومي و من تّم فإنها جوهر السياسة الخارجية.**" [(3)]

ويرى **ليونارد لاري** : " Leonard Lary":"**أن المصلحة الوطنية هي قاعدة السياسة الخارجية ، كما أن المصلحة الوطنية لا تشمل الأهداف السياسية بغض النظر عن القيم** ".[3]

---

[1]- عامر مصباح : مرجع سابق ، ص 47.

[2] - James Rrosneau, The National Interest in James Barker and Michel Smith, Great Britain ,, Holmers M C 2 Dougel,1970 ,P 186.

[3] - عامر مصباح : مرجع سابق ، ص 47 .

من خلال عرضنا لتعاريف الباحثين لمفهوم المصلحة الوطنية ، وجدنا أن كل تعريف ركز على جانب معين، وربّما يرجع هذا الاختلاف في التركيز على جوانب مختلفة بين الباحثين إلى اختلاف الدول في تحديد مصالحها الوطنية في سلوكاتها الخارجية ، وكذلك في ترتيب سلّم الأولويات للمصلحة الوطنية في السياسة الخارجية ، فما هو من الأولويات لدى صناع القرار اليوم قد يكون غدا ليس كذلك.

لكن هناك تقريبا اتفاق بين الباحثين على أنه يوجد حد أدنى من المصالح الوطنية يجب المحافظة عليها، وهي تتعلق بالمصالح الخاصة بدولة كوحدة سياسية و سلامة أراضيها وسيادتها،[2] فالحقيقة الوحيدة لإدراك المصلحة الوطنية، أنها تعبر عن رغبات صناع القرار أو ما يصطلح عليه في المنظور البنائي " **بالوكلاء**" " The Agent" الذين يمثلون شعوبهم [3] وتعبر عن دوافعهم و خصائصهم الشخصية .

لأنه ليس هناك مبرّر في بعض الأحيان لفهم بعض سلوكات الدول إلا بالرجوع إلى معرفة دوافع صناع القرار وخصائصهم الشخصية ورغبتهم في السيطرة والنفوذ ، و كمثال واقعي سلوك المحافظون الجدد في الولايات المتحدة، بصفتهم صناع قرار في فترة معينة، حيث تصرفوا وفق مصالحهم الإقتصادية الخاصة وتحقيقها بالقوة والحرب وكان ذلك في شكل سياسة خارجية أمريكية .

أما عن أنواع المصلحة الوطنية، فقد قسّمها **جون سبانير** Jhon Spanier إلى مصالح أساسية ، و مصالح هامّة و صنّفها كمايلي :

1- **المصالح الضرورية**: يتعلق هذا النوع من المصالح بأصل الدولة و وجودها فيشمل المحافظة على الاستقلال و الدفاع عن إقليم الدولة، و استقرار الأمن الداخلي و توفير الحد الأدنى من الغذاء.

---

[1]-المرجع السابق، ص47-48.

[2]- المرجع السابق، ص 49.

[3] - Dario Battistella , Theorie Des Relations Internationales , Paris : Sciences Po les Press,2006 , P 326.

2- **المصالح الهامة** : يتعلق بتلك المصالح التي يستقيم أمر الدولة عليها. و لا تعرف الاستقرار السياسي إلا بها كالتطور الاقتصادي والبحث عن الأسواق و توسيع الاستثمارات الخارجية والتحالفات السياسية والعسكرية ونشر الإيديولوجيا والثقافة.

3- **المصالح الكمالية**: هي المصالح التي لها علاقة بالرفاهية الاقتصادية فهي تكمل رفاه المجتمع و توفر مصادر متنوعة للعيش و ترفع الدولة إلى مصاف الدول المتطورة والغنية

كما هناك على العموم أنواع أخرى للمصلحة الوطنية، كالمصالح الثابتة وهي التي لا يدخل عليها تغيير لمدة طويلة من الزمن، وحتى إن تغيرت تتغير ببطئ شديد جدا.

2- أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على صياغة السياسة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تنفيد السياسة الخارجية وهذه العوامل قد تكون داخلية أو خارجية لها تأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرار ورسم السياسة الخارجية لدولة ما .

1- العوامل الداخلية

أ- **العوامل الفردية** : هي العوامل المرتبطة بصناع القرار، سواء كانت عبارة عن قيود تحد من دور صانع القرار في صنع السياسة الخارجية ،او عبارة عن حوافز تساعده على اتخاذ قرارات أكثر عقلانية، ويمكن إجمال أهم المواقف التي يتعرض لها صانع القرار و التي تأثر على شخصيته فيما يلي :

1- كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية. [1]

1- لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة : محمد بن احمد مفتي ومحمد سليم ،الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989 ، ص 17-18 .

2- كلما اشتدّت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار ، ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية، خاصة الرئيس أو القائد صاحب الشخصية الكاريزمية **كنهرو** في الهند أو **جمال عبد الناصر** في مصر سابقا.

3- كلما ارتفع مستوى هيكل صنع القرار، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، وهذا مرتبط بالدور فكلما كان صانع القرار في مستوى أعلى وظيفيا أو تنظيميا كلما زادت العوامل الشخصية في البروز.

4- كلما اتسمت المواقف بالغموض و عدم التوقع و وجود معلومات متناقضة، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية

5- كلما أصبحت المعلومات شديدة الوفرة أو الندرة ، ازداد أثر العوامل الشخصية على صنع السياسة الخارجية

6- كلما تعلقت القضية بالبقاء الوطني، تقلص دور العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية حيث يتقبل القائد أو صانع القرار النصح من المحيطين به أو المساهمين في صنع السياسة الخارجية.

و تتلخص العوامل الشخصية التي تؤثر على صناع القرار فيما يلي :

1- **التفسيرات البيولوجية** : و هي التي تتعلق بالسمات البيولوجية التي تجعل الإنسان معد للتصرف مسبقا بشكل معين و أكثر هذه السمات المتعلقة بفهم السياسة الخارجية، هي تلك التي تؤكد أن الإنسان عدواني بطبعه و بالتالي يصبح من المستحيل التقليص من النزعة العدوانية عن طريق التعليم أو عن طريق تخفيض درجة الإحباط لدى صانع القرار.

2- **التصرفات المكتسبة** : هنا العدوان ليس موروث بيولوجي بل مكتسب، وبالتالي الأفراد يطوّرون وسائل مختلف استجابة للإحباط، و بأن السلوك العدواني الناشئ عن عدم

قدرة على تحقيق أهداف معينة، هو نتيجة خبرة الفرد في الماضي التي علمته أن يتصرف بشكل عدواني في حالة الإحباط .

3- **الدوافع** : ليس سهلا تحديد الدوافع التي تدفع بصانعي القرار إلى الأخذ ببعض الخيارات دون غيرها، كما أن صانعي القرار أنفسهم غالبا لا يكونوا على وعي بتلك الدوافع.

ومن أهم الدوافع المحرّكة لأغلب القادة هي الحاجة للقوة ،حيث كانوا أكثر تطلعا لمراكز القيادة من غيرهم و إلى السيطرة على الآخرين، و أقل ميلا نحو الاهتمام بالنواحي الإنسانية و هذا الميل للبحث عن القوة، تشير أغلب الدراسات على أن هؤلاء القادة، عانوا الحرمان في طفولتهم سواء بإنعام الحنان أو سيطرة الأب أو عدم وجود علاقات جيدة مع رفقائهم أو بسبب عيوب جسدية، **مثال** : هتلر كان صغير الحجم، غير جذّاب ومنعدم الشخصية نتيجة غطرسة والده.[1]

بالإضافة إلى هذه العوامل **عامل السمات الشخصية** التي يتصف بها صنّاع القرار و أيضا دور البيئة الداخلية و المحيطة بصانع القرار و مسألة إدراك صانع القرار لكل الظروف المحيطة به و إدراك قوة الدولة وكيفية التعامل مع كل هذه المعطيات المتوفرة لديه.

ب- العوامل المجتمعية : هي الخصائص المجتمعية التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية و هي كالآتي :

1-**الشخصية الوطنية** : وهو وجود نمط معين يشترك فيه أغلبية السكان في دولة معينة، وقد يكون داخل دولة واحدة ، اثنان أو ثلاثة أنماط من الشخصيات الوطنية ، إلا أن السائد هو وجود نمط واحد ، و يكون هذا من خلال التنشئة الاجتماعية التي تتبلور من خلالها شخصية وطنية محددة ناتجة عن سلوك معين موجود في المجتمع ،فمثلا حلّل

[1]- لويد جنسن مرجع سابق، ص 22- 26- 34 .

الباحثون أنّ الألمان غير النازيين لم تكن أسرهم خاضعة للنمط التسلطي التقليدي للأسر الألمانية و بالتالي لم يكن لهم سلوك عدواني.

كما أن الدولة تتحكم في نظم التعليم، فالقيم الوطنية تتخلل المواد المقدّمة للطلاّب حتى في مواد كالرياضيات و العلوم التي لا يتوقع المرء أن يجد فيها اهتماما بالقيم. لأن هذه التنشئة أو السلوك المتبّع في دولة ما، هو الذي يبرز فيها سمات الشخصية الوطنية سواء كانت عدوانية، محبطة أو خاضعة ... الخ

2- **القومية** : و هي الإحساس النفسي بالانتماء إلى عصب معين أو إلى جنس أو جماعة معينة و لها أثرا إيجابيي و آخر سلبيي على السياسات الداخلية و الخارجية ، فهي ممكن أن تساهم في توحيد الشعوب، كما أن الانحياز إلى قومية معينة في دولة فيها مجموعة من القوميات أو متعددة القوميات ، قد تؤدي إلى تفرقة الجماعة بدلا من توحيدها ،و عليه فالكثير من القادة حاولوا جعل القومية قوة في السياسة الدولية، بحيث يتم استغلالها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وهي سلاح لدى القادة الديكتاتوريين لحشد التأييد الشعبي[1] .

3- **التركيبة الاجتماعية** : و هي الخاصة بالفوارق بين أفراد المجتمع في الثقافة والإيديولوجية والجوانب الاقتصادية و في الأدوار ،و منه يصبح القادة مصرّيين في بعض الأحيان إلى تحويل أنظار شعوبهم إلى المسائل الخارجية كي يتم توحيد تصوراتهم وإراداتهم ، كما قد يؤدي هذا الاختلاف في التركيبة المجتمعية إلى وجود صراعات داخلية تؤثر على صنع سياسة خارجية فعالة لصالح الدولة.

4- **الإيديولوجية**: هي الأفكار السائدة في المجتمع و التي يشترك فيها أغلب أفراد المجتمع في دولة معينة و هي مجموعة أفكار مترابطة منطقيا لتصبح فلسفة دولة معينة ومنهج حياة.

وتتخطى الإيديولوجيات في الغالب الحدود الوطنية للدول، و تنتشر إما عن طريق الدعاية لها أو القوة و مع هذا الانتشار تتكيف الإيديولوجية مع الثقافة والقيم التاريخية لأي

[1]- المرجع السابق، ص66.

مجتمع ، فمثلا فسّرت الشيوعية بطرق مختلفة في الدول التي اتبعتها ، مثل شيوعية الصين أو شيوعية الإتحاد السوفياتي سابقا أو كوبا، فهناك اختلاف في تبنّي هذه الإيديولوجية.

كما أن الخبرات الجماعية لشعب معين تنتج له مجموعة من التقاليد التاريخية التي تصبح جزءا من النسق العقدي الإيديولوجي، و التي تؤثر فيما بعد على رسم و مسار السياسة الخارجية لتلك الدولة ،و هو الأمر الذي يؤدي إلى فرد قيود على خيارات السياسة الخارجية ،لأن صانع القرار يصبح يجد صعوبة بالغة في التصرف بطريقة مخالفة للمعتقدات السائدة لدى شعبه ومجتمعه.

ج- العوامل الاقتصادية : يقاس بدرجة الإنتاج الكلي لدولة معينة كمعدل إنتاج الفرد و معدل دخل الفرد السنوي،إنتاج السلع الإنتاجية،إنتاج السلع الاستهلاكية، تراكم رأس المال الوطني ومعدل النمو للاقتصاد الوطني لدولة معينة، كل هذه المؤشرات لها دور في رسم السياسة الخارجية فإن كانت هذه المؤشرات ايجابية ستكون السياسة الخارجية لدولة ما في مستواها الأعلى ،و إن كانت سلبية ستكون السياسة الخارجية ربّما تابعة لنظام معين أي غير مستقلة.

د- عوامل مكونات القوة الوطنية :

1-**الموارد الطبيعية** : مصدر أساسي في قوة الدولة لأن من تحتوي على موارد هي أفضل من تلك التي تفتقدها ، كما أن امتلاك هذه المصادر لا يعني بالضرورة امتلاك القوة خاصة إذا لم تستغل عقلانيا ،و يتم توظيفها في السلسلة الاقتصادية بل تعود عليها بالسلب حيث تجلب لها الضعف والاستعمار عوض التأثير والقوة والنفوذ.

2-**القاعدة العسكرية** : عدد القوات المسلحة ، النفقات الحربية أنظمه الأسلحة ، الكفاءة الحربية المركّبات الصناعية العسكرية ،كلما كانت متطورة كلما أدت إلى صناعة سياسة خارجية مؤثرة والعكس صحيح.

3-**الموقع و المساحة** : تحدد من حيث المحيط و الجوار و هو الذي يحدد مركز قوة الدولة لأن الدول الصغيرة تاريخيا ،إذا جاورتها دول كبرى سترغمها على الاحتماء بها أو تصبح عرضة للاستعمار و التبعية ،مثل ما قسمت " بولونيا" عدة مرات لأنها مجاورة للنمسا و روسيا و بروسيا ،أيضا اتساع الموقع و كبره له دور في قوة الدولة ،كما أن المنافذ البحرية تلعب دور في الجانب العسكري و الاقتصادي

هـ- العوامل الحكومية و التنظيمية: و هي المتعلّقة بدوائر صنع القرار هل هي ديمقراطية شعبية – دينية – ديكتاتورية – فردية ؟ والمتعلقة كذلك بالجهاز البيروقراطي الإداري و مستوى أفراده و منظومته القيمية والعلمية

بالإضافة إلى دور المؤسسة العسكرية في هذا المجال، مدى تدخلها في صنع السياسة الخارجية وبالتالي في صنع القرار في دولة معينة، كما أن للأحزاب السياسية و الرأي العام و جماعات المصالح أدوار في صنع السياسة الخارجية عن طريق ممارستهم الضغط على النظام السياسي [1]

و- العامل التكنولوجي: و هو مدى التقدم العلمي و التكنولوجي و مدى مواكبة الدولة للتطور في شتى العلوم و الميادين الاقتصادية والعسكرية والإعلامية و غيرها.

ونتيجة لذالك فإن كل هذه العوامل لها أثر في رسم السياسة الخارجية لأي وحدة سياسة، لأنها مرتبطة بالسياسة الداخلية لها و بكل مقومات القوة الوطنية.

ثانيا : **العوامل الخارجية** : و هو المحيط الخارجي للدولة أو للفواعل الدولية، و هي تتمثل في شكل النظام الدولي والسياسة الدولية و الأحداث الجارية في النظام الدولي، كما يشمل كذالك توزيع القوة فيه، و على هذا فإن الدولة تسعى إما لفرض سياستها الخارجية وفلسفتها أو تتكيف مع الظرف الدولية أو تكون تابعة لسياسة القوى الكبرى في النظام الدولي .

[1]- ناصيف يوسف حتى ، مرجع سابق، ص 193.

وعليه نلاحظ أنه حتى القوى الكبرى، عند رسم سياستها الخارجية تقوم بعدّة تنازلات في بعض الأحيان سواء مع القوى المماثلة لقوتها ،أو بعض القوى المتوسطة و هذا للتكيف مع البيئة الخارجية المليئة في بعض الأحيان بالمفاجآت غير السّارة حتى بالنسبة للقوى الكبرى .

إن "**جيمس روزنو**" من بين أهم المنظرين الذين اهتموا بالدراسات المقارنة في السياسة الخارجية ،و أعطت مساهمته إطار نظري لترتيب عناصر التأثير حسب وزنها، و في حالات مختلفة و اعتبر **روزنو** أن هناك خمس فئات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول و هي كآلاتي : [1]

1-**النظام الدولي**: وهي تشمل أنماط العلاقات الموجودة أو التي تصف طبيعة النظام الدولي هل هي علاقات وفاق أم تعاون أم نزاع ؟ و أيضا طبيعة التحالفات (مرنة ، جامدة ، عقائدية أم تجريبية ؟) كذلك توزيع الإمكانات و القوى في النظام و التي تحدد شكله، كأن يتسّم النظام بتوزيع القوة بين مجموعة من القوى ،أو بالثنائية القطبية أو بالأحادية .

إن هيكل النظام يفرض ضوابط على سلوكية الدولة ، كذلك تبرز أهمية النظام الإقليمي أو النظام المحيط مباشرة بالدولة المعنية، حيث يفترض دراسة بنيته والتركيز كذالك على مايسمّى عقيدة النظام أو فلسفته، وكل هذا يشكل قيود على سياسة الدولة، كما يؤثر موقع الدولة الجيوستراتيجي من منظور النظامين الدولي والإقليمي في سياستها، حيث تتعرّض بسبب ذلك الموقع للتجاذب من قبل القوى الرئيسية في النظاميين الدولي والإقليمي، مثلما يحدث للقوى الصغرى في أوروبا و انجذابها بين القوى الرئيسية في النظام الإقليمي: **فرنسا ،ألمانيا وبريطانيا** و القوى الرئيسية في النظام الدولي **الولايات المتحدة الأمريكية** [2] .

[1] - Joseph Frankel, The Making Of Foreign Policy , London : Oxford University Press,1963, P 72- 73 .

[2]- ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق ، ص 194.

2-**العوامل المجتمعية** : يمكن تقسيمها إلى عوامل مادية و غير مادية و تظهر أهمية الجغرافيا من حيث مساحة الدولة و موقعها، ومن العوامل الهامة أيضا الإمكانات الاقتصادية للدولة كوفرة الموارد الأولية و تنوعها ومستوى التقدم التقني.

ومن أهم العوامل غير الماديّة، الثقافة السياسية للمجتمع وهي تشمل نظام القيم والمعتقدات والتي تحدد كلها درجة التجانس في المجتمع، وتؤثر على السلوكية الخارجية للدولة، ومن العوامل الهامة أيضا دور التراث التاريخي والوطني ووجود عقيدة عامة يمكن أن تساهم في تعبئة الشعب وراء سياسة معينة، كما أنه يمكن أن تشكل ضوابط على سياسة أخرى.

1-**العوامل الحكومية**: تشمل هذه البنية السلطة داخل الدولة و طبيعة العلاقات بين مختلف مؤسساتها من تنفيذية و تشريعية و قضائية، و موقع و قوة و دور كل واحدة من هذه المؤسسات وكذلك كيفية صنع القرار في الدولة.

2-**العوامل المتعلقة بالدور** : هو مجموع الأفعال و السلوكيات ،التي يفترض أن يقوم بها كل فرد إذا كان في مركز معين في السلطة ،بغض النظر عن أرائه و قناعاته لأن الوظيفة هي التي تحدد سلوكيات و تصرفات معينة تسمى في محصلتها **الدور**" Role " وكل فرد يريد المحافظة على مركزه، يحاول التصرف في حدود الصلاحيات المخوّلة له من خلال و ظيفته .

لأن الدور يؤثر بدرجة كبيرة في طبيعة تعامل الشخص مع محيطه، و هذا يتضح أكثر في الدول الكبرى التي لها تقاليد مؤسساتية ،أين المؤسسة تغلّب على الفرد و أرائه واعتقاداته، وهذا الدور يساهم إلى حد كبير في تحديد السياسة الخارجية، وبعكس الاستمرارية عند النظام سواء في سياسته الداخلية أو الخارجية وهذا يعكس تقدّم البيروقراطية خاصة في الدول المتقدمة

3-**العوامل الفردية** : متعلقة بصناع القرار حيث تشمل شخصيتهم تكوينهم خبرتهم مستواهم الفكري والعلمي، لأن الدراسات البيولوجية و السيكولوجية أثبتت أهمية تكوين

الفرد،وذالك في تأثره ببعض الأحداث السابقة في حياته ،أن يكون لها أثر فيما بعد على إدراكه للأمور المحيطة به و القضايا التي يفصل فيها ، إن القيم و المعتقدات مثلا تحدد نوعية رد الفعل عند الفرد اتجاه قضايا معينة سواء من حيث تقبله لها أو رفضها.

كما قسّم **روزنو** الدول إلى 08 فئات وذلك حسب معايير 03 كل منها يتفرع إلى اثنين[1]:

- المعيار الجغرافي: دول كبيرة و صغيرة
- المعيار السياسي: دول ذات نظام مفتوح (نظام ديمقراطي) و نظام مغلق (نظام ديكتاتوري)
- المعيار الاقتصادي: دول متقدمة و دول متخلفة وقد تكون دول نامية.

وقد وصل روزنو من خلال دراسته ما يلي:

-أن عامل البيئة الخارجية سواء نظام دولي أو إقليمي، له الأثر الكبير في تحديد السياسة الخارجية خاصة للدول الصغرى مع نسبة أقل بالنسبة للدول الكبرى، [2] وهذا في إطار عملية التكيف مع هذا المحيط الخارجي .

-أما العامل الفردي و الشخصي فيظهر في الدول النامية بصورة جلية ،نتيجة لتركيبة السلطة فيها وغياب دور المؤسسات أو الجهاز البيروقراطي مقارنة بالدول المتقدمة أين تلعب فيها دور أكبر.

كما تبرز أهمية العوامل المجتمعية، في الدول المتقدمة منها في الدول المتخلفة نتيجة وجود أنظمة ديمقراطية مفتوحة تسمح بالمشاركة الشعبية في الحياة السياسية.

لقد قدّم " **روزنو**" مفاهيم أخرى توضح لنا العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول منها مفهوم **الربط**[3] LINKAGE،حيث ظهرت أهمية هذا المفهوم مع زيادة كثافة الاندماج

---

[1] -المرجع السابق، ص 196 .

[2] - James N Rosneau , The Study Of Political Adaptation , London : Frances Pinter (Publishers L T D)1981, P 106.

[3]- ناصيف يوسف حتى ، مرجع سابق ، ص200.

الدولي بما يسمّى **بنظرية الاعتماد المتبادل،** و ذلك عن طريق انفتاح المجتمعات على بعضها سواء من حيث التداخل أو التأثير المتبادل ، وقد عرّف " **روزنو** " Rosneau مفهوم **الربط** بين النظام الوطني الداخلي و النظام الدولي : " **بأنه سلوكية متكررة تنشأ في نظام و تؤدي إلى ردّة فعل في نظام آخر** " مثلا السياسة الخارجية، تنشأ في دولة معينة و تؤدي إلى ردّة فعل في نظم أخرى (نظام دولي أو نظم وطنية وقد تكون ردّة الفعل هذه مباشرة أو غير مباشرة ، آنية أو متأخرة .

وقد قسّم **روزنو** أنماط الربط إلى ثلاثة أنواع هي: **الإختراق** Penetration، **رد الفعل**Feed back و **التقليد** Emulation

1-**الإختراق** : يتم عندما يقوم أفراد من دولة أو منظمة معينة بالاشتراك مباشرة في اتخاذ القرار في دولة أو منظمة أخرى، مثل : البعثات و المساعدات الاقتصادية أو الخبراء في بعض المنظمات الدولية.

2-**رد الفعل** : لا يكون بالمشاركة المباشرة و إنما الوحدة المتأثرة تكون سلوكيتها بمثابة رد فعل لسلوكية الأطراف الدولية ،و هذا أكثر الأنواع شيوعا و حصولا من أنواع الربط ،ومثال ذالك ردود الفعل على برامج المساعدات الاقتصادية المجحفة من قبل الدول المتقدمة لصالح الدول المتخلفة.

3-**التقليد أو المحاكات**: لا يعتبر رد فعل و إنما ما يحدث في دولة معينة يحدث مثله في دولة أخرى و يتأثر بها بنفس الطريقة، كحركة تحرّرية في دولة معينة تحدث نفس السلوكية بالنسبة لحركة تحررية في بلد آخر.[1]

لذلك فإن "**جيمس روزنو**" قد قدم نموذج موضّح و مفسّر لأهم العوامل التي تؤثر في رسم السياسة الخارجية، وكان من أهم النماذج التي ساعدت في الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية .

[1]- المرجع السابق، ص201.

المطلب الثاني: نظرية صنع القرار

أولا: تعريف القرار

لقد ظهرت ونضجت هذه النظرية من خلال المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، التي تعتمد على الأدوات المنهجية العلمية لدراسة و تحليل السياسة الخارجية، ومعرفة الطريقة والكيفية التي يصنع بها القرار، وماهي العوامل التي تؤثر على صناع القرار؟

كما أن هناك صعوبة لدراسة نظرية صنع القرار تتمثل في عدم وجود تعريف دقيق للقرار،فقد ذهب بعض الباحثين إلى ربط القرار بالأزمة أي القرار يأتي بغرض حل أزمة معينة و الأزمة كما عرّفها " **تشارلز هرمن** "هي وضع يتسم بالعناصر الآتية :

1- تهديد الأهداف الرئيسية لصناع القرار (الدولة)
2- مفاجأة صناع القرار

لأن الأزمة عنده لها ثلاث سمات: تهديد كبير، وقت قصير، مفاجأة. [1]

إن صناعة القرار في فترة أزمة يختلف عن صناعة القرار في فترات طبيعية لعدة أسباب نذكر منها مثلا: 1 - التأثير النفسي على صانع القرار
2- الوقت القصير الذي يتطلب فيه حل الأزمة.

وعامل الأزمة حسب " **هرمن**" يجعل من صناع القرار لا يحترمون الإجراءات البيروقراطية والتقليدية في اتخاذ القرار، نتيجة عامل الوقت المحدود أو خطورة الوضع، و الشكل التالي يوضح عملية صناعة القرار أثناء الأزمات .

[1]- المرجع السابق، ص 183 .

شكل رقم 1 : **نموذج جون أونيلي لكيفية تأثير الأزمات على نظام صناعة القرار**

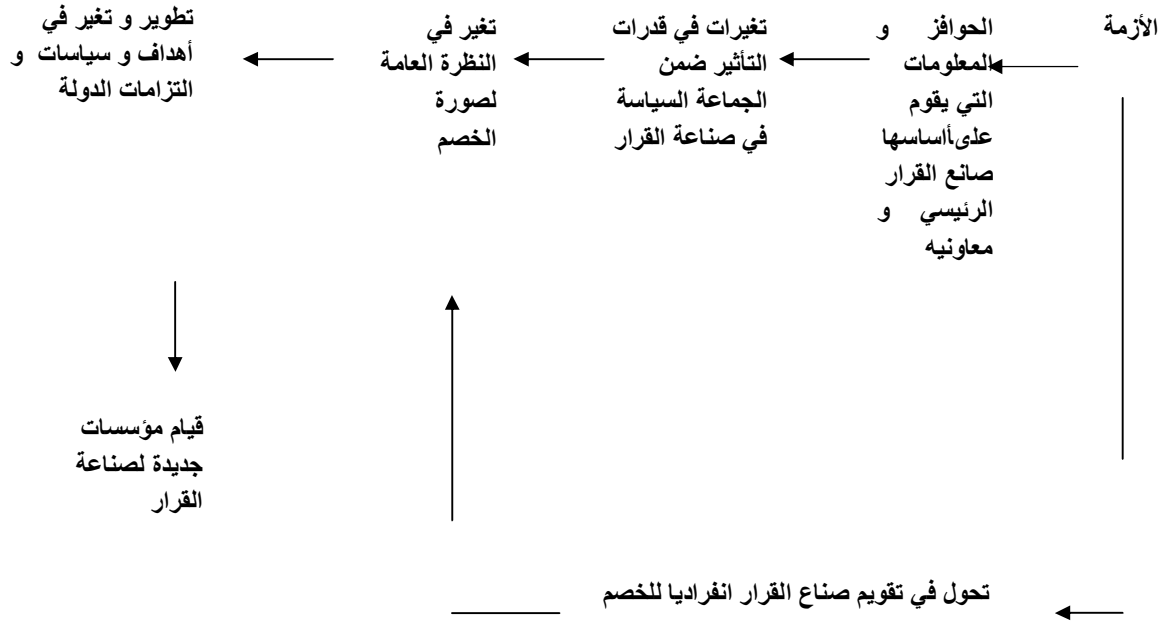

المصدر: ناصف يوسف حتي ، **النظرية في العلاقات الدولية**،(بيروت:دار الكتاب العربي)،1985،ص185.

حيث يبين هذا الشكل قوة ودور الحوافز والمعلومات أثناء الأزمات في تحويل نظرة صانع القرار حول بيئته المحلية والدولية.

أما القرار، فله عدة تعاريف من قبل الباحثين منها أنه:"**اختيار بديل من مجموعة بدائل مطروحة لحل أزمة معينة، أي اختيار الحل الأنسب أو السياسة والإستراتيجية المثلى.**"[1] وعرّف أيضا :"أنه:"**الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة و التي تتسّم بعدم اليقينية في نتائجها**". [2]

[1]- المرجع السابق،ص 184.
[2]- المرجع السابق، ص 184- 185.

وبالتالي في دراسة نظرية اتخاذ القرار ما يهّم أكثر هو اتباع الخطوات العلمية والعقلانية في صناعة القرار أكثر ممّا تهم نتائج القرار.

كما عرّفه أيضا **جوزيف فرنكل** Joseph Frankel : " **أن صناعة القرار يتضمن نهاية مسار لفعل يقوم به شخص أو مجموعة اشخصا، أين يختارون بديل من بين عدة بدائل متاحة بطريقة منهجية و علمية و موضوعية تتوافق مع أهداف و قيم الجماعة و التي تنتج في الأخير من السلطة المسئولة والمخول لها اتخاذ القرار و التي تحدد الاتجاه الأخير للقرار**"[1] .

إذن فالقرار هو مؤشر عن ديناميكية الوجود السياسي وهو مؤشر عن قدرة النظام على التكيف مع البيئة المحيطة به ، وهو أداة من أدوات تحقيق التوازن إزاء المتغيرات المتجددة التي تفرض نوعا من التوتّر بين القوى السياسية و القرار يهدف إلى إنهاء حالة من الصراع أو التأزم أو التوّتر و يمكن تقسيم القرار إلى ثلاثة أنواع هي كالآتي:

1-**قرار التأجيل** : يتضمن مواجهة التهرب من حسم الموقف .
2-**القرار القاطع** : يعني التصفية النهائية للأزمة و في الأمد القصير.
3-**القرار التوفقي** : قرار غير حاسم و لا يتعرض لتصفية الأزمة بصفة حاسمة و لكنه يتضمن نوعا من التصفية لحالة التوتر المرتبطة بموضوع القرار.

كما يمّر القرار بأربعة مراحل هي :

1-وضع البدائل وجمعها
2-اختيار البديل أو القرار المناسب
3-عملية تنفيذ القرار
4-متابعة التنفيذ تحسبا للمفاجآت التي قد تطرأ أمام تنفيذ القرار، كي يستوجب تغيير بعض جزئياته.

وبالتالي يتركز القرار على ثلاث متغيرات أساسية هي :

[1] - Joseph Frankel, Op. Cit ,P. 05.

أ- صناع القرار : و هم القادة و المسئولين و المستشارين و الجهاز البيروقراطي
ب- الموقف الذي يواجهه صناع القرار: و هي الأزمة أو الموضوع المرتبط به صنع القرار
ج- الهدف من وراء اتخاذ القرار: هل هي أهداف فردية؟ أم هي أهداف مرتبطة بالمصلحة الوطنية ؟

كما أن صناعة القرار تقوم كذالك على ثلاث متغيرات و هي كالآتي:

1- **الإدراك الحسّي الشامل** : Perception الإدراك الشامل من جانب صانع القرار للوسط الذي يحيط به، أي إدراك البيئة المحلية و الدولية ، فالإشكال هنا هي كيف يدرك صانع القرار ؟ هل يدرك الواقع كما هو حقيقة ؟ [1] أم الواقع المدرك في ذهن صانع القرار ؟ هنا يرى **جوزيف فرنكل** Joseph Frankel ضرورة أخذ البيئة الموضوعية في الاعتبار،لأن الموضوعات التي ترد في ذهن صانع القرار لا تؤثر في طبيعة القرار ولكنها تؤثر في نتيجة القرار ، لأن القرار بعد صدوره يصبح منفصلا عن صاحبه ومحكوما بالبيئة الموضوعية.

و من هنا فإن مسألة الإدراك تتوقف على مجموعة من الشروط الموضوعية و تراكم الذكريات التاريخية لدى صانع القرار كما يؤكدها **كارل دودتش** Karl Deutsh في ثلاث عناصر هي :

أ- سيل الرسائل الواردة من العالم الخارجي.
ب- المعلومات الواردة من نظام و موارد الدولة.
ج-سيل المعلومات التي تسترجع من الذاكرة و ربطها بالمعلومات الجديدة.

2- **ترشيد القرار أو العقلانية** :هو إدراك صانع القرار للبيئة الكلية و تطويعه لجميع سبل المعرفة من خلال تحديد الهدف و وضع إستراتيجية تلائم و توافق الإمكانيات المتاحة لديه والعقلانية عند **هارولد لاسوال** هي:

[1] - IBID, p. 167.

أ- وضوح فكرة الهدف.
ب- العلاقة بين الهدف و الإمكانات أي القرار لا بد أن يتوافق مع الإمكانات المتاحة.
ج- درجة الدقة في تقييم الاحتمالات التي يمكن أن تترتب عن الأخذ بقرار معين.

أما عند " **قراهام آليسون**" " Graham Alison" : **العقلانية هي الرد بصفة جيدة على مطلب واضح أي هي الجواب الدقيق و المحسوب لمشكلة إستراتيجية وهو تحقيق الهدف بأحسن الوسائل الممكنة بأقل تكلفة ممكنة** "

أي القرار العقلاني هو الذي يحقق أحسن النتائج الممكنة بأقل تكلفة ،وهو عملية الموازنة بين الإنفاق و العائد و يؤكد " **جوزيف فرنكل** " Joseph Frankel" أن عقلانية القرار مرتبطة بالوضع و الظرف و الحالة التي يكون عليها صانع القرار.[1]

3- بيئة القرار: تنقسم إلى داخلية و خارجية:

أ-البيئة الداخلية : القرار في البيئة الداخلية يتوقف على مدى إدراك صانع القرار لطبيعة المشكلة من حيث أسبابها و موضوعها والقوى المحركة لها و خطورتها و تأثيرها على النظام السياسي ويتوقف هذا على نوعية و مصداقية المعلومات والمصادر، فإن كل هذه الضغوطات تحد من حرية اتخاذ القرار أو اختيار البديل الأفضل.[2]

ب-البيئة الخارجية: تتكون من الدول و المجتمعات و الثقافات و العوامل التي هي خارج حدود الدولة، من أفعال و ردود أفعال الدول و الفواعل الأخرى، فكلّما اشتدت ضغوطات البيئة الخارجية أو الدولية كلّما انخفضت إمكانية التصرف وتقلصت مجالات الاختيار المفتوحة أمام صانع القرار.

إن نظرية التبعية مثلا تؤكد على أن هناك ارتباط مصلحي عضوي بين صناع القرار في دول المركز ونضارائهم في الدول التابعة، و بالتالي فقدان حرية صنع قرار مستقل

[1] - Joseph Frankel، Op. Cit، P 167 -168 .
[2] - Ibid,P. 62-64- 65.

عن الدول الكبرى، و لذالك فهناك تداخل كبير و تأثير متبادل و تفاعل شديد بين البيئة الداخلية و الخارجية، والتي تؤثر على صانع القرار في اختياره للبديل الأمثل.

ثانيا: نماذج صنع القرار

لقد طرحت عدة نماذج لدراسة صنع القرار بكل مضامنيه، وسوف نتناول نموذجين من أكثر النماذج المعمول بها في دراسة صنع القرار، وهما **نموذج قراهم آليسون و نموذج سنايدر**.

1- **نموذج سنايدر في صناعة القرار** : من الأوائل الذين قدّموا إطار نظري دقيق لنظرية صناعة القرار في دراسة السياسة الخارجية ،و بالتالي الفعل الصادر عن الدولة ما هو إلا عبارة عن فعل صادر عن أشخاص، فالكيفية التي يحدد بها صناع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة اتجاه الوضع.

إن من أهم مسلمّات **سنايدر** Snyder في فهم و استيعاب سياسة الدولة و عوامل التأثير في تصرفات و سلوكات الدول، تكمن في التحليل على مستوى الدولة و هذا ما ذكرناه سابقا من حيث أن المدرسة السلوكية و التي من بينها نظرية صنع القرار، ما هي إلا امتداد للمدرسة الواقعية السياسية و التي تعتبر الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية ،ومن تمّ يبدو أن هناك محدودية في تحليل سنايدر و تصوّره في فهم السياسة الدولية و يشمل الإطار النظري لسنايدر مايلي : [1]

أ- **المحيط الخارجي** :هي المؤثرات التي تكون خارج حدود الدولة ،كأفعال و ردود فعل الدول الأخرى إذن هو محيط مادي جغرافي ،أي دول مجاورة أو غير مجاورة ،مجتمعات و ثقافات ومعتقدات و تتغير هذه العوامل بشكل دائم و صناع القرار يحددون ما هو مهم و غير مهم حسب إدراكهم ،لكن هناك ثوابت في المحيط الخارجي سواء أدركها أم لم يدركها صانع القرار فهي مهمة في اتخاذ القرار مثل التطور التكنولوجي ودرجة الاندماج الاقتصادي.

[1]- ناصف يوسف حتى ، مرجع سابق ، ص 178 – 179 .

ب- المحيط الداخلي: و هي السياسات الداخلية و الرأي العام و الأحزاب والإيديولوجيا والثقافات والسمات الرئيسية لشعب أو مجتمع معين و طريقة تنظيم المجتمع و علاقته بالسلطة ودور الأجهزة و المؤسسات الحكومية الأخرى.

ج - البنية الاجتماعية و السلوكية : هي بنية مستقلة عن المحيط الداخلي نظرا لأهميتها و قدرتها على التأثير في صانع القرار و هي تشمل نظام القيّم السائد في المجتمع و كيفية تحديد الأدوار، وكذلك وظائف الجماعات الاجتماعية والطرق التعليمية وكيفية تنشئة الرأي العام و تكوينه.

د- عملية صناعة القرار: تتكون من ثلاث فئات هي:

1- **مجال الصلاحيات** : و هي تشابك و تنازع الصلاحيات ،و هذا يؤثر في الأدوار حيث أن الأجهزة البيروقراطية تتنافس حسب الأهمية في إصدار القرار و إعطاء المعلومات والمقترحات الدقيقة [1].

2- **مجال الاتصالات و المعلومات**: كلمّا كانت المعلومات متدفقة و قريبة من اليقينية كلما كان صانع القرار في وضع أفضل لاختيار البديل و العكس صحيح.

3- **الحوافز الشخصية**: يحددها الدور كلما كان الدور في مستوى أعلى كلما كان حافز صانع القرار أكبر، و تشكل هذه الفئات أي المشتركة في صناعة القرار مختلف الأدوار والأهداف والوظائف في إطار السلطة بشكل عام و في إطار وحدة صناعة القرار بشكل خاص.

و- الفعل : وهو السلوكية أو التصرّف الصادر عن وحدة صناعة القرار، كما أن **سنايدر** أكد على نقطة مهمة جدا، و هي أن صنع القرار لا يتأثر بعامل واحد فقط من هذه العوامل، وإنما هناك علاقات تأثير متبادلة بين جميع هذه العوامل المؤثرة في صنع القرار.

[1] - Richard C Snyder, H W Bruk And Burton Spin , Froreign Policy Decision Making As an Approaches To The Study Of International Politics, New York :The Free Press Of Glence, 1954, P. 78.

وعليه فإن نموذج **سنايدر** يقوم على ثلاث أنواع من التفاعلات المترابطة والمتشابكة وهي:

أ- تفاعلات على المستوى الحكومي (دول و أنظمة سياسية)
ب- تفاعلات على المستوى غير الحكومي (المجتمعات المدنية و الثقافات)
ج- تفاعلات داخل المجتمع الواحد (على المستويين الحكومي و غير الحكومي)

إنّ ما يأخذ على **ريتشارد سنايدر** أنه:

* ربط صنع القرار بالصراع الدولي و كأن صناع القرار هم سبب النزاعات ولا توجد أسباب أخرى لها.
*نموذجه ينطبق على الدول الديمقراطية و يصعب فهمها في الدول النامية.
*العقلانية الشديدة ، وهذا منافي لطبيعة البشر[1] .
*وضعه كنموذج إجرائي يتقيد به صانع القرار قبل عملية اتخاذ القرار.

ثانيا : **نموذج " غراهام آليسون "** " Graham Allison" : اشتق نموذجه من **أزمة الصواريخ في كوبا سنة 1962**، و يتضمن هذا النموذج على ثلاث نماذج فرعية لفهم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية و هي كالآتي :

1- **نموذج الفاعل العقلاني** : (Rational Actor) : يعتقد " **آليسون قراهام** " " Graham Allison" أن هذا النموذج يهدف أساسا إلى تفسير أسباب اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية فالدولة في هذا النموذج ينظر إليها على أنها الأساس و الفاعل الوحيد في السياسة الدولية ، وهو في هذا الصدد يتطابق مع نموذج " ريشارد سنايدر " ،و يرى أن الدولة تحاول تحقيق أهداف سياستها الخارجية بطريقة عقلانية ،و أن هذه الأخيرة في اتخاذ القرار، تتطلب التقيد و المرور عبر أربعة مراحل هي كالآتي:

1-تحديد و تعريف الأهداف و القيم المرتبطة بها.
2-وضع قائمة من الوسائل و طرق تحقيق كل هدف .

[1]- قحطان أحمد سليمان الحمداني ، **النظرية السياسية المعاصرة** ، عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ،2003،ص 212.

3-تقسيم كل وسيلة من هذه الوسائل .

4-اختيار الوسيلة المثلى لتحقيق نجاح العملية لا يرتبط فقط بظروف و احتياجات طرف معين بل يرتبط كذلك باحتمالات السلوك لدى الطرف او الأطراف الأخرى في اللعبة ،و بعد ذلك يستعمل " آليسون" هذا النموذج لتفسير ثلاث قرارات مرتبطة بأزمة الصواريخ في كوبا و هي كما يلي:

أ-لماذا نصب الاتحاد السوفياتي الصواريخ في كوبا ؟

ب-لماذا ردت الولايات المتحدة الأمريكية على تنصيب الصواريخ بفرض الحصار البحري على كوبا ؟

ج-لماذا سحب الاتحاد السوفياتي الصواريخ النووية من كوبا ؟

كل هذه الأسئلة يفترض الإجابة عنها بالنسبة لي **آليسون**. حيث أكد أن جميع هذه القرارات اتخذت بطريقة عقلانية، وربما ينطبق هذا النموذج أثناء شرح الواقعية للعقلانية.

2-**نموذج العملية أو المسار التنظيمي** : Organisational Process : إذا كان "**آليسون**"قد وضح في النموذج السابق، أن متخذ القرار يتصرف بطريقة عقلانية ، فإن ذلك يقتضي كما يوضح هذا النموذج ضرورة التقيد بالإجراءات البسيطة في عملية اتخاذ القرار ، لأن قواعد الإجراءات البسيطة داخل البيروقراطيات المختلفة ينتج عنها سلوك بسيط يمكن التكهّن به، فإذا كان هناك استقرار في هذه القواعد الإجرائية، فإنه يؤدي إلى إمكانية الاعتقاد بأن السلوك قد لا يختلف كثيرا في مناسبات و مواقف مختلفة .

ومن هنا يمكن القول أن السلوك الخارجي، في حالات مستقبلية سوف يكون نتيجة للروتين الذي استقرت عليه التنظيمات البيروقراطية ، ومن جهة أخرى يعتقد " **آليسون** " أن العملية أو الإجراءات الروتينية التي تتسم بها أجهزة صنع القرار تسمح بتقسيم العمل الذي يؤدي إلى تخصص دقيق و إلمام كامل بميدان التخصّص [1].

[1]-ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ،ص 190.

3- **نموذج السياسات الحكومية** : Gouvernement Politics : يؤكد هنا " **آليسون**" أن اللّعب السياسية بين أطراف تحتل مواقع معينة داخل السلّم الحكومي، هي التي تحدد طبيعة ونتيجة عملية المساومة حول قرارات السياسة الخارجية، لذلك فإن سلوك الحكومات لا يمكن تفسيره وفقا لهذا النموذج على أساس أنه نتاج عملية المساومة بين عدة لاعبين ينتمون إلى تنظيمات مختلفة، وأحيانا فإن عملية المساومة تتم بين عدة اتجاهات داخل تنظيم واحد،

ومن تم فإن هذا النموذج على عكس النموذجين السابقين، لا يعتقد بوجود فاعل أو طرف واحد مسئول عن اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، بل هناك فاعلين أو لاعبين، لا يركزون على إستراتيجية واحدة بل على عدة مسائل وأهداف.

ومنه فإن القرار لا يتخذ على أساس قاعدة الفاعل العقلاني، بل على أساس التنافس وعملية المد والجذب بين أطراف مختلفة، ويعترف "**آليسون**" بأن عملية المساومة عادة ما تنتهي بتفوق آراء و أهداف وتصورات الأقوياء، ممّا يؤدي إلى فرض حل أو مخرج لموقف معين قد لا يكون بالضرورة عقلانيا،[1] ولهذا سمي النموذج الثاني والثالث لغراهام آليسون بالنماذج اللاعقلانية.

ونتيجة لذالك ورغم أهمية نموذج "**آليسون** " قي تفسير و تحليل صنع القرار في السياسة الخارجية وكذالك محاولته إيجاد تفسير لصناعة القرار ضمن بنية السلطة، خاصة في النموذج الثاني و الثالث له، إلاّ أنه لم يخلو من نقائص ، ووجهّت له عدة انتقادات أهمّها ما يلي:

1- اعتبر الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية.
2-اعتبر الدولة تتكون من تنظيمات متناقضة الأهداف و المصالح و هذا ليس بالضرورة.

[1]- المرجع السابق، ص 191 .

كما أن تفسير آليسون وخاصة نموذج السياسات الحكومية ونموذج المسار التنظيمي (النموذج البيروقراطي) قريب جدا من تفسير المقاربة البنائية والمقاربة الليبرالية النفعية، في تفسير القرار العقلاني، غير أن آليسون يدرجهما ضمن القرار اللاعقلاني.

المبحث الثاني:النظرية الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية.

لقد قامت الواقعية الجديدة عن طريق روادها بتقديم مجموعة أعمال لتفسير وشرح السياسة الخارجية للدول أمثال ريمون أرون كمفكر من الواقعية الكلاسيكية أو كينيث والتز أب الواقعية الجديدة أو البنيوية، لكن سيتم التركيز أكثر شيء على أفكار و أعمال الواقعين الجدد.

إن مسلمة الواقعية الجديدة على أن النظام الدولي هو نظام فوضوي وذلك نتيجة غياب سلطة شرعية تمتلك وسائل القهر المادي لمن يعتدي عن الشرعية الدولية،جعل من الفواعل الدولية وعلى رأسها الدول، تعتمد في كثير من الحالات على ذاتها لضمان أمنها، وبالتالي فكل دولة سوف تنتهج سلوك معين في إطار ما يسمى بالسياسة الخارجية لهاته الدول.

إن سمة الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي عند الواقعين هو الذي جعل من علاقات القوة الخالصة هي ميزة العلاقة بين الدول لتحقيق أهدافهم وأمنهم القومي، ومنطلق أساسي لفكر الواقعين و الواقعين الجدد، في تحليل السياسة الخارجية للدول.

المطلب الأول : علاقة النظام الدولي بسلوك الدولة الخارجي:

هناك العديد من النظريات التي أعطت أولوية و دورا كبيرا للعوامل الخارجية و خاصة أثر النظام أو النسق الدولي في بناء السياسة الخارجية لمختلف الفواعل الدولية، بحيث تعتبر هذه المقاربات من خلال العديد من فرضياتها بأن سلوك الدول الخارجي ما هو إلا استجابة أو ردة فعل للتفاعلات التي تحدث في النسق الدولي، و بالتالي فإنه ما على الدول أو الفواعل إلا التكيف معها.

إن منطلقات الواقعية في تفسير العلاقات الدولية جاء مغايرا تماما لما كانت النظرية المثالية تنادي به، خاصة باعتبار أن النظام الدولي و السياسة الدولية قائمين على الصراع من أجل القوة، أما المسألة الأكثر خطورة التي جاءت بها الواقعية في نظر المثاليين هو عدم جدوى القانون الدولي نتيجة عدم وجود سلطة قوية و شرعية في النظام الدولي، وبالتالي الفوضى الشاملة التي تؤدي إلى استبدال مصطلح الأمن الجماعي بالأمن القومي.

ومن أبرز رواد المدرسة الواقعية (**هانس مورغنتو** Hans Morgenthau) وكينت طومسون وريمون آرون.

إن من المبادئ الواقعية الأساسية، أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وهي تبحث دائما في سلوكها الخارجي عن تحقيق أمنها و بقائها عن طريق اكتساب القوة التي تؤدي إلى تحقيق المصلحة الوطنية، حيث تصبح هذه الأخيرة مرادفة للقوة.[1]

ومنه فإن قوة الدولة، هي التي تحدد مدى استقلالها الذاتي في صنع السياسة الخارجية وتحركها في النظام الدولي على حد قول كينث والتز.

لقد قام **فريديك شومان** (Frideric Shuman) عام 1933 بدراسة، توصّل فيها إلى نتيجة مفادها أنه في نظام دولي يفتقد أو تغيب عنه حكومة مشتركة، فإنه من الضروري

[1]- جيمس دورتي و بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر و التوزيع، 1985، ص 60.

لكل وحدة في هذا النظام، أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية، و أن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة لها[1].

لذلك يرى **كيسنجر ومورغنتو** أن انتهاج سياسة خارجية ذات أهداف محددة، كالحفاظ على الكيان فقط ستكون له نتائج خطيرة على الدولة، لأنه يصعب فصل السياسة الداخلية عن الخارجية لاسيما في ظل تزايد الاعتماد المتبادل، وهذا ما يفرض على الدول وجوب مراعاة موازين القوى في النسق الدولي عند صنع سياستها الخارجية.

كما يرى **هانس مورغنتو** بأن الدول النامية هي الأقل تأثيرا بالنظام الدولي، وأن سياستها الخارجية هي عبارة عن ردود أفعال لمواقف القوى الخارجية، و بالتالي فإن الدول النامية لا تستحق اهتمام الباحثين و الدارسين ، لأنها تفتقر للقوة و القدرة على التأثير في النظام الدولي.

وفي نفس الصدد يرى **سنايدر**[2] بأن هذه الدول النامية هي الأكثر تعرضا لتقلبات المنافسة الأمنية والاقتصادية ، و بذلك فإن الاعتبارات الخارجية هي أكثر المحددات تفسيرا للسلوك الخارجي بالنسبة لهاته الدول، بحيث تفرض عليهم طبيعة النسق الدولي إتباع مسلك معين، وإجبارها على مسايرة التوجهات والمواقف التي تختارها القوى الكبرى المهيمنة على النسق الدولي.

أما عن **الواقعية الجديدة** أو البنيوية فقد تناولت مستوى تحليلي من الأعلى إلى الأسفل (أي مقاربة النظام أو النسق الدولي و ذلك حسب قول أحد مفكري المدرسة الواقعية الجديدة (فريد زكريا): " ... **ولكن النظرية الجيدة هي التي تبدأ أولا بدراسة تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية، حيث أن أهم الخصائص العامة للدولة في العلاقات الدولية هو وضعها النسبي في المنظومة الدولية.**" [3]

---

[1]-جيمس دورتي وبالستغراف ،المرجع السابق، ص61.

[2]-محمد شلبي، **السياسة الخارجية للدول الصغرى**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر: 2006، ص 85.

[3]- فريد زكريا، **من الثورة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة: رضا خليفة، القاهرة: شركة الأهرام للترجمة و النشر، 1990،.ص 24.

إن مسلمة فوضوية النظام الدولي (Anarchy) في تحليل الواقعية البنيوية، أدى بها إلى التسليم أيضا بأن الدول هي وحدات متشابهة و لا يوجد تمايز في الوظائف بين دول مختلفة، و بالتالي فكل الفواعل تخضع لطبيعة النظام أو النسق الدولي الفوضوي أثناء صنع سياستها الخارجية .

ومنه فلا يمكن لأي دولة حسب هذا (**المنطق النسقي**)، أن تتعدى هذا المنطق و إلا ستتعرض سيادتها وحتى و جودها للخطر[1].

أما عن (**كينت والتز** Keneth Waltz)، فقد كان من أوائل أدعياء الواقعية الجديدة، الذين اعتمدوا في تحليلهم على النظام الدولي كمستوى للتحليل، حيث اعتبر أن بنية النسق الدولي هي التي تؤثر في سياسات الدول الخارجية، لأن الدول وغيرها من الكيانات السياسية الدولية تعتبر تابعة في حركتها للقوانين التي يفرضها النظام الدولي.

وعليه فإن **والتز** لا يفسر سلوك وحركة الدول بمعزل عن شكل النظام الدولي وحركة قوانينه [2] وقد ميز **والتز** بين خصائص النظام السياسي الداخلي الذي تمارس فيه السياسة الداخلية و بين النسق السياسي الخارجي أي الدولي، أين يتم تنفيذ السياسة الخارجية للدول أو الفواعل و ذلك من خلال ثلاث مستويات هي كالأتي:

المستوى الأول: الطبيعة التنظيمية للنسق: حيث نجد النظام السياسي الداخلي هرمي ومركزي، نجد النسق الدولي فوضوي و بالتالي الاعتماد على الذات (Self-Help) بالنسبة للدول في سياستهم الخارجية.

---

[1] - Steven L .Lamy , Contemporary Mainstream Approaches : Neo –Realism and Neo-Liberalism, in john Baylis & Steve Smith (eds), The Globalization of World Politics , Oxford: Oxford University Press, Third Editions 2003,p.209.

[2]-عبد الله يوسف سهر محمد ، **الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط** ، " السياسة الدولية "، القاهرة: مؤسسة الأهرام ،عدد 160 ، أفريل 2005 ،ص71.

المستوى الثاني: **طبيعة الوحدات**: في النظام السياسي الداخلي هناك ما يسمى بعلاقات الخضوع، بينما في النظام الدولي غير موجودة و بالتالي تحاول الدول خلق نظام توازن القوى[1].

المستوى الثالث: **طبيعة الأهداف**: في النظام السياسي الداخلي الأفراد يحاولون تحقيق أهداف متنوعة ومختلفة، بينما في النظام الدولي فإن الوحدات و نظرا لفوضوية النظام الدولي تسعى لتحقيق نفس الأهداف رغم تفاوت حجم و قدرة الدول، حيث يتمثل هدفها في البقاء عن طريق تحقيق أمنها و هذا يعني أن سلوكاتها الخارجية متشابهة.

ومع هذا فإن الواقعية الجديدة تقر بأن الدولة الأكبر حجما من حيث القدرة والإمكانيات يمكنها أن تحقق أهداف متنوعة.

لقد اعترف (**كينت والتز** Keneth Waltz) بأن التحليل على مستوى الوحدة ضروري لأن أولوية النظام الدولي على الفاعل أو العكس قد تتغير مع الوقت و رغم هذا يؤكد **والتز** على ضرورة تجاهل النظرية النسقية الطبيعة الداخلية للفاعل[2].

وبالتالي يبقى النظام الدولي، هو السبب في وجود تشابه في السلوك الخارجي للدول.

أما عن سلوك الفاعل في النسق الدولي، فإن سلوك السياسة الخارجية لأي دولة يحدده عاملين اثنين هما:

1- قدرة الدولة من الموارد الممكنة:

كالسياسة الاقتصادية و العسكرية التي تمكنها من تتبيث موقعها في النظام الدولي ومن ارتقاء سلم الترتيب من حيث ترتيب القوى العالمية[3].

---

[1] - Andrew Linklater, " Neo-Realism in Theory and Practice" in: ken booth and Steve Smith (eds)International Relations Theory Today, Pennsylvania: Pennsylvania state university press, second edition, 1997p.244.

[2] - Andrew Linklater, Op.Cit, p.251.

[3] -Chris Brown, Understanding International Relations, New York: Palgrave Editions,2001 ,p.89.

و قد حدد **والتز** ستة قدرات للفاعل أو الوحدة و هي كالأتي:

1- موقع و حجم الإقليم.

2- وفرة الموارد الطبيعية.

3- القدرة العسكرية.

4- عدد السكان و نوعية المهارات.[1]

5- الاستقرار السياسي.

6- نوعية القيادة.

وهنا يوجد اتفاق بين الواقعيين الجدد بأن القدرة العسكرية و الاقتصادية هي أساس سلوك الدولة الخارجي، وقاس هذه القدرة عن طريق مجموعة من المؤشرات مثل:

1- الناتج المحلي الإجمالي.

2- احتياطات الصرف.

3- حجم الصادرات وغيرها كمقياس للقوة الاقتصادية، وحجم الإنفاق العسكري و امتلاك الأسلحة النووية كمقياس للقوة العسكرية[2].

2- **قطبية النظام الدولي**: على عكس **مورغنتو** فإن **والتز** يرى أن نظام الثنائية القطبية هو أكثر استقرارا من نظام التعددية القطبية [3] ، حيث يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر استقرارا مما هي عليه اليوم، وقد جاء تفضيله لنظام الثنائية القطبية انطلاقا من خصائصه التي تقوم على وجود قطبين تفوق قوتهما باقي الدول مجتمعة، سواء تلك المشتركة في التحالف أو التي توجد خارجه و هذا ما يمثل عامل استقرار في النظام الدولي مقارنة بالنظام الدولي المتعدد الأقطاب.

أما عن نظرة الواقعيين الجدد بصفة عامة عن قطبية النظام الدولي فهم ينظرون إليه كعامل استقرار أو اضطراب و كذلك كعامل مؤثر في ترتيب القوة بالنسبة للفواعل.لأن

[1] - Rainer Bauman and Others "Power and Power Politics:Neorealist foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign Policy, Working paper , N 30 ,p.7.

[2]-Ibid, 8.

[3]-عبد الفهيم سعيد، **العرب و مستقبل النظام العالمي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 18.

الواقعية الجديدة قد ركزت في تحليلها للسياسات الخارجية للدول، على طبيعة النظام الدولي و بنيته من حيث توزيع القوى داخله و مدى تأثير ذلك على السلوك الخارجي للدول و الوحدات المكونة له.

وعليه فإن الدول الصغرى هي الأكثر تعرضا للضغوطات الخارجية الناجمة عن طبيعة النظام الدولي ، مما يجعلها قوى تابعة في سلوكاتها الخارجية لغيرها من القوى الكبرى و العظمى ، وعلى العكس من ذلك فإن هذه الأخيرة هي أكثر حرية في تنفيذ سياستها الخارجية والأكثر حرية في تحقيق أهداف متمايزة و متنوعة من غيرها.

المطلب الثاني: العقلانية في السياسة الخارجية.

إن الواقعية الجديدة تؤكد على أن سلوك السياسة الخارجية للدول، راجع إلى حجم قوتها في النظام الدولي و كذلك ترتيبها في سلم القوى على مستوى النسق الدولي، وبالتالي فإن سلوك الدولة يتوجه مباشرة نحو النسق الدولي أو البيئة الدولية.

إن فوضوية النسق الدولي، التي تؤدي بالدول إلى الاعتماد على الذات لبقائها باستعمال شتى الوسائل لتحقيق هذه الغاية، أكيد و حسب الواقعيين الجدد يتطلب **سلوك عقلاني** (Rational) من الدول للوصول إلى مبتغاها النهائي و هو البقاء.

إن تفسير الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية، وتفاعلات البيئة الدولية يتحدد من خلال افتراض مسلمة **السلوك العقلاني** للفاعل أو الدولة ، أي أن جميع الدول في إطار تفاعلها مع النسق الدولي، فهي تتصرف في الكثير من الأحيان بعقلانية [1] وهذا هو منطق سلوك الدولة المفترض،و إلا فإن الدول التي لا تتصرف بهذا المنطق فهي دول لا تهتم بمصلحتها الوطنية و بقائها حسب الواقعيين الجدد.

إن بنية النظام الدولي الفوضوية، هي التي تؤدي حسب **كينت والتز** إلى تشكيل سياسات خارجية للدول، لأن هذا النسق الدولي هو عبارة عن حوافز و قيود أو بعبارة أخرى فإنه يخلق مجموعة من القواعد والقوانين، يجعل من الدول أثناء تنفيذ سياستها الخارجية مرتبطة بهذه القيود [2]، أي كلما كانت هناك شروط وحوافز و قيود من النسق الدولي كلما استجابت الدول بصفة عقلانية على هذه الشروط، باتخاذها سلوكات عقلانية وهي عملية متواصلة سواء من النظام الدولي كمخرجات أو من الدول كسلوكات عبارة عن ردود أفعال كمخرجات كذلك.

[1]- Reiner Baumann and others, Op.Cit,p.4.

[2] - Evan Harrison, "Reassessing the Logic of Anarchy: Rationality Versus Reflexivity». Paper prepared for the 41st Annual Convention of the International Studies Association (ISA), Ios Angeles, march 14-18, 2000, in:" http/www.ciaonet.org/isa/hae01hae01.htm".

وكنتيجة لذلك فإن أي تصرف من الدول مغاير عن شروط و قوانين و منطق النسق الدولي، يعتبر تصرف **غير عقلاني** مما يؤدي بالدولة إلى انعدام شروط البقاء، وبالتالي تهديد أمنها و سيادتها، وعليه فإن النتائج ستكون سلبية.

وعلى ذلك فإنه و حسب الواقعية الجديدة، فإن الدول مدركة لما يتهددها من أخطار و لا يكون تصرفها أو سلوكها إلا تصرف و سلوك عقلاني استجابة لشروط و قيود و قوانين النسق الدولي حسب قول و شرح **كينت والتز**:" **إن بنية النسق الدولي الفوضوية توفر حافزا كافيا لأغلب الفواعل للتصرف بعقلانية، حيث تصبح أكثر حساسية للتكاليف، وهذه هي فرضية العقلانية**".[1]

إن الواقعية الجديدة بإقرارها فوضوية النظام الدولي و نتيجة لربط سلوك الفاعل العقلاني بهذه الفوضى أثناء تنفيذه لسياسته الخارجية، فإن الفاعل يجد نفسه أمام نقص حاد وفاضح لحجم المعلومات الضرورية لسلوك الفاعل العقلاني نتيجة سببين:

1- أن غالبية الدول تخفي المعلومات عن بعضها البعض.

2- أن غالبية الدول تقدم المعلومات المتوفرة خاطئة.

وهذا لتتجنب الدول أي تهديد من طرف الدول الأخرى ، مما يؤدي إلى أخطاء أثناء حساب الدول لمصالحها العقلانية.

إن الدولة لدى الواقعيين ليس لديها نفس المنطق مع الأفراد أو المواطنين لأن منطقها الأساسي دائما هو الحفاظ على الذات أو على بقائها، و لذلك فإن مفهوم الأخلاق مثلا لو نظرنا إليه بصفة عقلانية فهو ليس نفس المفهوم لدى الأفراد العاديين داخل الدولة، و نتيجة لذلك فإن الدولة تتصرف خارجيا بموقف أخلاقي مغاير مما قد يتوقعه الفرد أو المواطن منها، و بالتالي قد تقدم صورة غير أخلاقية من أجل اكتساب مزايا تضمن لها

[1] - Reiner Baumann and others, Op.Cit,p.4.

البقاء و تحقق مصالحها الخارجية،[1] وهذه هي العقلانية أو السلوك العقلاني للدولة لأن الدولة حقيقة موضوعية.

إن نموذج الفاعل العقلاني حول صنع القرار عند الواقعيين الجدد يعتبر أن الدولة هي فاعل وحدوي (Unitary Actor) حيث تواجه العالم الخارجي كوحدة مدمجة مع بعضها وأن الدولة هي فاعل عقلاني تختار السلوك الذي يؤدي بها إلى تحقيق مصلحتها الوطنية.

وبالتالي تحقيق (**المكاسب النسبية**) و هو لب العقلانية الواقعية أي أن الواقعيين يقيسون مكاسبهم مقارنة بما يكسبه الآخرون أي بقية الدول، فهي عملية مقارنة بين ما تكسبه الدول و تحققه الدول الأخرى من مكاسب(Krasner and Grieco)[2]، و هذا عكس الليبرالية الجديدة التي ترى أن العقلانية هي تحقيق (**المكاسب المطلقة**) أي دون النظر إلى ما تحققه بقية الدول من مكاسب و إنما الاهتمام سوى بما تحققه الدولة من مصالح و مزايا على المدى الطويل على حد تعبير **روبرت كيوهان**Robert Keohane.

[1]- ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 24.
[2]-جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات و إشكاليات**، القاهرة: دار الهدى، 2003، ص 85.

المطلب الثالث: القوة كمحدد للسلوك الخارجي للدولة:

إن هدف الدولة عند الواقعية هو تحقيق مصلحتها الوطنية و تأمين بقائها ووجودها survival و هذا هو الهدف الأسمى بالنسبة للدولة وهي غاية العقلانية كما رأينا في المطلب السابق، و أن طبيعة الدولة كما قال الواقعيين الأوائل كهوبز و غيره أنها أنانية في تحقيق أهدافها ، وخاصة إذا كانت طبيعة النسق الدولي هي طبيعة تنافسية حيث تولد لجميع الفواعل أو الدول الرغبة في البقاء.

إن الاعتماد على الذات(Self-Help) في تحقيق الدولة لبقائها يتطلب منها القيام بتقليص الأخطار الخارجية إلى أقصى حد ممكن، خاصة و أن الهدف الأمني هو الهدف الأساسي عند الواقعيين الجدد، بالرغم من أنه ليس بطبيعة الحال الهدف الوحيد ، ولكن حسب رأيهم أن تحقيق بقية الأهداف في المجالات المتنوعة الأخرى يبقى مرتبط بالهدف الأسمى و الأساسي و هو الهدف الأمني، و هو ميزة و صبغة سلوك الدولة الخارجي على الدوام.

إن مفهوم الواقعية الجديدة للقوة، هو البحث الآمتناهي للدولة عن زيادة قوتها من أجل تحقيق أمنها بالدرجة الأولى، ومن أجل اتخاذ سلوك مستقل ومتمايز عن بقية الدول الأخرى على حد تعبير (**كينت والتز** Kenneth Waltz) حسب **مفهوم القوة السياسية** (Power Politics)* لأن العلاقات الدولية في مفهوم الواقعية و الواقعية الجديدة هي صراع من أجل اكتساب المزيد من القوة(Struggle for Maximum of Power) [1]

إن الواقعية الكلاسيكية تختلف في استخدامها لمفهوم القوة عن الواقعية الجديدة، فتعريف الواقعية الكلاسيكية للقوة يرادفه المصلحة الوطنية، أي أن المصلحة الوطنية تعرف بالقوة في غالب الأحيان، وبالتالي سلوك الدولة الخارجية أو تنفيذ الدولة لسياستها

* على الرغم من أهمية تعريف المنظور الواقعي للقوة بمفعولها الشامل ، فإنها أخفقت في تحديد المفاهيم المختلفة للقوة فهناك أنواع عديدة منها :

أ- **القوة التي تأتي كناتج سياسي** " Political out Come"،.ب- **القوة التي هي " مجرد أداة"** " Instrumental" ، ج- .**القوة التي تؤثر " كدافع و محرّك "** " Motivator" .

[1]-جهاد عودة، مرجع سابق، ص 28.

الخارجية يحكمه في الغالب مفهوم القوة[1]،إما عن طريق الحفاظ على القوة أو تحقيق الهيمنة (Hegemony) أو استعراض العضلات على حد تعبير مورغنتو. لأن القوة هي دائما **الهدف العاجل** (Power as End) عند الواقعيين الكلاسيكيين.

أما عن مفهوم الواقعية الجديدة للقوة فهو مغاير تماما للواقعية الكلاسيكية، حيث تعتبر أن الدولة لا تبحث في سلوكها الخارجي عن القوة و إنما عن الأمن، و هذا ما سيؤدي إلى استعمال القوة و لكن بطريقة شرعية، وبالتالي تصبح القوة هي وسيلة وليس الغاية لأن الغاية هي الأمن (Power as Mean) و في هذا يقول أحد مفكري الواقعية الجديدة **جون هيرز** Jhonherz[2]:" **إن الشعور بعدم الأمن الذي ينبع من الخوف والشك المتبادلين يجعل الدول تتنافس حول مزيد من القوة لتحقيق مزيد من الأمن**" و هذه المقولة مطابقة تماما لفكر الواقعية الجديدة حول أسباب البحث عن تعظيم القوة.

وكذلك مطابقة لقول **والتز** والذي يعتبر أب الواقعية الجديدة **أنه يمكن القول كنتيجة أن الدولة مادامت تسعى لزيادة أمنها فهي تسعى بالضرورة لزيادة قوتها**. [3]

إن الحديث عن زيادة الأمن و زيادة القوة يجرّنا إلى الحديث عن مفهومين أساسيين لدى الواقعية و هما أهم مكونين للقوة السياسية و هما كالأتي:

1- **الاستقلال في السلوك الخارجي** (Autonomy) :أي أن الدولة يجب أن تتفادى أي محاولة هيمنة من طرف الدول الأخرى عليها و تقييد سلوكها الخارجي و حركيتها في النظام الدولي، و بالتالي تصل الواقعية الجديدة إلى نتيجة من خلال هذا الطرح أن أقل الدول حركية في النسق الدولي هي الدول الأكثر تقييدا من طرف الفواعل في النظام الدولي، وبالتالي يتم توجيه سلوكها و قراراتها من طرف هذه الأخيرة، مما يؤدي إلى وجود خطر كبير يهدد أمنها.

---

[1]-ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص ص، 27-28.

[2]-فريد زكريا ، مرجع سابق، ص 30.

[3] - Reiner Baumann and others, Op.cit, p.5.

ومنه فإن الغاية من القوة هو تحقيق هذا المفهوم وهو الاستقلال في السلوك الخارجي لنصل إلى الهدف الأسمى و الأساسي وهو تحقيق الأمن، فيصبح مفهوم (الاستقلال)

(Autonomy) مكوّن أساسي لمفهوم القوة السياسية وهو مفهوم وسيط بين زيادة القوة وزيادة الأمن معبرا عنه بالمعادلة الآتية: زيادة القوة ⟷ الاستقلال ⟷ زيادة الأمن.

2- **النفوذ**: هو قدرة الدولة على ممارسة التأثير على دولة أو مجموعة دول أو فواعل دولية، وبالتالي توجيه قرارات الآخرين بما يخدم مصلحة الدولة صاحبة النفوذ والجدول التالي يوضح نماذج لكل من مفهومي الاستقلال و التأثير.(*)

* كريس براون عرّف التأثير: "على أنه مصطلح يشمل متغيرين هما السلطة و التحكم ، فالسلطة قد تكون شرعية أو غير شرعية ، أمّا التحكم في الطرف الآخر الذي يمارس عليه التأثير يكون بإفقاده القدرة على اتخاذ القرار بنفسه" .

الجدول رقم (1): نماذج لسلوك الاستقلال و التأثير في السياسة الخارجية.

قيود النظام الدولي	نماذج الاستقلال	نماذج النفوذ
إلزامات إيجابية: إلزام الدول باتباع سلوكات معينة	الحرية في عدم التقيد بالتزامات: - تبادل الآراء مع فواعل آخرين حول مسائل معينة. - قبول و تنفيذ قرارات المنظمات الدولية. - تنفيذ أحكام المحاكم الدولية أو توصيات فوق قومية. - الحرية في عدم الاستجابة للالتزامات الدولية.	إلزام الدول الأخرى: - التشاور مع الدول في قضايا معينة -إجبار الدول على تنفيذ قرارات المنظمات الدولية التي تخدم أهدافها و تحقق مصالحها.
إلزامات سلبية: منع الدول من اتباع سلوكات معينة	الحرية في عدم التقيد بالتزامات : - منعها من الحصول على مزايا كالسلاح النووي. - منعها من القيام بسلوكات معينة تجاه مواطنيها (مثل التدخل باسم حقوق الإنسان). - منعها من القيام بسلوكات معينة تجاه الدول الأخرى (كتحريم استخدام أسلحة الدمار الشامل)	إلزام الدول الأخرى : - عدم إنتاج أو امتلاك مزايا كالسلاح النووي. - عدم تمكينها من استخدام بعض الوسائل و الموارد - منعها من القيام بسلوكات معينة تجاه مواطنيها (انتهاك حقوق الإنسان). منعها من القيام بسلوكات معينة اتجاه الدول الأخرى (استخدام أسلحة الدمار الشامل).
الحد من حرية الدولة في التحرك	عدم الإستجابة لـــلقيود : - التبعية في الاستيراد و التصدير. - إمكانية التهديد العسكري. -العقوبات الاقتصادية.	الحد من حرية الفواعل الأخرى - التبعية - فرض عقوبات اقتصادية. - القيام بعمل عسكري.

المصدر:

Rainer Baumann and others, "Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign policy ",Tubinger,Arbeitspapiere Zur Internationalen politik und Friedensforschung,Tubingen,Germany,Working paper, N30a,p11.

وبالرغم مما رأيناه في الجدول رقم -01 حول نماذج من سلوكي الاستقلال و التأثير في السياسة الخارجية للدول فيمكن أن نجد مفارقة أثناء تحقيق الدولة للاستقلال في سلوكها وتعظيم نفوذها و تأثيرها، مثل أن يكون زيادة في تحقيق التأثير مقابل خسارة ملحوظة في الاستقلال و العكس صحيح.

و منه نصل إلى إشكالية في تحليل الواقعية الجديدة أثناء مصادفة حالات التعارض بين الاستقلال و التأثير في السياسة الخارجية، وتتمثل في السؤال الأتي: ماذا تفضل أو ما هي

أولوية الدولة عند الواقعيين الجدد، الاهتمام و التركيز على استقلال سلوكها الخارجي في النسق الدولي أم تهتم بتوسيع نفودها و قدرتها على التأثير؟

للإجابة على هذا السؤال وجدنا إجابتين للواقعية الجديدة و ذلك نتيجة انقسامها إلى فرعين الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية.

1- **الواقعية الهجومية**: تعتمد على وجود تهديد دائم لأمنها و بالتالي فإنه من المنطق أو من العقلانية أن تتنازل الدولة عن جزء من استقلالها في سلوكها الخارجي لصالح التأثير وبالتالي السيطرة على بقية الفواعل الدولية[1].

2- **الواقعية الدفاعية**: هي عكس الواقعية الهجومية فهي تعتقد أن الدول لا تهتم بتحقيق النفوذ و التأثير بقدر ما تهتم بالاستقلال الخارجي لسلوك الدولة، بحيث أن الدولة تضع خيارات سياستها الخارجية اعتمادا على أسوأ السيناريوهات الممكنة (Worst Case Scenarios)، وذلك عن طريق وضع الدولة دائما لاحتمال وقوع الأسوأ حتى و إن لم يكن هناك خطر أكيد يهددها، وهذا ما يؤدي بها إلى البحث عن المزيد من القوة لتحقيق استقلال في سلوكها الخارجي، وبالتالي تحقيق أمنها حسب المعادلة التي رأيناها سابقا.

[1]-فريد زكريا، مرجع سابق، ص 15.

أما بالنسبة للواقعية الدفاعية فإن البحث عن التأثير، لا يكون إلا في حالة واحدة وهي حالة انعدام الأمن، وهذا هو الفرق الجوهري كذلك حول مفهوم القوة ومكوناتها بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة.

وعلى ذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن الدولة لا تتوسع عندما تكون قادرة و إنما عندما ينبغي عليها ذلك، بمعنى آخر أن الدولة تتوسع فقط عندما تشعر بانعدام الأمن [1]، و بالتالي أي تصرف غير ضروري حسب الواقعية الدفاعية قد تكون له نتائج سلبية نتيجة أن النظام الدولي يفرض على الدول انتهاج سياسات خارجية مقيدة و ليست مطلقة.

و نتيجة لذلك نجد أن كلتا النظريتين سواء الواقعية الجديدة الهجومية أو الدفاعية تتفقان حول مسألة زيادة القوة، للقضاء على حالة انعدام الأمن و التهديد بالنسبة للدول، باستعمال مفهومي التأثير و الاستقلال في السلوك الخارجي معا أو باستعمال أحدهما.

[1]-المرجع السابق، ص16.

المبحث الثالث: النظرية الليبرالية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية

إن للنظرية الليبرالية عمق في تاريخ الفكر السياسي من خلال مفكريها الأوائل أمثال **آدم سميث، إمانويل كانط** صاحب فكرة الاتحاد الأوروبي الجمهوري و كذلك **جيرمي بانتام** صاحب المذهب النفعي... و غيرهم من المفكرين، كما أعطت اهتماما كبيرا لعنصر القيم والأخلاق و القانون، و لهذا يسميها البعض بالنظرية المثالية.

كما تنقسم الواقعية إلى كلاسيكية و جديدة فإن النظرية الليبرالية كذلك تنقسم إلى ليبرالية كلاسيكية و ليبرالية جديدة بمجموعة من التيارات، الليبرالية الجمهورية و الليبرالية المؤسساتية و الليبرالية النفعية و الليبرالية التجارية وغيرها.

إن الليبرالية الكلاسيكية تنطلق من مستوى الدولة لتحليل سلوك الدولة الخارجي، وتؤكد على وجود الكثير من أشكال العلاقات بين الدول على المستوى الدولي و ليس فقط علاقات الصراع، وبالتالي فإن الدولة لا تهتم فقط بالمنافسة والبحث عن كيفية زيادة القوة كما ادّعى الواقعيين، بل تحاول الدولة عند الليبراليين بناء عالم يسوده السلم و العدالة، ومنه فأثناء تنفيذ الدولة لسياستها الخارجية ، فهي تحاول تطبيق مبادئ و قواعد القانون الدولي.

وكما ذكرنا سابقا فإن للنظرية الليبرالية اهتمامات كثيرة بالمتغيرات القيمية والأخلاقية وعليه يمكن أن ترجع الحروب و الصراعات إلى الطبيعة الاستبدادية لأحد الأطراف أو الدول التي تشن الحروب.

إن الليبرالية تعتقد كذلك أن من يضبط سلوك الدول أو الفواعل هي البيئة التي تصنع فيها السياسة الخارجية : (البيئة الداخلية للدولة أو البيئة الدولية)، ونتيجة لوجود عدة

تيارات في المقاربة الليبرالية الجديدة، فنجد من اتخذ متغيرات داخلية أي داخل الدولة كالسياسات الاقتصادية، الايدولوجيا، البنيات الاجتماعية كعوامل مؤثرة على السلوك الخارجي للدولة[1].

كما نجد تيارات أخرى، جعلت من البيئة الدولية هي المؤثر على سلوك الدولة الخارجي كالمؤسسات الدولية و ذلك بواسطة نشر قيم معينة أو خلق أنماط من السلوك القائم على القواعد(Rule BASED Behavior) مثل دور الأمم المتحدة في رسم السياسة الخارجية للدول، وبالتالي تنطلق من مستوى تحليل بنية النظام الدولي و أثرها على السياسة الخارجية للدول.

لكن جميع تيارات الليبرالية الجديدة تتفق حول أن السياسة الخارجية، لا يمكن فهمها فهما صحيحا إلا من الداخل (نتيجة التفاعلات و الحركية الداخلية داخل الدولة). وسوف نتعامل مع مقترب الليبرالية لتفسير السياسة الخارجية للدول بأغلب تيارات هذا المقترب لنفهم كيف فسرّت سلوك الدولة الخارجي.

[1] - Gideon Rose, «Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy". World Politics,vol 51,N1 ,October 1998,p. 148.

المطلب الأول: علاقة العوامل الداخلية بسلوك الدولة الخارجي.

إن المقاربة الليبرالية، تعترف بأن كل دولة تنفذ و تصوغ سياستها الخارجية بناءا على ما تفرضه خيارات الدول الأخرى أي البيئة الدولية، وبالتالي فإنها تعترف بأن هناك قيود للنسق الدولي أو قيود و ضغوطات بنيوية على السياسة الخارجية، لكن و مع هذا فإن **مقاربة الليبرالية النفعية**، تعطي الأولوية في صياغة سياسة خارجية للدولة لما تسميه **بالفواعل المجتمعية**، وهو تقريبا يشبه التحليل **النيو كلاسيكي الواقعي**، الذي يرجع صياغة السياسة الخارجية للعوامل الداخلية من أمثال (**فريد زكريا**) (**و جيديون روز**) (Gideon ROSE).

ومنه فإن الليبرالية النفعية لا تنظر للدولة كوحدات مندمجة، وإنما كمؤسسات (INSTITUTIONS POLITICAL)، تمثل مصالح بعض الفئات الاجتماعية[1]، وهذه الأخيرة هي التي تصوغ السياسة الخارجية للدول، أو ما يسمى بخيارات و أهداف الدولة، أما المؤسسات السياسية فتصبح مجرد أداة يتحكم فيها الأفراد و الفئات لتمرير خياراتهم و أفضلياتهم و أولوياتهم إلى السياسة الخارجية للدولة.

وعلى ذلك فإن بناء سياسة خارجية يكون حسب إدراكا تهم، مما يؤدي في كل مرة إلى هيمنة فئة أو مجموعة على صياغة السياسة الخارجية حسب قوة الفئة و إمكانياتها، ونصبح أمام صياغة و إعادة صياغة للسياسة الخارجية للدولة في كل مرة تسيطر فئة مجتمعية على المؤسسات السياسية .

ولذلك فإن الفئات المجتمعية التي تأثر في السياسة الخارجية للدول، تتمثل في فئتين هما كالآتي:

1- الأفراد العقلانيون Rational Individual

[1] - Andrew Moravcsik,"Liberal International Relations Theory: A Scientific assessment" In Colin Elman and Miriam Findus Elman (eds) Progress in International Relation Theory: Appraising the Field Cambridge: mit press, 2003, p.162.

2- جماعات المصالح الخاصة Interest Private Groups

و تنافس أو توافق أو تمايز أهداف هذه الفئات و مصالحها، أي التفاعل الموجود بين هذه الفئات داخليا هو الذي يرسم السياسة الخارجية للدولة.

لقد استخدمت الليبرالية النفعية مصطلح الشبكة السياسية (Political Net Work)[1] لتفسير السلوك الخارجي للدول لأنه يقدم معلومات عن الفئات و الفواعل الأكثر تأثيرا في حقل السياسة الخارجية، **والشبكة السياسية** هي تفاعل كل ممارسات الفواعل سواء كانت ممارسات تعاونية أو صراعية أو تنافسية أو تنسيقية...إلخ.

و تتألف هذه الشبكة السياسية من مجموعة ممارسيين أهمهم:

1- ممارسين سياسيين (صناع القرار في مختلف المؤسسات السياسية).
2- موظفين إداريين يعملون في بيئة صنع القرار.
3- جماعات الضغط و المصالح كما ذكرنا سابقا سواء أفراد أم شركات اقتصادية لها مصالح خارج نطاق الدولة. [2]
4- جماعات الضغط السياسي (أحزاب، جمعيات، المجتمع المدني).

لذلك تقوم هذه الجماعات بتعبئة أتباعها في مراكز صنع القرار، لكي تتخذ الدولة سلوك خارجي وفق مصالح هذه الفئات و الفواعل الاجتماعية المهيمنة.

[1] - Derk Bienen and others, Societal Interests Policy Net Works and Foreign Policy : An Outline of Utilitarian Liberal Foreign Policy Theory", Tubinger Arbeits Papiere Zur Internationalen Politik und Friedensforschung ,Tubinger, Germany, Working Paper, N 33 a,p.8.

[2] - Ibid, p.12.

المطلب الثاني: علاقة النظام الدولي بسلوك الدولة الخارجي

فيما يخص علاقة النظام الدولي بالسلوك الخارجي للدولة، فإن الليبرالية الجديدة تنقسم إلى مجموعة من النظريات بما فيها النظرية الليبرالية النفعية، إضافة إلى النظرية الليبرالية المؤسساتية و الليبرالية التجارية أو الاعتماد المتبادل.

1- **الليبرالية النفعية**: كما رأينا سابقا فإن الليبرالية النفعية، تعطي الأولوية للعوامل الداخلية للدولة كعوامل مؤثرة لعملية صياغة السياسة الخارجية، ولا تهتم كثيرا بعلاقة النظام الدولي بسلوك الدولة الخارجي.

إن الليبرالية النفعية، تدرك تماما أن النظام الدولي هو مجموعة من القواعد و الخصائص المعنوية و المادية، تقوم الدول بصنعها لكنها قابلة للتغيير والتطور ضمن هذا النظام الدولي وهذا ما يعطي أفضلية للدولة على حساب النظام الدولي في صياغة السياسة الخارجية وهذا نتيجة لما رأيناه سابقا حول التغيير المستمر للفئات المهيمنة داخل الدولة في رسم السياسات الخارجية.

2- **الليبرالية المؤسساتية و التجارية (الاعتماد المتبادل)**:

لقد أقرّت الليبرالية الجديدة بأغلب تياراتها، بعلاقة النظام الدولي بالسلوك الخارجي للدول، أي أن النظام الدولي له الأثر الأكبر في رسم السياسة الخارجية للدولة، عن طريق تركيبته و بنيته الجديدة المتمثلة في المؤسسات الدولية الحكومية و غير الحكومية،التي تعمل على وضع قواعد و أسس جديدة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، وذلك بتوجيه سياسات الدولة الخارجية لكي تكون أكثر تعاونية مع بقية الدول.

و بالرغم من هذا فإن هناك مجموعة من أطروحات الليبرالية الجديدة تتفق تماما أو على الأقل بشكل نسبي مع الواقعية الجديدة و من أهمها مايلي:

1- أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في النظام الدولي أو العلاقات الدولية، أو هي الفاعل الأكثر تأثيرا من بقية الفواعل الأخرى التي تعترف بهم الليبرالية الجديدة **(من غير**

الدولة) في النسق الدولي كما قال (**كوهين أكلورد)** " **إن هؤلاء الفاعلين الآخرين يلون الدولة في ترتيب الأهمية**".

2- أن النظام الدولي قائم على الفوضى نتيجة غياب حكومات قوية ذات سيادة بالمعنى المتعارف عليه.[1]

3- تقر الليبرالية الجديدة مع الواقعيين، بأن هناك العديد من الدول التي تسعى لتحقيق مصالحها على حساب دول أخرى أي أنانية الدول أو طبيعة الدول الأنانية ودوافعها لخوض الصراع و الحروب.

ونتيجة لذلك فإن الكثير من المفكرين في حقل التنظير في العلاقات الدولية يعتبر **الليبرالية المؤسساتية و الليبرالية التجارية (الاعتماد المتبادل)** من النظريات التابعة للواقعية تحت تصنيف (**الواقعية اللينة** Soft Realism).

إن طبيعة النظام الدولي حسب المقاربة الليبرالية، وكما رأينا سابقا هي طبيعة فوضوية، ولكنهم عكس الواقعية فإنهم لا يرون أن التعاون بين الدول مستحيل، لأن المؤسسات الدولية و الاعتماد المتبادل بينهم وروابط الاقتصاد و التجارة ممكن أن تخفف من تأثير الفوضى، و ذلك عن طريق جعل الانحراف عن المعايير الدولية يؤدي إلى عقوبة شديدة.

حيث يرى **كوهين** أن وجود تجارة حرة ، يقدم حوافز للتعاون لكنه لا يضمن وجود حالة من السلام، حيث يقول:" **إن التعاون لا يحدث بصورة تلقائية و لكنه يتطلب تخطيطا و يتطلب أن يتم التفاوض للوصول إلى التعاون**".[2]

ومنه فإن طبيعة النظام الدولي التعاوني، تأثر على سلوك الدولة الخارجي، حيث يأخذ مسلك تعاوني مع بقية الدول، وتنظر الليبرالية الجديدة بأهمية بالغة إلى دور المنظمات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية، وهذه المنظمات الحكومية تتمثل في

[1]-جهاد عودة، مرجع سابق، ص84.
[2]-المرجع السابق،ص84.

البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية في الشق الاقتصادي، أما في الشق السياسي، يتمثل في الأمم المتحدة مع أبعادها الثقافية والاجتماعية بمنظماتها التابعة لها، أما الشق الأمني يتمثل في الحلف الأطلسي و هذه المنظمات هي القادرة على توجيه سلوك الدول باتخاذهم سياسات خارجية تعاونية و ليس صراعية.

أما المنظمات الدولية غير الحكومية، [1] فلها دورا أكبر نتيجة أنها تمتلك حرية أكبر من المنظمات الدولية الحكومية، نظرا لأنها محكومة بقواعد أكثر مرونة بما يجعل استجاباتها للنزاعات الدولية أسرع، وعليه يفضل الليبراليون الجدد، زيادة دور هذه المنظمات في النظام الدولي، بالشكل الذي يكون لها تأثيرا كبيرا على الفاعلين الدوليين وخاصة الدول.

إن الكم الهائل من المعلومات المتوفرة في النظام الدولي، هي التي تسمح للدول باتخاذ سياسة خارجية وفق هذه المعلومات، وبالتالي كل ما وفر النظام الدولي معلومات غزيرة عن ما يحدث في جميع المجالات، كل ما استطاعت الدول أن تتخذ سياسات خارجية شفافة و متعاونة.

وعلى العكس تماما فإن الواقعيون الجدد يبدون قلقا عنيفا على الأمن إذ يرون أن هذا الكم الهائل من المعلومات الذي أتاحته العولمة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية للدول والشعوب في العالم، مكنهم من مناقشة قضايا من غير المرغوب أمنيا أن تناقش علنيا مثل **قضية وكي ليكس** .[2]

كما ترى اللبرالية الجديدة أن (**مبدأ التبادلية** Reciprocity) من المبادئ الأكثر أهمية في النظام الدولي، ويعني أن تتبادل الدول فيما بينها منفعة و مصلحة بأخرى وخاصة في المجال العسكري، حيث ظهر العديد من الاتفاقيات للحد من التسلح و العديد من اتفاقيات السلام بين الدول، حيث تصبح هذه الاتفاقيات التجارية الدولية رادع لكل من

1- www.mises.org Joseph .R .Stromburg, " The New World Instiationsm,03-03-2011.

2-جهاد عودة، مرجع سابق، ص 90.

يريد الخروج عن النسق الدولي المتميز بالسلام و التعاون من خلال التلويح بالعقوبات التجارية ضد أي ممارسة غير مشروعة.[1]

ويرى (**جون كين** John kenn) أن **المجتمع المدني العالمي** كمفهوم جديد لليبرالية يعد أداة لنشر السلام والأمن، نتيجة ظهور قضايا جديدة في النظام الدولي تهم العالم أجمع مثل قضايا البيئة والإرهاب، مما أدى بظهور حركات الحفاظ على البيئة.

ونتيجة لذلك فإن المجتمع المدني العالمي الذي هو جزء من تركيبة و بنية النظام الدولي عند الليبرالية له الأثر البالغ في توجيه سلوك الدولة الخارجي خاصة كما يقول **جون كين** : "**أن الدول تنظر بحساسية إزاء محاولات دول أخرى لنشر السلام في الوقت التي تنظر فيه بحساسية أقل إلى المنظمات الدولية غير الحكومية أو إلى عناصر المجتمع المدني العالمي، حيث تعتبره وسيط أكثر نزاهة من غيره**".[2]

كما تطالب الليبرالية الجديدة بدمج المجتمع المدني العالمي ضمن إطار المجتمع الدولي بصورة أكبر، لكي يساعد على تقليل الفوضى العالمية.

وكخلاصة فإن للنظام الدولي الجديد حسب النظرة الليبرالية الجديدة والذي تحكمه مؤسسات دولية سواء حكومية أو غير حكومية، بالإضافة إلى وجود اعتماد متبادل بين الدول وتفاعلات ذات أهمية بين الفواعل في النظام الدولي، خاصة في المجال المالي والتجاري و الاقتصادي يسمح للنظام الدولي بأن يكون نظام قليل الفوضى، وذو طابع سلمي و تعاوني.

كما يؤثر على سلوك الدول عند رسم سياستها الخارجية، بأن تكون سياسات أقل عدوانية وأقل أنانية. وبالتالي فإن تحقيق مفهوم الأمن للدول يتمثل في اتخاذ سلوك خارجي يتفق و طبيعة النظام الدولي السلمي لتحقيق رفاه أكبر.

[1]-المرجع السابق، ص81- 82.
[2]- المرجع السابق، ص83.

المطلب الثالث: دور العقلانية و القوة في السياسة الخارجية.

1- العقلانية

لقد قدمت المقاربة الليبرالية على امتداد تاريخها العديد من الأفكار وهي تسعى إلى إيصال المجتمع و النظام الدولي إلى حالة من التعاون ووقف الصراع و الحروب، و على هذا فإن الليبرالية بمختلف تياراتها ترى أن الفاعل العقلاني أو الدولة، هي التي تعمل على تعظيم منفعتها في الأجل الطويل، في شكل **مكاسب مطلقة** أي دون مقارنة الأرباح مع طرف آخر أو دول أخرى كم كسبت و كم خسرت، وهذا عكس الواقعية التي تسعى إلى تحقيق منفعة وتعظيمها في الأجل القصير في شكل **مكاسب نسبية** أي مقارنة مكاسبها بما يكسبه الآخرون أي بقية الدول.

لأن وجود نظام دولي سلمي و آمن، يزيد من إمكانية تحقيق الدولة لمصالحها على المدى الطويل، بتوجيه موارد متزايدة من طرف الدول للتنمية الاقتصادية، بدلا من توجيهها لسباقات التسلح مثلا. [1]

وانطلاقا من هذا الطرح الليبرالي حول عقلانية الفاعل أو الدولة عند رسم سياستها الخارجية و اختيار البدائل و الخيارات و الأفضليات المناسبة، وجد نوعان من الفاعل العقلاني عند الليبرالية.

1- الفاعل العقلاني عند اللبرالية المؤسساتية و هو طرح بسيط
2- الفاعل العقلاني عند اللبرالية النفعية وهو طرح معقد نتيجة أنها لا تنظر إلى الدولة على أنها فاعل وحدوي بل تتكون من أفراد و مجموعات مصالح.

[1]- Joshaua's Goldstein, International Relations, Harper Colins Collège, 1996, pp. 105-109

1 الفاعل العقلاني عند اللبرالية المؤسساتية و التجارية (الاعتماد المتبادل).

يقول أنصار الليبرالية المؤسساتية أن الفاعل العقلاني أو الدولة و على الرغم من أنها تتمتع بالاستقلال الذي يسمح لها بفعل ما تريده و ما تراه ملائما لها و لمصالحها، إلا أنها ورغم استقلالها تنضم بكل إرادتها إلى اتحادات دولية و منظمات عالمية، كما هو الحال في الأمم المتحدة على المستوى الدولي أو الاتحاد الأوروبي على المستوى الإقليمي حتى و إن كان ذلك على حساب مصالحها، أي أن الدولة تقوم بتجاهل مصالحها على المدى القصير من أجل الحصول على مكاسب على المدى الطويل.

وبالتالي فإن العقلانية عند المؤسساتية، يجب أن تقود السياسة الخارجية للدولة إلى التعاون و ليس الحرب، و إن الإنفاق على الأسلحة النووية ،هو إنفاق لا لزوم له (إنفاق ضائع) ، لأنه ليس من العقلانية بناء أسلحة لتدمير العالم.[1]

إن العقلانية لديهم يجب أن تقود إلى عدم استعمال تلك الأسلحة من طرف الدول، وعلى الرغم أن الواقعية ترى أن الردع النووي يمنع اندلاع الحروب لأن الدول تتصرف برشد و عقلانية، إلا أن الليبرالية المؤسساتية ترى أن هذا ليس منطقيا، لأنها ترى أن الحرب في حد ذاتها تصرف و سلوك غير عقلاني، و في حالة اندلاعها فإن الأطراف المتحاربة لا تتصرف بأسلوب عقلاني و رشيد، بل إن دافع الدول في حالة الحرب هو إحداث أكبر قدر من الخسائر للطرف الأخر، دون النظر إلى ما سينجم عن ذلك من دمار للطرفين.[2]

وعلى الرغم من وجود الكثير من العناصر المسببة للصراع في العلاقات الدولية، فإن الدول تستطيع و بصورة عقلانية أن تتخذ سلوك خارجي عقلاني، بأن تصل لصيغة تعاونية فيما بينها وذلك عن طريق قيامها بعمل قواعد أخلاقية ومؤسسات تعمل على تشجيع التعاون للحصول على مكاسب مشتركة.

---

[1]-جهاد عودة، مرجع سابق،ص 61.

[2]- المرجع السابق، ص 61.

كما تستخدم الليبرالية المؤسساتية **معضلة السجين** (Prisoner's Dilemma) لتوضيح مبدأ العقلانية لدى الدولة، و تقول إن الدول تتعاون لأن ذلك من مصلحتها، حيث يمكن لدولة واحدة أن تربح إذا ما قامت بالتصرف وفقا لمصلحتها فقط و تجاهلت الطرف الأخر، والعكس صحيح بالنسبة لموقف الطرف الآخر، مما سيؤدي إلى خسارة الطرفين، أما إذا قامت الدولتان بالتعاون، و هذه هي العقلانية فإنهما يستفيدان في الأخير و بالتالي فإن (معضلة السجين) تجعل الدولة تتخذ سلوكا خارجيا تعاونيا مع من تعتزم الصراع معه حتى تستطيع المحافظة على مصالحها طويلة الأجل. [1]

أما **الليبرالية التجارية أو مدرسة الاعتماد المتبادل** فهي تتفق مع اللبرالية النفعية حول مفهوم الرجل الاقتصادي، فهو الرجل الذي ينتج سلوكه الخارجي على حساب دقيق للتكاليف و الفوائد ، حيث تعتقد الليبرالية التجارية أن العقلانية تجعل من الدول تدخل في علاقات متشابكة في جميع المجالات خاصة الاقتصادية، مما ينتج في الأخير سلوك خارجي سلمي، نتيجة ارتباط الدولة بمجموعة من المعاملات الاقتصادية و التجارية والمالية، تحد من اتخاذها لسلوك معاد و صراعي لكي لا تخسر مصالحها.

وأما الفاعل العقلاني المتمثل في **الرجل الاقتصادي** (Homo Economics)، فإن لديه من البراغماتية وحب الذات ما تجعله يفضل تحقيق المصالح النفعية على حساب الحرب والصراع مما يؤدي بالدولة إلى تحقيق مفهوم **دولة الرفاه** (Walfare State) نتيجة اختياراتها الرشيدة و العقلانية أثناء رسم سياستها الخارجية.

2- اللبرالية النفعية و الفاعل العقلاني:

إن الفاعل في النظرية الليبرالية النفعية ليست الدولة كوحدة و إنما مجموعة المصالح والأفراد الذين يشاركون في صنع القرار عبر الشبكة السياسية، ونتيجة لذلك و كما رأينا سابقا، يتوزع صنع القرار بين هذه المجموعات و يتخذ القرار لصالح المجموعة المهيمنة.

[1] - John Baylis and Steve Smith, The Globalisations of World Polities , Oxford:University Press 2002, p .156-158.

لذلك فإن رسم السياسة الخارجية عند الليبراليين النفعيين، لا تشبه تماما رسم السياسة الخارجية واتخاذ القرار عند الواقعيين، لأن لها نظرة مجزأة للدولة و ليس وحدة واحدة، مما يجعل عملية صنع القرار تمر عبر مجموعة من الأطر و الوحدات و كل وحدة تعكس مصالح فئة معينة داخل المجتمع.[1] ومنه هل يمكن في ظل هذا التنازع بين هذه الفئات المجتمعية و الوحدات في عملية صنع القرار أن يكون القرار عقلاني؟

إن الليبرالية النفعية تعطي جوابا مفاده أن الفرد دائما ما يبحث عن تعظيم منفعته الذاتية وتحقيق(**مصالحه الخاصة** Self –Interested) و ذلك بأقل كلفة، وبالتالي يختار من بين مجموع البدائل، البديل الأكثر تحقيقا للمكاسب بأقل تكلفة.[2]

وعليه فإن الليبرالية النفعية ترى أن هذا التصرف هو قمة العقلانية، وهو سلوك هذه الفئات الاجتماعية عند صياغة السياسة الخارجية، والذي بالضرورة يؤدي إلى تحقيق المصلحة الوطنية.

2- المنفعة كمرادف للقوة عند الليبراليين الجدد.

إن النظرية الليبرالية الجديدة بمختلف تياراتها ترى أن طبيعة السياسة الخارجية هي سياسة البحث عن المكاسب أو بلغة الرجل الاقتصادي هي سياسة تعظيم المنفعة، لأن مفهوم زيادة القوة عند الواقعية، يقابله مفهوم زيادة أو تعظيم المنفعة والمكاسب عند الليبرالية الجديدة.

إن الليبرالية الجديدة، لا تعتبر أن المنفعة هي مجرد مكاسب مادية فقط بل هي تتضمن عناصر أخرى كالقوة و التأثير و النفو، ونتيجة لذلك فإن كل سلوك خارجي عند الليبرالية يفترض أن تحصل الدولة من ورائه على مكاسب طائلة لضمان بقائها ورفاهها.[3]

---

[1]-ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق،ص 190.

[2] - Derk Bienen and others, Op.Cit, p4.

[3] - Derk Bienen and Others,Op.Cit,p5.

كما يعارض الليبراليون النظرة الواقعية، التي تعرّف القوة على أنها قدرة الدولة على إجبار الدولة الأخرى أن تتصرف بشكل معين، و يرون أن القوة لا تستمد بهذا الشكل، لأنه و إن حقق مصالح الدولة على المدى القصير لن يكون قادرا على تحقيقها على المدى الطويل، فإن الذي يعظم من قدرة الدولة هو محاولة الإنفاق على المصالح المشتركة مع الدول الأخرى تلك المصالح التي يمكن أن تحقق للطرفين مكاسب مضاعفة. [1]

كما ترى المقاربة الليبرالية الجديدة أن القوة العسكرية ليست الأداة الأساسية التي يمكن استعمالها لحل النزاعات الدولية، لأن القدرات العسكرية تصبح قليلة الأهمية ، بينما تزداد أهمية القوة المشتقة من القوة الاقتصادية و مدى توافر المعلومات و القدرات الدبلوماسية وكيفية استخدام المعلومات.

وعلى ذلك فإن كلا من المقاربة الليبرالية الجديدة و الواقعية الجديدة و إن اختلفا في تفسير مفهوم القوة إلا أنهما يتفقان أنها ضرورية من أجل البقاء على اختلاف مفهوم البقاء في كلا المدرستين، سواء البقاء المادي عند الواقعية المرتبط بسيادة الدولة و استقلالها أو البقاء عند الليبراليين المرتبط برفاهية الدولة و زيادة ووفرة الثروة.

لذلك يبقى مفهوم القوة المتمثل في زيادة المنفعة و المكاسب للدولة من أهم مبررات السلوك الخارجي للدولة عند الليبراليين الجدد.

---

[1]-جهاد عودة، مرجع سابق، ص 61.

المبحث الرابع: النظرية البنائية لتفسير السياسة الخارجية Constructivism

لقد ظهرت البنائية كمنظور جديد لتحليل العلاقات الدولية وتفسير السياسة الخارجية، في الثمانينات من القرن الماضي أي القرن العشرين 20، وبرزت أكثر مع نهاية الحرب الباردة، حيث ساهمت في تفسير العديد من الظواهر والمسائل الدولية حسب منهجها الخاص في حين عجزت النظريات التفسيرية التقليدية كالواقعية والليبرالية، وهذا راجع لاعتماد البنائية على متغيرات جديدة وواقعية في تحليل و تفسير السياسة الدولية وكذالك السياسة الخارجية للدول.

وتهتم البنائية بدراسة العلاقات الاجتماعية كمنطلق لدراسة العلاقات والسياسة الدولية، ونتيجة لذلك فإنها تعتقد أن الأفكار والهويات و القيم والأخلاق والخطاب السائد لها دور في الحياة السياسية، ولها إمكانية تغيير السياسة العالمية ، على الرغم من أن النظريات التفسيرية تعتبر هذه العوامل هي عوامل ثابتة، في حين أن النظرية البنائية تعتبرها عوامل ليست ثابتة و قابلة للتحوّل و التغيير بطريقة مستمرة ومتواصلة.

وبالتالي كلما تغيرت الفواعل المجتمعية المهيمنة في دولة ما، يكون حتمي تغيير السياسة الخارجية لنفس الدولة ، وهذه هي حجة المنظور البنائي في تفسير انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، حيث أرجعوه إلى حدوث تغيير في الفواعل الاجتماعية الحاكمة والصانعة للقرار في، ووصول فواعل أخرى تمثلت في الرئيس السابق **غورباتشوف** وإدارته، حيث حملت قيم ومعايير و ثقافة مختلفة تماما عن الفواعل الاجتماعية الأولى، ومنه تحول سلوك الاتحاد السوفيتي السابق من دولة شيوعية مساندة للأنظمة الدكتاتورية إلى دولة معتدلة حسب اعتقادهم.

وقد عرف(**نيكولاس أونوف** Nicolas Onuf) البنائية بأنها " **منهج لدراسة العلاقات الاجتماعية على اختلاف أشكالها وهي إطار نظري سعى إلى تقديم تفسير عام لما يفعله الناس**" أما **ألكسندر واند** (Alexander Wendt) فقد عرّفها كمايلي:"**إن البنائية هي نظرية هيكلية في النظام الدولي وتتمتع بالسمات التالية:**

1- الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل.

2- الهيكل المميز للنظام الدولي هو تفاعل بين أكثر من عنصر.

3- يتم بناء الوحدات الدولية و المصالح الدولية في سياق هيكل اجتماعي.[1]

وقد قدم Onuf لفظ البنائية سنة 1989 محاولة منه لتحديد آليات إنشاء المصالح، وما هو السبب الرئيسي في قيام علاقات بين الدول؟ و كذلك ما هو المفسّر الرئيسي في اتخاذ دولة معينة سلوك خارجي معين؟

وخلاصة القول فإن البنائية تنطلق و تهتم بالعنصر البشري كإشكالية أساسية داخل إطار العلاقات الاجتماعية، و يعد ما تسميه البنائية (**الوكلاء** Agents) هم ممثلو المصالح و الرغبات الاجتماعية، بالإضافة إلى (**المعايير** Norms) كالأخلاق و الثقافة و الهوية كما ذكرنا سابقا، وبالتالي فإن الفاعل عند البنائيين هو رجل اجتماعي يتخذ القرار في السياسة الخارجية بما يتلاءم و هويته و دوره الاجتماعي، ونتيجة لذلك فهي نظرية اجتماعية للسياسة الخارجية، أو ما يسميه بعض الباحثين بجتمعة العلاقات الدولية.

وقد وجهت إليها مجموعة من الانتقادات أوهي كالتالي:

- بأنها لم توضح كيف تبنى الهوية، و تتراجع و يعتبر "ميرشهايمر: من أبرز الناقدين له.

- انتقدت البنائية من جانب عدم الانسجام في الأفكار، وهذا ما يؤكده كنيث والتز حيث يرى بأن البنائية جاءت على أساس جمع الأفكار وانتقائها من دون إقصاء، إلا أنها وقعت في فخ فوضى الأفكار، ولم تستطع أن تقدم أفكارها في شكل منسجم ومترابط، فالبنائية ماهي إلا جمع للأفكار.

- من الجانب المنهجي لا توجد طريقة لإثبات صحة أو خطأ أفكار البنائية، حيث أنها تؤكد على أن كل شيء يحدث في أذهان الناس، وهذا ما يجعل من المستحيل ملاحظة وتقييم هذه التصورات وهذا النقد وجه إلى Wendt الذي لم يقدم طريقة لفهم وتقييم أفكار الناس.

[1]-جهاد عودة، مرجع سابق، ص 160.

- قيمة التحليل تكمن في البساطة ، فليس العبرة في تعقيد التحليل ، فوظيفة النظرية إذن تبسيط الواقع المعقد وتفسيره، والبنائية ماهي إلا تعقيدا من حيث الطرح الإبستمولوجي والسعي وراء المتغيرات النفسية (تحليل الخطاب)[1] التي يعتبرها البعض بأنها متغيرات غير عقلانية في التحليل. و عليه فإذا ما كان الهدف من الإتيان بالنظريات هو تبسيط الحقيقة المستخلصة منها، فلن تكون إذن ذات جدوى إذا ما كانت النظرية معقدة.

[1] - Alex Macleod, Dan O'meara, Théories des Relations Internationales Contestations et Resistances, Québec: Athéna Editions, 2007, p.200-201

المطلب الأول: تفاعل النظام الدولي(المعايير الدولية) مع سلوك الدولة الخارجي.

إن المعايير عند البنائيين تسبق مصالح الفواعل، فهي حواجز تحدد الأهداف التي يجب تحقيقها من طرف الفاعل، و مع هذا فإن البنائية تعترف أيضا بالواقع المادي غير أنها تعتقد بأن الأفكار و المعتقدات هي التي تساعد على بناء هذا الواقع المادي،[1] كما رأينا سابقا في المثال حول انهيار المنظومة الشيوعية. و يقول (**فاينمور** Finnemore) في هذا الشأن " **إن المصلحة الوطنية ليست نتاج للتهديد الخارجي أو للمطالب الداخلية، وإنما هي تتحول و تتطور و يعاد تعريفها نتيجة لقوة تأثير المعايير**"[2]

لأن خيارات السياسة الخارجية لدولة معينة اتجاه البيئة الخارجية أو الدولية، هي نتيجة المعايير أوالتوقعات القيمية المشتركة للسلوك التي يواجهها صانع القرار في بيئته الداخلية و الخارجية، لأن تأثير هذه المعايير (Norms) هو الذي يحدد التوجهات الخارجية للدولة، ونتيجة لذلك استخدمت البنائية مفهوم جديدا للتعبير عن هذه المعايير مختلف تماما عما وظفته الواقعية أو الليبرالية و هذا المفهوم هو " **التنشئة الاجتماعية** "

" Socialization Processes" و هي تربية و إنشاء الفرد من خلال ثقافة و قيم معينة تعطيه فيما بعد سلوك مستقل و إدراك للبيئة الداخلية و الخارجية نتيجة لتلك التنشئة [3].

وبالتالي فإن مضمون هذه المعايير هو ليس نتيجة للأفكار و القيم الناتجة عن تفاعلات الدولة مع بيئتها الخارجية فقط، بل كذلك نتيجة لتفاعلات الدولة و بيئتها الداخلية أي مع مجتمعها الداخلي.

ومنه تنقسم البنائية إلى بنائية فوق قومية (Transnational Constructivism)

---

[1] - Henning Boekle and others, "Norms and Foreingn Policy: Constructivist Foreign Policy Theory" TüBinger Arbeits Papiere Zur Internationalen Politik Und Friedens forschung,tüBinger,germany,working paper N34a,p.3.

[2] - Alex Macleod "French Policy Toward Iraq since The Gulf War :A realist Brean Case?"

Paper Prepared for the 40th Annual Convention of the International Studies Association (ISA) Washington Dc, February 16-20.1999.

[3] - Hinning Boekle and others, Op.cit,p.9.

وتتدرج تحتها تنشئة اجتماعية فوق قومية (Transnational Socialization) وبنائية مجتمعية Societal Constructivism وتتدرج تحتها أو تتطلب **تنشئة اجتماعية مجتمعية** Societal Socialization، وما يهمنا في هذه الدراسة هو التركيز على البنائية فوق القومية لفهم تأثير البيئة الدولية على سلوك الدولة عند البنائيين، رغم أن البنائية المجتمعية كذلك لها دور وتأثير على سلوك الدولة الخارجي.

إن البنائية فوق القومية تركز على تأثير المعايير المشتركة للمجتمع الدولي على السلوك الخارجي للدولة، و بالتالي فهي تساهم في تشكيل مصالح الدول مما يؤدي إلى اتخاذ سلوك متشابه كالالتزام بالأمن و السلم الدوليين، لأن تأثير المعايير الدولية يؤدي بالدول إلى الالتزام بالتوجه الجماعي للمجتمع الدولي، ولا يترك الدول تتخذ سلوكات منفردة خارج إطار الأهداف الجماعية للمجتمع الدولي، ولذلك فإن المعايير الدولية المشتركة لها دورا إيجابيا على سلوك الفاعل الخارجي.

كما أن هناك دورا أكثر ايجابية للمنظمات الدولية غير الحكومية (ONG)، [1] في نشر المعايير الدولية و خلق معايير جديدة لدعم معايير المنظمات الدولية و الإقليمية و كذلك الدول، وتعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية بمثابة المراقب لمدى تطبيق المعايير الدولية المتعارف عليها.

إذن فإذا كان أغلب أعضاء منظمة دولية لهم نفس المعايير المشتركة، فإن هذا يؤثر على سلوك الدولة الخارجي، وهذا ما تسميه البنائية بخاصية **العمومية**[2] ، لأن المعايير الدولية و كما تأكده البنائية ليست ثابتة، و إنما قد تتغير مع الوقت إما نتيجة لتفاعل الدول فيما بينها أو نتيجة للتصورات الخاصة للدول التي تغير مضمون المعايير الدولية العامة أو العمومية كما تم الإشارة إليها سابقا.

إن النظام أو النسق الدولي عند البنائية يمتاز بالفوضى، فهم يتقاسمون النظرة الواقعية و الليبرالية في هذا الطرح، لكنهم يقدمون تفسيرا لسبب هذه الفوضى و يرجعونها

[1] - Hinning Boekle and others, Op.Cit,p. 10.

[2] - Ibid, p.11.

إلى سلوكات الدولة، كما يقول (**إلكسندر واند** Alexander Wendt) " **الفوضى هي نتيجة لما يصنعه الدول** " (Anarchy is What States Make of it) .

ولذلك فإن الفوضى ليست هي الحقيقة الحتمية و لم تتواجد لوحدها أو لذاتها، و إنما الفوضى هي بسبب ما تفعله الدول من سلوكات، وبالتالي هي لا تتقاسم نفس النظرة مع الواقعية التي تعتبر أن البنية المادية للنظام الدولي هي سبب اختيار الفاعل لسلوك معين في بيئته الخارجية.

وعليه يحدث ما تسميه البنائية (**الإنشاء المتبادل**) (Mutual Constitution) بين النظام أو النسق الدولي و الدول، أي أن البيئة الدولية المعيارية هي التي ترسم مصالح الدول و كذلك هويتهم، لكن الدول تعيد إنتاج معايير جديدة ، نتيجة سلوكات الدول المنفردة على حد تعبير **ألكسندر واند** Alexander Wendt [1].

خلاصة لذلك فإن البيئة الدولية ليست الوحيدة التي تأثر في الفواعل أو الدول و إنما هناك علاقة تأثير و تأثر بينهما حيث أن المعايير الدولية هي نتاج مشترك للمجتمع الدولي و كذلك الدول.

[1] - Alex Macleod,Dan O'meara,Op.Cit,p.196-197.

المطلب الثاني: دور العقلانية والهوية في السياسة الخارجية.

1- العقلانية:

لقد انتقدت البنائية مفهوم العقلانية عند الواقعية و الليبرالية، وذلك بسبب تجاهل تلك النظريات لدور المحددات المعيارية التي تأتي من خلال التفاعلات الاجتماعية و على ذلك فإن (زيادة القوة) عند الواقعية أو تحصيل المنفعة عند الليبرالية هي منافع مادية لا تهتم بها كثيرا المقاربة البنائية.

إن البنائية تبتعد تماما عن التحليل القائم على أساس أن الوحدات هي فواعل عقلانية، تصنع قراراتها بطريقة حسابية دقيقة ، بل على العكس فإن الفواعل عندها تصنع القرار بطريقة تذاتانية [*]و تجارب تاريخية و ثقافية و مضامين مؤسساتية استجابة لمعايير وقواعد، لأن هذه الدول تعيش دائما و تتحرك ضمن حركية اجتماعية دائمة التأثير على قرارات الدول الخارجية.[1]

---

* **التذاتانية**: هي إحدى أهم المصطلحات في المقاربة البنائية، ثلاثة أمثلة تعطينا فهما جيدا لهذا المصطلح :الفوضى ــ المعايير أو القيم والسلطة العليا .اعتمدت الواقعية في طرحها لمفهوم الفوضى على أساس المساعدة الذاتية (في حال تهديد أمن الدولة فإنها تعتمد فقط على نفسها) بالنسبة للبنائيين على النقيض من ذلك السؤال هو ليس معرفة وجوده في واقع فوضوي لكن السؤال هو كيف تبنى هذه التهديدات اجتماعيا ولماذا توافق فترة معينة ولماذا يمكن اعتبار سلوك أو آخر تهديدا؟ بنفس الطريقة حلل البنائيون القيم والمعايير في العلاقات الدولية تحليلا يتفوق على التحليل الواقعي أو الليبرالي وتساءلوا فيما إن كانت تلعب دورا مهما في توجيه نوعية الفواعل الدولية لأنها قبل كل شيئ (تتناسق وتتوافق ما بين تذاتاني).

بهذا الشكل يمكن التسليم بتفوق الاقتصاد الدولي (الطرح الليبرالي) الذي وجه سلوكات صانعي القرارات الدوليين بعد 1945 هي قبل كل شيء تعايش ما بين تذاتاني بنفس الطريقة فإن المنظمات الدولية لم تدرس أبدا على أنها انعكاس لمصالح القوى الكبرى كما طرحها الواقعيون) وليست مؤسسات تعالج أو تعدل الرغبة في القوة عند الدول (كما طرحها الليبراليون) لكنها إطار معياري أو قيمي يعتمد على(الخطابات ، القواعد الثقافات ،الأفكار العامة) يبرهن أو يؤكد على الطريقة التي تكون فيها المصالح منظمة في صورة هرمية من طرف الفواعل .أخيرا فإن السلطة العليا هي أيضا مسألةتذاتانية إذ تعرف على أنها (الحق المعترف به من طرف الآخرين بوجود كيان سياسي وتطبيق السلطة على قضاياه الخاصة به .إنها إذن معرفة مشتركة.

1-Henning Boekle and Others, Op.Cit, p.4.

لقد اعتمدت البنائية وخلافا للواقعية والليبرالية في صنع القرار على نموذج **(صاحب الدور)** (Role Player). [*]

وهو عبارة عن فرد يسعى إلى فهم البيئة المحيطة به عن طريق إدراكاته الحسية، بالإضافة إلى عملية حسابية عقلانية ليتمكن في الأخير من رسم صورة ذهنية حول ما يحيط به، وبعد ذلك يتخذ قراره الذي يعتبر عقلاني حسب خطوات صنع القرار عند البنائية و ذلك نتيجة شعور صانع القرار بالراحة و السعادة.

وعليه فإن اختيار صانع القرار بديلا من البدائل، هو راجع كذلك لدوره الاجتماعي وهويته، وفي هذا يقول (**آرثر ابل بوم** Arthur .I Applbaum): " **إن امتلاك الفرد خلفية ثقافية غنية خاصة، شرط لازم لعيش حياة كريمة ذات معنى و بذلك يعطي عالمه معنى و يكون له شخصية سليمة ، و خسران المرء ثقافة أشد الإصابات خطرا يمكن أن يتلقاها الشخص ، لأنها تدمر شخصيته**"[1] .وهذا مايوضحه الشكل التالي:

*- البنائية لا ترفض العقلانية أثناء اتخاذ قرار أو سلوك خارجي للدولة لتحقيق مصالح مادية و إنما ترفض فقط أن تكون هذه المصالح المادية مستقلة عن البيئة الاجتماعية لصانع القرار أو الفاعل.

[1]-أرثر أيزاك أبل بوم" **الثقافة و الهوية الشرعية**، جوزيف ناي، جون ذوناهيو " الحكم في عالم يتجه نحو العولمة" ترجمة محمد شريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002،ص 435.

الشكل رقم 03 : التفكير كـــبنائي

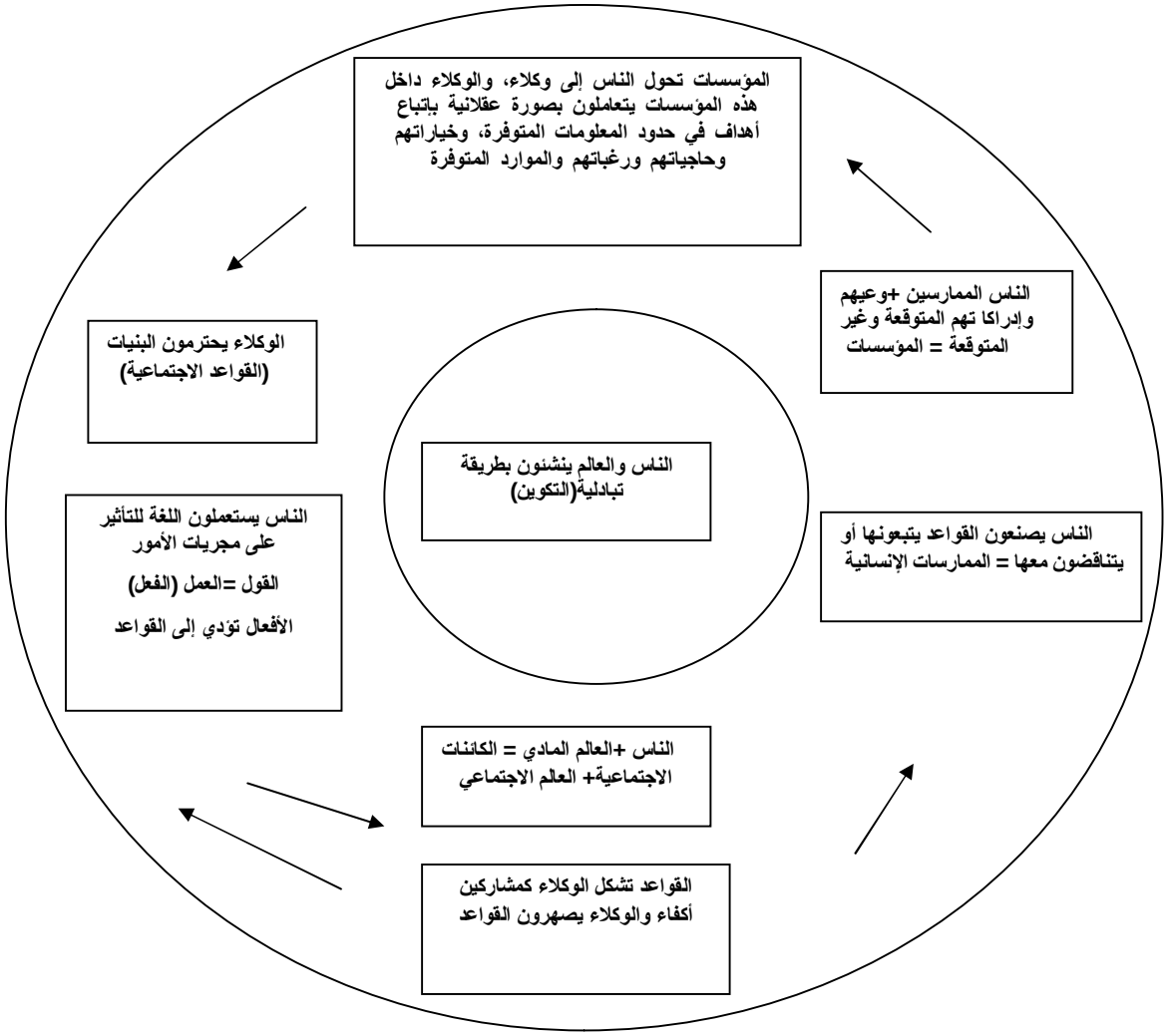

Source : Alex Macleod, Dan O'meara, **Théories des Relations Internationales Contestations et Resistances**, Québec: Athéna Editions, 2007, p.192.

وعلى ذلك فإن التنشئة الاجتماعية، هي التي لديها الأثر الأكبر في تحديد الدور للفاعل كما رأينا سابقا، أي أن الفاعل يختار البديل الذي يلاءم دوره وكذلك هويته بما يسمى عند البنائية (**بمنطق الملائمة** Logic of Appropriateness)[1].

وخلاصة ذلك فإن البنائيين قد أعطوا اهتماما كبيرا إلى المعايير و الهوية و الثقافة والقيم كعوامل محددة للمصلحة، وهذا على عكس الواقعيين و الليبراليين، وبالتالي فإن هذه المعايير لا تفرض على الفاعل سلوك معين، وإنما هي في الكثير من الأحيان تساعد على توجيه هذا السلوك.

2- **الهوية كمحدد لسلوك الدولة الخارجي.**

إن البنائية قد ركزت على متغير الهوية كأهم متغير في تفسير سلوك الفاعل الخارجي وذلك عن طريق الحفاظ على هوية الدولة و الدفاع عنها ، و كذلك تحقيق مصلحة الدولة المعرفة و المحددة حسب المعايير الملائمة للسلوك الخارجي للدولة.

إن الهوية المتمثلة في ثقافة الأمة و العادات و التقاليد، والمتأصلة عبر التاريخ لا تنتج معايير من الزمن الماضي فقط، بل إن الفواعل المهيمنة اجتماعيا و أثناء اتخاذهم للقرارات فهم يعيدون استعمال المعايير على أساس ما يواجهونه من مصاعب ومسائل حديثة معقدة وبالتالي إمكانية الاستفادة من التجارب الماضية و توظيفها في صناعة السياسة الخارجية في الزمن الحالي أو في المستقبل.

لقد قسم البنائيون الهوية إلى قسمين:

* هوية داخلية أو ما يسمى **بالهوية الوطنية** National Identity : و هي ثقافة الشعوب وقيمهم وتصوراتهم وعاداتهم و تقاليدهم، وعلى ذلك فإن صانع القرار حسب البنائية يرسم السياسة الخارجية وفق المعايير التي تنسجم مع هوية المجتمع الداخلي.[2]

[1] - Alex Macleod,Dan O'meara,Op.Cit,p.196.

[2] - Alex Macleod, Op.Cit.

* **هوية الدولة** State Identity وهي تمثل **الهوية الوطنية الخارجية أي الهوية الدولية** و هي إن صح التعبير مجموعة المبادئ التي تؤمن بها والقناعات التي تتحول إلى أهداف تحاول الدولة تحقيقيها،(و مثال ذلك دفاع الولايات المتحدة على الديمقراطية، وحقوق الإنسان).

إذن تصل البنائية إلى هوية ثالثة وهي **السمعة الوطنية** National Reputation ومعناها حفاظ الدولة على سمعتها كعضو في المجتمع الدولي يعمل من أجل الحفاظ على تحقيق السلم و الأمن الدوليين و العمل على تحقيق الشرعية الدولية. [1]

لذلك فإن صانع القرار يكون سلوكه موجه حسب هوية الدولة، لتحقيق السمعة الوطنية و الدفاع عنها والحفاظ عليها أمام المجتمع الدولي، مثلا كدولة راعية للسلام، هذا ما يقودنا إلى أهم عامل في متغير الهوية لدى البنائية، وهو تحليل الخطاب Discourse Analysis فمن خلال خطاب صناع القرار نستطيع فهم توجهاتهم في السياسة الخارجية ومواقفهم في البيئة الدولية.

وأبرز مثال على ذلك فإن الخطاب الأمريكي أثناء حكم الرئيس السابق **جورج بوش الابن**، كان يحدد العدو و الصديق، نتيجة لذلك فإن طبيعة العلاقة تصبح محددة بين أمريكا و باقي الفواعل الأخرى أي أن محتوى الخطاب يحدد و يعرف هوية الدولة، كما يبرز سلوكاتها و مواقفها اتجاه كل الفواعل الدولية الأخرى.

ومع هذا فإن الدول عند البنائية يمكنها تعديل أو تغيير هويتها مما يؤدي إلى تغيير مصالحها، ومثال ذلك ألمانيا و اليابان قبل و بعد الحرب العالمية الثانية أو جنوب إفريقيا قبل و بعد الأبرتايد. [2]

[1] - Henning Boekle and others, Op.Cit,p.10.

[2] - Alex Macleod, Dan O'meara, Op.Cit, p.189.

ومنه فإن التحولات في الهوية بالنسبة لدولة قد يؤدي إلى التحولات في المصالح لنفس الدولة مما يؤثر في النظام الدولي أو السياسة الدولية ،[1] إذن فإن هناك ارتباط وثيق بين مفهوم الهوية و المصلحة عند البنائيين مثله مثل مفهوم القوة و المصلحة عند الواقعية .

وخلاصة لذلك فإن البنائية اعتمدت على المتغير الاجتماعي في تحليل السياسة الخارجية، وقد ساهمت في إبراز و تفسير السياسة الدولية، عن طريق متغيرات اجتماعية أخلاقية و مثالية كما يرى بعض المفكرين، وقد نجحت في إعطاء تفسير لظواهر في النسق الدولي عجزت عن تفسيرها أهم النظريات التفسيرية.

[1]- IBID,p.189.

الفصل الثاني

محددات السياسة الخارجية الأمريكية والأوروبية وعملية صنع القرار

إن الدول أو المنظمات الدولية والإقليمية تنطلق أثناء صياغتها لسياستها الخارجية من خلال مجموعة من المبادئ والأسس والقيم التي أنشأت عليها، كذلك من خلال الأهداف المراد تحقيقها في الحاضر و المستقبل.

لذلك فإنّ المبادئ التي تصبغ بها السياسة الخارجية، هي التي تضفي على الدولة أو المنظمة سمعة معينة، كمساعدة حركات التحرر، والدفاع و نشر قيم حقوق الإنسان وغيرها من المبادئ الأخلاقية و السامية، لكن ما يلاحظ أثناء تنفيد السياسة الخارجية لأي وحدة سياسية، أنه في الغالب لا يوجد ترابط وتماثل بين المبادئ والممارسة، وبالخصوص فيما يتعلق بالدول الكبرى،

كما أنّ عملية صنع القرار، تختلف من دولة لأخرى ومن منظمة لأخرى نتيجة اختلاف الدوائر والفواعل المؤثرة في عملية صنع القرار داخل كل دولة أو منظمة، بل يوجد فارق كبير بين عملية صنع القرار في الدول وعملية صنع القرار في الاتحادات والمنظمات نتيجة اختلاف بنية الوحدة السياسية و تركيبتها.

المبحث الأول: محددّات السياسة الخارجية الأمريكية وعملية صنع القرار

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر القوة الأولى في النظام الدولي ما يحتم عليها تبني مبادئ سامية كي يمكنها من تحسين سمعتها في الخارج، وبالخصوص لدى الدول الصغرى، وهذه المبادئ في الغالب نابعة من قيم وثقافة وتاريخ الشعب الأمريكي، وبالتالي فإنّ هذه القيم تلعب دورا مهما جدّا في توجيه السلوك الخارجي للولايات المتحدة، وفي الخطاب المتدفق للنظام الدولي من طرفها.

كما أنّ عملية صنع القرار في الولايات المتحدة، هي عملية معقدة نتيجة الدور الكبير لهذه الدولة على الساحة الدولية، ومن ثمّ فإنّ العديد من الدوائر الرسمية وغير الرسمية، تتفاعل فيما بينها لصناعة قرار موحد وعقلاني يخدم مصالح الدولة العظمى الأولى في العالم.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية

أولا : تأسيس الفدرالية الأمريكية ومكوناتها الثقافية:

إن الولايات المتحدة الأمريكية، هي إحدى المستعمرات الإنجليزية السابقة، إضافة إلى المستعمر الإسباني الذي كانت تمتد ولايته على أمريكا الوسطى والجنوبية مع فلوريدا، أما الفرنسيين فكانوا يحتلون كندا وفرجينيا منذ 1584.

وبدأ العالم الجديد، أي القارة الأمريكية تتّجه إلى بروز دويلات جديدة مستقلة مشكلة من عنصر بشري أوروبي، وليس من الشعوب الأصلية، حيث تكثفت الهجرة الأوروربية، وبالخصوص هجرة الفئات المضطهدة من الكنيسة في أوروبا نحو أمريكا، ممّا أدى في البداية إلى تكوين ولايات أو دويلات قائمة على أساس ديني، لذلك كانت تعتبر ملجأ للفارين من تسلط الكنيسة في أوروبا إلى ما سمي بالعالم الحر، و هذا ما يفسّر لنا فيما بعد دور الدّين في توجيه الخطاب السياسي الأمريكي.

وقد تشكلّت دويلات مثل : "**ماريلاند** Maryland "و"**بان سليفانيا** Pennsylvanie" الذي أسّسها **كويكرز ويليام بان**" « Quakers William Pen » *

إن سياسة الملك الإنجليزي في القرن " 17 " السابع عشر في المنطقة ، ا أكثر شيئ في فرض الضرائب وعدم فتح المجال أمام المستثمرين والمغامرين الذين استقرّوا في المنطقة قادمين من أوروبا، أدى إلى تصاعد الغضب و الثورة على نظام الحكم الإنجليزي، وعجّل في قيام الثورة سنة 1775 و هي ثورة متعدّدة الأبعاد :

1- هي حرب مستعمرات و مستوطنات، يقودها مستوطنين ضد الحكومة الإنجليزية.

*الكويكرز : هم الأنقياء الذين فرّوا من اضطهاد الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا و يرفضون كل وصاية كنسية .

2- هي ثورة بـــمعنى الكلمة، لأنها أدّت إلى تغيير جذري في النظام السياسي وكذلك على المستوى الفكري والفلسفي وعلى مستوى القيم والمعايير المتّبعة وهي نظام الحياة قام وساد فيما بعد في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتمدت على أفكار **روسو** Rousseau **ومونتسيكو** Montesquieu **و جون لوك**.

3- هي حرب أهلية ، لأن الذين قاموا بالثورة وحاولوا تكوين دولة الولايات المتحدة الأمريكية كانوا لا يمثلون سوى ثلث الشعب آنذاك، وبالتالي كانت هناك حروب و مشادّات فيما بين الرافضين للإنفصال و المؤيدين له.[1]

إنّ من أهم العوامل التي أدّت إلى نجاح الثورة الأمريكية، مساندة الفرنسيين لها خصوصا بعد انهزامهم أمام بريطانيا سنة 1763، ممّا أدّى إلى خروجهم من منطقة شمال أمريكا، وهذه المساعدة تمثلت في النبلاء الليبراليين الفرنسيين مثل : **الكونت بومرشي Beaummarchais** والمركيز **دولافايات De La Fayette** [2]، كما أنّ فرنسا كانت القوة العظمى الأولى في العالم آنذاك التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية.*

تم الإستقلال في 4 **جويلية** 1776، وفي سنة 1783 اعترفت بريطانيا باستقلال مستعمراتها بموجب **اتفاقيت باريس**، وتم الإعلان الرسمي عن قيام دولة الولايات المتحدة بموجب **دستور فيلادلفيا** 1787 وكان **جورج واشنطن** أول رئيس منتخب لها، بعد صراع وجدل كبير بين تيارين أساسيين هما:

1- المؤيديين للفدرالية، بقيادة **ألكسندر هاميلتون** Alexander Hamilton

---

[1] Pierre Emannuel Barral , **Geopolitique Interieur Des Etats Unis** , Geopolitique Des Etats Unis , Paris : Elipses 2003, P 15.

[2] Maxime Le Febre , **La Politique Etrangere Americaine** , Paris: Presse Universitaire de Paris 2004 ,P 07.

* – هذه المسألة، تعتبرها فرنسا بمثابة نكران الجميل، عندما ترجع إلى تاريخ العلاقات بين البلدين، وأن الولايات المتحدة لا تبالي بالعلاقات التاريخية الودية، أثناء تنفيد سياستها الخارجية اتجاه الإتحاد الأوروبي.ومنه ينظر إلى فرنسا بأنها تنظر للسياسة الدولية نظرية أخلاقية وليس براغماتية، بسبب عدم حيازتها للقوة الكافية التي تواجه بها الولايات المتحدة.

2- المعارضين للفدرالية بقيادة "**جفرسن**" الذي أصبح رئيس للولايات المتحدة فيما بعد.

وفي سنة 1812 عادت بريطانيا لإحتلال بعض المناطق على الحدود الكندية، وقد عززت هذه الحرب الشعور القومي بين المواطنين الأمريكيين والسلطة الحاكمة في الولايات المتحدة.

كما تم تخلي **نابليون الأول** في وقت سابق سنة 1803 عن **لويزيانا** La Louisianne لصالح الولايات المتحدة، وفي سنة 1809 تخلّت اسبانيا بموجب اتّفاق " **أدمس- أونيس** " « Adams-Onis » عن فلوريدا.

إذن وحسب اعتقادي بدأت سياسة التوسّع الأمريكية، منذ بداية إنشائها وما سياستها الحالية المهيمنة والتوسيعية، إلاّ امتداد لسياسة بداية التكوين، فهي دولة قائمة بالتوسّع على حساب القوى الأخرى وعلى حساب شعوب العالم، وهذا ما أدّى بها إلى إقصاء الأهالي أو السكان الأصليين للمنطقة.

كما توسعت نحو الغرب، من خلال حربها مع المكسيك الأمر الدي منحها مساحة جديدة بسيطرتها على **التكساس** Texas سنة 1836 رغم انهزامها في حصن "**ألامو الشهير** " Masacre de La Garnison de Fort Alamo " و انضمت تكساس إلى الاتحاد الأمركي سنة 1845، ثم سنة 1846 حرب أخرى مع المكسيك أسفرت على تخلّي المكسيك على ثلث الأراضي للولايات المتحدة، وفيما بعد شراء أراضي أخرى كمنطقة " **المكسيك الجديدة** " و" **أريزونا** " " Nouveau Mexique et L'arizona" . [1]

الحرب الأهلية: في نفس الفترة قامت حرب أهلية بين شمال وجنوب الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة خلافات سياسية(الفدراليين والكونفدراليين) واقتصادية كادت تدمر كيان الدولة الجديدة، كما أن نظام العبودية المتبع في ولايات الجنوب، كان من بين أسباب الحرب الأهلية، وذلك نتيجة المطالبة بإعطاء الحقوق للسود من طرف بعض رجال السياسة و العاملين في حقل حقوق

[1] - Maxime Le Febre, Op.Cit, p.18.

الإنسان، وإعادة إدماج هذه الطبقة في المجتمع الأمريكي، وانتهت الحرب لصالح الشمال الذي كان أقوى عسكريا وصناعيا على الجنوب.

ونتيجة لذلك فإن خسارة **الكونفدراليين** في الجنوب و دعاة اللاّمركزية، رسّخت في عهد الرئيس "**لنكولن** Lincoln " القواعد لبناء دولة عظمى وإدماج الهوّية و الخصوصية الجنوبية داخل الاتحاد الفدرالي، وبالتالي تكوين أمة كبيرة في القارة الأمريكية، تسمىّ الولايات المتحدة الأمريكية .

وعليه تمّ السماح للمزارعين بأخذ أراضي **المجال العام**، التي كانت محضورة من قبل الحكومة، وقبل ذلك من قبل المستعمر الإنجليزي، والتي كانت مكان لسكن السكان الأصليين الهنود، ممّا أدّى إلى اكتساب هؤلاء المزارعين أراضي شاسعة على حساب السكان الأصليين الذين أبيدوا من طرف الحكومة والمزارعين والمستثمرين، وكانت آخر مأساة للهنود سنة 1890 بانهزام آخر القبائل "**الآباش**"Appaches" وفتح المجال للمستوطنين الأمريكان للإستلاء على تلك الأراضي.

أ- السكان:

إن التركيبة السكانية الأمريكية، تمتاز بتعددية عرقية أوإثنية، يهيمن عليها العنصر السكاني الأبيض "**الواسب**" **الأبيض الانجلوسكاسوني البروتستاني** Wasp :White Anglo Saxon Protestant، وهم من عرقيات مختلفة، إنجليز وايرلنديين و ألمان و هولنديين وسكندنافيين وأقلية بروتستانتية فرنسية، وهذا ما يشكل الخلاف التقليدي بين الفرنسيين والأمريكان، لأن الأصل الفرنسي لا يدخل بقوة في المكوّنات العرقية والثقافية لشعب الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى اليهود وكذلك السود المستقدمين من إفريقيا، والذي يقدر عددهم بنسبة 20 % من الشعب الأمريكي،[1] لذلك تعتبر الولايات المتحدة، ملخّص العالم في الجانب العرقي، أوتعتبر أمة الأمم Nation Des Nations.

[1] Maxime Lefebre, Op. cit ,P 07.

أما الشريحة الثانية المكونة للشعب الأمريكي، بعد شريحة(**الواسب** WASP) هم السكان المنحدرين من عرقيات مختلفة غير العرق الأوروبي البروتستانتي الديّانة، وقد قسّمت الشريحة الثانية من المجتمع الأمريكي إلى ثلاثة أقسام هي كالآتي:

1-**مالتينج بوط** Melting Pot بروتيستانتي *
2-**مالتينج بوط** Melting Pot كاثوليكي
3-**مالتينج بوط** Melting Pot يهودي

ونلاحظ هنا أنّ التقسيم الدّيني للسكان، يلعب دورا مهمّا أكثر من التقسيم العرقي، ويظهر كذلك دور البعد الديني في الحياة السياسة والحياة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، منذ بدايات تأسيسها في مرحلتها الأولى من التكوين**

أما الشريحة الثالثة من السكان، تتمثل في المهاجرين الجدد إلى أمريكا، وهؤلاء انخرطوا مباشرة في المعايير والثقافة **الأنجلوسكسونية** رغم تعدّد عرقياتهم واختلاف المناطق التي قدموا منها، وهذه الفئة الثالثة تسمى بـــ : **طرنسموتينج بوط** Transmuting Pot

غيرأن هذه الهجرة القوية والمكثفة من مختلف دول العالم، وباختلاف الثقافات والديانات، أدّت إلى صعوبة ذوبان القوميات تحت هوية واحدة، هي الهوّية الأمريكية ذات البعد **الأنجلوساكسوني البروتيستانتي**، ممّا أنتج أنواع متعددة من الأمريكيين، فأصبح بالإمكان التحدث عن الإيطالي الأمريكي، والإيرلندي الأمريكي، والبولوني الأمريكي، مما أثّر حتى على الحياة السياسية والإنتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية.

* - Melting pot- مالتينج بوط : الأمريكان الذين ينحدون من أعراق مختلفة غير **الواسب** .

**- انظر مطلب المسائل الثقافية و الحضارية في الفصل الثالث.

وفي سنة 1965 أصدر **الرئيس جونسن** Jhonson ، قرارا يقضي بإنهاء التمييز العنصري، نتيجة مجهودات القس "**مارتن لوثر كينغ**"، حيث أضحى جميع سكان الولايات المتحدة، يتمتعون بنفس الحقوق و الواجبات رغم اختلاف أعراقهم و ألوانهم و دياناتهم.

وعلى ذلك أصبح **الواسب** Wasp يمثلون 54 % من السكان مقابل 20 % من السكان ذوي الأصل غير الأوروبي، والبقية إمّا أوروبين لكن ليسوا ذوي ثقافة **أنجلوسكسونية**، أو من الهنود الذين أصبحوا أقلية، حيث يقدر عددهم حوالي 02 مليون مواطن، أغلبهم يقطنون و يتمركزون **غرب المسيسيبي** L'Ouest de Mississipi ، وهناك حوالي 100 ألف تقريبا مقسّمين وموزعين عبر أربع ولايات هي: **كاليفورنيا، أوكلاهما، أريزونا والمكسيك الجديدة** Oklahoma – Nouveau Mexique -Californie – Arizona وأغلبهم يعيش في محميات وليس داخل هذه المدن.

أمّا السّود فيمثلون 12 % من السكان بحوالي 30 مليون نسمة أغلبهم منحدرين من أصول إفريقية،[1] بالإضافة إلى العرق **الهيسباني** Hispanique وهم مقسّمين إلى عدّة أجناس و مناطق مثل **تشيكانوس** Les Chicanos ذوي أصل مكسيكي و**البورتوريكان** Les Portoricain ويقطنون **نيويورك** New York و أيضا **الكوبيين** les Cubains وأغلبهم من المهاجرين اللاّجئين سياسيا من حكم نظام **فيدال كاسترو** الشيوعي، كما أصبح **الهيسابانيك** قوّة سياسية في الولايات المتحدة ، وأغلبهم من أتباع الحزب الديمقراطي.

بالنسبة للأسياويين تقدرالنسبة بـــ 05 % من السكان أي حوالي 09 مليون نسمة ،أغلبهم من الصينين والفلبينين ، اليابانيين، الكوريين وهم أكثرية، خاصة في **هاوي** Hawai، حيث يمثلون نسبة 62 % وهم سكّان يحافظون على قيم العائلة ، ويعيش غالبيتهم في شوارع خاصة بهم، يطلق عليها إسم **المدينة الصينية** "China town" ، كما أن أبنائهم يغزون الجامعات الأمريكية، وجلّهم من الطلبة النجباء و يتخصّصون في الميادين العلمية.

[1] - Pierre Emannual Barral ,Op .cit ,P 22 .

أمّا من حيث الغنى و الفقر فإن **الواسب** هي الطبقة التي تتمتّع في الغالب بأعلى دخل ويقدر بـــ 75.000 دولار سنويا ، وبالنسبة للطبقة الدنيا فهي في أغلبها من الأقلية **الهيسبانية** و**السود**، حيث لا يتعدى دخلهم 15.000 دولار سنويا، [1] كما أن نسبة البطالة قليلة جدا قدّرت بـــ 4.5 % من السكان، و تمس ولايات و مناطق دون أخرى، وبالتالي ليس هناك عدالة في منح فرص العمل.

ومن حيث نسبة الشيخوخة فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تبقى أكثر شبابا من أوروبا حيث أن الشباب أقل من 18 سنة يشكلون حوالي 26 % حاليا، أما الشيوخ نسبة 20 % من السكان.

مراحل تطور الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد مرّت الولايات المتحدة الأمريكية بـــأربعة مراحل أساسية برزت من خلالها كقوّة عظمى مهيمنة على النظام الدولي و هذه المراحل هي كا الآتي :

المرحلة الأولي : **مرحلة بروز القوة** (1776-1914) وهي مرحلة تكوين دولة الولايات المتحدة الأمريكية، وتوحيد أراضيها والاستيلاء على مناطق جديدة و بناء قوة عسكرية واقتصادية و كذلك ثقافية، اما في الجانب السياسي فكانت الدولة غائبة على الساحة الدولية وهو مايسمّى **بالسياسة الانغزالية أو سياسة العزلة** التي اتخذتها أمريكا أسلوبا لها مع الرئيس **مونرو** سنة 1823 و مبدئه الشهير (أمريكا للأمريكيين) ، ومفاده عدم تدخل الأوروربين في شؤون القارة الأمريكية.

المرحلة الثانية : **مرحلة الانخراط المحتشم** (1914-1947) و هي مرحلة الحربين الأولى و الثانية و بداية انخراط المتحفظ ارميكا في الشؤون الدولية لكن بتحفظ القانون و الشرعية الدولية و تحقيق السلم و الامن الدولتين و هو دور التي تلعبه أوربا حاليا و تخلت عنه أمريكا و هذا طريق مبادئ ولسن الاربع عشر

[1] - Ibid, P. 26-27 .

المرحلة الثالثة : القوة العظمى اثناء الحرب الباردة (1947-1990) و هو خروج أمريكا كقائد للنظام الدولي و تقاسمها هذا الدور مع الاتحاد السوفياتي سابقا، حيث اصبحت تتزعم القطب أو المعسكر الغربي وأصبحت الدول الأوروبية تحتمي تحت المظلة الأمريكية .

المرحلة الرابعة : مرحلة القوة المهيمنة منذ 1990 أو الأحادية القطبية

وهي مرحلة زيادة استعمال القوة العسكرية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و خوض عدة حروب خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ومعه المعسكر الشرقي ،و انتصار الثقافة الأمريكية والأسلوب الاقتصادي الليبرالي الأمريكي، أو ما يعبّر عنه مفكرين أمريكان و على رأسهم **فرانسيس فركوياما** " **نهاية التاريخ**" بطغيان النموذج الليبرالي الأمريكي أو مايسمّى بأمركة العالم، وهي المرحلة التي نست فيها أمريكا أو تناست حلفاءها التقليدين الأوروبين وعمدت إلى إقصائهم من كل المناطق الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا : مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية

إن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي من أكبروأقوى الدول في العالم، تسعى إلى الإنتشار العالمي، من خلال تبني مجموعة من المبادئ تعد منطلقا لسياستها الخارجية، نابعة من فلسفة وايديولوجية المجتمع الأمريكي.

إن مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية، مستوحاة من **دستور فيلادلفيا** 1789 و مبادئ ولسن الأربعة عشر سنة 1918، وهي مبادئ تعتبر أخلاقية وقيمية، بالاضافة إلى الثقافة الأمريكية المتشكلة حديثا و هي كما يلي :

1- **حق الشعوب في تقرير مصيرها**: كما جاء في مبادئ و لسن الأربعة عشر لسنة 1918 قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى ، وهذا انطلاقا من الخصوصية الأمريكية نفسها و التي عانت من الاستعمار البريطاني، و بالتالي فان الولايات المتحدة الأمريكية ، برزت للعالم بخطاب مغاير تماما للخطاب السائد سابقا، فقد أصبحت القوة التي تساند حقوق الشعوب المغتصبة

والمناهضة للإستعمار، هذه النقطة التي كانت بمثابة الورقة الرابحة التي اظهرت صورة الولايات المتحدة الأمريكية ، كقوة عالمية ناصعة و خالية من شوائب ظلم الاستعمار.

وبالتالي أدى هذا إلى تعاطف كبير لشعوب العالم مع هذه القوة الطيّبة، خاصة شعوب العالم النامي، لذلك و بعد خروجها كأكبرقوة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ،عملت الولايات المتحدة الأمريكية ،على استغلال هذه النقطة لفرض فلسفتها في النظام الدولي على انها ليست قوة امبريالية مثل باقي القوى الليبرالية العالمية التقليدية السابقة كدول أوروبا .

2- **نشر الحرية و الديمقراطية اللبرالية** والدفاع عنها سواء كان ذلك بالقوة الصلبة أي القوة العسكرية أو القوة اللينة أي عن طريق الوسائل الدبلوماسية و الثقافية و حتى الاقتصادية ، كما ذكرنا سابقا فان " **الكيس دي توكفيل** Alexis de Tocqville" قد أوضح ان النموذج الأمريكي للديمقراطية و الحرية هو افضل نموذج في العالم ، وهذا بعد دراسته لظاهرة الديمقراطية و الثورة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك راجع أنها دولة فتية، و ليس فيها أنظمة سابقة تصارعت مع قوى المجتمع المدني كما حدث ذلك في أوروبا.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية، تشكلت من أفراد فرّوا من أجل تحقيق حرياتهم نتيجة اضطهاد انظمة الحكم و الكنيسة في أوروبا، و عليه فان الحرية و الديمقراطية هي أساس تكوين دولة أمريكا ، كما ان التنوع العرقي الذي هو سمة الشعب الأمريكي لم يمنع الولايات المتحدة أن تؤسس نظام اقتصادي و اجتماعي يتميز بتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، كما انها تعد من أوائل الدول التي عملت على انهاء العبودية على الأقل على المستوى الرسمي، بفضل حركة"**الكويكرز**" والمناداة بحرية الانسان و خاصة الفرد الأمريكي .

إن الولايات المتحدة الأمريكية، تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن هذه الخصوصية التي تعبّرعن مبادئها وتعمل على نشرها في العالم بأسره، عن طريق قوتها التكنولوجية والثقافية الاقتصادية كما فعلت مع دول أوروبا عن طريق مشروع مارشال 1947 ، أو عن طريق القوة العسكرية كما تفعل الان مع دول العالم الثالث لتصديرهذا النموذج الديمقراطي الخاص بها ،

وهذا ما أدى إلى فشل هذه التحولات الديمقراطية لأنها جاءت بصبغة أمريكية محضة دون مراعاة الخصوصية الثقافية و الهوياتية لهذه الشعوب.

3- **احترام وحماية حقوق الانسان** : يعتبرهذا المبدأ من خصائص تكوين دولة الولايات المتحدة الأمريكية، بل وأصبح متغير رئيسي في النظام الدولي الجديد كما أضحى سببا رئيسيا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، لذلك وظف في الاستراتيجية الأمريكية، للهيمنة على النظام الدولي و فتح مجالات نفوذ أخرى للإقتصاد الأمريكي، ولعل جميع التدخلات الأمريكية الأخيرة كانت لأجل حماية حقوق الانسان، كتدخلها في العراق والصومال.

لقد نجحت الولايات المتحدة في الإنتشار، لأنها لم تكن من القوى الاستعمارية التقليدية الأوروبية- كما رأينا سابقا- ممّا منح لها فرصة إرسال خطابات في النظام الدولي، يصوّر للاقليات والشعوب المضطهدة، بأنها مفتاح الحرية و كرامة الانسان،[1] الأمر الذي نجحت فيه وفشل فيه الأوروبيين نتيجة عداءاتهم التاريخية لشعوب العالم الثالث بسبب الاستعمار، بل و ما يزيد سخط هذه الشعوب على الدول الأوروبية، وبالخصوص الجزائر، هو القانون الذي صدرعن الجمعية الوطنية الفرنسية " **حول تمجيد الاستعمار و أن له أبعاد حضارية وليس تدميرية**".

4- **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**: المبدأ الذي جاء به الرئيس السابق **مونرو سنة** 1823 " **تحت شعار أمريكا للأمريكين**" و الذي كان محور السياسة الخارجية الأمريكية، حتى سنة 1945 أي مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، لكنه الان اصبح يتناقض مع المبدأ السابق و هو مبدأ التدخل الانساني لحماية حقوق الانسان، مما فتح المجال للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن قررت الانخراط في الشؤون الدولية، بالتدخل في كثير من الدول والإطاحة بالعديد من الأنظمة في شتى مناطق العالم .

[1]- كارن إي سميث، ماركوت لايت، **الأخلاق والسياسة الخارجية**، ترجمة فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005،ص158.

5- **التصدي ومحاربة الأنظمة الديكتاتورية** : هذا المبدأ يرتبط بالمبدأ السابق وهو وصاية الولايات المتحدة الأمريكية، على شعوب العالم باختيار الانظمة التي تتماشى ومصالحها وفرضها بالقوة ، كالإطاحة " **بصدام حسين**" في العراق و قادة آخرين سواء في القارة الأمريكية أوفي مناطق أخرى من العالم ، هذا الدور برز كثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية اثناء الحرب الباردة بتصديها للانظمة الشيوعية المستبدة و غير الديمقراطية حسب الرؤية الأمريكية حيث تحول حاليا هذا المبدأ بعد الحرب الباردة إلى ما يسمّى " **بالدول المارقة** " أو" **الفاشلة**".

6- **تحقيق وتعزيز السلم و الأمن الدوليين** :عن طريق القوة الردعية أو عن طريق تكوين منظمات دولية لحفظ السلم والأمن الدوليين، كإنشاء منظمة عالمية تمثلت في منظمة الأمم المتحدة بالإضافة إلى حلف شمال الأطلسي تحت القيادة الأمريكية، وبالتالي تحقيق السلم في العالم حسب النظرة الأمريكية، وليس كما يراه بقية العالم، سلما كما يراه الأوروبيين بعيدا عن الدبلوماسية و يستعمل الآلة الحربية لتحقيقه .

7- **احترام القانون الدولي والشرعية الدولية** يعتبر هذا الشرط من المبادئ الأساسية لجميع الدول في العالم، والولايات المتحدة بصفتها الحاضنة لهيئة الأمم المتحدة، فتعتبر من أكبر الدول التي ينص دستورها وتشريعاتها الداخلية على احترام القانون الدولي، إضافة إلى إعلان هذه المبادئ في خطابها السياسي المتدفق للخارج، أما من حيث تجسيد هذا الإحترام في الواقع العملي، نجدها في الكثير من تدخلاتها في الأزمات الدو، كانت بعيدة تماما عن تطبيق القانون الدولي وعن الشرعية الدولية.

إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، لا تولي اهتماما كبيرا بـــمسالة القانون الدولي فهي فوق القانون أو هي القانون بمعنى أصح.

8- **الحرب على الإرهاب** : بعد نهاية الحرب الباردة وبالخصوص بعد أحداث 11 سبتمبر2001 برزت أمريكا كقوة وحيدة في النظام الدولي ، فقد أضيف مبدأ جديد لمبادئها التقليدية التي هي منطلقات لسياستها الخارجية ، ألا وهو مبدأ الحرب على الإرهاب، وهو مبدأ مرتبط كثيرا بمبدأ سابق و هو محاربة الديكتاتوريات في العالم ، غير أنه ليس محدّد في أنظمة فقط أو دول بما

يسمّى (**محور الشر**)[1] وإنما هو مصطلح فضفاض يمكن للولايات المتحدة الأمريكية، بواسطته أن تتدخّل في الدول حتى لملاحقة أفراد أو تنظيمات عسكرية .

وعليه فإن مجال التدخل بالنسبة للولايات المتحدة، قد توسع ليشمل كل الفاعلين و غير الفاعلين في النظام الدولي من (دول ، منظمات ، افراد، احزاب ، تنظيمات حكومية أو غير حكومية ... الخ) كما ان هذا المبدأ مرتبط ارتباطا وثيقا بالاستراتيجية الأمريكية الحالية ، للهيمنة على النظام الدولي و تحقيق الاحادية القطبية ، و محاصرة كل المنافسين حتى الحلفاء منهم - الأوروبيين- و هو بمثابة الآداة الفعّالة لتحقيق نتائج سريعة و هامة، دون الرجوع إلى مبادئ القانون الدولي ، لان المصطلح لم يحدّد و لم يعرّف بعد ما هو " الارهاب" .

كما أن تصوّر و إدراك الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي، أنه مرتبط بالصراع الدائم على المصالح و مناطق النفوذ و على استهداف القوى الخيّرة و التي تعتبر أمريكا نفسها إحدى هذه القوى ، لذلك يجب الاســتماتة في الحرب على الارهاب .

إنّ هذا المبدأ، لم يلقى نجاحا كبقية المبادئ الأخرى، لأن طبيعة النظام الدولي انكشفت خاصة بتراجع الأوروبيين ، و انكشاف الولايات المتحدة الأمريكية ، برفع الشرعية الدولية عنها وهذا نتيجة استعمال القوة المفرطة في إدارة الازمات الدولية ، ممّا جعل العديد من شعوب و دول العالم بما فيها أوروبا أو الدول الأوروبية، تعتقد ان الولايات المتحدة الأمريكية ،اصبحت آلة دمار و تخريب اكثر ما هي آلة بناء و اصلاح .

9- **حرية التجارة العالمية و رفع الحواجز الجمركية** : حسب الليبرالية الرأسمالية العالمية ، هذا المبدأ أيضا كان من المبادئ التي نادى بها الرئيس **ولسن** لأن القوة الاقتصادية و الثقافية و حتى العسكرية تحتاج إلى اسواق لتصريفها ، و لا يكون ذلك إلا بفتح هذه الأسواق للسلع الأمريكيــة ورفع القيود والحماية عنها ، ممّا يؤدي إلى أرباح مضاعفة لأمريكا على حساب

1- ناظم عبد الواحد الجاسور،**المرجعية الفكرية للخطاب السياسي-الإستراتسجي الأمريكي مابعد الحادي عشر من سبتمبر2001**،بيروت: دار النهضة العربية ،2006،ص75.

دول عديدة في النظام الدولي، من جرّاء عدم قدرة هذه الدول على المنافسة الاقتصادية و لا حتى الثقافيـــة والعسكرية أو التجارية .

إنّ الإنتاج الضخم المتدفق من السوق الأمريكية إلى العالم ، يحتاج إلى عدم وجود حواجز جمركية لتسهيل تنقّل الاشخاص و السلع، ممّا يؤدي إلى سيطرة كاملة على السوق العالمية ، على الرغم من أنّ أمريكا في حد ذاتها تفرض حواجزعلى سلع الدول الأكثر منافسة لها كاليـــابـــان والاتحاد الأوروبي لحماية سلعها و منتجيها

10- **رفض أي شكل من أشكال الخلط بين الدين و السياسة** : حيث تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية ، كبقية العالم المسيحي على الفصل التّام بين الدّين و السياسة أو الدولة ، لكن ما يلاحظ على سلوكاتها وممارساتها وخاصة بوصول اليمين المتطرّف أو ما يسمّى " **بالمحافظين الجدد**" الصبغة الدينية الواضحة على خطابات وسلوكات النظام الأمريكي وقادته، خصوصا بـــتبنّي أفكار مفكرين من أمثال " **صمويل هانتنغتون** " ، الأمر الذي أدّى إلى استعمال أكبر وأوسع للقوة من طرفها لمحاربة من تسمّيهم بالأصوليين المتطرفين، وهم في الغالب من المسلميـــن في محاولة لإلصاق التطرف بالدّين الإسلامي،[1] وهذا له علاقة و ثيقة بربط الدين بالسياسة في السياسة الخارجية الأمريكية .

ومن تمّ فإن هذه المبادئ الأمريكية ، التي تنبثق منها سياستها الخارجية تسعى جاهدة أن تجعلها مبادئ عالمية ، بما يطلق عليه **أمركة العالم** و جعل منطلقات و مبادئ جميع الدول في النظام الدولي ، هي نفسها منطلقات و مبادئ أمريكا و حتى بالنسبة للدول الأقرب منها في الفلسفة والقوة، لأنها لا تريد شريك في إدارة العالم و النظام الدولي و لاحتى الأصدقاء منهم كالإتحاد الأوروبي.

[1]- المرجع السابق، ص75-76.

المطلب الثاني : المحددات و عملية صنع القرار

أوّلا : محددات السياسة الخارجية الأمريكية:

تختلف المحدّدات من دولة لأخرى و بحسب قوة الدولة أو ضعفها ، وكذالك بحسب التعقيدات الموجودة داخلها سواء كانت تعقيدات إثنية أو بيروقراطية حكومية أو مجتمعية أو حتى ضغوطات البيئة الخارجية .

ومنه فإن الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أنها القوة العظمى في العالم إلى أنها تخضع تقريبا إلى نفس المحدّدات التي حدّدها **جيمس روزنو** في نموذجه - كما رأينا سابقا- وهي محدّدات مشتركة بين جميع الدول، ويبقى الإختلاف في درجة تأثير هذه المحدّدات على صياغة السياسة الخارجية من دولة لأخرى.

1- المحدّدات الداخلية

أ- الدوائر الرسمية:

رئيس الدولة : إن رئيس الدولة في الولايات المتحدة ، يهتم كثيرا بالرئيس ذو الشخصية الكاريزمية أو الرئيس الخطيب صاحب اللسان الفصيح أمثال الرئيس **روزفلت أو كندي،** وللرئيس الأمريكي، دورا بارزا في صنع السياسة الخارجية، حيث يعتبر الدبلوماسي الأوّل في البلاد، و هو الذي يعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وذالك راجع إلى طبيعة النظام الرئاسي الأمريكي .

وبالتالي فإن شخصية رئيس الدولة الأمريكية، تلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرارات خاصة إذا كانت القرارت مصيرية، حيث يشكل عليه ضغطا كبيرا نتيجة الدور القيادي لدولته وبروزها كقوة كبرى، وهذا يتطلب من رئيس الدولة أن يكون ذو خبرة كبيرة و دراية بشؤون السياسة وخباياها .

لقد أكدّت العديد من الدراسات و الأبحاث، بأن **الرئيس جورج بوش الإبن** كان فاشلا في حياته العملية وقد كان سببا في إفلاس المؤسسات والشركات التي أدارها [1] كما أن الرئيس **ريتشارد نيكسون** ونتيجة للضغوطات التي واجهها في أزمة **وترغايت** Water Gate* 1974 أدّت به إلى الإستقالة، نتيجة عدم تحمله لمثل هذه الضغوظات حيث أثرّت على شخصيته وبالتالي على إمكانية اتخاذ قرارات عقلانية .

لذلك فإن رئيس الولايات المتحدة ، يتحمل المسؤولية الكاملة في حالة فشل سياسات بلاده سواء الداخلية أو الخارجية ، لأنه يعتبر واجهة الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج – كما سنراه لاحقا- كما أن دوره في بعض الأحيان يتحوّل إلى ديكتاتور، نتيجة الصلاحيات المخوّلة له خاصة إذا كان الكونغرس في تركيبتة السياسية من نفس حزب الرئيس.

الأجهزة الحكومية : وهي مجموعة الأجهزة المنوطة بصنع السياسة الخارجية الأمريكية وسوف نتعرض لها بالتفصيل في عملية صنع القرار في الولايات المتحدة وهي كالآتي :

1- وزارة الخارجية و على رأسها وزيرالخارجية [2]

2- الاستخبارات الأمريكية -CIA-

3-البانتغون أو وزارة الدفاع الأمريكية (دور الجيش) .

4- مجلس الأمن القومي.

5- البرلمان أو الكونغرس الأمريكي.

جميع هذه المؤسّسات تلعب دوار هاما جدا في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وتلعب دورا سياسيا وآخر بيروقراطيا، كما أن هناك علاقة متداخلة بين هذه المؤسسات لصنع سياسة خارجية قوية وموحدّة ، لكن في نفس الوقت هناك تنافس كبير بين هذه

---

[1] - Charles Zorgbibe,**L'avenir de la Securité Internationale , P**aris: Presses de Sciences Politique 2003, P 52- 51 .

*- **فضيحة وتر غايت** :سنة 1974 نتيجة المقاطعة البترولية من الدول المصدرة للبترول مما أحدث أزمة في النظام الأمريكي نتيجة غلاء أسعار النفط .

[2] - ماجد عرسان الكيلاني ، **صناعة القرار الأمريكي**، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع،2005،ص44-45.

المؤسسات يمكن أن يفشل في بعض الأحيان توجهات الإدراة الأمريكية في زمن معين ، خاصة إذا كان هناك اختلاف في التركيبة السياسية للمؤسسات .

فإذا كان البرلمان ذو أغلبية جمهورية ومجلس الشيوخ ذو أغلبية ديمقرطية ، أو إذا كان البيروقراطيين على خلاف في التصوّر والإدراك مع الرئيس أو وزير الخارجية ، أو أنّ وزير الدفاع ووزير الخارجية لم يكونا على وفاق مع رئيس الدولة، كل هذا قد يؤدي إلى اختلالات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

لكن في الغالب يوجد توافق كبير بين الرئيس و إدارته في أمريكا، وبالخصوص مع جهاز المخابرات و وزارة الدفاع و مجلس الأمن القوي ، وناذرا ما يحدث الخلاف بينهم.

الدوائر غير الرسمية :

هي المؤسسات التي تعمل خارج الحكومة و يكون لها تأثير في صنع السياسة الخارجية و الداخلية و تعتبر الأحزاب السياسية و جماعات المصالح (الضغط) و وسائل الاعلام ، و الرأي العام من أهم المؤسسات غير الحكومية ذات التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية .

1-**الأحزاب السياسية** : تعتبر الأحزاب السياسة من أبرز المؤسسات السياسية التي تساهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية ، ويتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية ، على مدى قدرته في المشاركة و التاثير بموافقه في الأجهزة الحكومية سواء كان في السلطة أو خارجها أي في المعارضة، والنظام الحزبي في أمريكا قائم على الثنائية الحزبية ممّا يفرز حزبين كبيرين يتمتعان بقوة التنظيم و الإنظباط و وضوح العقيدة و الايديولوجية و الفلسفة ، لذلك فإن الأحزاب في أمريكا لها شعبية كبرى و تلعب دورا هاما في تنشئة المجتمع توجيه الرأي العام.

إن الحزب الجمهوري و الديمقراطي وهما أكبر حزبين في أمريكا ، عادة ما تكون مواقفهما اتجاه القضايا الدولية غامضة و عامة و تتّسم بـــالتردد و الحذر، بل وفي الغالب من

الأحيان لا نكاد نجد فرق بين سياساتها بخصوص أهّم المسائل الدولية -**الصراع العربي الاسرائلي- قضية فلسطين** أو **الحرب على العراق** و غيرها من المسائل .[1]

كما نجد أن الحزب الديمقراطي الذي يتغنى كثيرا بحقوق الإنسان و الحرية ، هو أكثر دموية من الجمهوريي ، لأنّه أقل تفهما في مسألة تخفيض التسلّح للعالم الثالث و بالخصوص منطقة الشرق الأوسط أي المساعدة على خلق بؤرالتوتر، خاصة في المناطق الحيوية بالنسبة للإقتصاد الأمريكي.

كما أن **الرئيس كيندي** و هو من أبرز الرؤساء الديمقراطيين كان أوّل من باع أسلحة استراتيجية لإسرائيل، وحتى فيما يتعلق بسياستة و دعواته لاستقلال **الجزائر**أثناء حملته الإنتخابية أصبحت فيما بعد مجرّد كلمات و ما لوحظ على سلوكاته هو اتباع سياسية امبريالية محضة تعد امتدادا لغيره من الرؤساء الأمريكيين وطبيعة النظام الأمريكي ذو الخاصية الإمبريالية بعد تولّيه الرئاسة .[2]

ومنه فإن الأحزاب السياسية الأمريكية، سواء كانت في السلطة أو خارجها فلها دور مهم جدا في الضغط على صانع القرار وتمرير رؤيتهم و تصوّراتهم إلى مراكز صنع القرار في أمريكا.

2- **جماعات الضغط والمصالح (الثروة)**: برزت هذه الجماعات كعامل هام و مؤثر في كل من السياسة الداخلية و الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أدّت هجرة الجنسيات المختلفة إلى أمريكا ، وتطورها الاقتصادي إلى نشوء العديد من الجماعات التي لها مصالح خارجية مختلفة و أحيانا تكون متعارضة ، ممّا عقّد عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، وحدّ من القدرة على حشد الرأي العام الأمريكي لدعم

---

[1]- ماجد عرسان الكيلاني ، مرجع سابق،ص 46.

2- وليد عبد الحي : **تأثير التغيرات الحزبية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية** : ملتقى حول الانتخابات الأمريكية و أثرها على النظام الدولي أيام 7-8 فيفري 1993.

القرار بعد اتخاذه، حيث يتلاعب ناشطوا اللوبيهات وجماعات الضغط المحلّية في عملهم ضمن قيود النظام ، ويستخدمون الوسط الثقافي السائد لهدفين هما :

الأول: لكسب الوصول إلى أولئك المسؤولون عن السياسة الخارجية .

الثاني: للتأثير عليهم لتبنّي سياسات ملائمة لجداول أعمالهم، وجميع ناشطي اللّوبيهات المحترفين المتمركزين في واشنطن و جماعات المصالح عبر الولايات المتحدة، يسعون إلى التأثير في السياسة الخارجية .

أما جماعات المصالح ، وهي تمثل خليطا من جماعات إثنية و عرقية ، ومن وجهات نظر سياسة ، تتمثل بشكل عام في منظمات طوعية من دون مقابل مادي ، و بموجب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية ، يحدّد ناشط اللوبي بالفرد أو المنظمة و الذي تكون مهمّته التأثير في تمرير تشريع ، و هو يتلقى نقود أو أموال لهذه الغاية [1]، و قد بلغ عددهم في تسعينيات القرن الماضي أكثر من ثمانين ألف ناشط لوبي مسجّل في واشنطن، معظمهم يركّزون على قضايا محليّة وهنالك اتفاق عام بأن لناشطي اللوبي تأثيرا رئيسيا في التشريعات الداخلية والتصويت في الكونغرس وعن طريق الإتصالات الشخصية والتبرّعات المالية للأحزاب السياسية والسياسيين وصناع القرار.[2]

كما أن تأثير ناشطي اللّوبي في السياسة الخارجية الأمريكية، أقل وضوحا على الرغم من أن الحكمة السائدة تقول "إن لناشطي اللّوبي تأثيرا أقل في السياسة الخارجية منه في القضايا الداخلية وعلى ناشطي اللّوبي تحديد جداول أعمالهم بوضوح ومعرفة صانعي القرارات وذوي النفود والوصول إلى هؤلاء أساسي وحاسم، بالإضافة إلى ذالك فإن ناشطي اللّوبي في أمريكا يزوّدون صانعي السياسة الخارجية بمعلومات حول قضايا معيّنة، وأحيانا يقدّمون هذه

---

[1] - Jeffrey H Birubaum , **The Lobbyist : How Inflence Peddlers Get Their Way in Washington** , New York ; Times Books 1992 ,P .13.

[2]- جانيس تيري ، **دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط** ، - المستقل العربي - بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية العدد 261 نوفمبر 2000، ص 12 .

المعلومات إلى الجمهور العام، كما يستخدم ناشطوا اللّوبي عدّة تقنيات للتأثير في صنّاع القرار من أهمها مايلي :

1- حملات و رسائل وتلفونات و فاكسات موجّهة إلى البيت الأبيض أو فروع أخرى للحكومة.
2- اتصالات مباشرة و شخصية مع الرئيس و كبار المسؤولين .
3- اتصالات شخصية مع اعضاء الكونغرس و معاونيهم، بما في ذلك إقامة علاقات طويلة الأمد وعلاقات مع صغار الموظفين و المسؤولين أو المعاونين ، يتم تنميتها على مدى سنوات عديدة تعطي في الغالب فوائد و نتائج عندما يصبح البيروقراطيين أو السياسيين الشبّان ، مسؤولين كبار في مراكز حساسة و رئيسية لصنع القرار مستقبلا .
4- الوصول إلى وسائط الإعلام و كسب نفوذ داخلها يساعد على كسب شعبية و دعاية لجداول أعمال محدّدة .
5- حملات شعبية لكسب دعم شعبي [1].
6- الضغط و التهديد لإقرار تشريع على مستويات الولاية و المستويات المحلّية.
7- الضغط و التهديد لإقرار تشريع حول قضايا معينة في الكونغرس.

ومنه يتفق أغلب الملاحظين أن النظام السياسي الأمريكي ، قابل لمثل هذا الإختراق نتيجة عاملين هما :

أ- بنية النظام الأمريكي و مكوناته ، حيث نجد تعدّد إثني و مصلحي داخله *

ب- البراغماتية عند البيروقراطية الأمريكية ، حيث تبحث أكثر شيء على مصلحة مادية أكثر من أي شيء آخر.

[1]- المرجع السابق، ص 13.

*هنري كسينجر يقول : ان ما يقدمه النقاد الاجانب لسياسة امريكا على انها تسعى لهيمنة لنما هو في الغالب استجابة لمجوعات ضغوطات محليةلجماعات الضغط ".

إن في أمريكا يوجد جماعات ضغط و مصالح كثيرة ، منها جماعات مصالح دينية وسياسية و اقتصادية ، فمثلا اللّوبي الصهيوني يجمع في تركيبية مجموعة مصالح سياسية و دينية وكذلك اقتصادية ، فهو يبحث عن الدعم اللاّمحدود لدولة إسرائيل وتقليل الدّعم الأمريكي للعرب مهما كان هذا الدّعم للعرب متواضعا.

واليهود ورغم قلّتهم في العدد مقارنة بإجمالي السكان في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا يتجاوز نسبة 3 % من إجمالي السكان إلاّ أنهم مجموعة منظمة لها نفود على الوسائل ذات التأثيرالفعّال في المجتمع الأمريكي ، مثل الصحافة و التعليم العالي والسياسة و السينما ممّا أتاح لها قدرة التحرّك لتعبئة الرأي العام الأمريكي [1] لصالحها ، خصوصا أيام الإنتخابات و بالذّات إنتخابات رئاسة الجمهورية .

ونتيجة لهذه القدرة لليهود ، بات من الصعب على صنّاع القرارالأمريكيين تجاهل رغبات جماعات الضغط و المصالح اليهودية في أي سياسة أمريكية ، خاصة في **الشرق الأوسط** .

ونتيجة لذلك فإن اللّوبي الصهيوني ، يعمل كمعاد للعرب والمسلمين ومعارض لأي تقارب بين العرب و الولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى العكس من جماعات اللّوبي الإثنية ،خاصة العرب والمسلمين الأمريكيين، تتمتّع المنظمات اليهودية الأمريكية بقنوات مباشرة مع البيت الأبيض عن طريق موظفين وسطاء محصّنين يعيّنون في الغالب على أساس خبرتهم الشخصية والحرفية الوثيقة مع الجالية اليهودية ، حيث يرتّبون اجتماعات مع الرئيس الأمريكي و غيره من المسؤولين عن تشكيل السياسة الخارجية وبالذّات في **الشرق الأوسط** .

كما أن هذه المنظمات تنشط في المجالات السياسية و الإجتماعية ، وأبرزها لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية – الأمريكية التي أنشاها عام 1945 المجلس الصهيوني الأمريكي وهي أنجح قوة صهيونية في واشنطن .

[1]- - جانيس تيري، مرجع سابق ، ص 14 .

بالإضافة إلى هذا توجد جماعات مصالح وضغط اقتصادية في كارتل البترول أو الشركات الإحتكارية البترولية مثل (**بنك أمريكا**) (**و سيتي بنك**) ، ويعتبر الرئيس الأمريكي السابق **جورج بوش الإبن** أحد المالكين و المساهمين في هذه الشركات و المؤسسات العالمية.

وعليه نجد الإدارة الأمريكية تستجيب مباشرة لمثل هذه الضغوطات لأنها تمثل مصالح الرئيس و معاونيه ، لأن هذه الشركات والمؤسسات العالمية لها مصالح عديدة في مختلف دول العالم و سياسة أمريكا الخارجية اتجاه الدول التي توجد فيها مصالح تلك الشركات ، تؤثر سلبا أو إيجابا على مستقبل هذه الشركات و مصالحها الاقتصادية .

كما أن الشركات أو المركّبات الصناعية العسكرية ، تلعب دورا كبيرا في الضغط على الإدارة الأمريكية لـــشن الحروب و خلق بؤر التوتر لبيع أسلحتها في شتى مناطق العالم ، ومنه فإن جماعات الضغط والمصالح لها دور بارز في التأثير على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ، نظرا لطبيعة النظام الأمريكي وانفتاحه على هذه الجماعات .

3- **وسائل الاعلام** : ترجع أهمية وسائل الإعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية ، إلى تأثيرها على كل من صناع القرار و الرأي العام ، كما أن لها دور مكمّل في غالب الأحيان في أمريكا لـــدور صناع القرار، كما حدث ذلك في حرب الخليج الثالثة أو **حرب العراق** 2003 حيث شكلّت و سائل الإعلام ، و خاصة شبكة CNN قوة كبرى في تشكيل الرأي العام الداخلي وكذلك الدولي لـــمساندة أمريكا في حربها على العراق ومنحها شرعية شعبية عالمية .

كما أنها تكتّمت على مظاهر الخروج عن القانون الدولي بالنسبة للجنود الأمريكان والسياسة الأمريكية في العراق، وسميّت الحرب بحرب الفضائيات حيث نقلت الفضائيات المعارك بالتفصيل ولأول مرّة في التاريخ البشري، كما أن وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية، من صحافة وإذاعة وتلفزيون تقوم بدور بارز في توجيه وإمداد صناع القرار بمعلومات مهمّة والتي على أساسها يتخذون قراراتهم .

على الرغم من هذا الدور الهام ، فإنها في بعض الأحيان تشكل عبئ على صناع القرار إن لم يحسن النظام السياسي التعامل معها ، الأمر الذي وفق فيه الرئيس السابق **بوش الابن** حيث تمكن من ضمها إلى صفّه ، لأن موقف وسائل الإعلام الأمريكية اتجاه القضايا الدولية ، عادة ما يتقبّلها المواطن الأمريكي العادي ويجعلها أساسا لتفسيره للأحداث الدولية ، ولو كانت تناصر طرف معين و غير حيادية ، و بالتالي قد تشكل خطرا على توجّهات صناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية إن كانت مضادة للنظام السياسي القائم وفلسفتة و تصوّراته ، حيث يصعب على صناع القرار إتخاذ قرارات تكون مضادة لـــتصورات ورؤية وسائل الاعلام الأمريكية .

وبالتالي فإن المؤسسات الإعلامية المؤيدة للنظام السياسي الأمريكي ، قد توزّعت على مختلف المنابر الإعلامية ، يؤيدون غزو العراق و تمّت عملية صنع الخطاب الإعلامي الأمريكي بعناية بالغة و بمشاركة عدد كبير من المتخصّصين والخبراء، و تنوّعت رسائل الخطاب الإعلامي بين عدّة مستويات داخلية (**تخاطب الأمريكيين**) و عالمية (**تخاطب العرب و العراقيين و مختلف شعوب و دول العالم**) [1] .

4- **الرأي العام** : يقصد بالرأي العام رأي المواطنين العاديين ، والذي ترى الحكومة أو النظام السياسي أنه من الحكمة احترامه و أخذه بعين الإعتبار ، والرأي العام كقوة مؤثرة في السياسة الخارجية لم يكن له دور يذكر قبل الحرب العالمية الأولى ، إلاّ أنه مع نهاية الحرب و مع نمّو الوعي السياسي للشعوب ، بدأ الرأي العام ممثلا برأي القوى العمّالية يظهر ويؤثر في مجرى السياسة الداخلية و الخارجية للدول.

إنّ الرأي العام يعبّرعن نفسه ، إمّا من خلال قنوات منظمة مثل الأحزاب و جماعات المصالح ووسائل الإعلام أو يفرض نفسه في شكل مزاج عام و مظاهرات سياسية ، وفي السياسة الخارجية كما هو الحال في السياسة الداخلية ، يمارس الرأي العام دوره في عملية صنع القرار بقيامه بدور الدّاعم لسياسة الحكومة الخارجية أو المناهض لها.

---

[1]- محمد سليمان ابورمان ، ميساء محمد مرزوق ، **غزو العراق بين الإعلام الغربي و الإعلام العربي: قراءة في الأبعاد الإعلامية و النفسية** ،- مجلة البيان- (الرياض : مجموعة العجابي)، 2003، العدد الثاني، ص 128 .

أمّا في الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن الرأي العام يلعب دورا مهما جدا في صنع السياسة الخارجية ، خاصة إذا كان مدعّما لبرنامج الرئيس و سياساته المختلفة اتجاه العالم ، فقد قام -**مجلس شيكاغو**- للعلاقات الخارجية باستطلاع أراء الأمريكيين في السياسة الخارجية كل أربع سنوات بعد سنة 1974 ، فوجد هناك دعما مستمّرا لدور فعّال للولايات المتحدة الأمريكية في العالم فقد أيّد مثل هذه الفعالية 61 % من عامة الناس و 96 % من القادة ، بل أن ثلاثة أرباع الجمهور والقادة تتبّأوا بدور أعظم لبلدهم في غضون عشر سنوات، وكانت غالبيتهم تعتقد أنّ القرن الواحد والعشرين سوف يشهد مزيد من العنف وأنّ الإرهاب يعتبر التهديد رقم واحد لمصالح أمريكا الحيوية [1].

كما وقّعت الإدارة الأمريكية ، عقودا مع شركات للعلاقات العامة لتهيئة و حشد الرأي العام الأمريكي لعملية غزو العراق، كالعقد الذي و قعته و أبرمته مع شركة " **بنادور** " [2] .

إنّ الإلتزام الشامل للرأي العام الأمريكي ، هو تدعيم قرارات الرئيس الأمريكي خاصة باستخدام الحرب و القوة ما دام أن الحروب لا تجرى فوق أراضيه ، وهو يحب الرؤساء البشوشين والذين يتكلّمون جيدا و لهم روح الدعابة وهو يساندوهم في كل المسائل المتعلّقة بالسياسة الخارجية.

في الحقيقة إنّ الرأي العام الأمريكي غير مبال بالسياسة الخارجية الأمريكية ، وترك ميادين معركة السياسة الخارجية لذوي المصالح الخاصة ، لقد كانت استطلاعات الرأي واضحة بشأن موضوع اللاّمبلات ،حيث أن اهتمام الأمريكيين بالأخبار و خصوصا عن البلدان الأجنبية تضاءل بعد انتهاء الحرب الباردة ، فليس هناك من المهتمين كثيرا بأخبار الدول الأخرى سوى 29 % من الجمهور الأمريكي و هناك 22 % لا يكادون يعيرونها اهتماما يذكر، وعند طرح

---

[1]- جوزين س : ناي ، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة: محمد توفيق البحيري ، الرياض : مكتبة العبيكان،2003 ،ص 240 .

[2]- محمد سليمان أبورمان ، ميساء محمد مرزوق ، **مرجع سابق**، ص 127 .

سؤال عن أكبر المشاكل التي تواجه البلد ، شكلت السياسة الخارجية أصغر نسبة مئوية في أجوبة الجمهور وهي 07%.[1]

وبالرغم من هذا فإن الرأي العام الأمريكي، تصنعه وسائل الإعلام التي غالبها موالي للنظام السياسي ، وبالتالي سواء هناك لامبالات للرأي العام الأمريكي ، حول قضايا السياسية الخارجية أو كان مدّعما أورافضا لها ، فإنه يشكل إما عائق لصانعي السياسة الخارجية أو محفزا لهم، بمعنى آخر أن الرأي العام الأمريكي، يلعب دورا مهما جدا في صنع و تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .

5- **مؤسسات الفكر و الرأي** : عقب نهاية الحرب العالمية الأولى ، بدى واضحا ان التحدي الذي سيواجه الحكام و المسؤولين هو صياغة سياسة خارجية فعالة ، في ظل بيئة دولية اتسمت بتصاعد وتيرة الأحداث و ترابطها ، خصوصا مع موقع أمريكا كقوة عظمى و التزاماتها العالمية، ولعلّ المشكل الذي واجه صانعي القرار في أمريكا تحديدا لم يكن غياب المعلومات بل على العكس من ذلك هو الكمية الهائلة منها .

وعليه فإن وفرتها لا يمكن أن تفيد المسؤولين،إن لم تصل في الشكل الصحيح و في الوقت المناسب، وبالتالي فإن الأبحات والتحليلات حول السياسة العامة والتي تقوم بها مؤسسات الفكر والرأي، يحقق حاجة المسؤولين غير المحدود إلى المعلومات والتحليلات المنتظمة المتصلة بالسياسة الخارجية.

إن السياسة الخارجية الأمريكية ، تشكّلت عبرمراحل تطورها للإستجابة لأمرين هما :

1- القوة الأمريكية المتصاعدة.
2- بروز و ارتقاء مؤسات الفكر و الرأي متوازيا و بصفة دائمة مع حجم التوسّع الأمريكي ، حيث يزيد عددها عن 1200 مؤسسة و هي موزّعة بشكل غير متجانس سواء من حيث نطاق

[1]- جوزيف ناي ، **مفارقة القوة الأمريكية** مرجع سابق ،ص 242 .

المواضيع أو التمثيل، أما من حيث أهمية هذه المؤسسات فقد أصبحت جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية في أمريكا ، نتيجة طبيعة صناعة القرار في السياسة الخارجية، وتمكن أهميتها فيمايلي: [1]

1- إنتاج الأفكار الجديدة والتصورات الفعالة في السياسة الخارجية من حيث توفير البدائل سواء كانت فكرية أو سياسية، فهي من منظور صانعي القرار السياسي الأمريكي، تعد مصنعا لإنتاج الأفكار. [*]

2- تأمين مجموعة من الإختصاصين و الخبراء للعمل في الحكومات ، لأنها بالإضافة إلى دورها بتقديم الأفكار الجديدة و الخيارات المبتكرة لكبار المسؤولين الحكوميين ، فإنها تعمل على توفير دعم بشري غير عادي للإدارات الحاكمة فور تولّيها السلطة ، أي ضمان تأمين مخزون من الخبراء لتزويد الحكومات بالموظفين الأساسين ، وذلك للخدمة في الإدارات والمؤسسات الحكومية الجديدة .

3- توفير إطار للنقاش بين الخبراء والسياسيين الحكوميين ، بحيث تقوم هذه المؤسسات بالموازاة مع تقديمها لأفكارجديدة وتزويدها للحكومات بالخبراء و الموظفين ، تقوم بجمع الباحثين المحترفين المختصين في قطاعات معينة ، بغية تأمين حيّز يتم فيه التوصّل إلى تفاهم مشترك أو حتى إجماع في بعض الأحيان، حول الخيارات السياسية المتوفرة لمعالجة قضايا محددة. [2]

4- سد الاختلافات بين المؤسسات الفكرية و الحكومة ، حيث تقوم بسد الفراغ الكبير بين الباحث والمسؤول أي بين العالم الأكاديمي من جهة و بين عالم الحكم و السلطة من جهة أخرى، وذلك لأن شكل البحوث و الدراسات يأخذ في الغالب طابع نظري و منهجي مجرد لا

---

[1]- ماجد عرسان الكيلاني، مرجع سابق ،ص 48.

[*] **جيمس ماكفان :** هو باحث رئيسي في معهدأبحاث السياسة الخارجية يقول : "إن صانعي السياسة الخارجية يعتمدون أكثر فأكثر على المنظمات المستقلة لأبحات السياسة العامة و التي تعرف بمؤسسات الفكر و الرأي من أجل توفير معلومات و تحليلات آنية قابلة للفهم ، موثوقة ، سهلة المنال و مفيدة " .

[2]- ماجد عسان الكيلاني، مرجع سابق، ص48.

يعرف حقيقه الواقع السياسي والدولي، ولهذا حاولت مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية سد الفجوة بين عالمي الفكر والممارسة، وهذه المبادرة قد جاءت لإتمام الجهود الأمريكية الرسمية.

5- إشراك الرأي العام في العملية السياسية ، ممّا يساعد مؤسسات الفكر و الرأي على خلق رأّي فعال و إيجابي اتجاه كل ما يحيط به من قضايا على المستويين الداخلي والخارجي خصوصا إذا ما وضعنا في عين الإعتبار و كما - رأينا سابقا- أن دور الرأي العام الأمريكي محدود في تأثيره على عملية صنع القرار، وأن هذه الوسائل هي التي توجهه لخلق دعم لسياسات الحكومات المتعاقبة .

ومنه و بعد رصد أهم الأدوار المنوطة بمؤسسات الفكر و الرأي، ينبغي أن نقر أن الهدف الأول لهذه المؤسسات لم يكن على الإطلاق للتأثيربصفة مباشرة على صانع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، بقدر ما كان تأمين لهامش من المعلومات و الخيارات قصد مساعدة المؤسسات السياسية و الإدارية الرسمية وإعلام الرأي العام بخصوص التوجيهات الحكومية المتبعة لشرح مزايا هذه السياسات لخلق رأي عام مساعد لصناع القرار .

إن دور هذه المؤسسات في مسألة توسيع منظمة حلف الأطلسي إلى الشرق، أي إلى الدول التابعة للإتحاد السوفياتي - سابقا- ، كان غاية في الأهمية ، حيث أمّنت مؤسسات الفكر والرأي منتدى واسع للنقاش بين المفكرين والباحثين و بين المسؤولين وصناع القرار، حول ضرورة التوسيع و عواقبه و في نهاية النقاش الطويل فتح الباب أمام أعضاء جدد للانظمام إلى الحلف ، وتمّ قبول كل من **بولونيا والمجر وجمهورية التشيك** رسميا إلى الحلف في نهاية التسعينات من القرن الماضي .[1]

هذا الأمر الذي دفع العديد من المسؤولين الرسميين الأمريكيين في هذه الفترة ، أي مرحلة التسعينات إلى التركيز على دور هذه المؤسسات البحثية في تطوير تفكيرهم بالنسبة للمسائل المتعلقة بقضايا و أمور السياسة الخارجية ، و من بين هؤلاء : وزير الخارجية الأمريكي

[1]- مؤسسات الفكر و الرأي في أمريكا : 2007 / 08 / 25 www.elbayane.com

السابق **ورن كريستوفر** و نائب وزير الخارجية **شروب تالبوت** والسفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة **ريتشارد هولبروك** .

وعليه فإن مؤسسات الفكر والرأي في أمريكا ، قد أخذت لنفسها مكانة عالية في النظام الأمريكي، ممّا منح لها أهمية قصوى في الدوائر الحكومية .

د- القوة والدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية

إن خروج الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد الحرب العالمية الثانية كقوة قائدة للمعسكر الغربي وقوة عالمية في جميع الميادين الاقتصادية و العسكرية و الثقافية و السياسية، كما أن قوتها المتنامية بإطراد والمصالح التوسعية للأمبراطورية البازغة بعد أحداث 11سبتمبر2001 ، يحتّم عليها اتّباع سياسة خارجية موازية لهذه القوة والدور الريادي في للنظام الدولي ، وقد ذكرنا - سابقا- أنه كلّما كان للدولة قوة و إمكانيات كبيرة كلّما كيّفت سياستها الخارجية بحسب هذه الإمكانيات .

لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ، مجبرة على اتّباع سياسات توسّعية لتأمين اقتصادها وأمنها حسب الاسترتيجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين ، وهذا ما ذهب إليه الواقعيون الجدد وخاصة الواقعين الهجوميين أمثال **ميرشهايمر** Jhon Mearsheamer إلى المناداة بإجراء حروب استباقية، للقضاء على أية دولة تحاول ضرب مصالح الولايات المتحدة في الخارج أو تريد منافستها على مناطق نفوذها ومجالاتها الحيوية .

كما أن الواقعيين الجدد، التابعين للواقعية الدفاعية مثل المنظر **كينت والتز** keneth Waltz نادوا إلى اكتساب مزيد من القوة لتكون الولايات المتحدة أكثر استقلالية في سلوكها الخارجي ، ولا تكون تابعة لأية دولة أو منظمة تعرقل مشاريعها المستقبلية .

إن الولايات المتحدة الأمريكية ، تنطلق في تصوّرها للنظام الدولي، وكذلك انخراطها في الشؤون الدولية ، من قوتها المتنامية ونظرتها المتفوّقة على بقية الدول في النظام الدولي، الأمر الذي يجعلها تتدخل في كل القضايا والمسائل الدولية أكانت حيوية بالنسبة إليها أوغير حيوية،

ممّا يجعلها موجودة في كل بقاع العالم "**حيث أصبحت الأمة التي لا يمكن أن يستغنى عنها العالم** ".[1]

لذلك فإن قدرات الدولة الأمريكية غير المحدودة، تلعب دورا مهما جدا في صياغة السياسة الخارجية و تصورها للنظام الدولي الحالي أو المستقبلي، وهو ما يمكنها أيضا من وضع فلسفة النظام الدولي الحالي وإصباغه بصبغتها الفلسفية والقيمية ، لأنها تريد الحفاظ على الوضع القائم الذي يجعلها قائدة النظام الدولي دون منازع نتيجة لهذه القوة .

كما أن دورها المتطلع للهيمنة المستقبلية على النظام الدولي ، بما في ذلك الهيمنة على الدول الحليفة والصديقة مثل **الدول الأوروبية** ، يعتمد على هذه القوة التي كونتها منذ نهاية القرن التاسع عشر ولازالت لحد الآن بصدد تنميتها، لتحقيق مصلحتها الوطنية كما تتصوّرها و الدفاع عنها .

هـ - الدين والجماعات الدينية - اليمين المخافظ الجديد -

إن الإدارات الأمريكية الأخيرة المتلاحقة ، استخدمت الحس الديني ومصطلحاته لتحقيق أهدافها ممّا يبرز التساؤل عن ماهية طبيعة العلاقة بين الدّين و السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية ، رغم أننا لاحظنا أنّ من مبادئ سياستها الخارجية ، الرفض المطلق للخلط بين الدين والسياسة ، وقد يبدو أن الترابط بينهما قاصرا على الشعارات و منها الكلمات و العبارات الدينية التي تستخدمها الإدارة الأمريكية ، ومازالت مستمرة في ذلك بحديثها عن حربها ضد الإرهاب مثل **محور الشر و الحرب المقدسة و العدالة المطلقة و حتى الحرب الصليبية**.[2]

إن إحدى الطرق الرئيسية التي أصبح الدين بها منخرطا في السياسة ، هو نشاط الجماعات الدينية كجماعات مصالح ، ومحاولتها التأثير على المسار السياسي بأساليب متنوعة ، حيث

1- مايكل كوربت ، جوليا ميتشل كوربت، **الدين والسياسة في الولايات المتحدة** ، ترجمة عصام فايز وآخرون، بيروت: مكتبة الشروق الدولية، 2006،ص103.

2- هادي قبيسي، **السياسة الخارجية المريكية بين مدرستين المحافظة والواقعية**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2008،ص108-109.

تظهر الكتب ذات الموضوعات الدينية في قائمة الكتب الأكثر مبيعا، كما أن هناك مئات المواقع الأمريكية على شبكة الأنترنات مخصصة للدين ، وهذه الاعتبارات وغيرها أدت إلى وجود دينامية في العلاقة بين الدّين و السياسة الأمريكية ، وتبرز هذه الدينامية فيمايلي :

* إن الدّين و السياسة بحكم طبيعتهما الخاصة ،لا يمكن تجنّب ترابطهما وتتخذ العلاقة بينهما أشكالا عديدة و مع تعددها فإنها ستظل موجودة و مستمرة [1].

* إن إلغاء مبدأ الكنيسة الرسمية ، أي الفصل القانوني بين مؤسسات الحكومة والمؤسسات الدينية بمعنى أن العلاقة بين الحكومة والدّين في الولايات المتحدة الأمريكية ، لا يمكن أن تحسم بشكل نهائي أي أنها سوف تظل دائما محل تفاوض[2].

لقد أثارت الحملات الإنتخابية الرئاسية عام 2000 الجدل حول ما إذا كانت أمريكا علمانية أم متدينة ؟، فمثلا المرشح الجمهوري **جورج بوش الإبن** أعلن أن الفيلسوف السياسي المفضل لديه هو **يسوع المسيح** ، وألمح أثناء حملته الإنتخابية أنّه يعتقد كي يدخل الجنة، يجب أن يكون مسيحيا، بل إنه تحالف مع اليمين المسيحي (**المنظمات المسيحية التي تتبنى أجندة دينية**) من أجل الفوز بمنصب الرئاسة .

كما أن المرشح الديمقراطي **ألغور** اختار اليهودي الأرثوذكسي **جوزيف ليبرمان** نائبا له في سباق الرئاسة، ليس فقط للفوز بالصوت اليهودي في الإنتخابات، ولكن لأن **ليبرمان** كذلك هو من دعاة الإلتزام الدّيني، ومن المنادين بأن يكون للدّين دور في السياسة .

ومنه فإن اليمين المسيحي يشكل صلب الإدارة الأمريكية ، فبالإضافة إلى تطلعاته للهيمنة والتوسع والانفراد بالقرار الدولي، هو مؤمن بأن إسرائيل هي أرض الميعاد التي وعدها الرب

---

[1]- عصام عبد الشافي **: دور الدين في السياس الخارجية الامريكة : الازمة العراقية نموذج** ، السياسة الدولية ، القاهرة: مؤسة الأهرام للنشر و التوزيع، العدد 153 جويلية 2003 ، ص 133 .

[2]- مايكل كوربت، جوليا ميتشيل كوربت، مرجع سابق،ص 244.

لليهود وهو مهووس بعقيدة عودة المسيح المشروطة باجتماع اليهود في فلسطين وكذلك يؤمن إيمان مطلق بحرب **هرمجدون** التي يبيد فيها المسيح العائد قوى الشر.

إنّ هجمات سبتمبر2001 رسّخت العقيدة الدينية لدى صناع القرار الأمريكيين[1]، بأن هناك قوى تهدّدهم من خلال إمبرطورية الشر و هي الإسلام والإسلامين ، بالإضافة إلى بلاغة جورج بوش الإبن **من ليس معنا فهو مع الإرهابين** وغيرها من العبارات التي شجعت الخطاب الثنائي الذي يقسم الناس بين أخيار و أشرار .

إن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية ونظرتها للعلاقات الدولية ، تقوم على المصلحة الأمريكية القومية العليا بالأساس و التي تتكون من ثلاثية (**الثورة ، الدين ، القوة**) ، لأنّ تحالف الساسة مع رجال الأعمال ورجال الدين في أمريكا، رسم الخلفية الفكرية الحاسمة للمصلحة الوطنية العليا للولايات المتحدة .

إن مهمة أمريكا كما ينظر إليها صانع القرار الأمريكي ، هي إرشاد بقية العالم إلى طريق التوبة و التطهير الكبير والإصلاح الاجتماعي و تراكم الثروة بشتى الطرق،لأن المشروع الأمريكي يقتضي جذب كل أنام الكوكب إلى مجتمع مثالي يشكل على الأرض الأمريكية و يتحقق بالتسامح ثم بالقوة إذا اقتضى الأمر .

هذا ما يعكس نظرة للذات رسالية واستعلائية اتجاه العالم الذي لا يزال يعيش في الظلمة والرسالة الأمريكية ، هي مصلحتها القومية و تحقيق هذه المصلحة يتحقق بالقيم والدين والقوة والتجارة [2] .

إنّ الجانب الأخلاقي في الرؤية الأمريكية ، يتسم بالطابع الديني مما جعل للنموذج الأمريكي **رحمة الرسالية** ، وذلك يعود إلى تأسيس القارة الجديدة أي الأمريكية على يد **البيرويتانين الأنقياء** كفئة متشددة بروتستانتية، لها تصور خاص للعالم و للحياة و للإنسان، كما تأسّس فيها

[1] - هادي قبيسي، مرجع سابق،ص117-118.

[2]- المرجع السابق، ص 134 .

المجتمع والدين في آن واحد وهو ما جعل الخطاب السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، يعتمد على الإلتزام بتحقيق الإرادة الإلاهية في تنقية العالم من الشر، و بما أن **جورج بوش الإبن** من أتباع هذا الإتجاه فإن تولّيه الرئاسة يعني وصول اليمين الديني للمشاركة في الحكم لأول مرة ويعتمد على تنفيذ تصوراته من خلال ثلاث محاور:

1- المحور الثقافي الديني و الحضاري.
2- المحور الجغرافي السياسي بالسيطرة على ثروات و موارد العالم .
3- استخدام القوة بأنواعها المختلفة .

وعليه فإن الدّين له دور محوري في تحريك السياسة الخارجية الأمريكية ، رغم إنكار بعض المحلّليين لدوره ، فمثلا **جون إسبوزيتو**، ينكر هذا البعد باعتقاده أن سياسة الهيمنة الأمريكية تنطلق من مصالح استراتيجية و مصلحية فقط ، رغم سيطرة اليمين الديني على الحكم المتأثر بنبؤات التورات ورؤي نهاية الكون، والمرتبط كثيرا بالكنيسة البروتيستانية بالإضافة إلى أنه يتناقض مع نفسه لمّا يقول : " **بأن أمن إسرائيل هو جزء من الثقافة السياسة الأمريكية** " .

إنّ تدخل الدّين في السياسة الخارجية ، أصبح أمر مطلق في أمريكا وهذا باعتراف **القس فريتس** ، حيث قال : " **لم يحدث في التاريخ أن كانت أمريكا مسيحية سياسيا و بشكل علني مثل ماهي عليه اليوم** "، لكنه **حذر من مسألة اقتناع الأمريكان بأن الرب إلى جانبهم** ، ممّا سيجعل هناك ضرورة لمراجعة الذات الأمريكية و إلى التواضع قليلا [1] .

أمّا **اليمين الديني (المحافظون الجدد)** ، فإن أثره في السياسية الخارجية الأمريكية كان كبيرا ومهما جدا ، بحيث حاول أن يجعل أمريكا في المركز الأول عالميا دون الأهتمام بالوسائل المهم تحقيق الغاية ، وبالنسبة لـــتسمية **المحافظون الجدد** ، جاءت في مقابل **المحافظين التقليدين** القدامى و**المحافظة** هي مدرسة فكرية ذات عدة أطياف في السياسة الأمريكية بعضها معتدل و بعضها الآخر متطرف ، **والمحافظون الجدد** يقفون على أقصى يمين الحركة المحافظة

[1]- المرجع السابق، ص 137

في حين يقدّر **المحافظون التقليديون** التقاليد بشكل كبيرجدا ، أما **المحافظون الجدد** يرون أن المنطق هو الشكل الصحيح والوحيد للتفكير، وهو نفس منهج **البروتستانتية** * .

إنّ التيار التقليدي المحافظ ، حكم أمريكا منذ زمن بصورة فعلية وكان يطلق عليه " **تيار ولسن** "، نسبة إلى الرئيس الأمركي الأسبق **ودرو ويلسون** ، الذي كان يؤمن بأن ما يسمى بالقيم الديموقراطية تحتاج إلى قوة قادرة على نشرها و فرضها، و الضرب بقوة على يد من يقف ضدها في أي مكان من العالم بإعتبار أن أمريكا لا يمكن أن تعيش آمنة و ديمقراطية ومتمتعة بالرخاء الإقتصادي ، إلاّ إذا كان العالم آمنا و ديمقراطيا .

إن هذا التيار رجع بقوة في عهد الرئيس السابق **رونالد ريغان** ، وهو رئيس جمهوري وقد استمر حكمه لثماني سنوات في عهدتين ، وقد برزت في عهده ملامح توجهات المحافظون الجدد كاللّجوء إلى القوة لتحقيق الأهداف الكبرى والإستراتيجية ، عقائدية كانت أوسياسية أو إقتصادية وقد ترجم ذلك من خلال ما عرف **ببرنامج حرب النجوم** لإرهاق الاتحاد السوفياتي السابق في مسألة التسلّح، مما أدّى إلى سقوطه في مابعد وإنتهت معه الحرب الباردة بتحقيق نصر بلا حرب.

إنّ الفارق الأساسي بين المحافظين التقليديين والجدد، يكمن في أن التقليدين لا يفضّلون كثيرا الإنغماس في الشؤون العالمية ، بينما المحافظون الجدد يتميزون بالتدّخل الشديد في شؤون العالم والإهتمام كثيرا بمسائل السياسة الخارجية ، ويميلون إلى عدم التقيّد بالسلطة التشريعية ممثلة في مجلسي النواب و الشيوخ[1] .

المحافظون الجدد و اليهود : لقد عرّف **يوري أفنيري** ** **المحافظون الجدد** بأنهم : " **مجموعة كل أعضائها تقريبا من اليهود و هم يؤيدون إسرئيل إلى درجة يمكن اعتبارهم معها**

---

* **البروتستانتية** : ديانة مسيحية ظهرت في القرن الخامس والسادس عشر على يد **مارتن لوثر** و **كالفان** في ألمانيا و هي تحبذ المنطق و لا تريد واسطة بين الإنسان و الله مثل البابا في الديانة الكاثوليكية و تعتبر تيار متطرف كما يعتبره البعض تيار إصلاحي .

[1]- عبد العزيز كامل ، **المحافظون الجدد و المستقبل الأمريكي** ، مجلة البيان ، الرياض : مجوعة العجابي 2004، العدد الثاني، ص 230.

** كاتب إسرائيلي ذو اتجاه عمالي علماني.

أنهم إسرائيليين يحملون الجنسية الأمريكية أو أمريكيون يحملون الجنسية الإسرائيلية و هم متطرفون أكثر من شارون نفسه " [1] .

كما تعود معظم الأصول العائلية لرموز المحافظين الجدد إلى دول أوروبا الشرقية ، أمّا عن أصل هذه الفلسفة فهي تعود إلى مؤسّسها **اليهودي الألماني ليوشتراوس** ، الذي هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد وصول **هتلر** إلى الحكم في ألمانيا ، حيث درس في **جامعة شيكاغو** وأسّس مذهب عرف **بالشتراوسية** ، ويقوم مذهب **ليوشتراوس** على نقطتين هامتين هي أساس فلسفة المحافظون الجدد و هي أساس عقيدة بوش الإبن و هما :

1- أن الديمقراطية، لا تستطيع فرض نفسها إذا كانت ضعيفة وعاجزة عن مواجهة الطغيان فمساندة القوة للعدالة في مفهومه هي المبدأ الأول للفكرة .

2- إن أي موقف رافض للقيم التي تقوم عليها الديمقراطية ، يعد رفضا للفضيلة **(محورالشر ومحورالخير)** ، فالمحورالأول يمثله الفكر المناهض للتوجه الديمقراطي أمّا الثاني يمثله الفكر الغربي الديمقراطي .

من الفوارق المهمة جدا بين **المحافظون الجدد والأصوليين الإنجيليين**، هوأن **الأصوليين الإنجيليين** يرجعون إلى الأصول الدينية النصرانية فهم متدينون عقديون ، أما **المحافظون الجدد** لا يحبذّون أن يحسبوا على التيار الديني اليهودي ، وهم ليسوا متدينين ولكنهم يجمعوا بين صفتي الفيلسوف والاستراتيجي، والأصوليين الإنجيليين أو قوى اليمين الديني أو تيار الصهيونية المسيحية هم جميعهم جناح **جورش بوش الإبن** من المعمدانين الجنوبين، وهؤلاء يؤمنون بأن تجمع اليهود في فلسطين هو أكبر علامات عودة المسيح التي ستأتي بالخلاص للعالم .

من هنا نلاحظ نقطة مهمة جدا ، تتمثل في أنّ المحافظون الجدد هم أصلا من تيار الحزب الديمقراطي *، وحاليا اخترقوا الحزب الجمهوري تحت هذا الإسم، وهذا يعني أن الولايات

---

[1]- **عبد العزيز كامل** ،مرجع سابق، ص 230 .

* **جون كيرى** ، المرشح الديمقراطي أمام **جورج بوش** في آخر انتخابات ، كان جده **فريدريك كيري** يهوديا نمساويا و اعتنق المذهب الكاثوليكي وغيّر اسمه من **كوهين** إلى **كيري** .

المتحدة ومن تمّ العالم هو محكوم بسياسات و توجهات وأهداف اليهود القريبة و البعيدة ، وأنه سواء مالت الكفة للحزب الديمقراطي أوللحزب الجمهوري ، فإن السياسة الخارجية الأمريكية، لن تتغيّراتجاه القضايا الحساسة أوالتي تخص أمن إسرائيل .

- **أفكار ومبادئ المحافظون الجدد** : برزت أفكارهم بعد الفراغ الفكري الذي عاقب نهاية الحرب الباردة وسقوط العدو السابق **الإتحاد السوفياتي** ، حيث ظهرت أطروحة "**نهاية التاريخ**" **لفرانسيس فوكوياما** الذي يعد من الرموز البارزة **للمحافظين الجدد** و نظرية "**صراع الحضارات لصامويل هنتغتون** .

إنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، وجد فيها **المحافظون الجدد** فرصة لجمع أفكارهم في حزمة واحدة بإعلانهم **أن الديقراطية الضعيفة لا يمكن أن تهزم و تقاوم الطغيان و لذلك يجب على الديمقراطية أن تكون لها أنياب ومخالب أي (استعمال القوة)**[1]، وهي نفس أطروحة **ليوشتراوس** المؤسس الأول للمحافظين ، كما أنهم اعتبروا أن القانون الدولي لن يكفي للضغط على الدول الطاغية أو إقناعهم ، وهذا لتبرير خروج أمريكا عن القانون الدولي وعدم العمل به في فترة حكم بوش الإبن .

إنّ المحافظون الجدد، لهم أفكار ومواقف عديدة من بعض المسائل نذكر أهمها :

1- **الدين و الفلسفة** : يجب أن يبقى الدّين من دعائم المجتمع و مؤسساته ، وهذا بالرغم من أنهم يدّعون العلمانية وهم يصرّون على التدين ، حيث يعتقدون أنفسهم حملة رسالة مهمة في التاريخ .

أما الفلسفة ، تعتبر في تصوّرهم ضرورية لـــتعبئة المجتمع بالأفكار الخاصة بضرورة استعمال القوة لتطبيق أفكارهم ، كما أن فلسفة المحافظين الجدد تسوّغ للخداع و التظليل بزعم أن الشعب أو العامة لا ينبغي إعلامهم بالحقيقة ،لأن فهم الحقيقة هي مسؤولية النخبة الحاكمة

[1]- **عبد العزيز كامل** ،مرجع سابق، ص 231.

فقط وهذا ما علّق عليه **مايكل لادين** بقوله :" **من أجل أن ننجز أنبل الإنجازات يمكن أن يقبل قادتنا أو يجبرون على الكذب و فعل الشر** ." (*)

2- **القومية الوطنية** : الأمن القومي مصطلح له وهج خاص لدى المحافظون الجدد ، أما القومية التي يؤمنون بضرورة تأمينها هي القومية الأمريكية في الوطن الأمريكي ، باعتباره ملاذا للأقوياء و محضنا للقوة وقد أخذوا عن هوبز **أن الجنس البشري شريرا بطبعه** ، وكي يتحكم الخيرون في هذه النزعة الشريرة لابد من محاربتها عن طريق الدين و القومية الوطنية .

لقد كتب **شتراوس** : "**إن حكم الناس لا يمكن إقامته إلا حينما يتحدوا و لن يتحدوا إلا إذا وضعوا في مواجهة قوم آخرين**" [1]، أي أنّ أمريكا هي بحاجة دائما إلى عدو يجتمعون ضده حتى يستمر تسعير المشاعر القومية لديهم ، الأمر الذي جعلهم يسارعون إلى تركيز العداوة في الإسلام بعد سقوط الإتحاد السوفياتي ، بما يعرف **بصراع الحضارات** وذلك لأن أمريكا على حد قول **ألكسيس دي توكفيل**[(2)]: " **هي أمة متعددة الأطياف و الأعراق ممزقة مابين التدين و المادية** " وبالتالي ليس لهم شيء يجتمعون عليه إلا العدو والذي يهدد مصالحهم الاقتصادية فهم أمة مادية تريد الحفاظ بأنانية على رفاهها الاقتصادي على حساب العالم بأسره .

3- **الحرب و السلاح** :المفارقة الكبرى هنا أن أغلب المحافظون الجدد ليسوا من العسكرين ، وعلى رأسهم **جورج بوش الإبن** الذي تهرّب من الخدمة العسكرية في **حرب فيتنام** ، ولهذا يصفهم البعض بأنهم **صقور من دجاج** ورغم هذا فهم مولوعون بالحرب ممّا أدّى بهم إلى صياغة **مشروع القرن الأمريكي الجديد** **، و كما يقول **إيليوت كوهين** : "**الحرب هي أخطر**

---

*-إن الاعلام الأمريكي كشف في أعقاب الحرب على أفغانستان أن البنتغون أنشأ إدارة إعلامية مهمتها التأثير الإستراتيجي على الرأي العام الخارجي لصالح الحرب الأمريكية على الإرهاب و أعطيت الحق في اللجوء إلى كل أساليب الكذب و التظليل من أجل اقناع الرأي العام الدولي بوجهة نظر أمريكا .

[1]- هادي قبيسي، مرجع سابق،ص8-9.

[2]- **عبد العزيز كامل** ، مرجع سابق ، ص 237 .

- **مشروع القرن الأمريكي الجديد ،يتمثل في هيمنة أمريكا على النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين بوسائل القوة و إخضاع كل من لا يتعامل معها -من ليس منا فهو ضدنا .

من أن يخطط لها عسكريون "، إذا معادلة غريبة مدنيون يخططون للحروب العسكرية ، حيث يعتبرون أن العسكريين ليسوا إلا أداة فنية لتنفيذ الحرب .

لقد بدأ بعض الأمريكيين ينتبهون لهذا الخطر اليهودي على بلادهم وسيطرتهم على سياستها الخارجية حيث يقول الكاتب **باتريك بوشانون** :" **أننا نوجه الإتهام إلى عصبة من المنظرين و المسؤولين الرسميين الذين يسعون لتوريط أمريكا في سلسلة من الحروب ، ليست لها فيها مصلحة إننا نتهمهم بالتواطؤ مع إسرائيل لإشعال هذه الحروب ونتهمهم بأنهم استنفروا الأصدقاء والأعداء ضدنا من خلال غطرستهم و تعطشهم للحروب ، لم يحدث في التاريخ أن تمّ عزل أمريكا عن أصدقائها القدامى** - يقصد الأوروبيين- **والأسوأ من هذا أن الرئيس بوش يتم استدراجه إلى فخ بواسطة طعم و ضعه له هؤلاء المحافظون الجدد الأمر الذي قد يكلفه خسارة منصبه، و كذلك يفقد أمريكا سنوات من السلام الذي حققته خلال الحرب الباردة** ".[1]

4- **الإرهاب** : إن أحداث 11 سبتمبر 2001 ، سمحت لهم بالتكلّم طويلا عن توقعاتهم بأن الشر يريد ضرب مواطن الخير وعليه يجب مقاومته و محاربته ، وهذا ما يؤمنون به في حربهم على الإرهاب ، ولعل هذا ما يجرّنا إلى القول أن أحداث سبتمبر 2001 قد تكون أحداث مصطنعة من قبل **المحافظون الجدد** ، كي تتمكن أمريكا من إعلان الحرب على كل من يخالفها الرأي، وبالتالي تبني الخيار العسكري، وهذا شبيه مع أحداث مثيلة جعلت أمريكا تخرج من عزلتها بقوة و هي أحداث **بيرل هاربر** 1941 .

كما أن الحرب على الإرهاب هي في حقيقة الأمر، حرب على العدو الإسلامي كما يتحدث ثوراتهم.

أما عن **أهم رموز المحافظون الجدد** فهم يتوزعون في مناصب متعددة في المجتمع الأمريكي و في المؤسسات الرسمية سواء الحكومية أو غير الحكومية و نذكر من أهمهم مايلي :

---

[1]- - **عبد العزيز كامل** ، مرجع سابق ، ص 235.

1- **ايرفينغ كرسيتول** I- Kristol من الآباء المؤسسين للمحافظون الجدد و عضو بارز في معهد **أمريكا إنترابرايز** المتخصص في تقديم الاستشارات لمسؤولي الدولة.

2- **وليام كرسيتول** w kristol : ابن **إيرفين كريستول** يعتبر من المحرضين على الحرب ضد العراق و كتب كتاب عنوانه " **طغيان صدام و مهمة أمريكا**"

3- **نورمان بودهورتز**[1] norman podhortz يهودي وأحد مؤسسي اتجاه المحافظون الجدد في الستينات من القرن الماضي ومحرر مجلة **إنكاونتر** البارزة ، دعا إلى تغير الأنظمة في الشرق الأوسط وحذر أمريكا من الخروج عن الصف أي التخلي عن إسرائيل لأن اليوم الذي تتخلي عنها ستسقط أمريكا .

4- **بول وولفويتز**(يهودي) شغل منصب نائب وزير الدفاع **دونالد رامستفيد** و استغل منصبه في توجيه حرب محتمة ضد العراق .

5- **جون بولتون** : (يهودي) صهيوني متطرف شغل منصب وكيل وزارة الخارجية لنزع السلاح و الأمن القومي و أحد مهندسي الحرب على العراق .

6- **فرنسيس فوكوياما** : أمريكي من أصل ياباني اشتهر بأطروحة " **نهاية التاريخ** " .

7- **صمويل هنتغتون** : أكاديمي أمريكي صاحب أطروحة **صدام الحظارات** ، مضمونها أن الدين هو من أهم عوامل الصراع مستقبلا ، وقد تصدّر قائمة الموقّعين ضمن أسماء أكاديمين بارزين لتبرير الحرب على الإرهاب بأنها حرب عادلة [2] و من أهم أفكاره مايلي :

1- دعم الجماعات المتعاطفة مع القيم و المصالح الغربية في دول الحظارات الأخرى .
2- منع تطور الصراعات المحلية داخل الحضارة الغربية .

---

[1] - jerome Bernard , **Les Néo Conservateurs Americain**, Geopolitique des Etats Unis, Paris :Ellipses, 2003, p .139 .

[1]- مصطفى بخوش ، **تأثيرات 11سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية** ،" مجلة الفكر" عين مليلة :دار الهدى للنشر و التو زيع ،العدد الأول ، مارس 2006 ، ص178 .

3- استغلال الخلافات بين الدول الاسلامية و الكونفشوسية .
4- عدم السعي إلى تخفيض القوة العسكرية الغربية .
5- أن يسعى الغرب إلى التعاون الوثيق داخله ، أي داخل الحضارة الغربية و خاصة بين دول أوروبا و أمريكا الشمالية [1]

وعليه فإن المحافظون الجدد، يحاولون زيادة قوة الحضارة الغربية بقيادة أمريكا وإضعاف الحضارات الشرقية الأخرى في سعيهم للحصول على أسباب القوة العسكرية والاقتصادية وتحقيق هدفهم المعلن الذي جاء في شكل **مشروع القرن الأمريكي الجديد (الحرب الاستباقية)** بسيطرة أمريكا على كل مناطق العالم الحيوية، وضرب كل من يريد المنافسة ،حتى وإن كان من الأصدقاء الأوروبيين.

إن تبنب المقاربة العسكرية ، والابتعاد عن الشرعية الدولية و القانون الدولي بالنسبة للمحافظين الجدد، هو نتيجة امتلاكهم القوة المادية و العسكرية التي تمكنهم من الإحتفاظ بقيادة النظام الدولي لفترة طويلة ،وإن هذه القوة هي لخدمة و نشرالديمقراطية والقيم الفاضلة لتأسيس مملكة الخير كما يعتقدون [2] .

كما أن أوروبا في اعتقادهم و على حسب قول **روبرت كاجان** : " **إنها تلجأ إلى القانون الدولي و الحلول الدبلوماسية لأنها ضعيفة عسكريا** [*]" .

لذلك فإن المحافظون الجدد،أو ما يسمّون بصقور البيت الأبيض،ماضون في تنفيذ مشروعهم العالمي عن طريق تبريرات أخلاقية دينية، لنشر العدالة و الخير لكن بوسائل تدميرية لا تعود على البشرية إلا بالويلات و الدّماء الغزيرة ،بالخصوص على الشعوب الفقيرة والمسلمة .

---

[1]- هادي قبيسي، مرجع سابق،ص37-38. -

[2] - فيليب غولوب ، **تحولات السياسة الأمبراطورية** ، "لوموند ديبلوماتيك" www.mondediploar.com/25-05-2006

[*]- هذه المقولة ماخوذة من كتاب **روبرت كاجان** : " **الجنة و القوة : أمريكا و أوروبا في النظام العالمي الجديد**" 2003 .

إنّ التحالف بين المحافظون الجدد الأمريكان والحركة اليهودية الصهيونية، هو في الأساس تحالف هش وهو توافق مصلحي ظرفي فقط و سرعان ما يزول، لأن هناك اختلاف عميق بينهما خاصة في الإعتقاد، فالمحافظون الجدد المسيحيون يعتقدون بأن عيسى المسيح هو الرب وهو المنجّي و المخلّص في الحرب الألفية المنتظرة * .

أما المحافظون الجدد اليهود ، يلعنون المسيح إبن مريم و لا يؤمنون به ، لذلك فإن أرضية هذا التحالف هشّة و غير صلبة لأن أمريكا إذا أحست أنه من مصلحتها أن تتخلى عن دعم اسرائيل ستفعل، لأن هذا التحالف قد يجعلها تخسر أهم حلفائها الأوروبين الذين كانوا بالأمس القريب يشكلون معسكر الغرب ضد الإتحاد السوفياتي

ومن تمّ على الدول الاسلامية و العربية، أن تدرك أن أمريكا لا تعادي بغطرستها وجبروتها المسلمين فقط بل العالم بأسره، و الجميع متذمّر من هذه الغطرسة و هذا الجبروت الأمريكي، وما يجب فعله هو استغلال هذا الظرف المتمثل في الشقاق الغربي لصالح العالم الاسلامي .

و- البيئة الدولية و المصلحة الوطنية : إن البيئة الدولية و المصالح الاستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في كل مناطق العالم، تعتبر من محددات صياغة سياستها الخارجية نتيجة تواجدها في كل مناطق العالم تقريبا، وهي تمثل مصلحة وطنية بالنسبة إليها وبالتالي ضرورة المحافظة عليها .

إن النفط في الخليج العربي وضرورة تأمينه، وإسرائيل في الشرق الأوسط وواجب حمايتها وإيديولوجية العدو الخارجي الذي يهدد أمريكا سواء أكانت الشيوعية سابقا أثناء الحرب الباردة أو الإسلام حاليا بما يسمّى " **بالحرب على الإرهاب** "، تعتبر جميعها بيئة خارجية عن الولايات المتحدة ، وهذا الإدراك لدى صانعي السياسة الخارجية لـــبيئتهم الدولية، ما هوإلا تعبير عن أهمية هذه البيئة في تحديد مستقبل الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية .

***حرب الألفية** : هي حرب الألف عام التي ينزل فيها المسيح ابن مريم في أرض **هرمجدون** و يحارب مع قوى الخيرضد قوى الشر ، حسب اعتقاد المحافظون الجدد التوارتيون .

كما أن القوى الكبرى كالاتحاد الأوروبي أو اليابان أو الصين أو روسيا يعتبرون بيئة دولية ومحدد في صنع السياسة الخارجية لأمريكا ، عن طريق محاولة اقصاء هؤلاء المنافسين للإنفراد بالقرار الدولي لصالحها على حساب القوى التقليدية المنافسة لها ، لذلك فان البيئة الدولية أوالخارجية تظل دائما محل اهتمام الدول أكانت صغرى أو كبرى لكي تستطيع الدولة تحديد دورها و مجال تحكرها في النظام الدولي .

ثانيا : عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية .

1- **الأجهزة** : إن عملية صنع القرار في أمريكا وهي تعتبر الدولة العظمى في العالم ، جد معقدة نتيجة ارتباطها بمؤسسات عديدة و اشخاص ومسؤولين كثر، كما تحكمها تكنولوجيا التحكم في المعلومات و التعامل معها ، لذلك فان قرارات السياسة الخارجية الأمريكية ناتجة عن عمل متبادل و معقد بين عدد من الوكالات الحكومية و الوزاراة و تضم مايلي :

1- رئيس الجمورية Head of Republic
2- وزارة الخارجية Minister and ministry of Foreign Affairs
3- وزارة الدفاع (البنتاغون) Pantagone
4- وكالة الاستخبارات Central Intelligence Agency (CIA)
5- الكونغرس أو البرلمان الأمريكي Congres
6- مجلس الأمن القومي National Security Concil

1- **رئيس الجمهورية** : [1] Head of republic : إن اهمية دور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار، تستمد من السلطات الواسعة التي يمنحها له دستور الدولة الأمريكية و كذلك من طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية .

إن الدستور الأمريكي ينص في هذا المجال على مايلي :

[1]- ماجد عرسان الكيلاني ، مرجع سابق، ص33-34.

1- الرئيس هو القائد الاعلى للقوات المسلحة .
2- هو القناة الرسمية الوحيدة للإتصال بالحكومات الأجنبية .
3- هو الدبلوماسي الأول في أمريكا [1] .

كما أكدت المحكمة الفدرالية العليا في أمريكا عام 1936 ما نص عليه الدستور الأمريكي حيث قضت بأن للرئيس وحده سلطة تمثيل الحكومة الأمريكية في مجال العلاقات الدولية، فلا **الكونغرس -البرلمان-** ولا أي جهة أو جماعة أو إدارة أخرى يمكنها التفاوض مع الحكومات الأجنبية باسم الحكومة الأمريكية .

بالإضافة إلى هذه الصلاحيات الدستورية الواسعة للرئيس الأمريكي بشأن صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ، فإن طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية يمنح لرئيس الدولة سلطة خاصة، لأن إدارة الشؤون الخارجية يتطلب معلومات كثيرة لكنها محدودة و تقتصر على مجوعة ضيقة فقط من المسؤولين و في مقدمتهم الرئيس[2].

لذلك فإن عدم توفر هذه المعلومات السرية لدى الكونغرس ، وغيره من الأجهزة يجعلها غير قادرة على اتخاذ أو صناعة أي قرار في مجال العلاقات الدولية ، ممّا أدى إلى تراجع دور الكونغرس الأمريكي في التدخل في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، خاصة مع انتهاء الحرب الباردة لحساب رئيس الجمهورية و مستشاريه المقربين و خاصة مجلس الأمن القومي .

إذن أضحت أمريكا تتّجة إلى تطور رئاسة مطلقة الصلاحيات، لأن المكتب التنفيذي للرئيس الأمريكي[*] ازداد قوة على حساب بقية الأجهزة الأخرى التي تشارك في اتخاذ القرار خاصة منذ مجيء المحافظين الجدد.

1- صنع السياسة الخارجية الامريكية www. el bayane . com 28/06/2007

[2]- ماجد عرسان الكيلاني، مرجع سابق، ص33-34.

*- مكتب الرئيس التنفيذي أسس سنة 1939 و يعتبر الإدراة الرئاسية ، يحتوي في داخله على مجلس الأمن القومي**NSC** والذي يضم بدوره و منذ تأسيسه شخصيات معروفة و بارزة مثل **هنري كيسنجر وكولن باول Colin Powell** في عهد الرئيس **ريغان وكوندليزارايس condoliza riceفي عهد الرئيس بوش الإبن .**

أمّا من الناحية النفسية وعامل الخبرة و الحكمة ، فإن الرؤساء الأمريكان لا يتساوون في هذا المجال ، كما أنهم ليسوا أفضل الرؤساء و القادة في العالم، رغم أنهم يقودون أكبر دولة في العالم نتيجة نكسات عديدة في هذا المستوى، منها استقالة الرئيس **نيكسون** بسبب فضيحة **وترغايت** Water Gate 1974، وفضيحة **بيل كلنتون** الجنسية مع **مونيكا لوينسكي** ، وكذلك الرئيس **جورج بوش الإبن** الذي لا يحسن الخطابة. (*)

2- **وزارة و وزير الخارجية** : يلي رئيس الجمهورية في أهمية دوره في اتخاذ و صناعة القرار في السياسة الخارجية ، ويسمّى **سكريتير الدولة** و هذا معنى صحيح إلى حد ما ، لأنه يعتبرمعاون للرئيس في نظام رئاسي أمريكي يخوّل مطلق الصلاحيات تقريبا لرئيس الجمهورية ، كما يعين من قبل رئيس الجمهورية وفي غالب الأحيان هو من نفس حزبه و له نفس توجهات الرئيس الأمريكي و يتحركون على مستوى خط واحد .[1]

يلعب وزير الخارجية الأمريكي دورا مهما جدا في توجيه السياسة الخارجية ، خاصة إذا كان الرئيس الأمريكي ليس ذو خبرة أو ليس مهتما كثيرا بالقضايا الخارجية ، هنا يصبح هو المحدد لسياستها الخارجية ، فمثلا في عهد الرئيس الأمريكي السابق **إيزنهاور** كان لوزير الخارجية **جون فوستردلاس** ، دورا كبيرا في صنع السياسة الخارجية و اتخاذ القرار لأن الرئيس **إيزنهاور** لم يكن مهتما بتفاصيل القرارات وخاصة القرارات الخارجية ، و كذلك يرجع السبب لشخصية و خبرة **جون فوستردلاس** في هذا الميدان الذي يجيده كثيرا .

كما كان الحال كذلك مع وزير الخارجية الأسبق **هنري كسينجر** خلال رئاسة **جيرالد فورد** حيث كان المهندس الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، وبالخصوص محاولة تحقيق السلام في الشرق الأوسط خلال السبعينيات من القرن العشرين .

(*) في خطاب الرئيس بوش الإبن في قمة apec : التعاون الاقتصادي لمنطقة الأطلسي – باسيفيك الهادي بأستراليا في سبتمبر 2007أخطا بوش بقوله OPEC وهي منظمة الدول المصدرة للبترول عوض كلمة APEC ، ثم بعد ذلك في البلد المضيق أستراليا حيث ذكر النمسا Austria و في آخر خطابه لم يعرف بوش الخروج من القاعة و أوضح له الطريق الرئيس الأسترالي و ذلك بأصبعه السبابة و كأنه طفل صغير حيث ناده بأصبعه السبابة للقدوم نحوه و من ثمّ الخروج من القاعة .

[1]- جانيس تيري ، مرجع سابق ، ص 9 .

إنّ وزير الخارجية يستمد أهميته من وزارة الخارجية الأمريكية،[*]التي تعتبر من المصادر الرئيسية للمعلومات الخارجية ، ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية ، عن طريق سيفاراتها و بعثاتها الدبلوماسية ، والتي تتوفر على إمكانيات مادية و بشرية حرفية مدعّمة بتكنولوجية عالية تساعد على التحصل على المعلومات و إرسال تقارير مهمّة ، ليتمكن وزير الخارجية والدولة بصفة عامة من اتخاذ و صناعة قرار عقلاني اتجاه مختلف المسائل الدولية.[1]

3 - **الإستخبارات** [2] Central Intelligence Agency Cia : لها نفس دور وزارة الخارجية إلا انها تتميز عنها بالسرية و الدقة و قوة التحصل على المعلومات ، ولو كانت هناك صعوبة بالغة في التحصل عليها ، إذن فإن الاستخبارات الأمريكية تقوم بدور فعال في تنفيذ السياسة الخارجية من حيث جمع المعلومات النادرة ثم تحليلها و تقديمها غالبا لرئيس الجمهورية كما تقوم كذلك بجمع المعلومات خاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي وتعمل على تنفيذ سياسة الحكومة الأمريكية التي لا تتفق مع القواعد الدبلوماسية المألوفة، وقد تأسست وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية - **سي أي إي**- CIA عام 1947 وجدت لتؤدي ثلاثة وظائف رئيسية ، كلها ذات صلة بالأمن القومي الأمريكي و هي كالآتي :

1- جمع المعلومات السرية عن الدول الأجنبية و تقييمها .
2- التدخل السياسي السرّي و عمليات الحرب النفسية في المناطق الأجنبية .
3- عمليات الاستخبارات المضادة فيما وراء البحار .

ورغم هذا فإن الاستخبارات الأمريكية ، قد لا تتماشى في خط واحد مع الحكومة أو رئيس الجمهورية ، بل في بعض الأحيان تخفي بعض المعلومات الهامة عن الرئيس نفسه لتصنع

---

* دعمت وزارة الخارجية بوكالتين مهمتين سنة 1989 حيث أدمجت فيها، وهما :الأولى هي وكالة المعلومات للولايات المتحدة التي تأسست سنة 1953 وهي تهتم بالدبلوماسية الثقافية و التربوية وأيضا بالإعلام .

أما الثانية : فهي و كالة نزع السلاح و مراقبة الأسلحة (AC DA) أسست سنة 1963 خاصة بنزع السلاح و عدم انتشاره .

[1]- جانيس تيري ، مرجع سابق ، ص 9 .

[2]- ماجد عرسان الكيلاني، مرجع سابق، ص35.

القرار كما تريد وحسب توجهات رؤساء الاستخبارات و المسؤولين عليها لصالح جماعات مصالح أخرى.

وبالتالي لها دورا فعالا في صنع القرار الخارجي، - وسنتطرق لاحقا- حول بعض الخلافات بين جهاز الاستخبارات و الرئيس في الولايات المتحدة.[1]

4- **مجلس الأمن القومي** : National Security Concil : دوره استشاري يتمثل في تقديم النصائح لرئيس الدولة و هو من الأجهزة القريبة من الرئيس و التي يفضل التعامل معها أكثر من الأجهزة الأخرى، و يتكون مجلس الأمن القومي في أمريكا من :

- رئيس الدولة هو رئيس المجلس نفسه.
- نائب الرئيس الأمريكي .
- وزير الخارجية (سكريتر الدولة) .
- سكريتير الدفاع (وزير الدفاع) .

أما مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي فهو يعمل كمدير تنفيذي للمجلس .

كما يستطيع رئيس المجلس في بعض الحالات أن يدعوا بعض الأشخاص لحضور المجلس مثل مندوب أو سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ONU، كذلك رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة ومدير الاستخبارات العامة - **سي أي إي**- و بعض موظفي البيت الأبيض.

أما عن وظيفته الرئيسية، فهي جمع المسؤولين الكبار في الحكومة و تزيودهم بمعلومات متكاملة و شاملة تؤهلهم لاستعراض تحليلي لسياسات الأمن القومي، وعادة ما يكون للمجلس مجموعة خاصة من الباحثين الذين يقومون بتقديم الدراسات ذات الصلة بوظيفة المجلس.[2]

1- صنع السياسة الخارجية WWW. El Bayane . Com 28/06/2007

[2] -- Léonard . L larry , **Elements Of Americans Foreingy Policy**,New York : Mc Gram Huill Book Company , INC 1953 P. 7.

ومنه فإن مجلس الأمن القومي الأمريكي، يقوم بدور المخطط والمنسق للسياسة الخارجية الأمريكية، لأنه يحدد الإطار العام للقرار الخارجي،وغالبا يكون على وفاق مع الرئيس الأمريكي كما أن مستشار الأمن القومي، يلعب دورا مهما جدا مشابه في بعض الأحيان لدور وزير الخارجية أو أكثر من حيث الأهمية، وقد تجلى ذلك بوضوح في دور **زبينغيو بريجنسكي** في عهد إدارة الرئيس السابق **جيمي كارتر**، حيث كان مهندس اتفاقية **كامب ديفيد** بين مصر وإسرائيل.[1]

5- **البرلمان (الكونغرس)** : يتكون من غرفتين أو مجلسين، مجلس الشيوخ ومجلس النواب، أما عن صلاحياته فهي قليلة جدا في الأمور الخارجية عكس الأمور الداخلية ، وهو لا يأخذ المبادرة في القرارات الخاصة بالشؤون الخارجية، بل يقتصر دوره على الموافقة أوالاعتراض فقط على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة، إذن لا يلعب دورا مهما جدا في اتخاذ القرار، بل يقتصر دوره على عرقلة سياسة معينة أو أن يكون مؤيد لها.

إن صلاحيات **الكونغرس** مستمدة من الدستور الأمريكي، وهي من أقوى السلطات التشريعية في العالم رغم ضعف دورها في السياسة الخارجية لصالح الرئيس، والدستور الأمريكي يمنح الكونغرس خمسة صلاحيات رئيسية هامة هي كالآتي:

1- موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين على المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس .
2- موافقة مجلس الشيوخ على تعيينات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية.
3- رغم أن الدستور يجعل الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلّحة فإن **الكونغرس** هو الذي يملك حق إعلان الحرب* - **مادة سلطات الحرب** War Power Act- .

---

[1]- جانيس تيري ، **دور جماعات الضغط في تشكيل السياسة الخارجية** ، مرجع سبق، ص 9.

*- **البرلمان أو الكونغرس** فرض على الرئيس الأمريكي أن يطلب منه الإذن لإعلان الحرب بالنسبة لجميع التدخلات العسكرية قبل 90 يوم من إعلان الحرب أو بما **يسمى بمادة سلطات الحرب لسنة 1973** ،وقد جاءت على إثر حرب الفيتنام نتيجة آثارهذه الأخيرة على الإقتصاد الأمريكي .

4- للكونغرس صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية، فهو الذي أنشأ وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي و جميع فروع القوات المسلحة و الوكالات الأخرى ذات الصلة بالسياسة الخارجية.

5- للكونغرس صلاحية الموافقة على الميزانية العامة المقترحة من الحكومة بما في ذلك ميزانية الدفاع و المساعدات.

ومنه يستطيع الكونغرس ورغم تضاءل صلاحياته أمام رئيس الجمهورية، ن يمارس ضغوطا على الحكومة لتعديل سياستها المقترحة بما يتفق مع وجهة نظر غالبية أعضاء المجلس فقد لا يبادر بالقرار الخاص بالسياسة الخارجية الأمريكية، ولكنه يستطيع إلغاءه وبالتالي فهو من بين الأجهزة والمؤسسات المشاركة في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة .

6- **وزارة الدفاع البانتغون**(*) : يمثلها وزير الدفاع و لا يهم إن كان مدنيا أو عسكريا، وهذه الوزارة تلعب دور المنظم والمخطط للقوات المسلحة الأمريكية، وكذلك تعمل على إعطاء النصح وتوفير المعلومات العسكرية وقدراتها الحربية لرئيس الدولة، وهي تتوفرعلى عدة فروع اقتصادية وصناعية وثقافية وإعلامية وبالطبع عسكرية، فهي تلعب دورا مهما جدا خاصة أثناء الحروب يتمثل في حشد الرأي العام، كما لها دورا شبيها بدور الإستخبارات إلا أنها لا تتميز بالسرّية التامة فهي تحيط الرئيس بجميع الظروف و الملابسات المتعلقة بالأمن القومي.

لقد تضاعف دور وزارة الدفاع بشكل واضح مع بداية الحرب الباردة، ثم تضاعف أكثر مع نهايتها وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبالخصوص في المسائل المتعلقة بالأمن القومي كما أنّها تلعب دورا استشاريا أكثر منه دورا مبادرا، لأنها تبقى تحت سلطة الرئيس لأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة.[1]

---

*وزارة الدفاع ليس لها وظيفة دبلوماسية من الناحية النظرية كما لها عدة وظائف أخرى منها:
- تراقب وتسير القواعد العسكرية في الخارج .
- تكيف الآلة الدفاعية الأمريكية ضد المخاطر و التهديدات الخارجية .
- تسير العمليات العسكرية و ما يتبعها كالعمليات الإنسانية .

1- -صنع السياسة الخارجية الأمريكية ،مرجع سابق .

أما عن عملية التفاعل فيما بين هذه المؤسسات والأجهزة، فهناك علاقة تداخل و تفاعل معقدة بين وظائفها وصلاحياتها، ففي بعض الأحيان تكون هذه التفاعلات إيجابية وأحيانا أخرى تكون سلبية لكن نادرا ما يحدث هذا نتيجة تقاسم الأدوار فيما بينها، كما أنه لجميع هذه المؤسسات فروع خاصة بها تحتوي على عدد كبير من المستشارين و الموظفين(*)،وعلى إمكانيات ضخمة ذات الصلة بالتحكم في المعلومات و تحليلها معتمدة في ذلك على تكنولوجيا فائقة التطور،ممّا يجعلها منها مؤسسات قادرة على صنع القرار وتوجيهه حسب توجّهات مسؤوليها .

وعليه نجد منافسة شديدة بين هذه الأجهزة حول من يصنع القرار في أمريكا، وكل مؤسسة تحاول جاهدة أن تبرز وتنفرد بصناعته حسب اعتقداتها وتصوراتها.

إنّ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، كعنصر أساسي في صناعة القرار نجده يحاط بعدد هائل من المستشارين،سواء من مؤسسة الرئاسة أو من مجلس الأمن القومي،ورغم هذا فإنّ نائب الرئيس الأمريكي يتوفر على عدد أكبرمن المستشارين، فمثلا نائب الرئيس الأسبق **جورج بوش الإبن - ديك تشيني** – كان له حوالي مائة وخمسون -150- مستشارا ومساعدا، وهذا يدل على منافسة نائب الرئيس في صنع القرار للرئيس، مما قد يؤثر على صناعة القرار في أمريكا أو تذبذبه نتيجة كثرة الاقتراحات،وهذا يشكل مأزق للسياسة الخارجية الأمريكية.

كذلك وعلى الرغم من تضاءل دور البرلمان في بلورة وصنع السياسة الخارجية الأمريكية،إلا أنّه لا يزال يتحكم في صنع القرار خاصة بعد تحوّل الولايات المتحدة إلى دولة حربية وعسكرية ممّا يجعلها دائما في حاجة إلى أموال لتمويل حملاتها العسكرية وهذا ما يشترك في قراره البرلمان- كما رأينا سابقا- حيث يمسك بيده قرار الرفض أو الموافقة على ميزانية الدفاع وإعلان الحرب.

*- وزارة الدفاع تشغل 02 مليون موظف، حيث ثلثي الموظفين هم من العسكرين كما يشكل مع الشركات القطاع (**المركب العسكري الصناعي**) **MIC** (complexe militaire industriel 6 % من الناتج الخام للولايات المتحدة .

في حرب العراق 2003، كان **الكونغرس** الأمريكي وبالأخص **مجلس الشيوخ** غالبيته من الجمهوريين، وبالتالي كان متبعا لـــسياسة **جورج بوش الإبن** وذلك بمنح ميزانيات إضافية لتمويل الحرب على العراق و كذلك لتمويل بقاء الجيش الأمريكي فيها.

أما مع تغيّر الكتلة المهيمنة في **مجلس الشيوخ** في أواخر عهدته، أصبحت الأغلبية فيه للديمقراطيين حيث صرّحت رئيسة الكتلة المهيمنة **نانسي بلوتشي**:" **أنها لن تصوّت على ميزانية إضافية للدفاع الأمريكي في العراق**" ممّا أوقع الرئيس الأمريكي السابق **ا**بوش الإبن في حرج، حيث أعلن :"**أنه سيبقى في العراق دون موافقة البرلمان**"[1]. وهذا ما أدّى إلى تقلص شعبيته لأنه أراد الخروج عن الشرعية القانونية الداخلية، كما تمّ الخروج عن الشرعية الدولية.

لذلك نخلص أن هناك صراع كبير حول صنع القرار بين المؤسسات المؤهلة والمخوّل لها دستورا في أمريكا أن تشارك في صنع القرار نتيجة اختلاف الرؤى والاستراتيجيات والتصوّرات لأعضاء هذه المؤسسات .

كما نلاحظ كذلك أن رئيس الولايات المتحدة، يهمش في بعض الأحيان دور وزير الخارجية فمثلا في عهد **كيندي** لم يظهر دور وزير الخارجية في تلك المرحلة لأن **كندي** كان شغوفا بالعمل الدبلوماسي ، أيضا الخلاف الذي حدث بين وزير الخارجية **كولن باول** و الرئيس الأمريكي **جورج بوش الابن** نتيجة الاختلاف في التصوّرات حول عسكرة العلاقات الدولية ، لأن **كولن باول** لم يكن من المحافظين الجدد، ممّا أدى به إلى الاستقالة و عوض بـــ **كوندوليزا رايس** التي كانت أكثر تفهما لتوجّهات الرئيس الأمريكي آنذاك .

بالإضافة إلى هذا فإن المستشارين المحيطين بالرئيس الأمريكي في بعض الأحيان يصبحون أقرب إليه من وزير الخارجية، خاصة إذا كانوا من المفكرين والمنظرين ، مثلما كان الحال مع الرئيس **بوش الإبن**، حيث كان محاط بعدد هائل من المستشارين جلهم المنظرين و المفكرين

[1]- ماجد عرسان الكيلاني، مرجع سابق، ص36 .

تابعين لليمين الديني المحافظ وهم ذوي أصول يهودية و يتحكمون باعطاء النصائح و التوجيهات للرئيس الأمريكي حول الشؤون الدولية .

أمّا فيما يخص دور وكالة الاستخبارات الأمريكية في عملية صنع القرار، ففي بعض الأحيان تكون تصوراتها مخالفة للرئيس الأمريكي أو البرلمان، حيث تعبّر عن نظرة خاصة بها حول قضايا الأمن القومي و كيفية معالجتها، و خير مثال على ذلك حجب المعلومات عن الرئيس الأمريكي السابق **كيندي** بخصوص **أزمة كوبا** 1962 أو بما يعرف **بأزمة الصواريخ**، حيث امتنعت المخابرات على تسريب المعلومات في البداية للرئيس، كي يحدث تصادم مع الاتحاد السوفياتي، وبالتالي وضع هذا الأمرالرئيس **كيندي** في مأزق كان سيؤدي إلى حرب نووية.

كذلك تمّ تسريب معلومات خاطئة للرئيس **بوش الإبن** من طرف وكالة الاستخبارات، مفادها أن هناك أسلحة **دمار شامل** في العراق ممّا أدّى بالرئيس الأمريكي إلى شن حرب على العراق وهذا من أجل أخذ تصريح من البرلمان بإعلان الحرب و المصادقة على ميزانيتها.

إذن لعبت المخابرات دورا مهما في صنع القرار و اتخاذه في حرب العراق 2003 وذلك بخلق مبرّر قوي لـــتضليل الرئيس الأمريكي والبرلمان،[*]ولا يهمنا إن كان الرئيس الأمريكي يعلم بزيف المعلومات أولا؟،المهم أنّ القرار اتخذ على أساس معلومات استخباراتية،ويمكن القول على الأقل أن **الكونغرس** ربما لم يكن داخل اللعبة أو على الأقل جل أعضائه.

وعليه فإن عملية صنع القرار الأمريكي، تخضع لعملية معقدة نظرا لـــتعدد الأطراف ووفرة المعلومات وتعدد المصالح المختلفة لهؤلاء الأطراف والمؤسسات، بحيث كل طرف يريد تحقيق وفرض تصوّره الخاص به حول مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية ،وكذلك مستقبل النظام الدولي بما يخدم مصالحهم الذاتية قبل كل شيئ .

*- كل هذا التحليل لا ينفي أنه من الممكن أن يكون هناك اتفاق بين وكالة الاستخبارات و الرئيس الأمريكي على التصريح بأن الرئيس لم يكن يعلم و بالتالي التضحية برئيس الاستخبارات السابق عوض الرئيس الأمريكي.

بالإضافة إلى العلاقة التفاعلية بين أجهزة صنع القرار في أمريكا، هناك مسألة مهمة جدا وهي مسألة استمرارية نفس الاستراتيجية والسياسة الخارجية، رغم تداول رؤساء كثر رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ورغم التنافس الكبير بين أجهزة صنع القرار فيها.

عندما أصبح أوباما رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، أعطى للمرء انطباعا خاصا بأن الإستراتيجية الأمريكية الخارجية تبدو على وشك التغيير و خاصة في مكافحة الإرهاب وربما محاولة اتباع سياسة خارجية ذات بعد أخلاقي أو إصباغها بعض الشيء بنوع من الليونة، هو ليس خيارا فقط بل حتمية، ليس لأن الرئيس من الديمقراطيين وليس من الجمهوريين ، وإنما لأن سمعة أمريكا ساءت إلى درجة كبيرة جدا، حيث أصبح من الضروري انتهاج سياسة مغايرة ذات بعد سلمي أكثر مما كانت عليه في عهد بوش الإبن.[1]

وعلى ضوء الوضع الراهن لا يمكن للولايات المتحدة أن تنسحب من العراق بين عشية وضحاها نتيجة المصالح الحيوية المتمثلة في النفط، أما في ما يخص الصراع العربي-الاسرائيلي و السلام في الشرق الأوسط سيظل يشغل بال الولايات المتحدة و لو في عهد أوباما لأن هذا الصراع هو لب القضية منذ أن تأسست إسرائيل عام 1948 وأهميته قائمة حتى و إن كانت الحرب في أفغانستان والعراق و مشكلة إيران النووية أزاحته إلى المقاعد الخلفية في الوقت الراهن.

لذلك أعتقد أن المجتمع الدولي يرى أن الصراع العربي الاسرائيلي هو العامل الرئيسي الذي يؤثر في العلاقات العربية-الأمريكية و الذي يعتبر سببا في تهديد المصالح الأمريكية بالمنطقة، بل ويثير مشاعر معادية للولايات المتحدة الأمريكية.

إن تحقيق السلام بين الدول العربية و إسرائيل سوف يساعد في تخفيف التوتر بمنطقة الشرق الأوسط مع تحقيق نتائج ايجابية وسريعة للمصالح الأمريكية، ويعتقد الكثير من الناس في

[1]- رضا سالم ، **هل تتغير الإستراتيجية الخارجية الأمريكية في عهد أوباما؟**،2009/02/13www.greencorner.com

أمريكا و إسرائيل أن أي رئيس أمريكي يعتبر أن أمن إسرائيل ثاني أهم مسألة في جدول الأعمال اليومي للإدارة الأمريكية.

من الواضح أن القرار الذي اتخذه أوباما بإغلاق معتقل غوانتانامو جريئ، ولكن من الواضح أيضا أن قراره بحشد أكثر عدد من الجنود لمكافحة الإرهاب في أفغانستان وباكستان هو الآخر أكثر جرأة، حيث صعدت **جماعة طالبان** من نشاطاتها و ضمت قواتها إلى القاعدة وهي تنمو يوما بعد يوم، في حين أن باكستان تواجه و ضعا غير مستقرا سياسيا.

إنّ مستقبل مركز الثقل في السياسة الخارجية الأمريكية، سوف يظل كما هو حسب اعتقادي سواء سحبت قواتها أو عززت وجودها العسكري في أفغانستان أو واصلت دفع عملية السلام بين العرب وإسرائيل بما فيهم الفلسطينيين أو حققت تصالحا استراتيجيا مع إيران أو حتى لجأت أو هدّدت بالحرب.

إذن من الصعب التحدّث عن تغيير في توجّه السياسة الخارجية الأمريكية مع تولي أوباما السلطة، لأن دوائر صنع القرار في أمريكا محكومة بمجموعة من جماعات المصالح بحيث يصبح من الصعب الكلام عن شخصية الرئيس أو توجهاته بقدر ما نتكلّم عن خطوط حمراء لا يجب تجاوزها، وأصدق دليل على ذلك صمته طيلة 22 يوما من القصف الإسرائيلي لغزّة.

المبحث الثاني : محدّدات السياسة الخارجية الأوروبية وعملية صنع القرار

إنّ الاتحاد الأوروبي، يعتبر اتحاد كونفدرالي، لذلك فإنّ مبادئ سياسته الخارجية ستكون مختلفة كثيرا عن المبادئ التي تتبناها الدول البسيطة أو المركبة الأخرى، لأنّها لا تكون نابعة من قيم وعادات وتاريخ شعب واحد، وإنّما مجموعة دول وهي في الكثير من الأحيان مختلفة من حيث القيم والدين واللغة والتاريخ لأنّ مجموع سبع وعشرون دولة، لا يمكن أن يكون لهم نفس القيم والتاريخ المشترك.

ومنه فإنّ مبادئ السياسة الخارجية الأوروبية، تتأثر بطبيعة الأهداف التي أنشأ الإتحاد من أجلها، والتي من خلالها يتم توجيه سياسته الخارجية.

أمّا عملية صنع القرار، فهي أكثر تعقيدا من دولة الولايات المتحدة، لأنّه يطرح مسألة السيادة والمصلحة الوطنية لكل عضو في الإتحاد، وهو ما يخلق صعوبة في اتخاذ القرارات، وبالخصوص في بعض المسائل الهامة والمصيرية.

المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية الأوروبية

أولا: تأسيسس الإتحاد الأوروبي:

إن الاتحاد الأوروبي، ليس وليد الصدفة أو المفاجئة، وإنما هو مشروع فكري تبلور في أذهان المفكرين و تجسد في الواقع من خلال رجال السياسة و قادة محنكين، اقتنعوا بأن الحرب و النزاع بين الدول الأوروبية و تنامي الأحقاد بينهم ، سيجعل منهم دول ضعيفة و يسلب منهم قيادة وريادة النظام الدولي لصالح مناطق أخرى في العالم، وهذا ما تجسد بالفعل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حينما تولى قيادة النظام الدولي دولة من خارج القارة الأوروبية و هي الولايات المتحدة.

لذلك بدأ مفكرون و سياسيون من داخل أوروبا، خاصة من فرنسا وألمانيا التفكير في استرجاع أمجاد أوروبا، من خلال بناء قوة اقتصادية و سياسة و عسكرية في المستقبل لإعادة أهمية وثقل الدول الأوروبية في العلاقات الدولية.

لقد مرّ الإتحاد الأوروبي أثناء تطوّره و حتى قبل نشأته بعدة مراحل هي كالآتي :

1- **المرحلة الأولى : مرحلة البناء الفكري**: إن أوّل الدوافع التي كانت وراء بروز فكرة إنشاء إتحاد بين الدول الأوروبية، كانت في نهايات القرن الثالث (13) و بداية القرن الرابع عشر (14) وهي ذات طابع ديني ، لأن المسيحية هي الرابط الوحيد بين شعوب مختلفة عرقيا و ثقافيا ، ومع بروز التيار العلماني في أوروبا،وخاصة بعد **معاهدة و ستفاليا** *1648 التي نظمت الحدود ونشأت من خلالها الدولة القومية وإنهاء معالم الدولة الدينية والقضاء على سيطرة الكنيسة.

---

*- **معاهدة واستفاليا (Westphalia)** 1648: هي معاهدة أوروبية لتنظيم العلاقات بين الدول الأوروبية، لكنها اعتمدت و كأنها معاهدة دولية لتنظيم العلاقات الدولية ،وكان من نتائجها بروز الدولة القومية في أوروبا و إبعاد الكنسية عن الحكم و تنظيم العلاقات الدبلوماسية و حل النزاعات بين الدول الأوروبية لكنها لم تحرم استعمال القوة .

من خلال هذه الأحداث ظهرت وبرزت عوامل أخرى ساعدت على ربط الدول الأوروبية ببعضها البعض ، ومن أهم هذه العوامل نجد العامل الاقتصادي المتمثل في ظهور الفكر الليبرالي الرأسمالي في دول أوروبا خاصة أوروبا الغربية، ومن أهم المفكرين الذين طرحوا مشاريع فكرية لتحقيق حلم الإتحاد الأوروبي، نجد مفكرين فرنسيين أمثال **بيار دوبوا** Pierre du Bois والبابا **سان بيار** Abbé de Saint Pierre ،كما هناك مفكرين هولنديين مثل **إيراسموس** D.Erasmus و كذلك الألماني **ويليام ليبنتز** W.leibnitz في القرن السابع عشر والإنجليزي **وليام بان** W.Pen إضافة إلي **جيرمي بنتام** Ben Tham. j[1]

لذلك نستطيع القول بأن أوروبا امتلكت ثقافة مشتركة منذ ظهور المسيحية و مرورا بهيمنة رجال الدين و الكنيسة في العصور الوسطى، ثم ظهور الملكيات المطلقة و انتهاءا بسيادة الثقافة الفردية والقيم الليبرالية،كل هذه المتغيرات جعلت من أوروبا تشترك في المصيرالواحد والتجارب التارخية المشتركة، بحيث ساعدت في التوجه نحو الإتحاد بالرغم من اختلاف اللغة والتفاعل مع هذه التجارب والأحداث من دولة لأخرى [2].

أما في بداية القرن العشرين، أصبحت تصورات و افكار المفكرين أكثرنضجا وواقعية نتيجة تعدد التجارب التكاملية في السابق و حفظ الدروس من طرف المنظرين، ومنه و بعد نهاية الحرب العالمية الأولى دعا الكونت النمساوي **كودينهوف كاليرجي** سنة 1923 إلى انشاء **الولايات المتحدة الأوروبية**، على غرار الولايات الأمريكية.

بعدها جاءت دعوة وزير الخارجية أ.**بريااند** A.Briand في سبتمبر 1929 في خطابه أمام عصبة الأمم في هذا السياق ، إذ دعا إلى إقامة إتحاد أوروبي شبيه بمنظمة عصبة الأمم لتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها، لكن اقتراحه باء بالفشل خاصة بعد وصول الحزب النازي للسلطة في ألمانيا سنة 1933 حيث تلاشت الفكرة بقيام الحرب العالمية الثانية.

---

[1]- حسن نافعة ، **الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية 2004 ، ص 92.

2- عمر السوبكي ، **أوربا من السوق إلى الاتحاد : صناعة وحدة** http : // WWW Athram org . eg 16/5/2006

2- **المرحلة الثانية** : **مرحلة البناء الواقعي** : بدأت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية وتجسدت في معاهدة **بروكسل** في17 أوث 1948 والتي جمعت بين فرنسا بريطانيا و **دول البنيلوكس** *وذلك لمتابعة **مشروع مارشال** أوروبيا، ثم تأسيس المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي OECE في 16أفريل1948 لنفس الغرض الذي جاءت من أجله معاهدة بروكسل.

بعد ذلك تشكلّ **الحلف الأطلسي** من معظم دول أوروبا الغربية في شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية في 4 أفريل 1949، إضافة إلى تكوين **مجلس أوروبا** ** في نفس السنة ، كما تأكدت الرغبة أكثر في نسيان أحقاد الماضي خاصة بين فرنسا وألمانيا، من خلال بلورة مشروع شومان الذي شكل نقطة الإنطلاق التي مهدّت لعلاقات أكثر اتساعا و تعاونا ما بين الدولتين [1].

إن الخطوة الأولى في المسار التكاملي الأوروبي تمثلت في تشكيل **الجماعة الأوروبية للفحم والصلب** Communauté Européene du Charbon et de l'Acier CECA والتي تعود فكرتها إلى مشروع **شومان** وزير الخارجية الفرنسي السابق حيث قال في 01 ماي 1950 : " **إن تجمع الأمم الأوروبية يستلزم إنهاء التعارض القديم بين فرنسا وألمانيا من خلال الشركات و المؤسسات التي تجمعها** " [2].

ومنه اقترحت فرنسا و ضع مجموع الإنتاج الفرنسي و الألماني للحديد و الصلب تحت سلطة عليا مشتركة في منظمة منفتحة على مشاركة الدول الأوروبية الأخرى و بالفعل توسّعت الاتفاقية لتضم كل من (فرنسا ، ألمانيا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ ، إيطاليا) .

---

* - دول البنلوكس هي (بلجيكيا ، هولندا ، لوكسومبرغ)

** - مجلس أوروبا لسنة 1949 ليس هو مجلس الاتحاد الأوروبي فهو هيئة لازالت قائمة لحد الآن و تضم معظم الدول الأوروبية سواء دول أوروبا الغربية أو الشرقية .

[1] - Laurent Leblond **, le Couple Franco – Allemant Depuis 1945**, Bruxelles: Le Monde 1997,p. 90.

[2] - J Denis et J. Kanapa, **Pour Ou Contre L'Europe** ? Paris ; Edition Social 1967 ,p.25.

لقد كان جان مونيه Jean Monet *أول رئيس للمنظمة، وتمثلت فكرته في إنهاء العداء التاريخي بين فرنسا وألمانيا بوضع إنتاج الحديد و الصلب الذي يعتبر المادة الخام لصنع الأسلحة تحت الرقابة الفرنسية لطمأنة هذه الأخيرة من الخطر الألماني ، كما كان هذا الطرح لإرجاع ألمانيا إلى حظيرة الدول الأوروبية و تناسى أحقاد الحرب ، لذلك فقد تزودت المجموعة بمجلس برلماني سنة 1952 و مع تطور عمل المنظمة (CECA) برزت الجماعة الاقتصادية الأوروبية CEE سنة 1957 نتيجة **اتفاقية روما**. **

إنّ اتفاقية روما قد نتج عنها أول وحدة جمركية *** بين الدول الستة الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة ، كما تجسدت سياسة اقتصادية مشتركة انعكست على التخطيط الداخلي لاقتصاديات الدول الستة ، بالإضافة إلى التجانس الضريبي و الاجتماعي و لقد تمّ انشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية ، **الأوراتوم** CEEA في نفس السنة و حسب **اتفاقية روما** 1957 لتحقيق التعاون في مجال الطاقة النووية بين الدول الأعضاء.

أما في سنة 1967 تمّ توحيد كل من **الجماعة الاقتصادية الأوروبية** (CEE) والجماعة الأوروبية للفحم و الصلب (CACA) **و الأوراتوم** (CAEA) في كيان واحد عرف باسم **المجموعة الأوروبية** (CE) [1]، و بعد ذلك توسعت العضوية إلى بريطانيا و إيرلندا و الدنمارك في 01 جانفي 1973****، ثم اليونان سنة 1981 فإسبانيا و البرتغال سنة 1986 ليصبح عدد الأعضاء اثنى عشرة عضوا.

***- جان مونيه** : هو رئيس قسم التخطيط الفرنسي و يعد الأب الروحي لفكرة الإندماج الأوروبي حيث وجدأن فرنسا خرجت ضعيفة من الحرب العالمية الثانية و لا تستطيع أن تنهض لوحدها دون الخبرة الصناعية الألمانية و التعاون مع الدول الأخرى في القطاعات الاقتصادية المهمة لغاية الوصول إلى إتحاد كبير ومتطور

** دخلت اتفاقية روما حيز التنفيذ سنة 1958 .

***- تمّ إقرار إتحاد جمركي بداية من 1968/07/01 أين نص على إلغاء الحقوق الجمركية بداية عن المنتوجات الصناعية المتداولة.

[1]- أسامة المجذوب، **العولمة الاقليمية** ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ،1999 ،ص57 .

**** قدمت بريطانيا طلب الإنضمام لمعاهدة روما سنة 1961 ثم كل من الدنمارك والنرويج سنة 1962 ،لكن استعملت فرنسا حق الفيتو لكي تجمد الطلبات الأربع ، وأعادت بريطانيا الطلب مرة ثانية سنة 1967 ورفضت فرنسا مرّة أخرى ،لكن النرويج لم تعاود الكرّة ولا تزال خارج الإتحاد الأوروبي لحد الآن نتيجة الرفض الشعبي للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي

المرحلة الثالثة : من الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي: برز الإتحاد الأوروبي الحالي من خلال معاهدة (**ماستريخت)** الموقع عليها من طرف وزراء خارجية **الجماعة الأوروبية** بماستريخت في هولندا يوم 07 فيفري 1992 بعد أن تمّ الإتفاق عليها من قبل **المجلس الأوروبي** في 02 سبتمبر 1991، ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، حيث ركزت المعاهدة على المبادئ التالية : [1]

1- توحيد السياسة الخارجية و السعي لإقامة نظام دفاعي أوروبي مشترك .
2- الإتحاد الاقتصادي و النقدي ويتم تنفيذ هذا الأخير في مدّة أقصاها 01 جانفي 1999 و أن تكون العملة هي " **اليورو**" [2].
3- تشكيل المواطنة الأوروبية ،التي تمنح العديد من المزايا كحرية التنقل و حق الإقامة في كل دول الإتحاد و حق الإنتخاب.
4- تطوير قانون المجموعة الأوروبية، حيث زادت من فاعلية البرلمان و كذلك تم ّإدخال تعديلات على العمل المشترك في مجال العدل و السياسة الداخلية. [3]
إنّ الإتحاد الأوروبي كان يأمل عند التوقيع على المعاهدة أن تستعيد أوروبا مكانتها وقيادتها للنظام الدولي، وأن تصبح قوة عظمى كما كانت سابقا .

لقد وضع الإتحاد الأوروبي بموجب هذه الإتفاقية شروطا للإنظمام إليه، وقد تمثلت في شروط سياسية و اقتصادية و تشريعية عرفت باسم شروط " **كوبنهاغن** "، و بالرغم من ذلك تضاعف أعضاء الإتحاد بانظمام كل من السويد و فنلندا و النمسا سنة 1995، ثم التوسيع الكبير نحو دول أوروبا الشرقية، حيث انضمت عشرة دول إليه في 01 جانفي 2004 * ثم وسّع إلى عضوين آخرين بحلول جانفي 2007 هما بلغاريا و رومانيا [4].

---

[1]-عبد الرحمان نيشوري ، **هل ينهي الاتحاد الأوروبي هيمنة القطب الأمريكي و يحقق التوازن الدولي.** 12/05/2006 www.rezgar.com
[2]- عاكف يوسف صوفان، **المنظات الإقليمية و الدولية**، القاهرة : دار الأحمدي للنشر، 2004 ،ص 166.
3- محمد المجذوب، **التنظيم الدولي** ، لبنان: الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1998، ص 419.

*- دول أوروبا الشرقية العشر هي (استيونيا ، ليتوانيا ، ليتونيا ، بولونيا ، جمهورية التشيك ، سلوفاكيا ، سلوفينيا ، المجر،مالطا،قبرص).
[4] - John Baylis, Steve Smith , **The Globalization Of World Politics**, Londre : Oxford Editions 2001, P .581.

وعليه فإن الإتحاد الأوروبي لم يتشكل دفعة واحدة ،وإنّما تطور بشكل تدريجي وحسب منهج انتشاري من قطاع لآخر كما تنبأ به **جون مونيه**، سواء من جانب الأفكار أو من حيث العضوية والانتساب إليه، أومن حيث الاختصاصات وكذلك من خلال شبكة الإتصالات التي تجسدّت من خلال المؤسسات المكونة للإتحاد الأوروبي، حيث ساهم في بلورة الهيكل التنظيمي للإتحاد الأوروبي منهجين بارزين هما :

1- **المنهج الإتحادي** : يركز على إقامة كيان سياسي موحّد ، و تزويده بحكومة تتمتع بصلاحيات وسلطات خاصة لإدارته، وكلما زادت صلاحيات الحكومة المركزية زاد القرب من النموذج الفيدارلي، وكلما تقلصت نكون أمام كونفدرالية - **طرح دستوري**-

2- **المنهج التعاوني**: يقوم على احتفاظ الدول بكامل سلطاتها، وتتم الخطوات الوحدوية بناءا على اتفاقيات قائمة على التعاون الإختياري بين دول مستقلة [1].

وعليه فإن الإتحاد الأوروبي، يعتمد على بنية تنظيمية مركبة من أجهزة منظمة يناط بها اتخاد القرارات ، كما أن هناك أجهزة رقابة سياسية وقضائية داخل الإتحاد[2]، وقد مارست مؤسساته دورا مهما في تقويته و تطويره، ومن أهم تلك المؤسسات ما يلي :

1- **المجلس** : **يتكون من مجلسين**:

أ- **المجلس الأوروبي** : يتشكل من رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء، ومن رئيس اللجنة الأوروبية **(المفوضية)** ، يجتمع مرتين في السنة بعد أن كان ثلاثة مرات، وهو الذي يحدد السياسات والتوجهات العامة للإتحاد و يتناوب على رئاسة المجلس بصفة دورية كل ستة أشهر.

[1]- حسن نافعة ، مرجع سابق ، ص 99 .

[2]- عاكف يوسف صوفان، **المنظمات الإقليمية و الدولية** ،القاهرة : دار الأحمدي للنشر 2004، ص 161.

ب- مجلس الاتحاد الأوروبي(الوزاري) : يتكون من وزراء الدول الأعضاء، ولا مجال للموظفين الحكوميين ما يدل على التخصص والكفاءة ، و يشكل المجلس رابط بين البرلمان والمفوضية، يتولى تحديد سياسة الإتحاد وله سلطة التشريع خاصة في قضايا متعلقة بعملية الإسراع في عملية التكامل.

وتعقد إجتماعاته حسب الحاجة أي حسب القضايا المطروحة، وأكثر الوزراء اجتماعا هم وزراء الزراعة و المالية و الخارجية، أما الدول المسيطرة على قراراته فهي بالطبع تتمثل في الدول الكبرى داخل الإتحاد وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا بـــ 29 صوت لكل واحد منهم، وبقية الدول التي انضمت مؤخرا لها أصوات بحسب الكثافة السكانية.

3- **المفوضية الأوروبية** : يحق لكل دولة تعيين مفوضا واحدا بعد أن كانت الدول الكبرى في الإتحاد تعين مفوضان، ودورها يتمثل في تقديم مشاريع قوانين وتقوم بوضع الميزانية العامة للإتحاد، إذن لها دور مهم جدا و حساس داخل الإتحاد الأوروبي، و تمارس مهامها لمدة 5 سنوات .

4- **البرلمان الأوروبي** : * جهاز رقابي استشاري يراقب عمل المفوضية ويوافق على تعيين أعضائها، كما يصادق على الاتفاقيات الدولية ويشارك في وضع القوانين، وتسعى أطراف من الإتحاد الأوروبي وخاصة ألمانيا إلى منح البرلمان الأوروبي صلاحيات أوسع في مجال التشريع من أجل تشكيل هيئة برلمانية أوروبية فوق وطنية.

5- **محكمة العدل الأوروبية**: مكونة من 15 قاضيا ويساعدهم 09 محاميين، عملها ينحصر في السهر على احترام القانون من خلال تفسير المعاهدات و تطبيقها.

6- **محكمة مراجعة الحسابات**: تقوم بالتدقيق في حسابات مؤسسات الإتحاد ولها سلطة التحقيق في ذلك.

---

*سنة 1979 أصبح أعضاء البرلمان ينتخبون لمدة 05 سنوات و يقع مقره بستراسبورغ و بالإمكان الجمع بين العضوية في البرلمان الأوروبي و البرلمان الوطني للدول.

7- **الوسيط الأوروبي**: جاء مع **اتفاقية ماستريخت** للتعبير عن روح المواطنة، تكمن وظيفته في نقل انشغالات المواطنين إلى الهيآت العليا ويعين من طرف البرلمان الأوروبي.

8- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية**: هي استثمارية تمثل أصحاب الأعمال و العمّال و بعض الفئات مثل إتحاد المستهلكين والمزارعين، يؤخذ برأيها في المسائل المؤثرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

9- **لجنة المناطق**: تمثل السلطات المحلية والإقليمية، وتستشار بشأن القرارات التي تؤثر في المصالح الإقليمية والمحلية.*

10- **بنك الاستثمار الأوروبي**: يعمل على توفير القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية [1] خاصة في المناطق النامية على أسس غير ربحية ممّا يساعد على تطوير السوق على نحو متوازن.

لقد ثار نقاش داخل الاتحاد الأوروبي، حول فعالية مؤسساته و هذا ما اتضح من خلال **قمة نيس** 2000 والتي تبعها طرح **الدستور الأوروبي** في **قمة بروكسل** في 15 ديسمبر 2001، أين تم التصريح بتشكيل لجنة تأسيسية *،أسندت رئاستها للرئيس الفرنسي السابق **فليرى جسيكار ديستان** لوضع ما يسمى باتفاقية دستورية، وانتهى عمل اللجنة بوضع **الدستور الأوروبي**** سنة 2003 ، من خلاله ثم طرح مجموعة من التعديلات على مستوى البنية المؤسساتية وعملها [2].

لقد نص الدستور على استحداث منصب دائم لرئيس **المجلس الأوروبي**، إضافة إلى منصب وزير خارجية للإتحاد الأوروبي، و**لجنة** تضم 15 عضو ابتداءا من 2009، والإتفاق على أن

---

[1]- محمد المجذوب ، مرجع سابق ص 418.

* تكونت اللجنة من 105 عضو عالجت 03 قضاياأساسية : 1- تحديد القيم الأوروبية المشتركة -2- محاولة التوفيق بين مفهوم الوحدة مع احترام الذاتية-3- مناقشة التوزان المطلوب بين المؤسسات الأوروبية لرفع مستوى الأداء.

** يحتوي الدستور الأوروبي على 46 مادة موزعة على مقدمة و ثلاثة فصول : الأول متعلق بالحقوق الأساسية للمواطن و سلطات الإتحاد و مؤسساته المالية و تمثيله الخارجي و الثاني يتناول سياسات التجمع أ ما القسم الأخير احتوى على الجوانب القانونية.

[2]- محمد صلاح عبودة ، **اتفاقية جديدة للإتحاد الأوروبي** ، "مجلة العربي"، القاهرة : العدد 535، 2003، ص 15- 16 - 17.

يتم تمرير القرارات بأغلبية 55 % من تعداد السكان في الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى العمل على توسيع قاعدة التصويت بالأغلبية لـــتشمل أكثر من 40 مجالا.

كما نص على توسيع البرلمان، ليصبح يضم 750 عضو وهذا ما كان مخططا له في **قمة نيس** 2000 الذي عرض فيه فكرة تخفيض كل من فرنسا و بريطانيا و إيطاليا من عدد نوابهم، لفسح المجال لنواب الأعضاء الجدد مقابل الإبقاء على مقاعد ألمانيا كما هي، ممّا جعل الفرنسي **جان لويس بورلانج** Jean Louis Bourlanges يقول: " **قد حطم توازن السلطات بالبرلمان الأوروبي، و ذلك عبر إعفاء الجمهورية الفدرالية الألمانية دون سبب واضح من تخفيض المقاعد الذي فرض بكثافة على بقية الأوروبيين بسبب التوسع** ". [1]

كما أن هذا التوسيع قد غيّر من تركيبة بعض المؤسسات وأهمها **المفوضية**، فبعد أن كانت القوى الخمس الكبرى في الإتحاد تسيطر عليها بـــ 10 أصوات مقابل 10 أصوات للدول الصغرى التي يبلغ عددها 17 عضوا، يصبح بموجب التوسيع لكل دولة عضو واحد، ممّا يؤثر على القوى الكبرى في حالة تحالف الدول الصغرى، هذا ما أدّى بالدول الكبرى إلى التمسك بقاعدة التصويت بالإجماع داخل **اللجنة أي المفوضية** أو داخل **المجلس الأوروبي(بمستوييه)**.

إنّ مسألة التوسيع أثارت جدلا حادا حول كيفية استفادة الأعضاء الجدد من امتيازات الأعضاء القدامي، خاصة في السياسة الزراعية المشتركة، إضافة إلى الفوراق الاقتصادية والثقافية بين الأعضاء الجدد والقدامي والتي ستخلق إشكالية عدم التجانس، وهو ما يشكل تهديدا لعملية التكامل الأوروبي خاصة بعد الرفض الذي لا قاه مشروع الدستور الأوروبي، من طرف الفرنسين بنسبة 56 % و الهولنديين بنسبة 62 % والإرجاء البريطاني له، ممّا اضطر دول الإتحاد بالعمل وفقا **لمعاهدة نيس** إلى حين تغير جديد. [2]

بالرغم من كل هذه الصعوبات التي يواجهها الإتحاد الأوروبي، سواء من خلال محاولة تعديله لبنية مؤسساته أو تطويرها للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والأمنية وحتى

---

[1]- المرجع السابق، ص 17.

[2] - l'Année Stratégique 2007, Paris : Editions Dalloz / IRIS 2007, P. 74-75.

الثقافية المتضاربة بين مختلف التصوّرات للدول الأوروبية، استطاع الإتحاد الأوروبي أن يصل إلى مكانة متقدمة في سلّم النظام الدولي، حيث يعتبر القوة العالمية الأولى اقتصاديا حاليا بعد تفوّقه على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح يمتلك العديد من مكونات القوة، سواء الاقتصادية أو الديمغرافية وحتى الأمنية العسكرية، وإن كان لايزال تابع لها في هذا المجال الأخير، والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم: 02 **مكوّنات القوة في الاتحاد الأوروبي سنة 2004**

السكان	459.382.000 مليون نسبة من 6.7 مليار ساكن في العالم حيث يشكل 7 % من الكثافة السكانية في العالم
الناتج القومي الخام	12.690.643 مليار دولار و هي نسبة تقدر بـــ: 31 % من الناتج الخام العالمي الذي يقدر بـــ 40.562 مليار دولار
المساحة	3% من المساحة العالمية التي تقدر بـــ 132 مليون كلم^2 أي 3.977.187 مليون كلم^2 دون احتساب رومانيا و بلغاريا

المصدر : **بالتصرف**

L'Année Stratégique 2007, Paris : Editions dalloz / IRIS 2007, P. 74-75.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الإتحاد الأوروبي يتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في الناتج الخام* وكذلك في التعداد السكاني.

* - تبرز الفوارق الاقتصادية بين الدول الأوروبية من خلال الناتج القومي الخام الذي يقدر في ألمانيا بـ 2.039.4 مليار دولار ، بريطانيا 1.527 مليار دولار مقابل 530 مليار دولار ، بإسبتونيا و 420 مليار دولار بمالطا ، كما أن الدخل الفردي يقدر بـ 43263 دولار بلوكسمبورغ و 32293 دولار بالدنمارك ، مقابل 1753 دولار برومانيا و 1578 دولار ببلغاريا.

إن المؤشر السكاني في الإتحاد الأوروبي، يؤكد على أنّ ألمانيا هي أكبر دولة فيه من حيث الكثافة السكانية بنسبة 18 %، تليها فرنسا بنسبة 13.2 % ، أما الدول الأكبر من حيث نسبة الشباب، فهي إيرلندا بنسبة 20.2 % وقبرص بـــ 19.9 % من السكان.

أمّا أكبر الدول من حيث نسبة المسنّين أكثر من 65 سنة، هي إيطاليا بـــ 20 % من السكان وألمانيا بـــ 18.8 من السكان ،كما أن الدول الأكثر تمدنا هي بلجيكيا بـــ97.3 % ولوكسمبورغ بـــ 92.4 % من السكان.

بالنسبة للدول الأكثر تريّفا هي سلوفينا بنسبة 49.2 % من السكان والبرتغال بنسبة 44.4% من السكان ،أما من الناحية الاقتصادية فإن أكبر القوى الاقتصادية هي كالآتي :

- ألمانيا بـــ 21.4 % من اقتصاد الإتحاد الأوروبي.
- بريطانيا بـــ 16.4 % من اقتصاد الإتحاد .[1]
- فرنسا بـــ 15.8 من اقتصاد الإتحاد .

ومن الناحية العسكرية، فإنّ أقوى الدول من حيث المجندين وميزانية الدفاع هي فرنسا بـــ 14.5 % من المجندين و 21.3 % من الميزانية الدفاعية العامة للإتحاد عام 2005 ،ثم بريطانيا بـــ 11.7 % من المجندين و 26.2 من الميزانية العسكرية للإتحاد عام 2005 ، إذن فرنسا تتفوق على بريطانيا في المجندين وبريطانيا متفوقة على فرنسا من حيث الإنفاق العسكري.

أما من حيث اللغة، تسيطر ثلاثة لغات أساسية هي : الفرنسية و الإنجليزية و الألمانية،ومن حيث الديانة فهي متنوعة مابين كاثوليكية و بروتستانتية وأرثذوكسية، لذلك يعتبر الإتحاد الأوروبي حاليا من أقوى الفواعل الدولية في النظام الدولي، وهو يطمح للعب دوره القيادي الموازي للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأنه يبذل مجهودات جبّارة وبالخصوص من طرف

1- l'Année Stratégique 2007, Op.Cit , p. 77.

الدول الدافعة له (فرنسا- ألمانيا)،لكي تمكّنه من أخذ المبادرة الدفاعية عن أروبا و تمنحه استقلالية في اتخاذ القرار السياسي و الأمني في النظام الدولي .

ثانيا: مبادئ السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي

لقد شكلت اتفاقية ماستريخت 1992، المنشئة للإتحاد الأوروبي، الركيزة الأساسية لبعث السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بعد أن كانت إنجازاته على الصعيد السياسي لم تتجاوز إلا مستوى محدودا جدا من التعاون السياسي الأوروبي، حيث ركز الفصل الخامس من معاهدة **ماستريخت**، على قضايا السياسة الخارجية والأمن المشترك، كما أن هذه الفكرة لم تكن تتبلور بهذه الصورة إلا بعد نهاية الحرب الباردة، وبروز الخلافات بينه وبين الولايات المتحدة.

لقد خرجت **قمة كولون** لعام 1999 بقرار إنشاء المفوضية العليا للسياسة الخارجية والأمن المشترك وترأسها الرئيس السابق للحلف الأطلسي "**خافير سولانا**"، وعليه وضع الاتحاد الأوروبي، مجموعة من المبادئ التي تحكم سياسته الخارجية اتجاه الفواعل الدولية في النظام الدولي، وهذه المبادئ نابعة من القيم و التصورات المشتركة للدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي و تتمثل في مايلي :

1- **حفظ الامن و السلم الدوليين**، حسب ميثاق الامم المتحدة إنّ الإتحاد الأوروبي لا يزال يتمسك بـــالأمم المتحدة ، رغم تأكده أنّها أصبحت غير قادرة على أداء الدور الذي أنشأت من أجله ، وأنّ أطراف أخرى هي التي تحرّكها كما تشاء(**أمريكا**)، لذلك فهو يفضّل الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة في كل المسائل الدولية لحل النزاعات بين الدول و لا يفضل استعمال القوة لحلها ،

إنّ الاتحاد الأوروبي، بنى نفسه و تجربته من اجل القضاء على النزاعات داخل أوروبا والابتعاد عن حل مشاكله بالقوة، كما يريد من الفواعل في النظام الدولي ان تتبع نفس خطواته لحل مشاكلها، بالإضافة إلى أنّه لا يفضل منظمات اخرى تحل محل منظمة الامم المتحدة في تحقيق السلم و الامن الدوليين ، كمنظمة حلف الاطلسي و هو في هذا يتعارض تعارضا شديدا

مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي في اعتقاده تلجأ إلى منظمات اخرى أو تلعب هي بنفسها دور الامم المتحدة وتعمل على تهميش المنظمة الدولية التي تعتبر بالنسبة للإتحاد الأوروبي هي المنظمة الوحيدة المخوّلة بحل و ادارة النزاعات الدولية .

وعليه فان الاتحاد الأوروبي، يريد تحقيق السلم و الامن الدوليين من خلال الاجماع الدولي ولا يريد تحقيقه بفضل دولة منفردة تعمل في غالب الاحيان على تحقيق مصالح الحيوية أكثر ما تحقق مصالح المجتمع الدولي .

2- **تعزيز التعاون الدولي خاصة مع دول الجوار** : ان الاتحاد الأوروبي، وجه سياسته الخارجية اكثرشيء لفرض نموذج و تصور جديد قائم على الاعتماد المتبادل بين الدول عن طريق مؤسسات و منظمات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ،وايضا عن طريق الدخول في شراكات مع الدول المجاورة له كالضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط ، بما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية ، أو مع دول شرق أوروبا التي لم تنضم بعد إلى الاتحاد أو حتى مع بقية المناطق في العالم .

إن أساس السياسة الخارجية الأوروبية هي ذات طابع اقتصادي قائم على التبادل الحربين الاتحاد والدول الخارجية، وزيادة هذا التعاون بصفة تدريجية لتحقيق رفاهية الشعوب في العالم كما ان الاتحاد يريد تصدير نموذج فريد من نوعه في العالم ، بالتأكيد على ان نجاح الاتحاد الأوروبي سببة ، زيادة التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية، لانها ارتبطت فيما بينها بمجموعة من المشاريع الاقتصادية التي تجعل الاطراف فيها غير مستعدين بالتضحية بهذه المكاسب الاقتصادية لصالح نزاعات سياسية أو نعرات عرقية ضيقة، لذلك فان الاتحاد الأوروبي، يلعب في اعتقادهم دورا مهما جدا في تعزيز التعاون الدولي في كل المجالات لان العالم اصبح ينظر اليه بانه **منطقة السلام و الرفاه** Walefar State.

3- **تعزيز الحرية الديمقراطية الليبرالية و الدفاع عنها** : إن من مكونات الاتحاد الأوروبي الفلسفة الليبرالية التي سادت في أوروبا في نهاية **القرن** 17 و 18 و التي أساسها نظم ديمقراطية و شعوب حرة ، و هي تعمل على تصدير هذه الافكار لكل مناطق العالم، كما تلعب

دور في الدفاع عنها و إن كانت أوروبا لا تستعمل العنف لتصدير هذه الافكار مثل ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل في منتصف القرن العشرين و إلى حد الآن .

إن الاتحاد الأوروبي يعتبر أكثر تشددا في طرح النموذج الديمقراطي والاصلاحات الديمقراطية كشرط للتعامل مع الدول التي تعتبر ديكتاتورية ، لإن الاتحاد يضع دائما قيد وشرط الديمقراطية كأساس للتعاون مع هذه الدول، هذا الفعل الذي لا تتقيد به كثيرا الولايات المتحدة الأمريكية، و هي في هذا اكثر براغماتية من الاتحاد الأوروبي .

بالرغم من هذا فان الاتحاد الأوروبي، لا يزال يتعامل مع الدول غير الديمقراطية على أساس مصلحي في غالب الأحيان، فقد منح دول المغرب العربي و هي دول تعتبر ذات انظمة غير ديمقراطية مبالغ مالية كمساعدات اقتصادية تدخل في اطار الشراكة الأورو متوسطية سنة 1995 كما منح دول أوروبا الشرقية، مساعدات لتطوير اقتصادياتها كأساس تحضيري للإنظمام إلى الاتحاد الأوروبي، و هي دول ذات انظمة ديكتاتورية و طريقة الحكم فيها مختلفة كثيرا عن دول الاتحاد الأوروبي، بل لقد انضمت دول من أوروبا الشرقية إلى الاتحاد و هي لاتعتبر ديمقراطية مثل **بولونيا** .

إن اتفاقية ماسترخت و رغم انها اكدت على شروط الانظمام إلى الاتحاد، بأن تقوم الدول التي ستنضم بإدخال إصلاحات سياسية على انظمتها، فان الإتحاد لم يبالي بهذا كثيرا و أخذ يتصرف هو الآخر ببراغمانية محضة ، رغم هذا فان الاتحاد الأوروبي، لا يزال يعتبر الديمقراطية هي أساس مهم جدا لتقوية العلاقات الودية و التعاونية مع الجهات الخارجة عنه و هو يعمل على حماية الديمقراطية في العالم لكن بطرق سلمية و لا يريد تغيير الأوضاع بالقوة .

4- **احترام حقوق الانسان** : هذا االمبدأ أصبح من أساسيات الديمقراطية و من أساسيات فلسفة النظام الدولي الجديد، والإتحاد بصفته فاعلا فيه فإنّه يعتبر نفسه مسؤولا على شعوب العالم بتقديم نموذج نقي حول صيانة و احترام حقوق الانسان ، كما انه من الأوائل الذين دعوا إلى صياغة مبدأ التدخل من اجل غرض انساني في الدول التي تنتهك حقوق الانسان،وكان ذلك عن طريق فرنسا في الثمانينات بواسطة رئيسها " **فرنسوا ميتران** " و رغم ان خبايا و خفايا اسباب

طلب فرنسا لمثل هذا التدخل محاطة بالشكوك و عدم البراءة ، لكن يمكن ان نعتبرها كخطوة جريئة لتحقيق احترام حقوق الانسان في العالم .

إن أوروبا حاولت أن تعطي صياغة برئية لمبدأ التدخل الانساني الذي أقرته الامم المتحدة بحيث تطلق عليه تسمية " **الحماية الدولية**" لحقوق الانسان بالمقابل أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تحافظ على مصطلح **التدخل الانساني** و هذا راجع طبعا لخلفيات حول المصطلح و تفسيره إن النموذج الأوروبي المتعلق باحترام حقوق الانسان تجعل الكثير من شعوب العالم يتمنّون العيش في أوروبا لما فيها من حرية إبداء الرأي و فرص العمل المتساوية ممّا يجعلها رائدة في هذا المجال

5- **احترام القانون الدولي** : إن أساس تكوين الاتحاد الأوروبي هو العمل بمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية و الابتعاد عن الحلول الفردية و التسلطية، إن القانون الدولي يعتبر في نظر الأوروبين هو المرجعية الوحيدة لحل الخلافات بين الفواعل الدولية بحيث يجب الرجوع إليه في كل القضايا المختلفة.

إن حرب العراق و كوسفو، رسخت لدينا تصورا إيجابيا عن مدى تمسك الاتحاد الأوروبي بالقانون الدولي والشرعية الدولية، كما ان غالبية الدول الأوروبية صادقت على اتفاقية انشاء **محكمة الجزاء الدولية سنة** 1998، واتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفا معاكسا لها برفضها المصادقة عليها.

إن القانون الدولي يعتبر الآن مرجعية دول الاتحاد الأوروبي في كل المسائل محل خلاف بين الدول في النظام الدولي، وهو السبيل الوحيد الذي يعمل على استقرار الامن و تحقيق السلم الدولي .

6- **الدفاع عن أمن الاتحاد و الدول الأعضاء** : هذا يعني أن يكون الدفاع داخليا و خارجيا و ذلك بتحقيق سياسية دفاعية موحدة و مستقلة كما تطرحها **الرؤية الفرنسية – الألمانية** و أخذ زمام المبادرة أوروبيا بعيدا عن حلف شمال الاطلسي و الولايات المتحدة الأمريكية، و أن تكون

مسؤولية الدفاع عن الاتحاد الأوروبي هي مسؤولية الجميع و ليس دول فقط دون غيرها و أن لا تعرقل دول أخرى هذا المسار.

7- **حرية التجارة الدولية** : أن يكون هذا بالنسبة للإتحاد الأوروبي ضمن إطار القوانين و المؤسسات و المنظمات الدولية الخاصة بهذه المسائل و لاتكون هناك تعسفات في استعمال القانون بفرض قوانين جائرة تحطم اقتصاديات الدول، و لاتحترم القوانين الحمائية و حدود الدول الأخرى .

إن حرية التجارة الدولية هي مبدأ راسخ في الاتحاد الأوروبي نتيجة تركيبة دوله الليبرالية الرأسمالية خاصة أقدم الأعضاء أو الأعضاء الأوائل وهو ينادي بفتح الحدود نتيجة قوته الاقتصادية و غير القابلة للمنافسة من قبل السلع الأجنبية الأخرى ، و مع هذا نجد الاتحاد الأوروبي يفرض أحيانا قيود حمائية على سلعه و شروط داخل المنظمات الدولية لحماية منتوجاته الاقتصادية و حتى ميراثه الثقافي كما هو حاصل و محل جدال في منظمة التجارة العالمية حول مسألة الاستثناء الثقافي .

لكن يبقى الاتحاد الأوروبي ينادي دائما بحرية التجارة و رفع القيود و فتح الحدود امام المنتوجات الاجنبية لكي يتحقق تعاون و اعتماد اكثر بين دول العالم لكي يتم ارتباط اقتصاديات العالم ببعضها البعض و خلق حساسية نتيجة الاعتماد المتبادل بينها لتحقيق السلم الدولي حسب الطرح الأوروبي .

المطلب الثاني : المحددات وعملية صنع القرار

أولا : محددات السياسة الخارجية :

1- **المحددات الخارجية**: في العادة نبدأ في دراسة المحددات الداخلية قبل المحددات الخارجية، لكن في وضع الإتحاد الأوروبي سنبدأ بدراسة العوامل الخارجية أولا نظرا لأهميتها البالغة في صنع السياسة الخارجية.

المحدد الأمريكي: شهدت السياسة الخارجية الأوروبية مع نهاية الحرب الباردة محاولات للخروج على الطوق الأمريكي وعلى الأخص فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط (الضراع العربي الاسرائيلي) و الخليج العربي، فيما يتعلق بالنفط حيث نجح الاتحاد الأوروبي بادخال منظومة واسعة من الدول العربية تحت سقف **إعلان برشلونة لعام** 1995 فيما عرف " **بالشراكة الأورومتوسطة** " هذا إضافة إلى جهود دول الاتحاد الأوروبي الفردية في ابرام اتفاقيات عسكرية مع عدد من الدول العربية كذلك.

كذلك فمنذ تشكيل الاتحاد الأوروبي في عام 1992 حسب اتفاقية " **ماستريخت** " شرعت المفوضية الأوروبية، بتشكيل بنية أولية لمؤسسة أوروبية تقوم على شؤون الأمن والسياسة الخارجية، غير أن هذه المؤسسة لم تتمكن من التوصل إلى سياسة أوروبية خارجية موحدة ومنفصلة، بل سعت إلى التوفيق النسبي بين مواقف دول الاتحاد المتناقصة والمتباينة حسب الموضوع، بما في ذلك السياسات الأوروبية اتجاه الشرق الأوسط.

لقد لعبت العلاقات الأوروبية-الأمريكية دورا مهما في تحديد السقف الذي يذهب إليه الإتحاد الأوروبي، في رسم سياساته المستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، اتجاه مختلف القضايا والمسائل الحساسة في النظام الدولي، حيث لم يتمكن الاتحاد من فرض توجهاته الخاصة إزاء الصراع العربي- الإسرائيلي حيث اضطر الوقوف خلف السياسات الأمريكية بشكل عام مع بعض التميز المحدود الذي أبدته فرنسا وبريطانيا ولجنة الأمن و السياسة الخارجية ، خصوصا تحت قيادة **خافير سولانا**.

من جهة أخرى فإن الأوروبيون يعلنون أنهم يقومون بدور مكمّل للدور الأمريكي في عملية السلام و على الأخص فيما يتعلق بالدعم الاقتصادي، لكن الدور السياسي و الأمني لا يزال محضورا من الناحية العملية بسبب التحفظ الأمريكي من جهة و سبب الرفض الاسرائيلي الدائم له من جهة اخرى .

لقد برز ضعف الدور الأوروبي هذا عندما يتعلق الأمر بعدم القدرة على استصدار قرار دولي بإدانة الخروقات الاسرائيلية الفاضحة لحقوق الإنسان في فلسطين أو عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع فصائل المقاومة الفلسطينية و عمليات المقاومة حتى دفع الإتحاد الأوروبي إلى وضع منظمات فلسطينية سياسية مقاومة، على قائمة المنظمات الإرهابية بضغط أمريكي اسرائيلي.

وبالرغم من الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي في بلورة مشروع خارطة الطريق غير أن عضوية الإتحاد الأوروبي في اللجنة الرباعية الدولية **لخارطة الطريق** لا يمثل إلا إسهاما فكريا ومصدر نصائح للتوجهات الأمريكية التي تقود هذه اللجنة كما اثبتت تجربة السنوات الأخيرة .

لقد اضطر الاتحاد الأوروبي بضغط أمريكي أن يساهم معها عبر الحلف الأطلسي في احتلال **أفغانستان،** فيما لم يتمكن **الإتحاد** من تعديل المسار الأمريكي المتطرف باجراءاته القاسية في ظل ما يسمى " **الحرب على الارهاب** " و خصوصا ضد الحركات الاسلامية المعتدلة في المنطق والتوجه

تشير المعطيات و المؤشرات أعلاه إلى أن السياسة الخارجية الأوروبية، وبالرغم من محاولات تجاوز التباينات الداخلية في الاتحاد غير أنها لا تزال تنقاد للسياسة الخارجية الأمريكية في جميع القضايا الهامة و ذات الصلة بالمصالح الحيوية للإتحاد الأوروبي، أو تتعاون معها أو تدعمها حتى في ظل بعض الانتقادات التي يوجهها الاتحاد أو برلمانييه أو بعض أعضائه إزاء هذه السياسة الأمريكية.

لقد انقسم الإتحاد الأوروبي إلى مجموعتين ، مجموعة تؤيد التواجد الأمريكي وأهمية دوره في أوروبا والنظام الدولي و هي **محور بريطانيا و دول أوروبا الشرقية و ايطاليا و حتى اسبانيا والدول الصغرى** في الإتحاد، والمجموعة الثانية: هي المجموعة الرافضة للتدخل الأمريكي المتزايد و المهيمن في النظام الدولي و كذلك في شؤون الاتحاد الأوربي و يمثل هذه المجموعة أهم دولتين في الاتحاد الأوروبي و كذلك أقوى الدولتين فيه و هي **فرنسا** وبدرجة أقل **ألمانيا** إضافة إلى **بلجيكا**

1-المجموعة الأولى : موقف الدول المؤيدة للتدخل الأمريكي

إن الدول الأوروبية و إن استطاعت تكوين اتحاذ أوروبي متين و قوى و فاعل في النظام الدولي إلا أن بعض الدول فيه لا تزال غير واثقة من امكانياته و لا تريد المغامرة في النظام الدولي بمعزل عن مظلة الولايات المتحدة الأمريكية وهذا راجع ان الدول المؤيدة للتدخل الأمريكي في الشؤون الأوروبية مثل بريطانيا أو الدول الصغرى في الاتحاد، والتي تتخوف من سيطرة فرنسا أو ألمانيا أو الاثنين معا على النظام الاقليمي الأوروبي، كما فعلتا سابقا و ربما تلعب دورا أكبر ممّا تلعبه حاليا الولايات المتحدة الأمريكية.

لأن أغلب الدول الأوروبية يفضلون الولايات المتحدة على المحور **الفرنسي – الالماني** لانهم يعتبرون أمريكا بمثابة الحل الوسط الذي يوفق بين الدول الكبرى في الاتحاد و الدول الصغرى فيه .

كما أن هذه النظرة المعادية للمحور **الفرنسي – الالماني** من طرف هذه الدول الأوروبية العضوة في الاتحاد هي نتيجة عدة عوامل منها :

1- تصورهم للمحور **الفرنسي – الالماني** كقطب في الاتحاد الأوروبي و التخوف من لعب دور المسيطر و المهيمن على القرارات في حالة الانفصال عن أمريكا خاصة في المسائل الامنية و هذا ما يمثله اكثر شيء (بريطانيا و بعض الدول الصغرى الدانمارك ، فلندا، السويد).

2- سيادة الثقافة الاطلسية لدى بعض الدول الأوروبية العضوة و التخوف من بديل آخر لا تعرف ملامحه حتى الآن خاصة في اطار الحلف الاطلسي الذي ضمن لأوروبا الاستقرار لمدة تتجاوز الخمسين سنة .

3- الارتباط الشديد لبعض الدول بالثقافة الانجلوسكسونية أو الثقافة الأمريكية مثل بريطانيا خاصة

4- تخوف بعض الدول من أمريكا نتيجة ارتباط مصالحهم الاقتصادية بها و نتيجة قوتها العسكرية. وعليه فان هذه العوامل تنقسم إلى قسمين هما:

أ- عوامل نابعة من التخوف الأوروبي خاصة الدول الصغرى من الولايات المتحدة الأمريكية و قوتها العسكرية و الاقتصادية .

ب- عوامل نابعة عن المصلحة الذاتية لكل دولة في الاتحاد و البحث عن منفذ يبعدها عن هيمنة المحور **الفرنسي – الالماني** مستقبلا .

إذن هناك مسألة عدم ثقة بين دول الاتحاد الأوروبي لازالت سارية لحد الان بحيث يفضلون قوى أجنبية عن قوى محلية .

من أهم هذه الدول المعارضة للتخلي عن الحليف الأمريكي و عن دوره داخل الاتحاد هي :

1- **برطانيا** : تعارض منذ زمن بعيد فكرة إنشاء نظام أمني أوروبي مستقل عن الحلف الاطلسي وهي تعلم بنوايا فرنسا منذ خروج هذه الأخيرة من الجناح العسكري للحلف في عهد **الرئيس** "**ديغول**" سنة 1966 ، كما أنها على علم بعداوة فرنسا لها نتيجة تبعيتها الدائمة لسياسات أمريكا سواء في أوروبا أو في النظام الدولي ككل .

وعليه فإن بريطانيا كقوة عالمية سابقة و من بين القوى الكبرى حاليا ، تسعى إلى عدم سيطرة فرنسا أو المانيا على البيت الأوروبي و اضمحلال دورها داخل الإتحاد ، رغم امكانياتها

المعتبرة سواء عسكريا أو اقتصاديا و منه تراجع دورها الريادي في أوروبا ، هذا ما يجعلها ترى بأن وصاية الولايات المتحدة الأمريكية على أوروبا يعتبر الضامن الوحيد لبقاءها في المراتب الأولى و من القوى الكبرى التي تحدد معالم النظام الدولي و الاقليمي الأوروبي، ويجعلها في نفس الكفة مع **فرنسا وألمانيا** مع مزايا إضافية لكونها الخادم المطيع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

إذن هي تساند تدخل أمريكا في الشؤون الأوروبية و العاليمة نتيجة مصلحة ذاتية و ليست رؤية واضحة و متفهمة لمستقبل أوروبا الامني و السياسي ،والذي يتمثل في اخراج الشريك الأجنبي وانهاء وصايته على أوروبا ، وقد عملت بريطانيا على عدة جبهات لفك الارتباط بين فرنسا وألمانيا كي يتم التخلي عن فكرة الأمن الأوروبي و استقلالية أوروبا عن أمريكا و اتبعت في ذلك عدة سياسات أهمها :

1-عارضت في قمة "**أيسن** 1998 " سياسة النظام الأمني الأوروبي الجديد الذي عرض للمناقشة في الاتحاد الأوروبي ، بحجة أن أوروبا مازالت بحاجة إلى الحلف الاطلسي نتيجة ان السلاح النووي لا يزال متوفر لدى دول غير مستقرة امنيا كالدول التي كانت تابعة للمعسكر الشرقي سابقا كأوكرانيا و التخوف من المتاجرة به أو السقوط في أيدي الدول المارقة .[1]

2-عدم التوقيع على اتفاقية " **شن غن**" و التي كان فحواها العامل الأمني بمبادرة **فرنسية – ألمانية** و إعطاء دور أكبر **للشرطة الأوروبية** " Europol"

3- رفض فكرة الجيش الأوروبي واعتبار ان الحلف هو كافي لصد الخطر الخارجي و الداخلي الذي قد يهدد الأمن في أوروبا .

[1] - XAVIER Devillepin « Les Reformes de L'union Européenne , **Revue Deutch Land** N° 2 Mars 1999,p. 28 .

4- محاولة إقامة تحالف مرّة مع فرنسا خاصة في الجانب النووي و القيام بتعاون معها لتحريك القلق الألماني من هذا التعاون خاصة وأنّها دولة غير نووية ،ومن جهة أخرى تتحالف مع ألمانيا خاصة في تأييدها **للكروات** سابقا في حرب البوسنة و كذلك في السياسات المالية داخل الاتحاد .

إن بريطانيا استطاعت أن تلعب دور المشوش على التحالف **الالماني-الفرنسي** ، كي تبعد فكرة مفهوم الأمن الأوروبي الجديد ، الذي يبعد دور الولايات المتحدة الأمريكية عن أوروبا ، لأن الحفاظ على الوضع الراهن هو في مصلحة بريطانيا خاصة إذا ما لاحظنا أن حرب الخليج الأخيرة أو الحرب ضد العراق جعل من بريطانيا المستفيد الثاني بعد الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية و كذلك السياسة، مع تراجع لدور ألمانيا و فرنسا على الصعيد الأوروبي والدولي إذن فإن المصلحة الذاتية لبريطانيا قد تغلبت على المصلحة الأوروبية .

2- **إيطاليا** : هي أقل قوّة من بريطانيا و لكن تعد من القوى الصناعية الأولى في العالم و في أوروبا بصفتها من الدول السبعة الأكثر تصنيعا في العالم و هي تتقاسم نفس النظرة البريطانية حول سياسة المحور **الفرنسي-الالماني** ، في أوروبا لكن ربما بأقل حدة نتيجة اختلافها مع الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المسائل خاصة مسألة اللغة و الثقافة ، كما **أنها** من المنهزمين في الحرب العالمية الثانية حيث لم تكن من الحلفاء [1]

رغم هذا فهي لا تحبّذ كثيرا وضع جديد في أوربا خصوصا من الناحية الامنية حيث ترى ان رفع تكاليف أو ميزانية الدفاع سوف تقلل من الرفاه داخل الاتحاد الأوروبي، و قد اتخذت إيطاليا هذا الموقف نتيجة العوامل الآتية :

1- ايطاليا لها إمكانيات كبيرة في المجال العسكري خاصة مايتعلق بالسلاح النووي .
2- التأكد من أن فرنسا و ألمانيا غير قادرتين على حل النزاعات في أوربا و خير دليل (ازمة البوسنة)
3- اقتصاديا ليس لها القدرة على المنافسة (خاصة مع المانيا) .

[1] - Klein Jean , **Securite et Desarmement en Europe** , Paris Ifri ,1997, p.102.

4- الولايات المتحدة بتواجدها في أوروبا تضمن نوع من التوازن بين هذه الدول الكبرى في أوروبا سواء عسكريا أو اقتصاديا [1] .

هذا ما يجعل ايطاليا تقف موقف المعارض أو حتى موقف الملاحظ لتطورات الوضع الأمني في أروبا و التي تعتبر أن تكوين الجيش الأوروبي هو بمثابة الخروج عن سياسة الحلف الاطلسي حيث تعتقد أن أروبا لها جناح عسكري قديم يثمثل في **اتحاد غرب أوروبا** (UEO) * و هي هيئة قادرة على تحقيق الامن في المنطقة بالعمل في إطار الوكالة الأوروبية للتسلّح ، لكن بشرط هو ان يكون عملها بالموازاة و مراقبة الحلف الاطلسي، و قد كان دخولها للوكالة نتيجة سببين هما :

1- مراقبة و تحديد برامج التسلّح و عقد الصفقات التجارية في ميدان الأسلحة خاصة من طرف فرنسا و ألمانيا .

2- كسب الخبرة في ميدان التسلح [2] .

كما دافعت إيطاليا في قمة (**أيسن** 1998) على الحضور الأمريكي المتواصل في أوروبا بقول رئيس حكومتها: "على الآخرين أن يعترفوا بالدور الأمريكي في أوروبا و أنّ الحلف الأطلسي لا يكرس قوة على أخرى " كما أنّها كانت تابعة لمحور الحرب على العراق إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية و ضد المحور الفرنسي- الألماني .

من هذا المنظور نجد أن إيطاليا مربوطة هي أيضا بتفضيل مصلحتها على مصلحة الأمن الأوروبي و السياسة الأوروبية العامة التي مفادها تهميش دور أمريكا في أوروبا و التقليص من دورها المتنامي و المهيمن على النظام الدولي دون التمعّن في مفهوم سياسة خارجية و أمن مشترك تجعل ربما لأروبا دور فاعل في العلاقات الدولية خاصة من الناحية السياسة و الأمنية .

---

[1] - Kaiser Karl, Le **Couple Franco-Allemand et La Defense de L'Europe,** Paris : IFRI 1997, p. 156.

* - (ueo) اتحاد غرب اوروبا انشأ نتيجة معاهدة بروكسل 1948 للحفاظ على الامن في اوروبا الغربية و صيانة مشروع مارشال .

[2] - Lellouche Pierre , **L'Initiative de Defense Stratégique et La securité De L 'Europe** , Paris, IFRI , p. 200.

ومنه فان الموقف البريطاني و الإيطالي ، لا يزال لحد الآن يؤكد أن الحلف الاطلسي ، كان ولا يزال من صنع أمركي و بالتالي يحق لها الزعامة عليه، هذا ما يمثل خيبة أمل للتوجهات المستقبلية للمحور **الفرنسي- الألماني** .

أما عن دول أوروبا الشرقية ، فهي تعتبر دول موالية لسياسة الولايات المتحدة اتجاه أوروبا والنظام الدولي، حيث اعتبرها بعض الملاحظين أنها اعتادت التبعية وتقديم الولاء لطرف خارجي فكما كانت تحت مظلة الاتحاد السوفياتي سابقا، فهي الآن تحت المظلة الأمريكية.

إن أوروبا الشرقية لا تعرف انتهاج سلوك مستقل في النظام الدولي، إلا تحت مظلة قوة كبرى مما يجعل الكثير من الملاحظين يعتبرون أن توسيع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق هو حماقة كبرى لأنّه سيؤدي به إلى أن يكون أكثر اختراقا من طرف أمريكا نتيجة تبعية هذه الدول مباشرة إلى قرارات البيت الأبيض .

إذن معسكر أوروبا الشرقية السابق، الذي أصبح حاليا عضو في الاتحاد الأوروبي يتحرك في اتجاه معاكس تماما للتوجهات الألمانية والفرنسية، ويقدم دعما واسعا للسياسة الأمريكية، حيث نجد بولونيا مثلا التي تمتلك أكبر ثقل اقتصادي وسكاني بين دول أوروبا الشرقية والتي انضمت حديثا إلى الاتحاد الأوروبي، لم تكتفي بتأييد الحملة الأمريكية والحرب على العراق على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري، بل أعلنت أنها ستحاول المشاركة في إدارة قسم من العراق مع أمريكا وبريطانيا دون انتظار موافقة -**الأمم المتحدة** - خاصة إذا سمحت بذلك أمريكا ، مما أدّى إلى توتر في العلاقات بين بولونيا و بين المحور **الفرنسي – الألماني** .

هذا يعني أن أوروبا القديمة تختلف كثيرا عن أوروبا الجديدة التي تضم دول أوروبا الوسطى والشرقية والتي يسود فيها الاتجاه المؤيد **لواشنطن** والاعتقاد أن مصالحها تسير مع المصالح الأمريكية في نفس الاتجاه لا العكس.

وإذا تعمق الخلاف القائم في أوروبا حاليا اتجاه العلاقات مع واشنطن وإذا أصرّت فرنسا و ألمانيا على المضي قدما في خططها لانشاء قوة دفاع مستقلة عن الناتوا و قطب فاعل سياسيا

في النظام الدولي، فقد يبرز معسكران جديدان في أوروبا، ولكن مع اختلاف الأدوار و ربما يأتي اليوم الذي تصبح فيه بولونيا و التشيك الحليفين الأقرب لواشنطن، بينما تتحول فرنسا وألمانيا إلى الحليفين الأقرب إلى موسكو بخلاف ما كان الوضع عليه لعقود طويلة [1].

المجموعة الثانية : موقف الدول الرافضة للتدخل الأمريكي و الهيمنة الأمريكية .

يتمثل خصوصا في المحور **الفرنسي-الالماني** الذي كان ولا يزال له الأثر الكبير على اضطراب العلاقات الأوروبية-الأمريكية.

أ- **الموقف الفرنسي**: مستمد منذ القديم من سياسات رئيسها السابق **شارل ديغول** حيث أصّر على ان تغادر قوات حلف الناتو أراضي فرنسا، ورفض عرضا أمريكيا بالاحتفاظ بالأسلحة النووية الفرنسية مع مثيلتها الأمريكية تحت قيادة واحدة، حيث على أساس هذا الوضع توضع قيودا على تحركات الادارة الفرنسية.

كما أدان "**ديغول**" الحرب الأمريكية في فيتنام ورفض مرتين انضمام بريطانيا إلى لاتحاد الأوروبي، و كان رأيه ان اهتمام بريطانيا بعلاقاتها مع أمريكا سيكون دائما على حساب علاقاتها مع أوروبا.

لذلك تعتبر فرنسا زعيمة تيار الأوروبيانية، لأنها تحاول انهاء الارتباط مع الولايات المتحدة ببناء قوة أوروبية تستطيع حل الأزمات الأمنية في أوروبا وخارجها، بحيث تعطي دورا أكبر للإتحاد الأوروبي في السياسة الدولية، على حد قول شارل ديغول:" **إن فرنسا لأنها فرنسا يجب أن تكون لها سياستها العالمية التي يكون لها بمقتضاها موقفها الذاتي المستقل إزاء كافة القضايا والمشكلات الدولية دون استثناء.**"[2] **لأن فرنسا لا تقبل بعالم أحادي القطب ولا عالم**

1-هل ينتهي التحالف التقليدي بين اوربا و امريكا؟- http bbc,news Arabic,26-12-2005,

2- ليلى مرسي وأحمد وهبان، **حلف شمال الأطلنطي:العلاقات الأمريكية – الأوروبية بين التحالف والمصلحة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2001 ،ص 157.

موحد ثقافيا ولا سيطرة دولة عظمى وحيدة، هذا ما يجعل أمريكا ترى في فرنسا أنها المتمرد على الوضع القائم.

كما يرجح بول كيندي المفكر الأمريكي،" **أنه إذا قدّر لأوروبا أن تمتلك زعيما أو رجالات دولة، ففرنسا هي المرشح الألمع بين بريطانيا النازعةإلى العزلة وألمانيا المقهورة.**"[1]

وقد ذهبت صحيفة " **لوموند الفرنسية** " لأبعد من ذلك و تخيلت هجوما أمريكيا على فرنسا لإقصاء "**شيراك**" الرئيس لفرنسي السابق على غرار ماحدث " **لصدام حسين**" و أطلقت لخيالها العنان بتصور معارك مع الدبابات الأمريكية على ضفاف " **نهر السين**" في باريس و تعرض متحف **اللّوفر** لعمليات سلب و نهب مثلما تعرض له متحف بغداد.

رغم أنه مجرد تصور خيالي إلا أنه يعبر عن مخاوف الكثيرين من استمرار تردي العلاقات بين باريس و واشنطن.

ب- الموقف الألماني: تحاول التخلي عن دور المموّل لعمليات قرّرها غيرها، خاصة بعد تغير الوضع الأمني العالمي، حيث لم تعد المانيا مجبرة على تحمل أعباء عمليات تقررها واشنطن، كما تتخوف من انعكاسات الحرب على العراق على اقتصادها المتأزم خاصة انها تعاني كباقي الدول الأوروبية من الانكشاف في مجال الطاقة .

كما أن ألمانيا بعد الحرب الباردة و توسيع الاتحاد الأوروبي، إلى وسط و شرق أوروبا فهي ليست بحاجة للمظلة الأمريكية، لأن هذا التوسيع ساهم في تدعيم موقفها التفاوضي أمنيا واقتصاديا مع أوروبا الشرقية التي كانت تتخوف من ألمانيا كقوة استعمارية سابقة، فهي حاليا تسعى للعب دورا محوريا في صناعة القرار الدولي.

لذلك فهي تدعو إلى إقامة نظام دولي متعدد الاقطاب، وتتمسك بدور أوروبي حقيقي لا ينحصر فقط في التمويل بعد الحسم العسكري، فحسب بعض الاحصائيات حول رأي الشعب

---

[1]- بول كندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة: مالك البديري، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994،ص652.

الالماني في دور الدولة الألمانية على المستوى الدولي نجد أن 82 % من الالمان يحبذون حاليا ان تكون دولتهم فاعل في الشؤون الدولية سنة 2002 .

أما سنة 2003 فإن 50% من الألمان لا يحبذون الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وأن 70% منهم يفظلون أن يكون الإتحاد الأوروبي، قوة رئيسية في النظام الدولي بالموازاة مع الولايات المتحدة الأمريكية [1] .

كما يتفق كثيرا من السياسيين الألمان، ومن بينهم القوميين والاشتراكيين والشيوعيون السابقون وغيرهم، على أنه ينبغي إعادة النظر في الدور الأمريكي في أوروبا، ومراجعة ما تبقى من الأوضاع التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، [(*)]خاصة أن هناك جيلا من السياسيين الألمان الذين ولدوا بعد نهاية هذه الحرب ويرفضون أن تظل ألمانيا تتحمل تبعاتها.

إذن الأمر الواضح هنا ان الخلاف الأوروبي بين قادة الاتحاد الأوروبي باستثناء بريطانيا وبين واشنطن هو خلاف استراتيجي حول الدور الأمريكي و ليس مجرّد خلاف حول سياسة بعينها و هذا ما عبّر عنه رئيس الوزراء الفرنسي السابق " **رفران**" حين قال : " **إن واشنطن ارتكبت خطأ استرتيجيا في حربها على العراق ، وهو اعتقادها انها تستطيع السيطرة على العالم بمفردها.** " [2]

2- محدد البيئة الدولية و المصلحة الوطنية:

إن الاتحاد الأوروبي يعتبر من القوى الفاعلة في النظام الدولي، حيث يحتل المرتبة الأولى اقتصاديا و للمحافظة على هذه المكانة يجب اتباع سلوك براغماتي منفعي في سياسته الخارجية

---

[1] - Xavier Devillepin , **Un Nouveau Monde Dans Les Relations Internationales**,Paris : Ellipses , 2005, P.95 .

*- يقول النائب الالماني الاشتراكي الديمقراطي في البرلمان الأوروبي " **بانيس ساكيلاريو** " : " ان واشنطن عندما تتصرف بهذا الشكل " تساعدنا على التوحد لأن ادعاء اننا نشارك الولايات المتحدة الامريكية القيم نفسها هو كذبة كبيرة ، إن امريكا تستخف بالقانون الدولي و هناك جرائم ترتكبها في القاعدة العسكرية فيقوانتنامو و اعتمدت عقوبة الاعدام التي الغتها جميع دول الاتحاد ، اذن لا يمكن القول بكل سهولة اننا نشاركها الحضارة نفسها لمجرد ان لدينا نحن [*]نظام انتخابات ، ففي طهران ايضا تجري انتخابات " .

[2] - Xavier Devillepin, Op.Cit, p, 96.

اتجاه العالم خاصة في المناطق الحيوية ذات الصلة بتطوره ورقيه، غير انه توجد عدة صعوبات في تعريف المصلحة الوطنية للإتحاد الأوروبي، فكما رأينا سابقا أن الدول الأوروبية لم تحسم أمرها بشأن دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقليمي الأوروبي، أو في النظام الدولي بسبب اختلاف و تضارب المصالح الوطنية و الذاتية لدول الاتحاد .

وبالتالي لا يمكن رصد مصلحة وطنية أو فوق قومية للإتحاد الأوروبي نظرا لهذا الانقسام و لذلك نجد مصالح وطنية مختلفة وفي بعض الأحيان متناقضة ممّا يؤدي إلى وجود مجموعتين من المصالح داخل الاتحاد الأوروبي :

1- المصلحة الوطنية للدولة العضو.
2- المصلحة الوطنية للإتحاد الأوروبي .

وعادة ما تكون الأولى لها الأولوية على الثانية ، لكن مع ذلك فان الدول الكبرى خاصة فرنسا وألمانيا اللتان تعتبران محرك الاتحاد الأوروبي ومقياس المصلحة الوطنية للإتحاد ، بحيث تريدان تحقيق مصالح الاتحاد بجعله قوة سياسية و عسكرية و امنية كبرى في النظام الدولي ،فهما يتحركان بطريقة مزدوجة ، تحقيق مصلحتهما الذاتية الوطنية وفي نفس الوقت تحقيق معها المصلحة الوطنية الأوروبية، وعلى هذا تريد الدولتان مع بعض الدول الأوربية جعل الاتحاد الأوروبي يلعب دور **الموازن** The Balancer في النظام الدولي لعدم تمكين أمريكا من الهيمنة عليه .

ومنه لا نستطيع ضبط مصلحة وطنية واحدة للاتحاد الأوروبي بل مصالح وطنية حسب تصور كل دولة داخل الإتحاد و من أهم التصورات للمصلحة الوطنية الأوروبية نأخذ مثال على أكبر دولتين داخله و هي فرنسا و ألمانيا .

1- **فرنسا** : وفقا لنموذج التحليل الاقليمي **لدافيد مايرز** David Mayres تعتبر فرنسا من الدول **المتطلعة للهيمنة** (Aspiring to Hegemonos) داخل الاتحاد الأوروبي، و كذلك في النظام الدولي بصفتها الرافض على الدوام لسياسات أمريكا التوسيعية و المهيمنة على العالم

ما يدل ان فرنسا تريد قيادة العالم بالموازراة مع أمريكا، وإن كانت منفردة لا تستطيع فعل هذا الأمر فان لها امكانية أخرى عن طريق الاتحاد الأوروبي بصفتها قائدا له .

إنّ فرنسا تعد ثاني اقتصاد أوروبي بعد ألمانيا حيث يقدر دخلها القومي الخام 1.724.6 ألف مليار دولار وتعد قوّة سياسية من خلال امتلاكها **لحق الفيتو** في مجلس الأمن وحضورها في العديد من القضايا السياسية الدولية خاصة التي تخص مستعمراتها السابقة، كما انها تنتمي إلى النادي النووي العالمي ، إضافة إلى قوتها السكانية داخل الاتحاد و التي تقدر بـــ : 60.496.00 مليون نسمة و هي ثاني دولة من حيث الكثافة السكانية داخل الاتحاد بعد المانيا الموحدة [1] .

كل هذه المعطيات جعلت من فرنسا و حسب نظرية الدور " **لهولستي** Holsti" * تمتلك إدراكا قويا لنفسها كقائدة اقليمية، تسعى لجعل الاتحاد الأوروبي قوة في نظام ما بعد الحرب الباردة، يساهم في تعزيز أسس نظام دولي متعدد الاقطاب، و الذي يعد من أهم مطالب رؤساها منذ عهد "**ديغول**. "

غير أن هذا التوجه عادة مايصبغ بصبغة مصلحية بحثة من طرف فرنسا لتحقيق مصالح انفرادية بعيدة عن الاتحاد الأوروبي والمصالح الأوروبية خاصة في مجال الدفاع و الأمن، الأمر الذي يقلق الشركاء الأوروبين وخاصة المانيا ، مثل التعاون الفرنسي- الأمريكي في المجال النووي أو تصريحات الرئيس السابق " **جاك شيراك**" التي دعى فيها إلى ضرورة تدعيم القوة النووية الفرنسية نتيجة التحديات الدولية التي يفرضها النظام الدولي، ممّا أدى إلى رد فعل قوي من طرف الأحزاب الألمانية خاصة منها الحزب **الاشتراكي الديمقراطي** و **الاتحاد المسيحي الديمقراطي** [2] .

---

[1]-**L'etat Du Monde** , Paris :Editions La Decouverte, 2006, P. 277.

[2] - Jean Kllin **, La France Face a La Seconde Ere Nucléaire** , Le Monde Diplomatique, Mars ,2006

كما أن اتّباعها لـــسياسة و سلوك انفرادي وبراغماتي لتحقيق مصلحتها الوطنية الذاتية على حساب الاتحاد الأوروبي، جعلها تخترق ولـــمرّات متتالية الاجراءات المعتمدة داخل الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد **توسيع** 2004 بانضمام دول أوربا الشرقية، فقد سجّل 135 اختراق فرنسي مع نهاية سنة 2004، حيث 28 % منها كان داخل البرلمان الأوروبي و هذا رغم ثقل حجم الموظفين الفرنسيين في الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم 3400 موظف .

إلى جانب احتلالها للمرتبة الثالثة من حيث الدول الأكثر تمثيلا في المفوضية ، كما أنّ فرنسا سجلّت 20 % من الغيابات عن الدورات العادية للبرلمان ويتوقف الحضور الفرنسي في مناقشات البرلمان وجلساته على قضايا الزراعة و الضمان الاجتماعي، أما فيما يخص قضايا المالية و العدالة فإن فرنسا غائبة عنها [1] في العديد من المرّات .

هذا ما دفع الكثير من المحليلين إلى اعتبار فرنسا من الدول الداعية للإتجاه ما **بين الحكومات** Inter Gouvernemmentalism " **لمورافسيك**" داخل التكتل الأوروبي والذي ينادي بمحافظة كل دولة على سياستها الكاملة و رفض الذوبان داخل الاتحاد ككل [*] اضافة إلى هذا فهي تنادي بحق امتلاكها لحق الفيتو في القرارات الحاسمة باعتبارها من الدول الكبرى و الممّول الأكبر في الاتحاد، و هذا يدّل صراحة على أن فرنسا تريد من خلال هذا دور أكبر في الاتحاد لتحقيق مصالحها الذاتية على حساب الآخرين .

كما تحاول فرنسا استرجاع مكانتها داخل المؤسسات الأوربية من خلال عملها على إيجاد مجموعات ضغط (**اللوبيهات**) كما هو الحال في الأنظمة الأنجلوسكسونية ، خاصة داخل البرلمان الأوروبي للتأثير على القرارات التشريعية و توجيهها لمصلحتها.

الموقف الفرنسي في عهد ساركوزي:

---

[1] - Un Manque D'un Engagement Europeenne De La France Dans L'union Européene, http : //www.eltpolitic. Net 11/03/2006

*- يقول رئيس الوزاراء السابق " **ليونال جوسبان**" : " اريد أوروبا و لكنني أظل مرتبطا بأمتي ، ان اقامة اوروبا دون تفكيك فرنسا أو أية أمة أوروبية أخرى هي خياري السياسي لقد أصبح موقف فرنسا من مؤسسات الاتحاد الأوروبي أكثر حذرا خاصة بعدما أصبح لألمانيا أصوات أكبر في المفوضية من فرنسا .

كما أبدت فرنسا بقيادة ساركوزي بعض التحوّل في تعاملها مع أمريكا فهي تحاول لعب دور الحليف الوفي لأمريكا سواء حول الملّف النووي الإيراني أو تعهّد ساركوزي بزيادة القوات الفرنسية في أفعانستان إن تطلّب الأمر ذلك.

هذه الخطوات قد تعتبر حماقة من الرئيس الفرنسي، بعد محاولات جدّية من الرؤساء السابقين لفرنسا لعب دور مستقل عن أمريكا دوليا، وهذا سيؤدي بفرنسا إلى أن تصبح دولة تابعة كبريطانيا، مما يزيد من تدخل أمريكا في الشؤون الأوروبية.

لأن سياسة فرنسا كانت دائما قائمة على مبدأ هام جدا في تعاملها مع الولايات المتحدة والحلف الأطلسي، وهو **مبدأ المشاركة دون الإندماج** [1] Participation Sans Integration أي أنها تتقاسم نفس النظرة حول مجموعة من المسائل الدولية، مع الحلفاء والشركاء لاكن لا تشترك مع الولايات المتحدة والحلف الأطلسي في التدخلات الدولية بما لا يخدم مصالحها. لكن الرئيس **ساركوزي** تجاهل هذا المبدأ الفرنسي الشهير مند عهد الرئيس الأسبق شارل ديغول، وتورط مع الولايات المتحدة في قضية أفغانستان.

إن ساركوزي قد يزيد من تبعية فرنسا و أوروبا لأمريكا، خاصة بعد تصريحاته أثناء زيارته لأمريكا بقوله :" **أنّ فرنسا تريد استمالة قلب أمريكا وأنها من أهم الأصدقاء لها.** "

كما أنّ ساركوزي يريد لعب دورا مخالفا للرئيس السابق **شيراك** في علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكن ليس تابعا كما كان **توني بلير** رئيس الوزراء السابق لبريطانيا، لأنّه وكما وصفه المتتبعين فإنّه يهتم أكثر بالصفقات الاقتصادية والمبادلات التجارية والمصلحة الضيّقة والذاتية لفرنسا على الاهتمام بالهوية والإرث المشترك الأوروبي .

بالإضافة إلى مشروع **الإتحاد من أجل المتوسط،** يهدف إلى إقامة شراكة جديدة مع دول الحوض الجنوبي للمتوسط بعيدا عن المشروع الأوروبي المتوسطي القديم، ممّا أدى إلى استياء

[1] -Stanly Hoffman, **La France Dans Le Monde,De 1979-2000**, Poltique Etrangére, Paris Ifri , Annee,2000, N 2,p.308.

القوى الكبرى كما الصغرى في الإتحاد، و اعتبرت أن فرنسا تريد التحرك منفردة لتحقيق مصالح ذاتية.

ورغم هذا تبقى فرنسا من أهم الدول التي تريد تكوين هوية أوروبية موحدة و تحقيق مصلحة الاتحاد الأوروبي، في أن يكون قوة عالمية موازية للقوة الأمريكية و ما يدل على ذلك هو استعراض فرقة أوروبية عسكرية في العيد الوطني لفرنسا في يوم 14 **جويلية** 2007 تحت مرأى الرئيس " **ساركوزي** " و هي رسالة من فرنسا للأوروبين على أن فرنسا تريد أن تكون (**فرنسا أوروبية و ليس أوروبا فرنسية**) .

2- **ألمانيا** : هي المحرك الرئيسي بجانب فرنسا للإتحاد الأوروبي، و ذلك باحتلالها المرتبة الأولى في مجالي البنوك و الخدمات الاجتماعية و الثالثة في مجال التأمين و السيارات و السلع الوسيطة والتوزيع و التجهيزات الكهربائية كما انها الرابعة بالنسبة للإتصالات عن بعد و هي الاقتصاد الأول في الاتحاد الأوروبي ، كما تقدر مساحتها بـــ : 357.050 الف كلم ^{2} و عدد سكانها 82.3 مليون نسمة ، و هذا ما يمنحها القوة في أجهزة الاتحاد المعتمدة في تصويتها على الكثافة السكانية خاصة البرلمان الأوروبي، التي لا تريد ان يكون مجرد جمعية استشارية بل أرادت تفعيل مهامه للقيام باعمال أكثر فعالية [1] .

كما اقترحت تطوير المجلس الأوروبي لـــيكون حكومة أوروبية يضم كل حكومات الدول الأعضاء و انتخاب رئيس تمنح له كل الصلاحيات و طالبت بادراج اللغة الألمانية اثناء مناقشات جلسات مجالس الاتحاد الأوروبي .

ومنه فإن ألمانيا تريد خلق بيئة للإتحاد الأوروبي، شبيهة بالدولة الفدرالية الألمانية و هي في هذا تتناقض و الطرح الفرنسي بتبنيها موقف فيدرالي وهي الآن تعمل على تحقيق مصالحها الذاتية خاصة بتوسيع الاتحاد نحو الشرق و الذي يعتبر مجال نفوذ حيوي لالمانيا منذ القدم، وهو طرح يوافق الرؤية الأمريكية أيضا ، هذا ماجعل ألمانيا تتحرك منفردة بسياسة فردية في تعاملها

[1] -**L' etat Du Monde** , Op. Cit, P .450.

مع دول أوروبا الشرقية على حساب فرنسا وباقي دول الاتحاد، حيث اعتبر المستشار السابق **هلموت كول** H.kohl "أن توسيع الاتحاد وضم دول الوسط و الشرق هو مسؤولية المانيا لانها تمثل المجال الحيوي الجيوبوليتيكي لها " .

بالاضافة إلى هذا فهي تتصرف أحيانا بدبلوماسية أكبر وبعض اللّين في مواقفها اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ممّا يقلق الفرنسيين و يدخل الشكوك إليهم من أن المانيا لا تسير في نفس الاتجاه مع فرنسا، وعليه فإن التفاوت في الأهداف بين الدول خاصة الكبرى في الاتحاد الأوروبي يفسح المجال أمام التحليل الواقعي ، ذلك أنّ الاتحاد الأوروبي و رغم وصوله إلى درجة عالية من التكامل والاندماج إلا أن عدم الثقة و المصلحة القومية الذاتية للدول قد طغت على المصلحة العامة للإتحاد و بالتالي يجب على الدول الأوروبية إعادة التفكير في تعريف المصلحة الوطنية للإتحاد الأوروبي سواء بالنسبة للدول الكبرى أو الدول الصغرى أو المنضمة حديثا أي دول أوربا الوسطى و الشرقية .

2- **ثانيا** : **المحددات الداخلية** :

أ- المؤسات و الأجهزة الحكومية : لها دور فعال في صنع السياسة الخارجية للإتحاد ، بل و تعتبر من المحددات الرئيسية لأنها مؤسسات رسمية قانونية ، حيث يصدر عنها القرار السياسي الأوروبي ، ومن أهم المؤسسات ما يلي : **مجلس الاتحاد الأوروبي** ، **المجلس الأوروبي** و**البرلمان الأوروبي** و**المفوضية** .

ب- صناع القرار و العوامل الفردية : ان الاتحاد الأوروبي، ليس دولة فدرالية بحيث يكون له رئيس دولة واحد يهيمن على الصلاحيات التنفيذية داخل الاتحاد أوله وزير خارجية حيث يكون له الدور البارز في عملية صنع السياسة الخارجية الأوروبية ، لأن الاتحاد الأوروبي ليس كالولايات المتحدة وشعبها الذي يحبذ و يفضل رئيس قوي يتكلم جيدا و له تأثير واسع على الشعوب و استمالة رأيهم و مواقفهم لصالح استيراتيجياته و تصوراته اتجاه النظام الدولي .

هذه العوامل يفتقر إليها الاتحاد الأوروبي، رغم ان الدستور الجديد المطروح للمصادقة عليه منذ 2003 من طرف الشعوب و البرلمانات الأوروبية، يقترح وجود رئيس للإتحاد الأوروبي ووزير خارجية على غرار الدول الفدرالية.

كما ذكر سابقا و نتيجة المصالح المتضاربة و المختلفة للدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي، بسبب اختلاف شخصيات صناع القرار في أوروبا و ادراكهم لمحيطهم و بيئتهم الخارجية و الداخلية، فإن صنع السياسة الخارجية تأثر بهذه المواقف المتضاربة بين صناع القرار الأوروبيين ممّا جعله قزما سياسيا في النظام الدولي .

لكن و بالرغم من هذا النقص الخاص بصناع القرار و تأثيرهم على صنع سياسة خارجية موحدة للإتحاد الأوروبي، إلا أن أوروبا قد شهدت صناع قرار من الطراز الرفيع جعل منها حاليا تتبوأ المركز الأول اقتصاديا و تطمح لجعله مركزا سياسيا و عسكريا ، لأن أوروبا الحالية هي من إنتاج أفكار وزير الخارجية الفرنسي **شومان** و مستشاره **جون مونيه** كما أنه نتيجة إرادة القادة الأوائل بـــمحاولتهم تناسي الأحقاد القديمة بين دول أوروبا و الذي يتمثل في الرئيسين السابقين لألمانيا و فرنسا " **ايدنهاور و ديغول** " ،بالإضافة إلى إدراك القادة الجدد لمصير الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي و ضرورة ارتقائه للمكانة التي سيتحقها حسب إمكانياته و قدراته أمثال الرئيس الفرنسي السابق " **جاك شيراك** " و المستشار الألماني السابق " **هلموت كول** "

إذن كل هؤلاء الشخصيات و صناع القرار كان لهم الأثر الكبير والبالغ في خلق اتحاد أو نموذج فريد من نوعه في النظام الدولي، رغم تقاعص البعض الآخر في تنمية دور الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ذلك فإن شخصية **خافير سولانا** وهو الممثل الأعلى السابق للسياسة الخارجية و الامنية المشتركة للإتحاد الأوروبي قد أفادت كثيرا الاتحاد خاصة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الطرح الأمني المستقل عن أمريكا .

ج- القوة و الدور القيادي للنظام الدولي: فهو يحوي الأنظمة التقليدية الكبرى في نظام توازن القوى في القرن التاسع عشر وهي أيضا القوى التي شكلت نظام الثنائية القطبية تحت القيادة

الأمريكية في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية و هي الآن تريد الحفاظ على هذه القوة و هذا الدور و هذه المكانة القائدة للنظام العالمي ، كما أنّها اعتادت القيادة وهي منذ زمن بعيد تلعب دور المحدد لفلسفة و سمات النظام الدولي وهي لا تريد التفريط في هذه المكانة المتميزة .

ومنه يبقى الحصول على دور قيادي للإتحاد الأوروبي من هواجس الأنظمة الأوروبية بحيث يكون له تصور وحضور في كل المناطق الحيوية ، مثل الشرق الأوسط الخليج العربي وغيرها من المناطق الحيوية و الحساسة .

إن القوة التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي، سواء اقتصاديا أو عسكريا أو ثقافيا أو حضاريا يتحتم عليه أن لا يسلك سلوك دولة ضعيفة بل أن يخلق تصورا بديلا للطرح الأمريكي، عن طريق خلق استراتيجية شاملة للنظام الدولي المستقبلي لأن له من الإمكانيات ما تجعل أمريكا تتخوف وتعيد حساباتها بشأن المنافسة الأوروبية على زعامة النظام الدولي، لذلك فإن القوة الأوروبية هي عامل حاسم في تحديد وصنع السياسة الخارجية الأوروبية وكذلك تنفيذها بحسب الإمكانيات المتاحة لديها و هي مرشّحة للعب هذا الدور نتيجة هذه القوة الصاعدة أو المتنامية شيئا فشيئا.

د- دور المؤسسات غير الحكومية : على غرار الولايات المتحدة الأمريكية فإن الإتحاد الأوروبي يتأثر بـــمجموعة من المنظمات والجمعيات والمؤسسات غير الرسمية والتي تحاول أن تشارك في صنع القرار الأوروبي ولو بطريقة غير مباشرة ويتمثل البعض منها في مايلي:

1- الأحزاب السياسية في أوروبا

إنّ الأحزاب السياسية في أوروبا يجب أن تكون شرعية و قانونية كي تتلقى مساعدات مالية من الإتحاد الأوروبي حسب المادة 192 من **إتفاقية ماستريخت** حيث تذكر المادة :" **أن الأحزاب السياسية على المستوى الأوروبي هم العامل الأهم في الإندماج داخل الإتحاد الأوروبي، حيث تكوّن هذه الأحزاب وعي أوروبي وكذلك تظهر إرادة المواطنين داخل الإتحاد**".

كذلك في مشروع الدستور الأوروبي المادة 45 الفقرة 4 نصت على:" **أن الأحزاب السياسية على المستوى الأوروبي هي التي تكوّن وعي سياسي أوروبي وتظهر وتبرز إرادة الإتحاد الأوروبي**".

وتتمظهر الأحزاب السياسية داخل الإتحاد الأوروبي في شكل تيارات سياسية وليس كأحزاب منفردة، أي كل أحزاب أوروبا مثلا التي تتبنى العقيدة الإشتراكية تتكتل في شكل تيار سياسي وتمثل مجتمعة داخل البرلمان الأوروبي وتأتي كمايلي:

1- التحالف الأوروبي الحر.
2- اليسار الأوروبي ضد الرأسمالية.
3- الحزب الديمقراطي الأوروبي.
4- الحزب الأوروبي للأحرار الديمقراطيين والإصلاحيين.
5- الحزب اليساري الأوروبي.
6- الحزب الشعبي الأوروبي.
7- الحزب الإشتراكي الأوروبي.
8- حزب الخضر الأوروبي (الحزب الإيكولوجي).

إن الأحزاب داخل الإتحاد الأوروبي لم تظهر قط كرابط بين المؤسسات الأوروبية والمواطنين كما هو الشأن داخل الدول الوطنية في الإتحاد إلاّ في الآونة الأخيرة، حيث بدأت الأحزاب الأوروبية تبرز على الساحة السياسية و تحاول تطوير الحوار حول التحديات التي تواجه الإتحاد الأوروبي.

إن الأحزاب السياسية في أوروبا ليس لها تأثير كبير في خيار المستقبل لزعامة الإتحاد الأوروبي للنظام الدولي، لأن البرنامج السياسي للإتحاد يوضع من طرف البرلمان الأوروبي والمجلس وكذلك المفوضية.

إنّ عمل البرلمان الأوروبي يكون حسب مواقع الجماعات الحزبية الأقوى، أما المجلس الأوروبي والمفوضية فهما يتشكلان من أعضاء جميع الأحزاب الكبرى والقرارات الخاصة بالبرنامج السياسي تأخذ بـــ الإجماع من طرف المجلس والمفوضية وليس من طرف البرلمان، مما يجعل عدم وجود أي خط سياسي يفرض نفسه، وبالتالي فإنّ القرارات لا ترتبط أكثر شيء بالأحزاب السياسية .

لقد تبنى الإتحاد الأوروبي في جوان 2003 قرار حول وضع الأحزاب السياسية وتمويلها، وعليه هناك مجهودات كبيرة تبذل من أجل تطوير دور الأحزاب السياسية في أوروبا.

إنّ استمرارية ومتابعة دسترة الإتحاد هو شرط أول ورئيس لتشكيل أحزاب سياسية قوية عن طريق إصلاح المؤسسات الأوروبية، خاصة وأن هناك هوّة كبيرة بين المواطنين والمؤسسات الأوروبية داخل الإتحاد.

ومنه يجب على المسؤولين فيه تقليص هذه الهوّة بمساعدة الأحزاب السياسية، حيث أنّها أنضج من الإتحاد نفسه، حيث تأسس أغلبها قبل الإتحاد الأوروبي .

2- **الرأي العام الأوروبي**:

بعد الرفض الشعبي الفرنسي والهولندي في ماي 2005 لمشروع المعاهدة الدستورية الأوروبية، ظن الكثيرون أن هذا الرفض الشعبي الصريح سيؤذن بنهاية الاتحاد الأوروبي، أو على الأقل الإجهاز لفترة زمنية طويلة على هذا الحلم الذي طالما راود مخيلة بعض السياسيين الكبار، وكان آخرهم الجنرال ديغول الذي كان يتبنى شعار "أوروبا من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال".

وما روج لمثل هذا الاعتقاد أن هذا الرفض جاء من دولتين موقعتين على معاهدة روما لعام 1957 المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة آنذاك، وكانت تضم إلى جانبهما كلا من ألمانيا الغربية وبلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورغ.

ويقول بعض المراقبين إن شعوب هذه الدول الأربع الباقية لو قدر لها هي الأخرى أن تستفتى في شأن هذه المعاهدة الدستورية لعام 2005 لكان جوابها هي الأخرى الرفض.[1]

بطبيعة الحال فإن المسيرة الأوروبية لم تتوقف نتيجة هذا التصويت بدليل أن الدول الـــ27 الأعضاء في الاتحاد استطاعت بعد عامين من هذا الرفض الالتفاف على نتائج هذا التصويت وإعادة تبني مشروع دستور أوروبي "**مبسط**" أطلقت عليه اسم "**معاهدة**" تمييزا له عن مشروع الدستور المرفوض.

لقد وقع الزعماء الأوروبيون المجتمعون في لشبونة يوم 13 ديسمبر 2007 هذه المعاهدة آملين أن يتم التصديق عليها عن طريق البرلمانات المنتخبة وليس عن طريق الاستفتاءات الشعبية.*

إذن فإن 19 دولة أوروبية بينها المملكة المتحدة التي تتميز بوجود رأي عام مناهض تاريخيا للاتحاد الأوروبي، صادقت حتى الآن على هذه المعاهدة بواسطة برلماناتها، وهو ما يعتبر تحايل على الرأي العام والشعوب الأوروبية، لأنّه بنفس الطريقة تمّ تمرير اتفاقية ماستريخت 1992 وذلك نتيجة قوّة الرأي العام الأوروبي في التأثير على صنع القرار في الإتحاد .

ومنه فإن الشعب الإيرلندي، بدعم واضح من بعض مراكز الضغط في الولايات المتحدة التي قامت بحملة إعلامية ذكية وفعالة لصالح جبهة الرفض مستغلة غموض هذه المعاهدة وتعقيدها، رفض الموافقة عليها ووضع القادة الأوروبيين في وضع محرج للغاية خاصة أن نتائج الاستفتاء الإيرلندي قد تدفع لاحقا جمهورية التشيك وبولونيا إلى اللحاق بجبهة الرفض، خاصة وأنّهما من الدول الموالية للولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] - ماجد نعمة، **الإتحاد الأوروبي بعد الرفض الإيرلندي** www .elmaarifa.com 2008/05/03

*- معاهدة لشبونة 13 ديسمبر 2007 : جاء فيها إلغاء نظام الفيتو أو النقض واعتماد نظام الأغلبية لكن ليس بصفة فعلية .

3- جماعات الضغط

يحاول نحو خمسة عشر ألف شخص من الجماعات الضاغطة التأثير على صناعة القرار السياسي في الاتحاد الأوروبي، ومن بين هؤلاء حوالي 4435 سجلوا رسميا مع البرلمان الأوروبي المؤلف من 732 عضوا. ويشبه نطاق نشاط الضغط في الاتحاد الأوروبي نطاق الضغط في أمريكا فعلى سبيل المثال، يتألف البرلمان الهولندي من 150 عضوا، منهم 100 عضو مسجل في جماعات الضغط.

ويظهر المسؤولون اهتماما كبيرا بفعالية قطاع الضغط. فثمة شركات ضخمة بالإضافة إلى الاتحادات الصناعية، تدير مكاتب للضغط في بروكسل على أمل وضع بصمتها على العملية التشريعية.

إلاّ أن ممارسات الضغط قد خضعت مؤخرا للمراجعة في بروكسل وأطلقت المفوضية الأوروبية في أكتوبر 2007 مبادرة شفافة[1]، تسعى إلى تحسين العلاقة بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي وجماعات الضغط، وبين منظمات غير حكومية أخرى في محاولة لتقليس النزاعات وتحسين مراقبة استخدام الأموال.

ومن المحدّد أن تشرع المفوضية في إجراء مشاورات عامة حول نشاطات الضغط، بما في ذلك مشاورات حول ابتكار سجل وميثاق شرف جديدين بعد اكتشاف أن نحو 500 شخص فقط من بين 15 ألف شخص من الجماعات الضاغطة في بروكسيل يمتلكون مثل هذا الميثاق الرسمي.

إن منح براءة اختراع للبرمجيات يشكل مجرد واحدة من القضايا التشريعية العديدة التي تحرك جماعات الضغط والشركات التي تموّلها. وتشمل القضايا الأخرى الاقتراح المثير للجدل والمعروف باسم "**ريتش**"، الذي تم إعداده لتطبيق اختبارات وقوانين أكثر صرامة على

[1] www.rnw.com- إذاعة هولندا العالمية ، **اللوبيقراطية تتحكم في الديمقراطية،**

الكيماويات. ويتمتع القليلون من أعضاء البرلمان الأوروبي بمعرفة عميقة بهذه القضايا الفنية المعقدة، ممّا يجعل البرلمان الأوروبي أرض صيد خصبة بالنسبة للجماعات الضاغطة.

وبعد مراجعة قانون براءة الاختراع، قال **مارك ماك غان،** وهو رئيس اتحاد "**أيكتا**" الذي يمثل شركات مثل **سيمينز وفيليبس**: "**هناك** 732 **عضوا في البرلمان، ولكن، ربما يكون** 20 **عضوا منهم فقط قد حاولوا فعلا فهم ماهية موضوع البراءة هذا**". [1]

ونظرا لهذه الفجوة المعرفية والتأثير الذي يمكن أن يكون لتشريع مثل "**ريتش**" على الصناعة فإن بعض أعضاء البرلمان الأوروبي يتدمرون من أنهم مكشوفون تماما أمام جماعات الضغط التي تقدم لهم معلومات مضللة، حيث قالت **إيفلين ليشتينبيرغر،** وهي عضو ألماني في البرلمان الأوروبي:" **أن بعض الضغوطات التي تمارس فيما يتعلق بمنح براءات الاختراع كانت "لا منطقية" بدلا من أن تكون إعلامية**. وأضافت: "**لدينا بعض الرسائل المضللة جدا والتي تقول أن أحدا لن يتمكن في المستقبل من اختراع شيء من دون تحصيل تصديق على براءة الاختراع**". [2]

كما ينتهج أعضاء آخرون في البرلمان الأوروبي نهجا فلسفيا اتجاه الضغط غير المرغوب به أو المفرط، حيث يقول **غيدو ساكوني،** وهو عضو إيطالي في البرلمان الأوروبي والمكلف بمراجعة تشريع "**ريتش**" **المتعلق بالكيماويات**: "**من الصحيح انه قد أصبح من الصعب السيطرة على تيار الضغط في البرلمان، وأتمنى لو تساعدنا بعض جماعات المصلحة في فهم النواحي الايجابية لقوانين مثل (ريتش) وليس النواحي السلبية فيها فقط، ولكن علينا أيضا أن نقبل بهذا الوضع بوصفه يشكل مظهراً للديمقراطية الفاعلة**". [3]

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- المرجع السابق.

[3]- المرجع السابق.

يقول **إيريك فيسيليوس**، باحث مستقل يرصد قطاع جماعات الضغط في بروكسيل: "**هذه الجماعات لا تستغل فقط أعضاء البرلمان، وإنما تسيطر أيضاً على الصحفيين، إنهم يشكلون شبكة خفية**".

ويخشى **فيسيليوس** أن الديمقراطية باتت مقيدة من قبل "**جماعات الضغط**"، **ويطالب بأن يكون لمواطني أوروبا الحق في معرفة كيفية عمل هذه الجماعات، أي جماعة ضغط أي من الشركات تمثل وكم ترصد لذلك من المال للتأثير على السياسات الأوربية؟**"[1]

ثانيا : **عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي** : إن الإتحاد الأوروبي لا يمكن تصنيفه كدولة لأنه لم يرقي إلى هذا بعد، فهو لم يصل إلى درجة الفدرالية و لا يتصف بوحدة المؤسسات و إلزامية القرارات أو مركزية الإدارة و الرقابة ، و لكن الاتحاد أيضا هو أكثر من أن يكون مجرد منظمة فهو تجمع سكاني هائل و إجمالي الدخل القومي الخام فيه أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية.

ومنه فإنّه عند دراسة كيفية صناعة القرار السياسي فلا بد من التمييز بين أنواع مختلفة من القرارت ، فمثلا القرار السياسي الصرف في العادة يتركّز في المستوى السياسي ما بين الحكومات

بينما توجد مجالات يفترض نظريا على الأقل أن تكون من اختصاص المفوضية الأوروبية، لذلك تبقى اتصالات الحكومات بين ببعضها البعض أكثر أهمية في عملية صنع القرار ، لأن ّالمؤسسيّة لم تأخذ دورها المنشور بعد .

منذ **اتفاقية روما** 1957 فإن الممارسات التي تطورت عبر تلك السنين مازلت تحكم السياسة الأوروبية أكثر ممّا تحكمها الأسس المنصوص عليها في **اتفاقية ماستريخت** لعام 1992 ، فمازالت الدول تطغى بسياساتها على النصوص المقررة، و لايزال هناك فرق بين

[1]- المرجع السابق.

الاتفاقيات و السياسات التي يتم إقرارها و بين ما يتم تطبيقه و الالتزام به فعليا، و لا تزال خلافات تبرز بين الأعضاء بعضهم بعضا و بينهم و بين هيآت المفوضية المعنية بتنفيذ تلك السياسات.

لقد وجد مندوب المفوضية الأوروبية نفسه في الكثير من الحالات في جلسات **منظمات التجارة العالمية** جنبا إلى جنب مع ممثلي الدول الأوروبية الأعضاء، حيث يتعارض و يختلف معهم عوض أن تكون لهم رؤية موحدة ، وسنشرح هذا المثال لاحقا وعليه يقول وزير الثقافة الإسباني السابق " **جردي سولي تورا**" : " **إن السياسة الدولية للإتحاد الأوروبي يتجاذبها القوى الكبرى في الاتحاد مثل المانيا و فرنسا وبريطانيا و ايطاليا ممّا ينعكس على مؤسسات اتخاذ القرار فيه و إمّا قوى خارجية تستغل غياب سياسة أوربية موحدة** " [1] .

كما دعا مستشار ألمانيا السابق " **جرهاردشرود**" دول الاتحاد إلى توحيد السياسة الخارجية و الأمنية و إلى ضرورة تجاوز المصالح الفردية لمواجهة المخاطر التي تهدد أوروبا لأنه اذا رادت أن لا يهمش دورها على الساحة الدولية فيجب أن تتجاوز الدول مصالحها الوطنية " [2] .

وعليه هناك 03 مؤسسات رئيسية مخول لها اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي و هي **البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية و مجلس الاتحاد الأوروبي.**

1- **البرلمان الأوروبي**: مركز البرلمان الأوروبي في لوكسمبورغ لكنه يعمل في فرنسا و بلجيكا

و يقوم البرلمان بثلاث مهام أساسية هي :

أ- يشارك المجلس الأوروبي قوة التشريع و كونه من الهيئات التي يتم انتخابها فهذا يضمن التشريع الديمقراطي للقانون الأوروبي.

---

[1]- جريدة البيان الامارتية 31 ماي 2003 .

[2] - http : // WWW aljazeza net , news , europe, 10/10/2001.

ب- يمارس البرلمان مهمة مراقبة الهيئات الأوروبية الأخرى و بالتحديد المفوضية، و هذا دوره الأول قبل تعديل مهامه في اتفاقية **ماسترخت** 1992 ثم **اتفاقية امستردام** 1997 .

كما يملك البرلمان قوة الموافقة أو رفض ترشيح المفوض كما يمتلك الحق لنقد المفوضية ككل

ج- يشارك المجلس الأوروبي السلطة على تحديد ميزانية الاتحاد الأوروبي ، كما يمكن له قبول أو رفض الميزانية من أساسها لكن لديه دور صغير جدا فيما يخص السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة

تختلف عضوية البرلمان الأوروبي للدول حسب الكثافة السكانية ، حيث نجد أنّ ألمانيا هي أكبر دولة ممثلة في الإتحاد وهي الدولة الوحيدة التي لم ينقص من مقاعدها وبقيت كما هي عليه بعد التوسيع نحو شرق أوروبا ، ممّا أثار حفيظة فرنسا وقلقها حول مستقبل قدرتها على إصدار قرارات لـــصالحها ، كما نلاحظ أن بولونيا التي انضمت حديثا هي أكثر تمثيلا من بعض الدول المؤسسة للإتحاد وهي التي ينظر إليها كحليف قوي لأمريكا ، والجدول التالي يوضح عدد مقاعد كل دولة حسب السنوات .

جدول رقم : 03 **عدد مقاعد الدول الأوروبية في البرلمان الأوروبي**

الدولة	1999- 2004	2004- 2007	2007- 2009
بلجيكا	25	24	24
بلغاريا	/	/	18
قبرص	/	06	06
تشيك	/	24	24
دنمارك	16	14	14
ألمانيا	99	99	99
اليونان	25	24	24
اسبانيا	64	54	54
استونيا	/	06	06
فرنسا	87	78	78

المجر	/	24	24
ايرلندا	15	13	13
ايطاليا	87	78	78
لتافيا	/	09	09
ليتوانيا	/	13	13
لوكسمبورغ	06	06	06
مالطا	/	05	05
النمسا	21	18	18
هولندا	31	27	27
بولونيا	/	54	54
البرتغال	25	24	24
رومانيا	/	/	36
سلوفاكيا	/	14	14
سلوفينيا	/	7	7
فلندا	16	14	14
السويد	22	19	19
بريطانيا	87	78	78
المجموع :	626	732	786

المصدر : **http : // www.elbayane. com 10/06/2007**

2- **المجلس**: بمستوييه المجلس الأوروبي ومجلس الوزراء

أ- **المجلس الأوروبي**: دوره توجيه السياسة العامة للإتحاد، ويضم رؤساء الدول والحكومات ويتخد قرارته بالإجماع إلا في حالات قليلة واستثنائية.

ب- المجلس الوزاري: يعتبر المجلس الجسم الرئيسي لاتخاذ القرارات على غرار البرلمان الأوروبي، أنشأ بناءا عل اتفاقية 1950، يمثل المجلس الدول الأعضاء في الاتحاد ويحضر اجتماعات المجلس وزير من الحكومة الوطنية لكل دولة عضو، على سبيل المثال إذا كان محور النقاش هو البيئة ، عندها يحضر وزراء بيئة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعندها يسمىّ **المجلس البيئي** وهكذا بالنسبة لبقية المجالات الأخرى .

إن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي و بقية دول العالم، هي من مهمة مجلس الشؤون العامة و العلاقات الخارجية و هو إحدى 09 مجالس ضمن مجلس الإتحاد، كما للمجلس عدة مهام هي كالآلتي :

1- تمرير القوانين الأوروبية وفي كثير من الأحيان يقوم المجلس بعملية التشريع مع البرلمان الأوروبي.
2- تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد .
3- الموافقة على ميزانية الاتحاد الأوروبي بالشراكة مع البرلمان الأوروبي .
4- تطوير سياسة الشؤون الخارجية و الأمن المشترك لدول الاتحاد .
5- تنسيق التعاون بين المحاكم الوطنية و جهود الشرطة في المسائل الجرمية
6- إبرام الاتفاقيات الدولية و المصادقة عليها .
ولكي يتمكن الدول الأعضاء من متابعة أعمال المجلس بطريقة دائمة ومستقرة ألحق بالمجلس لجنة الممثلين الدائمين تتكون من سفراء الدول الأعضاء المعتمدة لدى المجلس. [1]

أمّا فيما يخص التصويت ، واتخاذ القرار فكانت العديد من الدول الأعضاء خاصة فرنسا في الحقبة **الديغولية** تمارس ضغوطا كي يتخذ المجلس قرارات بالإجماع غير أن اتساع نطاق العضوية جعل استحالة استمرارية عملية التكامل و اتخاذ القرار في ظل قاعدة الإجماع و أصبح هناك 03 أنماط لعملية اتخاذ القرار فيه:

1- **قرارات يمكن اتخاذها بالأغلبية البسيطة** وفق مبدأ المساواة السياسية على أساس صوت واحد لكل دولة .

2- **قرارات تتطلب أغلبية خاصة** بحسب وفق نظام التصويت الترجيحي أي هنا تختلف فيه أوزان الدول في عملية التصويت باختلاف حجمها وقوتها وثقلها الفعلي حيث تحسب الأصوات

[1]- حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي :الدروس المستفادة عربيا** ، بيروت : مركز الدراسات الغربية، 2004، ص 110.

وفقا للعدد الذي يمنح بمقتضاها لكل دولة ، فالعدد الأعلى للدول الكبرى (**فرنسا - ألمانيا بريطانيا - إيطاليا**) 10 أصوات و أدنى عدد هو **للكسمبورغ (صوتان** 02)

3- **قرارات بالأغلبية الموصوفة** أي الوصول إلى نسبة معينة من الأصوات الإجمالية تتعدى نسبة 50 % مثلا 60 % **أو** 65% أو غيرها من النسب، فإذا كان القرار من مجلس الاتحاد يتطلب الحصول على 170 صوت من إجمالي الأصوات ، أمّا إذا كان القرار مقترح من المفوضية فيتطلب الحصول على نسبة 62 % من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي حسب توزيع عدد الأصوات على الدول، والجدول التالي يحصي عدد أصوات الدول الأعضاء.

جدول رقم 04: **عدد أصوات الدول الأعضاء داخل مجلس الإتحاد**

الدولة	عدد الاصوات	الدولة	عدد الاصوات	الدولة	عدد الاصوات
المانيا	29	اليونان	12	ليتيوانيا	7
فرنسا	29	المجر	12	سلوفاكيا	7
ايطاليا	29	جمهورية التشيك	12	سلوفينيا	7
بريطانيا	29	النمسا	10	لوكسمبورغ	4
اسبانيا	27	السويد	10	قبرص	4
بولونيا	27	فلندة	7	لاتافما	4
هولندا	13	الدنمارك	7	اسيتونيا	4
بلجيكا	12	ايرلندا	7	مالطا	4
البرتغال	12				

المصدر : http : //www.elbayane.com. 10/06/2007

كما يساعد المجلس في أداء مهامه في مجال السياسة الخارجية وسياسة الأمن والدفاع، بنية تنظيمية تشمل مايلي:

أ- **ممثل أعلى للشئون الخارجية والأمن**: The high Representative For The CFSP

يشغل منصب المين العام للمجلسوكذلك الأمين العام لإتحاد أوروبا الغربية، ويقوم بمساعدة مجلس الوزراء على تحضير وإعداد وصياغة كل مايتعلق بصنع وتنفيد السياسة الخارجية وسياسة الدفاع والأمن المشترك. وكان أول من شغل هذا المنصب خافيي رسولانا الإسباني في أكتوبر 1999.[1]

ب- اللجنة **الدائمة للسياسة والأمن**: The Standing Political and Security Commitee

تتكون من مديري إدارات الشؤون السياسية في وزارات الخارجية في الدول الأعضاء. وتتولى متابعة الموقف الدولي واستخلاص النتائج حول طبيعة الخطوات والإجراءات التي يتعين اتخادها، ويمكنها رفع توصياتها واقتراح ما تراه على المجلس، بناءعلى طلبه أو بمبادرة ذاتية منها.

ج- اللجنة **العسكرية للإتحاد الأوروبي**: The European Union Military Commitee

ولجنة أركان الإتحاد الأوروبي: The European Union Military Staff: أنشأت في جانفي 2001 ودورها يتمثل في دراسة وتحليل القضايا الأمنية وجمع ورصد ومتابعة المعلومات العسكرية المتاحة عن مناطق الأزمات ، وتشمل مركزا لدراسات الأمن ومركزا للمتابعة عبر الأقمار الصناعية.

[1]- حسن نافعة، مرجع سابق، ص453.

د- الممثلون الخواص:

هم ممثلون يوفدهم المجلس إلى مناطق معينة للقيام بمهام تتطلب إقامة طويلة نسبيا أو دائمة، بهدف الإسهلم والمشاركة في إيجاد تسوية سليمة لأزمات طويلة وحادة مثل منطقة الشرق الأوسط.

3- **المفوضية الأوروبية (أو اللجنة)** : تعتبر أيضا مؤسسة رئيسية في صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي، تكونت حسب **اتفاقية الفحم و الصلب لسنة** 1951 ، أصبح عدد المفوضين 20 مفوض سنة 1995 (02 مفوض لكل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وايطاليا) و بقية الدول مفوض واحد أمّا سنة 2004 فأصبح لكل دولة مفوض واحد ووصل عددهم إلى 27 مفوض بدخول 12 دولة ما بين عامي 2004 **و** 2007 ومقرها بروكسل (**بلجيكا**) كما يستعمل مصطلح المفوضية في اتجاهين هما :

الأول : أعضاء المفوضية الأوروبية أي فريق النساء و الرجال College المعينين من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد و البرلمان و ذلك لتشغيل المفوضية و اتخاذ القرارات فيها .

ثانيا : المفوضية نفسها كمنشأة بحد ذاتها و ليس الفريق العامل فيها، ويعين رئيس المفوضية من طرف حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، ثم يتم النقاش مع رئيسها لاختيار أعضاء المفوضية ثم يعطي البرلمان رأيه فيهم وإذا وافق البرلمان تباشر المفوضية عملها .

أما عن مهام المفوضية : فهي كالآتي : [1]

1- تقديم مشاريع قوانين للبرلمان الأوروبي و المجلس الأوروبي .
2- إدراة و تنفيذ سياسات الإتحاد الأوروبي و كذلك الميزانية .
3- تطبيق و تفعيل القانون الأوروبي بشكل (**مشترك مع محكمة العدل الأوروبية**)

[1] - Charles Zorgbibe **, Histoire De L'union Européénne,** Paris : Edition Albin Michel, 2005 ,p. 250, 251.

4- تمثيل الإتحاد الأوروبي على المتسوى الدولي، على سبيل المثال مفاوضات اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و دول أخرى أو في منظمة التجارة العالمية .

إذن هي منوطة بعمل التشريع و التنفيذ في نفس الوقت كما تعتبر حارس المعاهدات الدولية والممثل الرسمي للإتحاد في الخارج، ومن ثم و حسب دراسة الهيآت أو المؤسسات الثلاث المنوطة بصنع واتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي ، نستنتج أنّ لها أدوار ووضائف متداخلة خاصة في مجال التشريع و التنفيذ ، إلاّ أن البرلمان الأوروبي ليس له دور مهم في مجال التمثيل الدولي أو السياسة الخارجية للإتحاد وبالتالي هي مركزة أكثر شيء في المفوضية ثم المجلس .

كما أن اتخاذ القرار في الإتحاد يكون بطريقيتن هما كالاتي :

أولا : **قرارات السياسة الأوروبية المشتركة** : تقوم على أساس التوازن بين المؤسسات الثلاثة الرئيسية في صنع القرار و ذلك عن طريق مبادرة بالاقتراح للمشروع من طرف المفوضية ثم بالتصويت بالأغلبية الموصوفة أي نسبة 62 % من عدد السكان في الاتحاد ثم المشاركة الفعالة للبرلمان في عملية التشريع . [1] والشكل التالي يوضح ذلك.

[1] -I bid, p. 251.

شكل رقم:03 **إجراء المشاركة**

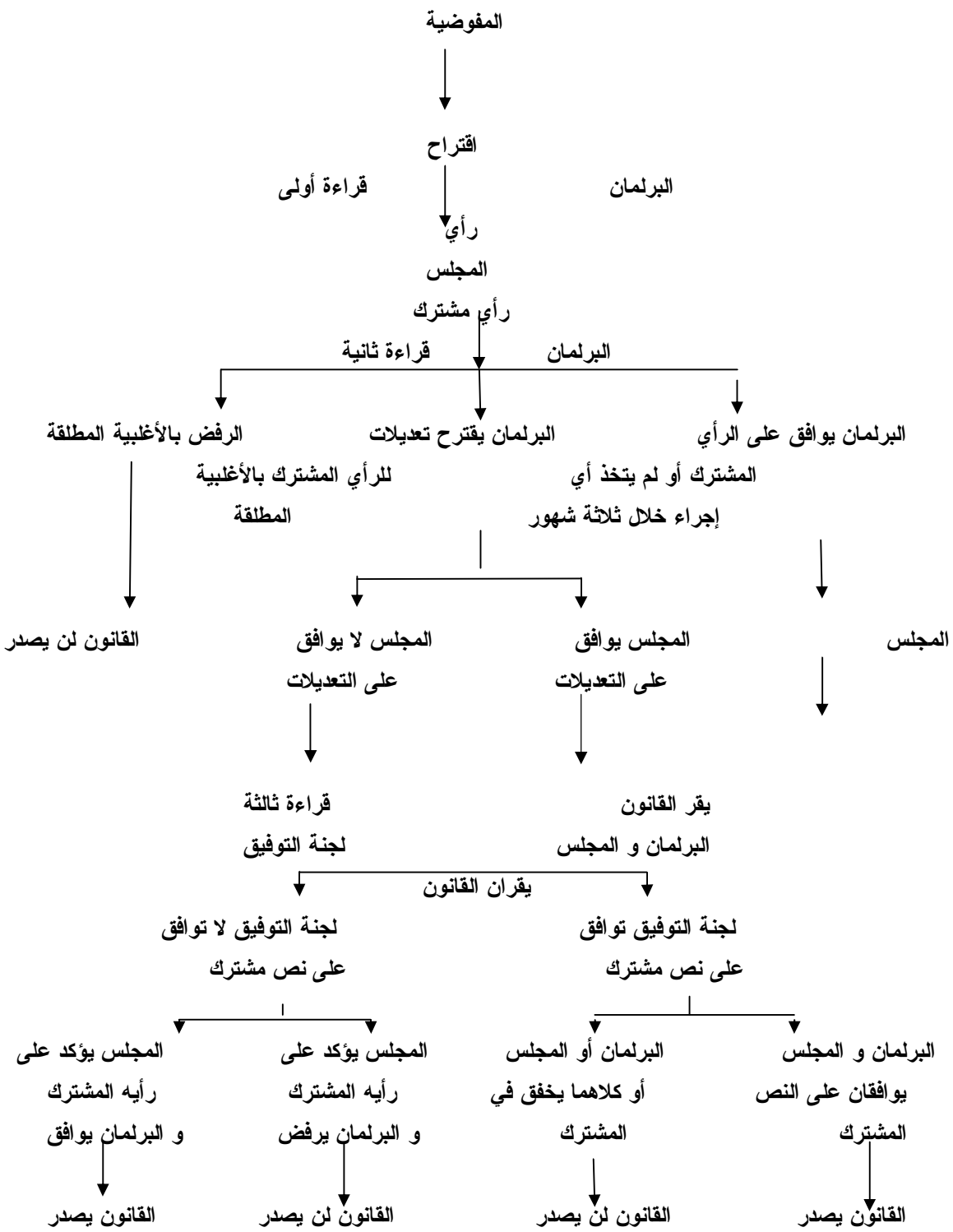

المصدر: من اقتراح الطالب

ثانيا : **قرارات ما بين الحكومات** (Intergouvernementale) أو قرارات التحرك الموحّد join Act وهنا يشترك فقط مؤسستين هما : مجلس الإتحاد والمفوضية الأوروبية بصفتهما مبادرين بالتشريع مع تدخل رمزي للبرلمان ، لأنها خاصة بالمسائل الخارجية، و يكون البرلمان قد أعلم من طرف المفوضية و يتم اتخاذ القرار و التصويت داخل مجلس الإتحاد **(بالاجماع)**، وهذا ما يعرقل اتخاذ قرارات مشتركة في الميادين و المسائل الحساسة. كما يوضح ذلك الشكل التالي: شكل رقم: 04

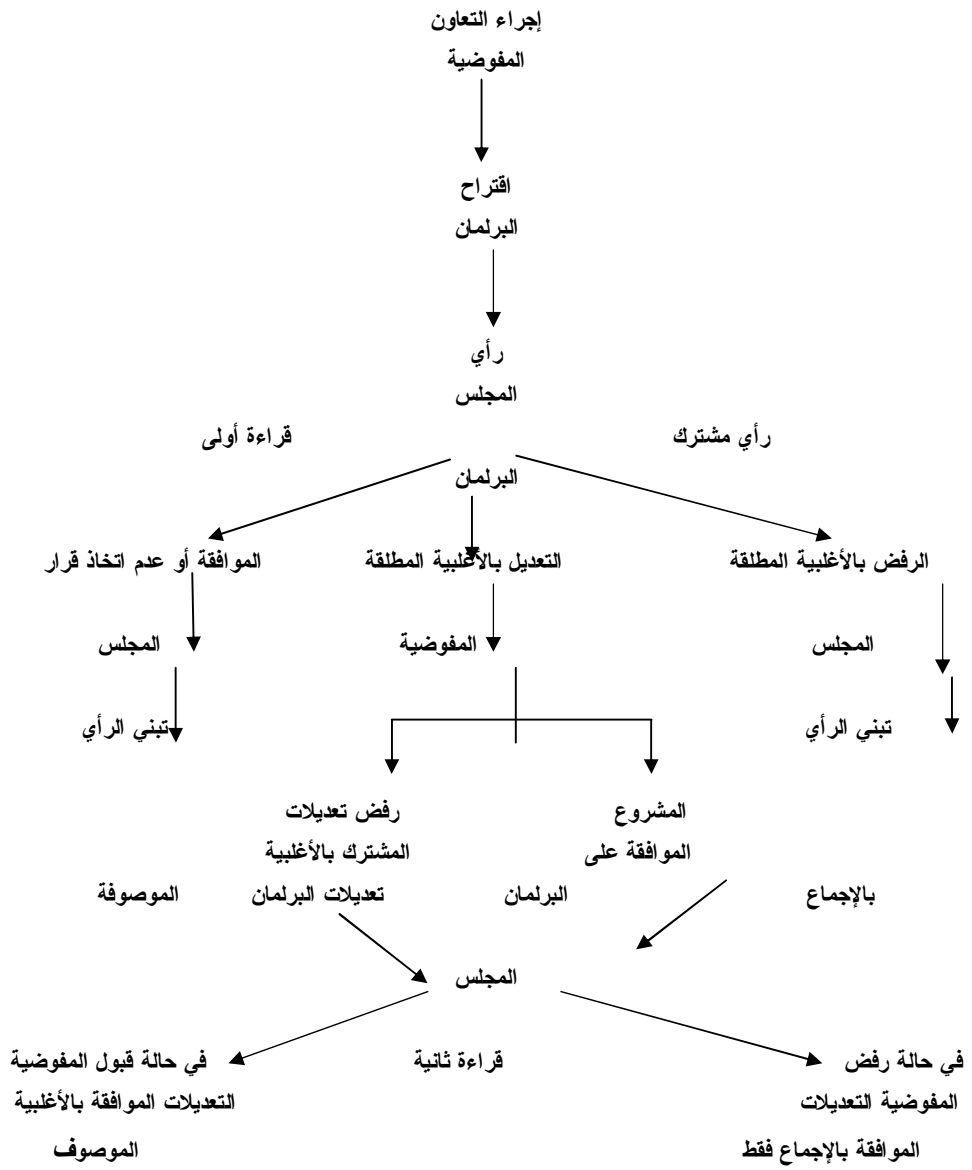

المصدر: من اقتراح الطالب

وقد تم تعويض سياسات التنسيق في الإتحاد الأوروبي، بين الحكومات باتفاقية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (Common Foreign and Sécurity Policy) بهدف إيجاد آلية أكثر مؤسسية من سياسة التنسيق السابقة، ويبقى " **الإجماع**" من أكبر المتطلبات لتبني واعتماد سياسات الإتحاد الأوروبي، لأن عملية اتخاذ القرار في الإطار الأوروبي أكدت على أن المؤسسات المتخصصة مازالت قاصرة، و لابد للمستوى السياسي من التدّخل.

كما أن وزن الدول في صياغة القرار يختلف من قضية لأخرى ومن مجال لآخر وأي عمل مؤسسي قائم على الأغلبية مازال طرحا نظريا، وأنه دون تحقيق إجماع فلا يمكن المضي في تنفيذ سياسات مشتركة داخل الاتحاد الأوروبي، خصوصا في قضايا حسّاسة كالضرائب وسياسات الضمان الاجتماعي أو السياسة الخارجية والأمن المشترك. ويبقى المجلس الأوروبي بمستوييه، يحتكر عملية صنع القرار عن طريق تهميش دور بقية مؤسسات الإتحاد وخاصة المفوضية والبرلمان.

وبالتالي فإن عقبة اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي هي من بين الأسباب التي جعلت وتجعل الاتحاد الأوروبي، ضعيف على المستوى السياسي أمام الولايات المتحدة نتيجة تغلب المصالح الذاتية للدول الأعضاء فيه على المصلحة العامة له، لأنّ هذا الفشل الأوروبي على مستوى صنع القرار يحتم عليه مراجعة أنماط صنع القرار في المؤسسات الأوروبية مراجعة عميقة كي يتمكن من إدارة الأزمات الدولية سواءا كانت أمنية أو اقتصادية أو سياسية دبلوماسية.

لكن ورغم هذا يعتبر الاتحاد الأوروبي، قد حقق تطورا هامّا و نوعيا في مجال صناعة القرار واتخاذه نتيجة التوصّل إلى إبرام اتفاقية **السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة** و كذلك التوصل إلى تمديد التصويت بقاعدة الأغلبية ليشمل قضايا متعددة في ميدان التجارة.

كما أن التوقيع على الميثاق الأوروبي في لشبونة البرتغالية أكتوبر 2007 يعد إنجازا كبيرا بإمكانه إعطاء المؤسسات الأوروبية روحا جديدة فيما يخص اتخاذ القرار، حيث نص الميثاق على مايلي :

1- تعديل المؤسسات الأوروبية، وإعطاء صلاحيات أكبر للبرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية

2- تقديم مدة أطول لرئيس الاتحاد قد تصل إلى سنة و نصف كي يكون هناك استقرار وعقلانية في اتخاذ القرار.

3- منسق السياسة الخارجية والأمن المشترك، يصبح نائب رئيس المفوضية ويشرف على كل العلاقات الخارجية، مما قد يعطي الاتحاد تنسيقا أكبر في المسائل الخارجية و نظرة موحدة اتجاه البيئة الدولية.

غير أن الميثاق ألغى كل ما يوحي بكلمة " **دستور**" أو ما يشكل دولة أوروبية فدرالية كبرى أو علم أوروبي ونشيد أوروبي، كما كان مخطط له في الدستور والذي أدى إلى فشله وعدم المصادقة عليه من طرف شعوب الدول الأعضاء في الاتحاد.

وعليه يظهر أن الدول الأوروبية، لازالت بعيدة على إيجاد ميكانيزم مشترك يحقق لها فعالية في اتخاذ قررات مشتركة وفاعلة للوصول إلى وحدة أكبر ودور سياسي أكبر من الدور الحالي، بل العكس صحيح فإن الحساسيات والهويات الضيقة والاختلافات بين الأنظمة و الشعوب الأوروبية، هي السمة الرئيسية التي تصبغ العلاقات الأوروبية ممّا سهل الأمر على أمريكا للتأثير على صنع قرارات الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث

طبيعة الخلافات
الأمريكية-الأوروبية

إنّ التحالف الأمريكي ــ الأوروبي، يعتبر من أكبر التحالفات المنسجمة والمتماسكة لمدى طويل جدّا في تاريخ العلاقات الدولية، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكنّ التناقضات والخلافات العديدة التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة، طرحت الكثير من التساؤلات حول مصير هذا التحالف، وطبيعة هذه الخلافات وكذلك حول أسبابها وأبعادها.

لكن هذا لا يعني أن الاختلاف والتوتر في العلاقات بينهما قد يرقى إلى الصدام في الأمد القصير أو المتوسط، لأن الطرفان يختلفان فقط حول كيفية تقسيم المكاسب، والوسائل التي توظفها الولايات المتحدة لتحقيق هذه المكاسب.

ومنه يجب الاعتراف أن الحرب الباردة ضبطت العلاقات **الأمريكية – الأوروبية** طوال عقود طويلة بطابع المصلحة المشتركة، وبنهايتها فقدت العلاقات بين الطرفين خصوصيتها الأطلسية التقليدية.

المبحث الأول: المسائل الأمنية والسياسية:

إنّ حدة الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، تظهر بصورة بارزة في المسائل السياسية والأمنية، وذلك راجع إلى رفض الإتحاد الأوروبي، للطريقة التي يتم بها معالجة المسائل والمشكلات الدولية من طرف الولايات المتحدة، وخصوصا تدخلاتها العسكرية في المناطق الحيوية للإتحاد.

* - في هذا الصدد يقول **جون ميرشهايمر** أحد مفكري المدرسة الواقعية الجديدة: " لماذا سنفتقد للحرب الباردة " تعبيرا عن مدى تماسك العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة.

المطلب الأول: المسائل الأمنية:

إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، على الشؤون الأمنية الدولية، برزت في شكل ممارسات انفرادية مفروضة على الحلفاء، كما على الأعداء على حد سواء، حيث أصبحت أولويات الأمن والسلم الدوليين، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، هي أولويات أمريكا في هذا المجال، خاصة مع **إدارة بوش الابن**.

لأن الولايات المتحدة عرفت عودة واضحة لمفهوم "**دولة الأمن القومي**"، وذلك بعكس إدارة "**كلينتون**" التي اهتّمت بالشؤون الداخلية، وركزت على المسائل الاقتصادية حيث قالت **قوندوليزارايس** Condoleeza Rice: "**إن السيد كلينتون قد حوّل قوة الجيش الأمريكي إلى عمّال اجتماعيين وانحدر بهم إلى حالة فضيعة من العجز**".[1]

إن المخططين المدنيين والعسكريين، الذين كانوا في مواقع صنع القرار في إدارة الرئيس بوش الإبن مثل: **ديك شين، كولن باول** "Powell "، **جون نغروينتي** Jhon Negroponté، جميعهم شغلوا مناصب أمنية بارزة في دوائر الدفاع أو المخابرات خلال الحرب البادرة.

إذن هي حكومة حرب باردة، دون قيام هذه الحرب كما سمّاها **فيليب قولوب** Philippe Golub"، تبحث عن تهديدات جديدة توظفها لتبرير استمرارية المجهود العسكري والحربي الأمريكي عند حدوده القصوى، وهو ما يفسر حسب بعض الباحثين طريقة إعلان الرئيس **بوش الابن** الحرب على الإرهاب، إذ أنه أعلن الحرب قبل أن يعلم ضد من يعلنها.

لأن العدو الجديد متحرك **فوق قومي**، حتى أن هذه الحرب فتحت المجال واسعا لنوع جديد من الصراعات، وعن صراع **لا يقوم بين الدول** Non Etatique " يقوده معارضون قاعدتهم قد لا تكون دولة ولكن حضارة أودين، رغم أننا نعتقد اعتقادا راسخا

[1]- عبد العزيز كامل، **المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي**، مجلة البيان، الرياض: مجموعة العجابي، العدد الثاني، 2004، ص 339.

أن هذا الكلام مردود على أصحابه لأن دولة عظمى كالولايات المتحدة ، تعلم جيدا تحديد أهدافها وأعدائها.

لقد حاول الأوروبيين على مدى فترات طويلة التحكم في المشاكل الأمنية، محليا ودوليا، بينما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لحلها، ويضع الأوروبيين تشديدا أكثر على النيّة بينما تؤكد أمريكا على القدرة، وتبالغ أوروبا في التأكيد على المقاربة الاقتصادية والسياسية، بينما تبالغ أمريكا في التأكيد على المقاربة العسكرية.

نتيجة لذلك يختلف الطرفين، أساسا في طريقة التعامل مع التهديدات الأمنية الحديثة، لأنّ أوروبا تفضل بدرجة كبيرة الأمن القائم على الدبلوماسية وعوامل التحفيز مثل المعونة الاقتصادية وعمليات دعم السلام ، أما الولايات المتحدة تجعل الأمن صلبا في المقام الأول كحروب التدخل المحدودة للدفاع عن المصالح و تدعيم الأمن الإقليمي.

إنّ تجارب أمريكا في أفغانستان والعراق توضح أن كسب الحرب هو أمر سهل من كسب السلام، وقد أثبتت أمريكا براعتها في الأمر الأول، لكن من الواضح أنها لا تريد أن تتعلم الكثير حول الأمر الثاني، وبالتالي توجد عدة عوامل جعلت من المسالة الأمنية تأخذ حيز الاختلاف أكثر منه حيز التعاون بين الطرفين (الأوروبي، والأمريكي).

كما أن هذه العوامل سمحت للولايات المتحدة أن تأثر على حلفاءها الأوروبيين في اتخاذ قرارات بشأن المسائل الأمنية دوليا، تكون أكثر تبعية للقرار والتصوّر الأمريكي منه للأوروبي، وبالرغم من أن هذا الأخير لم يقف متفرجا على ماتصنعه الولايات المتحدة، بل تحرك في شكل سياسات محتشمة لمحاولة فرض بعض تصوراته حول مسألة الأمن والسلم داخل أوروبا وخارجها تجلت في شكل إصلاحات أمنية داخلية وخارجية أي خارج نطاق الاتحاد، ومن بين العوامل التي أثرت على القرار الأوروبي من الناحية الأمنية عاملين أساسين هما:

أولا:الحلف الأطلسي كأداة للنفوذ الأمريكي في أوروبا:

إن الولايات المتحدة تعلم أن الاتحاد الأوروبي يفتقد إلى إمكانيات القيام بمشاريع تتعلق بالقوة العسكرية، كما أن الأساس التكنولوجي لديه لا يقارن بالولايات المتحدة ولأسباب سياسية وثقافية ومالية، فانه من غير المحتمل أن تتغلب أوروبا على هذه الفجوة خلال العقدين القادمين على الأقل، وعلى الرغم من ذلك أثّرت إدارة **بوش الإبن** أثناء **قمّة براغ**(*) في نوفمبر 2002 **للحلف الأطلسي** NATO على عدم إجراء تحويل في القوات الأوربية وأن لا تعمل لصالح إنشاء قوة أخرى بالموازاة مع حلف شمال الأطلسي(**) .

إن الدور الحالي والتاريخي للحلف الأطلسي، في ضمان أمن كل من جانبي الأطلنطي **أوربا وأمريكا**، أصبح هاما جدا لدرجة لا تسمح الولايات المتحدة أن تتحكم فيه قوى سواها، كما أنها أعطته حركية جديدة على أساس تقسيم واضح للعمل، باعتبارها مسؤولة أصلا عن تنفيذ العمليات الحربية الكبيرة، ولذلك كل القوات الجديدة التي كونتها أوروبا دخلت في إطار أعمال **الحلف الأطلسي** بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد قال **توسي دايد** Thucy Dide[1]:" **إن التحالف لا يدوم إلا 30 سنة نتيجة تغيير الأوضاع أو أن مصالح الأطراف تتحوّل**" هذا ما حدث مع حلف **وارسو** حيث أن الرئيس الأسبق للاتحاد السوفياتي **غورباتشوف** أبطله في 31 **مارس** 1991، وبانتهائه انتهت معه إيديولوجيا ضمت العديد من الدول خاصة أوروبا الشرقية وهي الايدولوجية الشيوعية وفسحت المجال أمام الأيديولوجية الليبرالية المنافسة، وأمام المدافع عنها عسكريا وهو الحلف الأطلسي، إذن أصبح الحلف الأطلسي استثناء يخرج من تعريف Thucy Dide .

---

*- قمة براغ 2002: جرت في أيام 20-21-22 نوفمبر وهي المرحلة الثانية لتوسيع حلف الأطلسي وضم أعضاء جدد من أوروبا الشرقية وهم: رومانيا – سلوفاكيا – استونيا – لاتفيا – ليتوانيا – سلوفاكيا – بلغاريا.

**- الحلف الأطلسي "NATO" تأسس سنة 1949 للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في أوروبا من الخطر الشيوعي، والحفاظ على مشروع مارشال ويضم كل من أمريكا – كندا – تركيا وغالبية دول الاتحاد الأوروبي إلا خمس دول فقط هي: النمسا – قبرص – مالطا – فلنداه – ايرلندا.

1-Bernard Guilleres, L'Otan, Instrument De La Puissance Américaine, Paris, Revue Française de Geopolitique,Ellipses,2003 ,p.214.

وبالتالي قيام علاقات أطلسية جديدة قائمة على الهيمنة الأمريكية، هذا ما أدى بالجنرال الأمريكي **هايج** HAIG إلى انتقاد الحلف الأطلسي بقوله: " **أنه لا يؤدي دوره الذي أنشأ من أجله ويجب إعادة بعثه بإنشاء مذهب جديد له**".[1]

هذا ما عملت عليه الإدارة الأمريكية من **قمة روما نوفمبر**(*) 1991 إلى **قمة مدريد** 1997 والمتعلقة بالتوسع في أوروبا الوسطى والشرقية إلى **قمة واشنطن**1999 بمناسبة 50 سنة من إنشاء الحلف والتي أقرّت المذهب الجديد للحلف بأن يكون أكثر فعالية في حل الأزمات وإدارتها خاصة أزمة **كوسوفو والبوسنة**، إذن تحصّل على تأشيرة خارج الحدود أو منطقة الأطلسي"،[2] بمعنى أن الحلف يستطيع التدخل في كل مناطق العالم إذا استدعت الضرورة و لا يقتصر تدخله في مناطق الدول المكونة له فقط.

إن مهمة الولايات المتحدة الأمريكية، السياسية والعسكرية لما بعد الحرب الباردة هي عدم السماح لأية قوة البروز في أوروبا الغربية أو آسيا(3)، ولذلك فإنها تسعى إلى هندسة جديدة لأمن أوروبا تحت رعاية الحلف الأطلسي.

وكما ساهمت في إنهاء مهام **منظمة غرب أوربا** UEO والتي كانت لها مساندة داخلية من بريطانيا الحليف التقليدي لها، فإنها الآن تسعى إلى تقليص دور **السياسة الخارجية والأمن المشترك** PESC وذلك بالضغط على شركائها الأوروبيين بأن تكون سياساتهم الأمنية غير مستقلّة عن السياسة العامة للحلف ومبادئه والإستراتيجية المسطرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

---

[1]-Ibid, p. 218.

*- قمة روما : جاءت في نوفمبر 1991 بدأ فيها تطبيق مبدأ جديد للحلف الأطلسي وهو العمل خارج الحدود أي خارج حدود أعضاء حلف الأطلسي أي أصبح له مهام عالمية و تدعم هذا المبدأ لاحقا في القمم الموالية .

2 - Bernard Guillers, Op.Cit ,p.215.

3- مرسي ليلى، أحمد وهبان، **حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكية-الأوروبية بين التحالف والمصلحة**،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،2000،ص 320 .

لقد اختلفت أهداف الناتو عما كانت عليه حين تأسيسه عام 1949، فقد كان يهدف إلى الدفاع عن مصالح أمريكا في أوروبا، لكنه اليوم تحوّل إلى أداة للتوسّع الخارجي، والتدخل في شؤون الدول الأوربية نفسها، وتقييد حركتها وتقليص مجال نفوذها.[1]

إن سياسة الحلف التوسعية تنبع من منطلق تحركه اتجاه حل الأزمات الدولية من وجهة نظر أمريكية، ومنطلق هذه الحركة كان يتخفى تحت ستار**(مبادئ الأمم المتحدة)** لكنه في الواقع سعى للانفراد بالقرار خارج إطار الأمم المتحدة، وخارج إطار بعض الشركاء في الإتحاد الأوروبي كفرنسا وألمانيا وبلجيكا وحتى القوى الكبرى في العالم كروسيا والصين.

إن الحلف الأطلسي ومع المتغيرات الجديدة في النظام الدولي، أعاد تنظيم صفوفه الداخلية بتبني إستراتيجية جديدة سميت بـــ " **إستراتيجية إدارة الصراعات في القرن الحادي والعشرين**".

أساسها محوران رئيسيان:

1- تحديد دور الأمم المتحدة، وتوسيع صلاحيات حلف الأطلسي. [2]

2- إعطاء أمريكا بالدرجة الأولى وأوروبا بالدرجة الثانية، الحرية في تنظيم حملات عسكرية باستخدام إمكانيات **الناتو** لما يسمّى "**بحل الأزمات**"، وقادت هذه الإستراتيجية بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية ، كما جرّت أوروبا والحلف الأطلسي لحربين في العقد الأخير من القرن الماضي وحربين منذ مطلع هذا القرن أي القرن الحادي والعشرين.

إن أحد استراتيجيات الولايات المتحدة لتفكيك الاتحاد الأوروبي، وإبعاده عن صنع القرار في السياسة الدولية، العمل على توسيع الحلف الأطلسي إلى أوروبا الشرقية، وانفردت بقرار التوسيع حينما تمسكت بضم 03 دول فقط، وهم: بولونيا وجمهورية

[1]- لهيب عبد الخالق، **بروكسل تبني مصدا أمنيا أوروبيا لرياح الهيمنة الأمريكية** http:/www. EL BAYANE.com .2005/12/26

[2] مرسي ليلى، أحمد وهبان، مرجع سابق.

التشيك [*] والمجر مقابل الاقتراح الأوروبي الذي يضيف إلى جانب الدول الثلاثة السالفة الذكر كل من رومانيا وسلوفينيا، ممّا أدى إلى زيادة التناقض والخلاف بينهما[1].

ومنه عندما التقى ممثلو الدول العشر المنضمة حديثا[**] وممثلو الأعضاء الخمسة عشر السابقين في الإتحاد، في **أثينا** سنة 2003 من أجل توقيع معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كان بعض أعضائه قد أدركوا أن الإتحاد الذي يضم خمسة وعشرون دولة، سوف يكون وللمفارقة أقل قدرة من ذي قبل للتعبير عن إرادة أوروبية مستقلة.

إنّ الهيمنة الأمريكية، بواسطة المساعدة البريطاني، قد أكدت على حالة التبعية، ولذلك انعدم رد الفعل النفسي على إعلان توسيع الاتحاد في اتجاه دول أوروبا الوسطى والشرقية، إذ أن بعض قادته أدركوا جيدا أن الأمور المهمة ستنجز في مكان آخر (الولايات المتحدة)[2] .

والسؤال المطروح هنا كيف يكون بوسع الاتحاد الأوروبي صياغة سياسية خارجية وأمنية، لمنطقة تمتد من البرتغال إلى إيستونيا ومن السويد إلى قبرص؟ هذا بالإضافة إلى أن العديد من هذه الدول التي انضمت إلى الإتحاد الأوروبي لها علاقة ولاء وطيدة مع الولايات المتحدة، ممّا يؤثر على اتخاذ القرار فيه.

لذلك كانت أحداث 11 **سبتمبر** 2001، هي من منح الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على التوسّع في أوروبا الشرقية بعد التعنت الروسي لاعتقاده الدائم أن المنطقة هي مجال نفوذ حيوي تقليدي له، وذلك حسب معطيين جوهريين هما:

1- أن الأحداث وفرّت لإدارة **بوش الابن** الشرعية الجديدة من أجل تجديد سياسة التدخل المسلح غير المضبوط، الذي تمثّل "**في الحرب على الإرهاب**" والتي أصبحت واجهة

---

[*] - **مؤتمر مدريد** 1999 أدى الى توسيع الحلف الأطلسي بضم 03 دول هم : بولونيا – المجر – التشيك.

[1] - برنار كاسان، **الاتحاد الأوروبي مريض النزعة الأطلسية**.www. monde diploar.com12/10/2006

[**] - الدول العشر التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي لسنة 2004 أنظر الفصل النظري في نشأة الاتحاد الأوروبي

[2]- Asmos Pelmuther, Ted Galen Carpent, Nato's Expensive Trip east : The Folly Enlargement,Foreign Affairs, Vol 77,N°1, JANUARY- FABUARY ,1998,p.52.

إيديولوجية تؤمّن المصداقية لحملته العسكرية الواسعة والطويلة المدى بعد انتهاء الحرب الباردة.

2- كانت الأحداث مناسبة لانعطاف سياسي قام به الرئيس الروسي السابق" **فلاديمير بوتين**" على خلفية تورّط الجيش الروسي في "**إقليم الشيشان**"، حيث تراجع عن موقفه المتعنت والرافض لتوسيع الحلف إلى أوروبا الشرقية أمام ضغوطات واشنطن[1]

كانت أبلغ نتائج هذين التطورين المتداخلين إجتياز الولايات المتحدة الأمريكية، الخط الأحمر الذي رسمته روسيا في عهد الرئيس الأسبق "**بوريس يلتسين**" في مواجهة التوسع الأمريكي على حساب دائرة النفوذ الروسي، والخط الأحمر هذا يتطابق مع حدود الإتحاد السوفياتي السابق، حيث كانت موسكو في التسعينات تنذر بأن إقامة أي وجود عسكري غربي داخل هذه الحدود هو مثابة اعتداء عليها.

أما الآن فقد أصبح واقع عملي بحيث أن الوجود العسكري قد حصل وانتهزت الولايات المتحدة الأمريكية، فرصة الحرب في أفغانستان، لتقييم علاقات وتحصل على تسهيلات عسكرية في الدولة المجاورة لروسيا مثل طاجيكستان و جورجيا أوزباكستان.

إن وجود القوات الأمريكية في قلب الإتحاد السوفياتي السابق، نزع الأهمية عن القرار الذي اتخذه الحلف في **قمة براغ** 2002 بضم جمهوريات البلطيق وثلاث دول أعضاء في حلف "**وارسو**" السابق وهي **رومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا**، إضافة إلى سلوفينيا العضو السابق في الإتحاد اليوغسلافي، بعدما كان محل جدل في **قمة مدريد** 1999، حيث تمّ ضم كل من **بولونيا المجر، تشيكيا** إلى الحلف ، إذن أصبحت أوروبا الوسطى والشرقية تقريبا كلها تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق شبكة الحلف الأطلسي.

في الواقع أن الدول السبع المذكورة، أصبحت أعضاء في حلف شمال الأطلسي عام 2004 وفي العام نفسه خمسة من بينها أصبحت أعضاء في الاتحاد الأوروبي، إضافة

[1] عماد جاد، **أحداث 11 سبتمبر** 2001 http : //www.ahram.org.eg/acpss/

إلى **رومانيا وبلغاريا** اللتان انضمتا إلى الإتحاد الأوروبي في جانفي 2007 ، هكذا لا يبقى سوى خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي (النمسا، قبرص، فلندا، إيرلندا، مالطا) غير منتسبة إلى الناتو.

إنّ هذا الانتساب غبر البريء والمزدوج بين الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي، ما هو إلا إستراتيجية أمريكية، لاختراقه بأعضاء أكثر ولاءا لأمريكا منها لي أوروبا، هذا ما أكده "**رامسفيلد**" بمقولته التفريقية، بين **أوروبا القديمة** (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا) **وأوروبا الجديدة** (أوربا الشرقية) التي تريدها الولايات المتحدة الأمريكية لأنها أكثر تعاونا وخدمة لمصالحها.

كما يمكن تفسير القرارات التي أدت إلى تشكيل قوة تدخل سريع تابعة للإتحاد الأوروبي أنشئت في سياق حملة كوسوفو خلال قمتي الإتحاد في "**كولونيا**" **جوان** 1999 و**هلسنكي في ديسمبر** 1999 على أنها إشارة إلى رغبة في التحرر من التبعية الأمريكية وذلك بالرغم من النفي الحاسم في هذا الخصوص الذي أعلنته الحكومات الأوروبية مدعية عكس ذلك، وأن هذه القوة وجدت لتؤمن التكامل مع الحلف وتفاد النزاعات وحفظ السلام والمهمات الإنسانية وهذا تحديدا ما ترغب فيه الولايات المتحدة.

بالموازاة لتكوين أوروبا لقوات ما سمتها بقوات "**بترسبرغ**" عمدت أمريكا إلى إنشاء قوة الرد السريع الأطلسية التي نجحت في إقرار تشكيلها في **قمة براغ**[*] 2002 بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهذا يدخل في إطار إستراتيجية الحلف الجديدة ، مقابل دائرة التدخل المحدودة (**أربعة آلاف كيلومتر حول بروكسل**) التي تغطي بها قوة التدخل السريع أوروبا ومحيطها الجيوسياسي.

إذن فارق كبير بين القوتين كما أن الكتاب والمفكرين الأمريكان أمثال"**صموئيل هنتغتن**" و **مايكل ماندل** و**توماس فريدمان** أكدوا على فرضية **أن الحلف الأطلسي نائم وأنه أداة في يد الإستراتيجية الأمريكية ، وأن كل الدول المنظمة حديثا، ماهي إلا أداة**

[*]-**جورج بوش الابن**، صرح إن قمة براغ 2002 وقراراتها كانت الأهم منذ تأسيس الحلف عام 1949 لأنها أعطت الانفرادية لسلوك أمريكا في النظام الدولي وكل حلفاءها، وتضم القوات قوات برية، بحرية، وجوية عالية التجهيز.

في يد أمريكا لتكسر بها ظهر القوى الكبرى في أوروبا سواء في الإتحاد الأوروبي (فرنسا وألمانيا) أو خارجه (روسيا) والصين.[*]

ثانيا : معوقات الدور الأمني الأوروبي:

من بين الأسباب كذلك التي جعلت من الإتحاد الأوروبي غير مستقل في قراراته الأمنية سواء المتعلقة بالشؤون الداخلية أو الدولي، هي عدم قدرته على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الإمكانيات العسكرية، وأيضا من حيث الاختلافات الموجودة بين الدول الأعضاء فيه كما رأينا سابقا ويتجلى ذلك فيما يلي:

1- افتقار أوروبا للقوة الصلبة كما يسميها "**جوزيف ناي**" أي للقوة العسكرية والحربية لأن أوروبا غير قادرة على المساهمة في الحملات العالمية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن المشكلة الأساسية لأوروبا هي افتقارها للتوازن بين قوات حفظ السلام وقوات القتال، وفي ظل عدم وجود نقص لقوات حفظ السلام فإن أوروبا تفتقر إلى قوات قابلة للانتشار للقيام بأعمال حرب استكشافية، أي قوات تقوم بمهام حربية على نطاق واسع وعالمي.

إن لدى دول الاتحاد الأوروبي تقريبا 1.7 مليون[1] شخص مقاتل، لكنهم قادرون على نشر فقط 10% تقريبا من هذه القوات للقيام بمهام خارج أوروبا، وذلك لأن معظم هذه البلدان تعتمد أصلا على المجندين، ومازالت تستثمر معظم مواردها في الدفاع الإقليمي، كما أن الاتحاد الأوروبي، محروم من قوتين كبيرتين في أوروبا في الجانب العسكري وهما :

---

[*] - **صمويل هنتغتن** : يقول " أن الناتو منظمة أمنية للحضارة الغربية ويطالب بإغلاقه أمام الدول ذات الميراث الثقافي الشرقي وكان يقصد الثقافة الإسلامية والثقافة المسيحية الارثودوكسية كاليونان.

[1] - كرم أبو سحلى" **الإصلاح العسكري الأوروبي لأجل شراكة عالمية**" 2005/12/26/www.abram.org.eg/acpss

الأولى: **بولونيا**: التي انضمت إلى الاتحاد عام 2004، ولديها جيش هام لكنها تعاني حالة تخلف اقتصادي، وبالتالي فهي تفتقر إلى الميزانية اللازمة لتحويل قوتها إلى قوات قادرة على القيام بحملات لإنجاز مهام حربية واسعة النطاق خارج أراضيها.

الثانية: **تركيا**: التي لم تنظم بعد إلى الإتحاد الأوروبي، لكنها عضو في الناتو وهذا الغياب يحرم سياسة الإتحاد الأمنية والدفاعية من قوة كبرى في أوروبا، بحيث أنها تمتلك ثاني أكبر جيش في الناتو كما أنها كانت من القلاع الحصينة في حماية المعسكر الغربي من الشيوعية وخير مثال: **أزمة الصواريخ لعام**1962 التي كانت متمركزة في تركيا، كما أن تركيا تريد لعب دور عالمي من خلال الناتو عوض أن تلعبه في إطار أوروبي، مادام الإتحاد يرفض انضمامها إليه.[1]

إن أهم في طريق بناء قوة عسكرية قابلة للانتشار هي نقص البنية التحتية التشغيلية لإجراء عمليات قتالية حربية، لأنّه أثناء الحرب الباردة وفرّت الولايات المتحدة ما يلزم في هذا الشأن وكانت بمثابة العمود الفقري لدفاع الناتو ضد حلف وارسو.

نتيجة لذلك فإن الإتحاد لا يتوفر حاليا إلاّ على القليل من قيادات الأركان القابلة للانتشار، والقليل من تسهيلات التحكم والسيطرة والوسائل لجمع المعلومات الاستخباراتي، كالأقمار الصناعية كما أن هناك اختلافات هامة في القدرة العسكرية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي .

وبريطانيا في هذا الصدد هي أكثر أعضاء الإتحاد قدرة على الانتشار، حيث نشرت نصف قوتها المسلحة بالكامل في العراق، كما أن الفرنسيين والألمان وبالرغم من تخفيف ميزانية التسلح وكذا العمالة يبدوان على المسار الصحيح نحو إعادة تشكيل قواتهم المسلحة لإجراء الحرب الاستكشافية[*].

---

[1]- **سياسة الأمن والدفاع الأوروبي تهديد الناتو** 26/12/2005 http://www.abram.org.eg

[*] - **الحرب الاستكشافية**: هي التي تكون على نطاق واسع عالمي وتستعمل فيها وسائل تقنية عالية .

لأن ألمانيا تواجه أكبر تحدياتها، فهي مازالت تتصارع مع إرث الحرب العالمية الثانية والتحديات الاقتصادية التي ستصاحب الإصلاح العسكري الهام، الإرث الذي وصل إلى عجز يمنع انتشار أكثر من 10.000 جندي في آن واحد وهذا حسب الدستور الألماني والاتفاقيات الدولية المقيدة لألمانية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

في الحقيقة أن الدول الأوروبية تسعى لتقليص نفقاتها العسكرية جزئيا، كي لا تواجه معيار "**ماسترخيت**" الذي يشترط ألا يزيد عجز ميزانية أية دولة عن 03% من نتاجها الإجمالي القومي، فألمانيا مثلا خفضت نفقاتها العسكرية إلى1.5% من نتاجها القومي الإجمالي، كما تنفق بريطانيا 2.5% من ناتجها الإجمالي القومي[1] على الدفاع، وهو رقم مرتفع في أوروبا رغم ضآلته بالمقارنة مع أمريكا، بالإضافة إلى هذا لا تزال فرنسا ملتزمة بالناتو، رغم أن الأمن الأوروبي من منظورها هو تخلي أوروبا في يوم من الأيام عن الناتو تماما.

إن من مصادر الضعف الأمني للإتحاد الأوروبي، الثقافة السائدة في الإتحاد، التي تتجسد في قيامه على أساس الأمن والسلام والاستقرار وإعادة البناء بعيدا عن الآلة الحربية والعسكرية، وهي ثقافة نابعة من الإتحاد الجمهوري لإيمانويل كانط القائم على السلام .

ومنه هناك إجماع على عدم استعمال القوة العسكرية داخل الإتحاد، لكن دائما هناك اختلافات في الطموح بين أعضاء الاتحاد، ففرنسا وبريطانيا أقل ترددا في استعمال القوة العسكرية من ألمانيا، نتيجة تقيدها باتفاقيات دولية سابقة، والتي نصت عل التسلح المحدود، حيث تحاول إعادة بناء قوتها العسكرية بعيدا عن الضغوطات الدولية والإقليمية.

إنّ الخلافات الموجودة بين الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي، قلصت من دوره في المساهمة لحل الأزمات الدولية، لأنّ الولايات المتحدة عرفت كيف تشتت مجهودات ومبادرات السياسة الدفاعية الأوروبية، وتخترق الإتحاد عن طريق البعض من أعضائه

[1]- **سياسة الأمن والدفاع الأوروبي تهديد للناتو**، مرجع سابق.

وبالخصوص في حربها على العراق حيث أيدت إسبانيا وإيطاليا، الولايات المتحدة، على الرغم من تراجع اسبانيا عن موقفها بمجرد تغير السلطة فيها ووصول الاشتراكيين للحكم.

أما بالنسبة لبريطانيا التي طالما اعتز زعماؤها بعلاقاتهم المميّزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه الأخيرة لم تسمح لبريطانيا بالمشاركة، إلاّ بعد تصاعد الاحتجاج الدولي (**فرنسا، روسيا، الصين، ألمانيا)** على شن الحرب على العراق. *

كما يمكن اعتبار السياسات الأمنية المتعاقبة والمتبعة من طرف الولايات المتحدة، من بين العوامل المؤثرة على صنع قرار أمني أوروبي مستقل وفعال ، لأنّ الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في العقدين الأخيرين تمثلت في إحباط أي محاولة لبناء سياسة دفاعية وأمنية منفصلة عن الناتو أو سياسة عالمية موازية للسياسة الأمريكية في المجال الأمني.

إن القراءة السريعة لبعض الوثائق الصادرة عن **البنتاغون** عام 1992 تحت اسم **توجيه السياسة الدفاعية** (Défense Policy Guidance1992-1994) تبين مدى عزم الولايات المتحدة الأمريكية على إستراتيجيتها إزاء الاتحاد الأوروبي حيث ورد في هذا التقرير ودون أي تحفظ:" **أن أمريكا ستحبط أي محاولة من الدول الصناعية المتطورة تهدف إلى تحدي زعامتها وهي لن تسمح ببروز أي منافس عالمي لها مستقبلا**"، وهما صيغتان تنطبقان إلى حد بعيد عن الصورة النموذجية للإتحاد الأوروبي خاصة دولة مثل فرنسا[1].

لقد أصدر البيت الأبيض نصا تحت عنوان **إستراتيجية الأمن القومي** Strategy National Security[2]، نشره في سبتمبر 2002، وهو النص المؤسّس لشرعية الحرب

---

* - صرح وزير الدفاع الأمريكي الأسبق **دونا لد رامسيفلد**: "**بأن أمريكا مستعدة لاجتياح العراق دونما حاجة إلى العدد القليل من القوات البريطانية**".

1- برنارد كسان، **الإتحاد الأوروبي مريض النزعة الأطلسية** ، مرجع سابق.

2- المرجع السابق.

الوقائية، والملاحظ أنه لم يذكر الإتحاد الأوروبي بالاسم ولو مرة واحدة، ولا حتى أيا من الأعضاء فيه.

في المقابل ذكر النص دول مثل روسيا والصين والهند وذكر باختصار دول مشهورة بصداقتها ممتدحا إياها مثل: استراليا، كوريا الجنوبية والمكسيك والبرازيل وكندا، وقد ذكر فيه الحلفاء الأوروبيين مرتين من دون أي تفصيل، فيما ذكرت كلمة أوروبا مرة واحدة وهذا معناها أن أمريكا سوف تحتاج إلى قواعد عسكرية ومراكز إقامة في أوروبا الغربية وفي شمال شرق آسيا وما وراءها ولا تحتاج إلى شريك حقيقي.

في الواقع شكلت الحرب على أفغانستان، بداية الصدمة لدول الإتحاد وللحلفاء الأطلسيين ، إذ بعدما عرضت الدول الأعضاء خدمتها الجماعية في 12 سبتمبر 2001 عملا بالمادة الخامسة من معاهدة 1949 للحلف الأطلسي، حول التضامن الدفاعي بين الدول الأعضاء، عمدت الولايات المتحدة إلى توجيه دعوات انفرادية للانضمام إلى الحرب الأفغانية بحسب الحاجات التي تحددها القيادة الأمريكية.

وكان السلوك الأمريكي في هذه المسألة، يعبر عن بداية الانحراف الأحادي والانفرادي للولايات المتحدة عن طريق الرئيس السابق **بوش الابن**، حيث اقتنعت أهم دول الإتحاد الرافضة للهيمنة الأمريكية ، أن هذه الأخيرة توظف الحلف الأطلسي لحسابه الشخصي، وهذه حقيقة إلى حد ما صحيحة ومؤكدة نظرا للطريقة التي تتعامل بها في إدارة الأزمات الدولية، نتيجة عدم إدخال أي إصلاحات على الحلف مند زمن بعيد على هياكله التي لازالت تخدم الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في مسألة التخطيط والقيادة والعمليات الحربية.

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، إلزام الأطراف الموقعة معها على اتفاقيات الحد من التسلح، وبالذات روسيا دون أن تخطو خطوة مماثلة على صعيد الأسلحة الإستراتيجية متوسطة المدى مثلا أو النووية، وقد رفضت قطعيا التوقيع على معاهدة

حظر التجارب النووية، بينما استمرت في مطالبة دول الإتحاد للتوقيع عليها مهددة مرة بحقوق الإنسان ومرة أخرى بحقوق ضحايا "**الهولوكست**"* .

لقد سعت مراكز التفكير الأمريكية، لإقناع المجتمع الدولي بأن ما يحدث من توتر في المعسكر الغربي، ماهو إلاّ تكيف مع التحولات الجديدة لما بعد الحرب الباردة، وأن الغرب يمر الآن بالطور الأمريكي، لتأسيس ثقافة مشتركة جديدة تعطي تماسك أكبر للمعسكر الغربي على حد تعبير **صمويل هانتغتون** ، وإذا كان الغطاء الإيديولوجي للحلف الأطلسي قد انهار بانهيار حلف وارسو، فإن مراكز التفكير الأمريكية حاولت إعادة إنشاء قاعدة فكرية جديدة بعنوان **شراكة من أجل السلام**، وقد انطلق هذا الشعار منذ قمة **بروكسل للناتو** 1994.

لذالك كانت المرحلة الثانية في الإستراتيجية الأمريكية، هي البحث عن عدو جديد لتعويض العدو الشيوعي بعد **أحداث 11 سبتمبر** 2001 تمثل في **الدول المارقة** و**الإرهاب**، ومحاولة توريط الإتحاد الأوروبي في هذه الشراكة الجديدة (شراكة من أجل السلام) لتحقيق الإستراتيجية الجديدة بما يخدم مصالحها وأهدافها الريادية على حساب الإتحاد [1].

لم يكن بوسع السياسة الأوروبية، حتى بعد أن تمكنت من إصدار العملة الأوروبية الموحدة **اليورو** أن تحقق الهدف الأهم، وهو تشكيل هيئة دفاعية أوروبية في حدود الإتحاد الأوروبي وفقط دون أن تعمل مع الناتو، لأن علاقتهم مع الولايات المتحدة هي علاقة عنكبوتيه وشديدة التعقيد، وقد حذرت أمريكا من خطورة الإقدام على فصل سياسة الأمن الأوروبي عن إستراتيجية الأمن الأمريكي كما رأينا سابقا.

إنّ الجنود اليونانيين الذين طالبوا بالعودة إلى بلادهم بعد تجربتهم المريرة في حرب البلقان، وهم حسب معايير "هانتغتون" من أبناء الميراث الثالث[**] لاعتقاداتهم المسيحية

---

* - **الهولوكست**:هي المحارق الجماعية لليهود إبان الحكم النازي في الحرب العالمية الثانية.

1- **سياسات الأمن والدفاع تهديد للناتو**: مرجع سابق.

** - الميراث الأول هو المسيحية البروتستانتية والميراث الثاني هي المسيحية الكاثوليكية

الأورثودوكسية، فإن الفرنسيين كانوا ولا يزالون الأكثر جرأة بين الأوروبيين في التعبير عن الحرج من حالة فقدان التوازن الدولي، ولعلا مواقفهم قد شجعت الألمان على المطالبة وبوضوح تفكيك الأسلحة النووية للحلف الأطلسي، كمقدمة لمطالبة بقية أعضاء الحلف ودول العالم بنزع أسلحة الدمار الشامل[1].

لقد طالبت فرنسا بعدم تدخل الحلف في أي نزاع دون الرجوع إلى مجلس الأمن، وعلى صعيد آخر لم يعلن قادة الحلف تأييدهم لأي عمل عسكري ضد بغداد رغم كل جهود الطرف الأمريكي لجعل **قمة براغ 2002**، قمة التحالف للحرب على العراق، فقد تمسك قادة الحلف بمجلس الأمن، وأصروا على بقاء هيئة الأمم المرجعية العليا في اتخاذ القرارات الحاسمة .

ثانيا- مشروع الدرع الصاروخي

كما أن الإصرار الأمريكي، لتحقيق مشروع **الدرع الصاروخي** في وقت سابق، قد أدى إلى مزيد من التوتر في العلاقات بين جانبي المحيط الأطلسي، فلم يجد الجانب الأمريكي ترحيبا بخطابه الحماسي الدفاعي عن العالم والمعسكر الغربي لدى الأوروبيين أو لدى روسيا والصين.

إن أمريكا تحاول تكريس سيطرتها أكثر وإنفرادها بهذا المشروع، ومحاولة إقناع أوروبا بأن التفوق الأمريكي في هذا المجال هو كبير جدا ولا داعي لمحاولة الانفصال عن مظلة الأمن الأمريكي والدفاعي لأوروبا، خاصة وأنّ بولونيا هي المرشحة كي تكون الحاضن لهذا السلاح الأمريكي، وهي أحد الأعضاء الجدد داخل الإتحاد وهذا ما يزيد من تفاقم الأزمة في الإتحاد الأوروبي.

---

[1] -BARRY Lowenkron , Les Paradoxe du Partenariat Transatlantique : Les Relations Transatlantiques de la Tourmente a L'apaisement, Paris : Institut Des Relations Internationales et Stratégiques, 2003, p.91.

ولم يكتم القادة الأوروبيون شكوكهم في خطط التسلح الجديدة للإدارة الأمريكية، كما نوّهوا بنتائج التجارب السلبية **للذرع الصاروخي** ومشكلاته الفنية وأثره السلبي على الاعتقادات الدولية والنظام الدولي الأمني.

لقد صرح **شرودر** المستشار الألماني السابق:" **أن هناك العديد من الأسئلة المفتوحة التي تحتاج إلى شرح مثل المسائل الفنية وأثر نظام الدفاع الصاروخي على العلاقات مع دول أخرى وخاصة روسيا والصين. وأضاف أن إمكانية التمويل والتنفيذ لهذا المشروع غير مضمونة فحسب*، وإنما من المشكوك فيه أيضا أن يساهم في تطوير الأمن العالمي.**[1]

كما أشار الرئيس الفرنسي السابق **شيراك** إلى نقاط إضافية مثل:أهمية الاستمرار في الحد من التسلح على مستوى دولي وضرورة التمسك بالنظام القانوني لمراقبة التسلح وفي اعتقاد فرنسا أنّ إستراتيجية **الذرع الصاروخي** يمكن أن تشعل سباق تسلح جديد وأن تهدد الهيكل الأمني وتوازن القوة في العالم، ولا يجوز في أي حال من الأحوال على حد تعبيره انتهاك معاهدة الحد من الأسلحة المضادة للصواريخ **ذات الدفع الذاتي البالستية** ABM Anti Balestic Missiles التي أبرمت عام 1972 بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.

لقد ردت روسيا بأطروحة **بوتين** بتكوين الدفاع الصاروخي **الروسي- الأوروبي**[(2)] وهذا يمثل الرفض الروسي أيضا لهذا المشروع وهو ما تجسد أخيرا في عودة روسيا لاسترجاع مكانتها الدولية في إطار قمة APEC 2007 بأستراليا حين افترق قادة الدولتين **روسيا وأمريكا** دون أن يصلا إلى حل بخصوص **الدرع الصاروخي الأمريكي** مع ذكر أن

* - تمويل المشروع الدرع الصاروخي قد يكلف من 80 إلى 180 مليار دولار وهي تكلفة عالية جدا يتحملها الأوروبيون أيضا.

[1] - BARRY Lowenkron,Op.Cit,p.92.

[2] - Jaque Soppelsa , L'Amérique Future et Première Menace Mondiale, Géopolitique des Etats unis ,Paris :Ellipses ,2003,p .324.

الرئيس "**بوتين**" قد تكلم بلهجة صريحة وتحذيرية للولايات المتحدة الأمريكية، من أجل عدم التهور بالتعدي على مصالح روسيا في المنطقة أي أوروبا[1].

يعتبر الخلاف **الأمريكي- الروسي** حول المشروع الأمريكي الخاص بشأن خطة أمريكية لوضع رادار في جمهورية التشيك وصواريخ اعتراضية في بولونيا تدخل ضمن منظومة صاروخية متطورة تقول الولايات المتحدة الأمريكية أنها تهدف من خلالها إلى حماية أراضيها من تعرضها لهجمات من قبل الدول التي تصفها **بالـــمارقة** مثل **إيران وكوريا الشمالية**.

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن صواريخ هذه الدول قادرة على ضرب أراضي دول حلف الشمال الأطلسي بالإضافة إلى الأراضي الروسية أيضا وهو ما جعل الولايات المتحدة تدعو روسيا للعمل بشراكة في مجال الأمن بالبلقان، بشكل يتجاوز الخلاف القائم حول الدرع الصاروخي إلى التفكير بشأن مستقبل معاهدة القوات التقليدية بأوروبا التي قامت روسيا بتعليق تطبيق الاتفاقية، بشكل يسهم في تدعيم الأمن والاستقرار في أوروبا، وفي مجالات إستراتيجية أخرى أيضا.

لقد كان الموقف الرسمي الروسي واضحا بشأن النوايا الأمريكية لإنشاء قاعدة للدفاع الصاروخي في قواعد سابقة للاتحاد السوفيتي في كل من جمهورية التشيك وبولندا بشرق أوروبا والتي اعتبر من قبل الروس خطرا على الأمن القومي الروسي.

بالإضافة إلى أن الدرع الصاروخي الأمريكي سيخل حال إنشائه بالتوازن الاستراتيجي العالمي، بل الأكثر من هذا تذهب روسيا إلى اعتبار المبادرة الأمريكية أكبر من النوايا التي تعلنها أمريكا بدليل أنه ليس لدى إيران ولا كوريا الشمالية الأسلحة التي تقول واشنطن إنها تريد إسقاطها.

[1] - IBID,p.325.

ومقابل التشكيك الروسي، نجد الدعوة الأمريكية لمنح روسيا حق زيارة المواقع التي ستستخدم من أجل هذا النظام والحفاظ على عدم تشغيل النظام، إلا إذا ظهر تهديد من صواريخ إيرانية بعيدة المدى.

ثالثا:إصلاحات السياسة الدفاعية للإتحاد الأوروبي:

لقد عمدت بعض دول الإتحاد إلى محاولة إدخال إصلاحات عل المنظومة الدفاعية الأوروبية من أجل تحقيق استقلال في سلوكها الخارجي عن الحلف الأطلسي، وبمعنى آخر عن الولايات المتحدة.

لأنه من أزمة البوسنة والهرسك وأزمة كوسوفو إلى غاية حرب العراق، أصبحت هناك قناعة من طرف قادة هذه الدول حول ضرورة القيام بثورة في الشؤون الدفاعية والعسكرية، لمواكبة التطور الكبير للولايات المتحدة في هذا المجال وتقليص الهوة بينهما.

لأن الدول الرافضة لتدخل الولايات المتحدة، في شؤون الإتحاد لحل المعضلة الأمنية، تسعى أن يكون الدفاع المشترك الأوروبي صمن الإتحاد الأوروبي، وليس في إطار الحلف الأطلسي، ولن يقتصر دوره فقط على مهام حفظ السلام التي حددتها له الولايات المتحدة.

لقد تأسست قناعة لدى بعض دول الإتحاد بضرورة الانتقال من وضع التبعية الأمنية للولايات المتحدة، إلى وضع الاستقلالية. وذلك عبر المرور بفترة تكيف وهذه المهمة توكل إلى **منظمة الأمن والتعاون الأوربية** (OSCE)، أنها الأقدر على معالجة الأزمات الأمنية، وقد وضع للمنظمة الأمنية الأوروبية هدفين أساسين هما:[1]

1- تعزيز الشراكة الأوروبية في العمليات التي يقودها الناتو.
2- تعزيز قدرة الإتحاد على اتخاذ القرارات وقيادة العمليات داخل الحلف الأطلسي.

1 -BARRY LOWENTCRON , Op .Cit, P. 90.

كما توجد العديد من الطرق حسب الخبراء الأوروبيين في المسائل الأمنية، لبناء قوة عسكرية والقيام بـــشراكة متوازنة حقيقية وهي كالآتي:

1- أن تضاعف النفقات الدفاعية التي تمثل حاليا 60 % فقط من ميزانية الدفاع الأمريكية، وهذه الطريقة تشكل احتمالا ضعيفا كون الإتحاد غير قادر على زيادة هذه الميزانية بفعل تباين اقتصاديات دول الإتحاد، وبالخصوص الأعضاء الجدد المنضمين حديثا وجميعهم من أوروبا الشرقية.

2- إمكانية إعادة هيكلة القوات العسكرية الأوروبية، من خلال تقليص الدفاعات الأرضية والتخلي عن التجنيد الإلزامي، وبناء قوات قادرة على الإنتشار عبر مسافات بعيدة، وستشكل إعادة الهيكلة تحديا سياسيا كبيرا داخل دول الإتحاد سواء مع وزارات الدفاع أو مع المركبات الصناعية العسكرية[1].

3- أن تتمكن دول الإتحاد من هيكلة نفسها كوحدة دفاع واحدة ذات هيكل قيادي موحد وسلطة مركزية للتخطيط في إطار الحلف الأطلسي.

4- العمل على تقوية عملة" **اليورو**" ، حتى يصبح الإتحاد فاعلا اقتصاديا.

2- إعادة بناء ودمج صناعاتها الدفاعية والجوية والفضائية، لتقليص الفجوة التكنولوجية بينها وبين الولايات المتحدة.

5- محاولة تشكيل هوية أمنية مشتركة والقضاء على السلوكات التي تعيق مثل هذه المبادرات.

---

[1]- لهيب عبد الخالق، **بروكسل تبني مصدا أمنيا أوروبيا لرياح الهيمنة الأمريكية** WWW.Elbayane.Com 26-12-2005 .

6- الانفتاح أكثر على شرق أوروبا والعمل على ضمان استقرار تلك الدول ، كي تكون الجبهة الأوروبية الداخلية أكثر انسجاما، ومن تمّ تقليص الفرص على الولايات المتحدة للتدخل في شؤون الإتحاد[1].

7- إعادة تعريف المصلحة الوطنية للإتحاد الأوروبي،من حيث مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، وأن تتصرف وفقا لها سياسيا وعسكريا، لأن قواته العسكرية لم تؤدي الدور المنوط بها وفسحت المجال أمام القوات الأمريكية للقيام بدور حماية الأمن الأوروبي.

لذلك تعهد قادة كل من **فرنسا، ألمانيا ، بلجيكا ولكسمبورغ** في 29 أفريل2003 في قمة بروكسل، بالتصميم على بناء سياسة دفاعية مشتركة وتجاوز تحذيرات قادة الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض قادة دول أوروبا الشرقية، ونلاحظ هنا أن التحذير أتى من طرف دول أعضاء في الإتحاد لهذه المبادرة.

لقد تضمن المشروع الأوروبي، تشكيل قوة تدخل سريع في اللواء **الألماني-الفرنسي**، وتدعيمه بقوات خاصة بلجيكية ووحدات مقاتلة أخرى في لوكسمبورغ، ويأتي هذا التحدي للهيمنة الأمريكية، من جانب الرئيس الفرنسي السابق **جاك شيراك**(*) تحديدا ، حيث بدأت فرنسا من مضاعفة تعاونها وروابطها مع قوى دولية أخرى، كالصين والهند في محاولة منها الدفاع عن دورها العالمي، وتقليص الهيمنة الأمريكية، حيث دعتهم فرنسا لحضور قمة الثمانية في جوان 2004.

إن الإعلان عن البرنامج الدفاعي الجديد في قمة بروكسل، قوبل بالرفض من طرف الولايات المتحدة وبريطانيا ، حيث صرّح قادة الدولتين بعد قمة بروكسل 2003 "**أن ما تحتاجه أوروبا هو مزيد من السلاح والإنفاق، وليس قيادة عامة جديدة وأن هذه الخطوة قد تهدد الناتو والعلاقات الأورو- أمريكية**".

---

[1]- لهيب عبد الخالق، المرجع السابق.

أما بالنسبة للمؤسسات الأوروبية، فكان موقفها مؤيد للبرنامج الدفاعي "كمؤسسة السياسة الخارجية والأمن المشترك"، حيث صرح خافيير سولانا:" **أن الدول الأربعة إذا ما قررت زيادة إنفاقها العسكري فذلك سيسعد كل أعضاء الإتحاد**".[1]

في حين عمل القادة الأربعة على التخفيف من المخاوف الأوروبية على وجه الخصوص، فقد أصرت هذه الدول على أن مقترحاتهم غير موجهة ضد أحد، وليست مقتصرة على هذه الدول الأربعة فقط، بل مفتوحة أمام الأعضاء الحاليين والمستقبليين للإتحاد الأوروبي.

وقد نصت اتفاقية بروكسل 2003 على 07 نقاط رئيسية تمثلت فيما يلي:[2]

1- إنشاء قوة تدخل أوروبي سريع قوامه 60 ألف جندي .
2-إنشاء قيادة أوروبية للنقل العسكري الاستراتيجي الجوي، بالإضافة إلى قيادة للنقل البحري والبري، إلى حين دخول طائرات النقل العسكرية الأوروبيةAir Bus الخدمة الفعلية نهاية هذا العقد Air Bus I 400M .
3- تشكيل قوة حماية أوروبية مشتركة مهمتها حماية القوات العسكرية والمدنيين في أوروبا من مخاطر أي تهديدات السلاح الكيماوي والجرثومي[3].
4- تأسيس قوة أوروبية للإغاثة والدعم، مهمتها طوارئ وإغاثة إنسانية سريعة قادرة على البدء بتنفيذ مهامها في غضون 24 ساعة.
5- إرساء مركز تدريب تكتيكي عسكري أوروبي لطياري الطائرات النفاثة والمروحيات مع إرساء مناهج تدريب متكاملة للقوات البحرية والبرية.
6- تعزيز قدرات إدارة الأزمات والتخطيط العملياتي، وإرساء نواة قوة مشتركة وإقامة مقر عام لقيادة هذه القوة في العاصمة البلجيكية.
7- تشكيل قيادة تعبوية متعددة الجنسيات للقوات لتحسين مستوى إمكانيات القيادة و التحكم المتاحة للإتحاد الأوروبي.

---

[1] - BARRY Lowentcron ,Op. Cit, p.91-92.
2-IBID, p.92.

[3] - IBID, p.92.

وتتطلب هذه المبادرة، تعزيز تعاونها العسكري، وهذه العضوية تعني أن الدولة العضو يجب أن تكون مستعدة للتالي:

1- زيادة الإنفاق العسكري.
2- الانضمام لبرامج المشتريات العسكرية المشتركة، مثل طائرة النقل العسكرية **أي 400 أم** Air Bus I 400m
3- الشراكة في القدرات العسكرية والتدريب العسكري للضباط.[1]
4- الاستعداد في المشاركة بعمليات حفظ السلام التي تديرها الأمم المتحدة.

إن اتفاقية بروكسل لعام 2003 لم تخرج عن أطر الخطة الأمنية الأوروبية التي شهدتها منتديات سابقة كقمة **بيترسبورغ** 1992 وقمة **نورمبرغ الألمانية** 1996 (*) وهي كالتالي:

1- صدور **الكتاب الأبيض**(**) في فرنسا 1994 يحدد بوضوح مستقبل الأمن الأوروبي حتى سنة 2010.

2- **قمة هلسنكي** 1999 و**نيس** 2000 : جاء فيها التأكيد على إنشاء وخلق سياسة خارجية وأمن مشترك، بعد فشلهم في حل أزمة البوسنة وكوسوفو.

3- إنشاء الفيلق الفرنسي- الألماني سنة 1987 وهو قوة برية (Eurocoprs).

1-Lellonche Pièrre , Initiative de Défense Stratégique et Sécurité de L'Europe, Paris : IRFI, 1996. ,p.108.

* - قمة **نورنبرغ** بين فرنسا وألمانيا 1996 جاء فيها تطوير الفيلق الفرنسي- الألماني الذي تكون سنة 1987وزيادة عدد قواته إلى 150 ألف جندي.

كما جاء فيها تصريح **شيراك**:" **حان الوقت على الأوروبيين بأن يصبحوا أكثر نضجا ويتحملوا بأنفسهم قضية الأمن في أوروبا**".

** - **الكتاب الأبيض**: صدر سنة 1994 وهو دليل الإستراتيجية الفرنسية-الأوروبية للأمن والدفاع جاء فيه مايلي :

1-ضرورة قيام الإتحاد بمهام الأمن الأوروبي، منفردا ومستقلا عن الحلف الأطلسي .
2-إيجاد بديل لملأ الفراغ الأمني في القارة.
3- بناء الهوية الأمنية الأوروبية .

4- إنشاء الأوروفورص « Euroforce » أو (Eurofor). : قوات تدخل سريع وهي قوات جدّدت باتفاقية بروكسل 2003 ، لأن تكوينها الأول كان في 15 ماي 1995.
5- إنشاء الأوروومارفور:« Euromarfor »وهي قوات بحرية أسست سنة 1995 في لشبونة مع الأوروفورص .
6- إنشاء السرب الجوي الأوروبي في جوان 1995 بين فرنسا وبريطانيا ومدد إلى دول أخرى سنة 1999 كألمانيا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا .

وجميع هذه القوات تحت قيادة **منظمة غرب أوروباUEO الأمنية**، وتقوم بالعمليات المحددة لها حسب اتفاقية بترسبرغ Petersberg لعام 1992 ومتعلقة بالأغراض الإنسانية في مجملها، لذلك لا تعتبر بالنظر لطموح الدول الأربعة(فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ). [1]

والملاحظ أن جميع هذه القوات، لا تمثل جميع دول الإتحاد، وإنما البعض منها والقسم المشترك بين هذه القوات فرنسا، أي أن فرنسا تسجل حضورها في جميع هذه القوات، مما يؤكد محاولة فرنسا الجدية لإقامة سياسة دفاعية أوروبية مستقلة عن الولايات المتحدة، لكن بالرغم من هذه الإنجازات إلاّ أنها لم ترقى إلى مستوى تطلعات هذه الدول.

لأن معظم دول الإتحاد، لم تقم بزيادة الإنفاق العسكري، مما جعل الولايات المتحدة، أحد الفواعل الرئيسية في النظام الإقليمي الأوروبي، ليبقى القرار الأوروبي بسلوك السياسة الخارجية الأمريكية.

لأن القدرة العسكرية الأمريكية، هي التي سمحت لها بقيادة النظام الدولي، نتيجة التوظيف المتواصل للمقاربة العسكرية، وبالتالي فإن مقولة **ستانلي هوفمان** على أن:" **الإنجازات الكبرى لم تعد مرتبطة بالوظيفة الحربية والعسكرية**" تبقى محل شك لأن الواقع العملي يثبت أن قوة الولايات المتحدة العسكرية هي سبب تقدمها في سلم ترتيب القوى العالمي.

---

[1] -Charle Zorgbibe , L'avenir de La Sécurité Internationale , Paris : Press de Sciences Po,2003, p123,124.

كما أنّ عملية التأثير التي تمارسها الولايات المتحدة على القرار الأمني الأوروبي، برزت بصورة واضحة في **قمة روما** للحلف الأطلسي المنعقدة في نوفمبر 1991 ، وقد سبقت بشهر اجتماع **قمة ماسترخت** 1992، وهذا لم يكن صدفة، بل بإيعاز أمريكي، وعوض تشكيل جيش أوروبي أو هيئة دفاعية فعالة، خرجت القمة بتشكيل سياسة خارجية وأمن مشترك، ولم ترقى إلى الحد المرجو، إلى أن جاءت **قمة كولون** 1999 حيث دخلت حيز التنفيذ كجهاز فعال ضمن الإتحاد الأوروبي[1].

ولقد تمّ في **قمة نيس** 2000* للإتحاد الأوروبي، حذف الفقرة التي اعترضت عليها وزيرة الخارجية الأمريكية **مادلين أولبرايت،** والتي كانت تنص على الدور المفتوح للإتحاد الأوروبي، في إدارة الأزمات الدولية، والعلاقات المستقبلية مع الحلف الأطلسي، أي تمّ إسقاط الاقتراح الفرنسي، الذي كان نصّ على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوة الأوروبية عن الحلف الأطلسي، ويبدو واضحا أن التخلي عن هذه الفقرة ،جاء نتيجة ضغط أمريكي بعدم السماح للقوة الأوروبية باستخدام العتاد الأطلسي، مالم يشرف الحلف على عملية التخطيط والمقصود هنا القادة العسكريين الأمريكان. [2]

---

[1]- مرسي ليلي، وهبان أحمد، مرجع سابق، ص 318.

*- قمة نيس 2000 جاءت لتدعيم إنشاء السياسة الخارجية والأمن المشترك، كما دعمت قرارات كولون وهلسنكي 1999 وتم تعيين خافيير سولانار رئيسا لها.

[2]- **عماد جاد، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة** ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2001،ص214.

المطلب الثاني: المسائل السياسية

إن الولايات المتحدة الأمريكية، تتحكم في العناصر المشكلة لمفهوم القوة، كالقوة الاقتصادية والعسكرية والبشرية والتكنولوجية، كما سعت لتفعيل هذه العناصر فأضافت عنصرا آخر وهو القوة السياسية، والعكس صحيح بالنسبة للإتحاد الأوروبي، حيث لم يستطيع تفعيل عناصر القوة لديه نتيجة الخلافات والانقسامات بين أعضائه.

إنّ القدرة الكبيرة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية، في تنفيد إستراتيجيتها وإصباغها في شكل سياسة عالمية، تعود إلى الفجوة الكبيرة التي تفصلها عن غيرها من القوى الكبرى، وكذلك لامتلاكها تصور استراتيجي متكامل لمستقبل النظام الدولي، وعدم امتلاك الآخرين لتصور بديل.

إذن القوة السياسية، هي أساس قوة الدول لأنها هي التي توجه بقية عناصر القوة لدولة ما، لتضعها في شكل وسائل لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وهذا ما تعمل به الولايات المتحدة الأمريكية.

أما **ألمانيا وفرنسا** فقد وجهتا نداء لباقي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مفاده أنه يجب الاختيار بين **أوروبا الجغرافية وأوروبا السياسية**، لأن أوروبا الجغرافية لا تكون فيها الجماعة الأوروبية، إلا منطقة للتبادل الحر أو سوق كبيرة لتبادل المنتجات ممزوجة بعدة سياسات مشتركة، دون إرادة سياسة ولا مؤسسات لتطوير المنطقة أمنيا وسياسيا.

أما وجود أوروبا السياسية، فهو تعبير على إرادة دول الإتحاد الأوروبي، لرفع التحديات التي تواجهها وتقويم دورها سياسيا على المستوى الدولي، كما أنه لا توجد دولة في الاتحاد تمنع الآخرين من التقدم والعمل في هذا الإطار لما الآخرين يريدون ذلك. *

* - تعبير مأخوذ من خطاب الرئيس الفرنسي السابق **جاك شيراك** ويقصد بالدولة التي تمنع الآخرين: بريطانيا وبعض حلفاءها الرافضين لسياسة فرنسا وألمانيا الاستقلالية.

لكن يوجد دول أعضاء في الإتحاد، يتبنّون منهجا متحفظا إزاء تلك المشاريع ويدعون إلى عدم الانفصال عن الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى ضرورة استمرار ربط جانبي الأطلنطي وعدم الدخول في مواجهات مع أمريكا، وأن نظام القطب الواحد بقيادة أمريكا يساعد على الحفاظ على الاستقرار في النظام الدولي عكس نظام متعدد الأقطاب(*).

لقد أثبتت التجارب خاصة تلك المتعلقة بتدخلات الولايات المتحدة الأمريكية، سواء في العراق أو كوسوفا أو أفغانستان أنّ التصورات الأمريكية هي وحدها القابلة للتحقيق على أرض الواقع، أما مواقف وتصورات الدول والقوى الكبرى الأخرى التي عارضت هذه التدخلات الأمريكية، فقد عجزت على أن تتحول إلى قدرة على الفعل الإيجابي المضاد، بل وعجزت على أن تقوم بوظيفة المقاومة السلبية التي تمنع تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية.

إن كل الخلافات والنقاشات حول الأزمات والمسائل الدولية تنتهي في معظم الأحيان لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى القبول الأوروبي بتلك البرامج والسياسات، لأن الولايات المتحدة الأمريكية، تحاول توسيع نطاق التأثير في الاندماج الأوروبي(**)عدم السماح باندماج أوروبا سياسيا، بحيث يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في المناطق ذات الأهمية الجيوبولتيكية ولا سيما في الشرق الأوسط[1].

إنّ الخلاف السياسي الجوهري بين أمريكا والاتحاد الأوروبي، هو بسبب الرفض الأوروبي للوسائل التي تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها وأهمها أداة القوة بدلا من القانون حيث ينتقد الأوروبيون المفهوم الأمريكي:" **بأن القوة هي التي تضع القانون**".

---

* - مقتبس من مقولة :" **توني بلير**" رئيس الوزراء الأسبق لبريطانيا .

** - مقولة مقتبسة من كلام برجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق وهو يحث أمريكا على التأثير أكثر في أوروبا.

[1]- **مجلة معلومات دولية**، دمشق: مركز المعلومات القومي سنة 7، عدد 60، ربيع 1999، ص47.

غير أن الأمريكيين لديهم تفسيرهم الخاص لهذا الاختلاف في الرؤى حول الأدوات والأساليب، وهم في ذلك لهم جانب كبير من الصحة، حيث يستند هذا التفسير إلى عامل فارق القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، حيث كانت هذه الأخيرة التي تعارض الآن استخدام القوة هي الأكبر استخداما لها في العصر الاستعماري حينما كانت هي الأكثر قوة في النظام الدولي.

إذن هنالك تبادل للأدوار بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ، بحيث أن محدد الدور لكل منهما باستعمال القوة العسكرية هو تربع الدولة أو الدول على عرش النظام الدولي بمعنى أنه كلما كان طرف لديه القوة الكافية فإنه يستعمل القوة العسكرية لتحقيق أهدافه دون اللجوء أو الامتثال للقانون الدولي أو الشرعية الدولية، بل يتحرك منفردا ويلحق الشرعية الدولية فيما بعد بأثر رجعي كما سنرى لاحقا سواء في أزمة كوسوفو أو أزمة العراق.

لعل تفضيل أوروبا للتحرك على المستوى الدبلوماسي وعلى مستوى القانون الدولي يعود لسببين هما:

1- فقدانها للقوة الكافية لمواجهة أمريكا.

2- اختلاف الخبرات بين الطرفين من حيث قيام الاندماج داخل الاتحاد الأوروبي على العمل الدبلوماسي النشط والتفاوض والمساومة وعدم استخدام القوة وهو ما انطبع على أسلوب الاتحاد الأوروبي في النظر إلى الأزمات الدولية وكيفية حلها بينما تقوم الخبرة الأمريكية في جانب مهم منها على دور رئيسي للقوة في حسم المشكلات الداخلية الأمر الذي أنشأ ثقافة احترام القوة أساس للعمل السياسي.

إذن مستوى تحرك أوروبا في النظام الدولي الآن مقتصر على القانون الدولي والشرعية الدولية طالما تفتقد القوة المقابلة لقوة الولايات المتحدة، حيث يرى وزير

الخارجية الألماني الأسبق **جوشكافيشر** في خطاب ألقاه في جامعة **هومبد** سنة 2000 :" **أن مفهوم أوروبا بعد 1945 كان و لايزال يقوم على رفض مبدأ ميزان القوى وطموحات الهيمنة التي برزت غداة معاهدة وستفاليا.*** **لعام 1648 وأن الاتحاد الأوروبي هو حصيلة هذا الرفض.**"[1].

كما قال **رومانو برودي** رئيس الوزراء الإيطالي السابق :" **إن القانون الذي حل في أوروبا محل عروض القوة أفقد سياسات القوة نفوذها، ونجاحنا في الوحدة تظهر للعالم أن من الممكن إقامة عالم مسالم**"[2].

إذن هناك تناقض واضح بن الأوروبيين أو بعضهم والأمريكان يتمثل فيمايلي:

1- أن الأوربيون ينظرون إلى الأمريكان بأنهم يفضلون استعمال أسلوب الإكراه على الإقناع والعصا على الجزرة أو الإغراء.

2- أن الأمريكان يزدادون ميلا إلى العمل في شكل أحادي الجانب ولا يظهرون حماسة للمبادرات التي تتخذها المؤسسات الدولية أي العمل خارج إطار القانون الدولي والأمم المتحدة، وبقية المؤسسات الدولية.

3- هناك اختلافات في وجهات النظر بالنسبة إلى النظام العالمي الجديد.

4- أن الأمريكان يبالغون في حجم الخطر المهدد لهم كالإرهاب.

---

* - **هنري كسينجر** في كاتبه" تشكيل دبلوماسية الولايات المتحدة في القرن 21" يعترف بوجود صراع بين أمريكا وأوروبا ويقول أن أمريكا أصبحت قوى عظمى وحيدة في العالم وأخذت في تشكيل سياسة خارجية جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة تبرز فيها استراتيجياتها الجديدة بوضوح في تزعم العالم وفي الخلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أدت إلى ظهور هويتين مختلفتين واحدة أمريكية والأخرى أوروبية، وإذا كانت أوروبا هيمنت على العالم لمدة 05 قرون مضت فإنها تعيش اليوم حقبة جديدة لا تقوم على ميزان القوى القديم وترفض منطق السياسة المكيافيلية بوعي أخلاقي جديد ينبذ أسلوب القوة. ويلزم بالتفاهم والحوار الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي مع دول العالم.

1- سعد محيو، **أوروبا تعلن الحرب على أمريكا**،جريدة الحياة 2002/9/9.

2- المرجع السابق.

5- أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر استعداد للتسرع في اللجوء إلى القوة وأقل صبرا من أوربا التي تفضل الدبلوماسية.

وعليه أصبحت أمريكا لا تتقاسم الآن وجهات النظر نفسها مع أوروبا بخصوص قضايا السياسة الخارجية ولم تعد هناك ثقافة إستراتيجية ولا أرضية مشتركة تربط بينهما كما كانت من قبل خلال الحرب الباردة، حيث شرح مفوض العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي كريس باتن أبعاد الأزمة وعواقبها بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث قال :"**إن السياسة الخارجية التي تتبعها الولايات المتحدة ، سياسة مستبدة تفتقر إلى الحنكة ولابد لحكومات أوروبا الغربية من انتفاضة تمنع واشنطن من المضي قدما في تحركها الأحادي والمنفرد على الصعيد الدولي**". [1]

كما دعا إلى عدم الخوف من إغضاب واشنطن والاستمرار في مجاملتها وتوقع حدوث صدام فعلي بين الموقفين الأوروبي والأمريكي، لأن مصلحة الولايات المتحدة تقتضي عزل العراق، إيران، كوريا الشمالية، **(محور الشر)** عن المجتمع الدولي بينما مصلحة أوروبا في دمج هذه الدول بالمجتمع الدولي وبناء علاقات متميزة معها، لأنها مصدر النفط، العصب والشريان لاقتصاديات أوروبا.

كما صرح وزير خارجية فرنسا السابق" **فدرين**" **بأن نظرة أمريكا إلى العالم والعلاقات الدولية ، والعولمة والشرق الأوسط وإسرائيل والإرهاب ليست كنظرتنا في فرنسا والإتحاد الأوروبي** "[(2)]

لكن ورغم محاولة أوروبا البروز سياسيا وذلك بامتلاك أدوات القوة لتستطيع إثبات وجودها السياسي ولعب دور هام في العلاقات الدولية والقضاء على الهيمنة الأمريكية، تبقى لحد الآن تدفع فاتورة الحساب.

كما ترى فرنسا على وجه الخصوص" **أنه إذا أرادت أمريكا أن يدعم الإتحاد الأوروبي سياستها الدولية، فعليها أن تشركه في صنع القرارات السياسية التي**

[1]- المرجع السابق.

[2] - le monde,13-07-2002.

تتخذها"[*] لأن المسألة هي مسألة مصالح ونفوذ أكثر منها مسألة اختلاف في الأهداف أو المبادئ بين الطرف الأوروبي والأمريكي، ويبدو أن عوامل التوافق الاستراتيجي بينهما تتضاءل وأصبحت المسافة بين الطرفين بعيدة جدا بسبب عدم التفاهم حول الأدوات المستعملة والاستراتيجيات والأهداف.

إذا وصفنا النصف الثاني من القرن العشرين بعصر الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي، فإنه من الممكن أن يكون الصراع القادم في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين بين أوروبا وأمريكا، إذا لم نكن مبالغين في القول.

كما تنقسم الخلافات بين بينهما على صعيد السياسة الدولية إلى قسمين هما:

1- خلافات خارج نطاق الإتحاد الأوروبي، ومتعلقة بالقضايا والمسائل الدولية الحساسة والتي تعتبر مناطق نفوذ بالنسبة للطرفين كمسألة الشرق الأوسط بكل مشاكلها وأبعادها وأزماتها المتعددة كحرب العراق، الصراع العربي-الإسرائيلي، أزمة لبنان، الملف الإيراني النووي .

2- خلافات داخل حدود أوروبا نفسها ونجد من أهمها مسألة إقليم كوسوفو، وكذلك مسألة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.

أ- مسألة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي:

تعد من التحديات التي تواجه الإتحاد الأوروبي ، حيث حدث خلاف بين الدول الأعضاء حولها كما لوحظ وجود تيار قوي يرفض دخول تركيا في الإتحاد، وهذا التيار تقوده فرنسا خاصة بقيادة الرئيس السابق **فاليري جيسكار ديستان** حيث قال في مقابلة صحفية نشرت في جريدة **لومند** le monde الفرنسية :"**إن تركيا ليست بلدا أوروبيا ولكنها دولة قريبة من أوروبا ،فهي دولة مهمة وفيها نخبة أصيلة لكنها ليست أوروبية، فعاصمتها ليست في أوروبا و 95% من سكانها يعيشون خارج أوروبا، وبمجرد بدء**

* - تصريح للرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك بعد 11 سبتمبر 2001.

المفاوضات معها سيطالب المغرب بالانضمام إلى الاتحاد ، وهذا في رأيي يعني نهاية الاتحاد الأوروبي"[1].

إن هذا الشعور المعادي لتركيا لا يزال لحد الآن من طرف فرنسا ودول أوروبا وبصفة خاصة دول أوروبا الشرقية ، فالدول الأوروبية لا تريد أن يزداد عدد المسلمين المنتمين للإتحاد الأوروبي بدخول تركيا المسلمة، وتخشى أوروبا كذلك أن تصل حدودها إلى مناطق غير مستقرة في الشرق الأوسط، مما يزيد من تورط أوروبا في مشكلات المنطقة خاصة وأن تركيا لها علاقات سيئة مع العراق وسوريا حول مسألة المياه والأكراد.إذن المشكلة هي هوياتية أكثر شيء، حيث يطرح سؤال هل تركية أوربية أم لا؟

بالإضافة إلى مشكلة الدين الإسلامي، وبالخصوص بعد نجاح حزب **العدالة والتنمية** في الانتخابات التشريعية منذ 03 نوفمبر 2002 ثم إعادة انتخابه سنة 2007 والذي يعتزم فتح مناصب جديدة في مديرية الشؤون الدينية كما أن معظم سكان تركيا يفضلون الذهاب ومخالطة المساجد، رغم أن **كمال أتاتورك** الرئيس الأول لدولة تركيا الحديثة 1924، قد قبل بالإسلام لكن بشرط أن لا يخرج من البيوت والمساجد ،"**إذن فرض إسلام تحت المراقبة**" رغم أن الجيش التركي يفرض العلمانية كمنهج سياسي لدولة تركيا، ورغم هذا يبقى التخوف الأوروبي من انضمام دولة مسلمة إلى الإتحاد كي لا يفقد هويته الأوروبية[2].

كذلك من بين النقاط التي تخيف الإتحاد الأوروبي، هو الجيش التركي، لأنه يتدخل كثيرا في الحياة السياسية، الأمر الذي يعتبره الأوروبيين ليس من مبادئ وركائز الديمقراطية الليبرالية، لذلك من بين شروط الإتحاد لقبول انضمام تركيا، تقليص دور الجيش في الحياة السياسية التركية وفسح المجال أكثر أمام المدنيين.

---

1 - Le monde 30/11/2002

2 -Xavier De Villepin, Un Nouveaux Monde Dans Les Relations Internationales, Paris : Ellipses,2005, p.86,87.

من أهم المسائل أيضا المسألة القبرصية، حيث يريد الإتحاد من تركيا حل المسألة نهائيا وكذلك مسألة الأكراد وحقوق الإنسان المتردية في تركيا، كل هذه المسائل تعتبر بالنسبة للإتحاد الأوروبي من معرقلات وأسباب رفضها للعضوية التركية داخله وهذا منذ أن بدأت تركيا تعمل على الانضمام إلى الاتحاد سنة 1989.

بالإضافة إلى عدم استيفاءها للشروط والمعايير الاقتصادية التي يستوجب أن تتوفر في المترشح وهذا يعتبر إجحاف في حق تركيا لأن دول مثل **مالطا أو قبرص اليونانية** واللتان انضمتا إلى الاتحاد سنة 2004 لم تتوفر فيهما الشروط مثلهم مثل بقية الدول الأخرى المنضمة إلى الاتحاد بل بالعكس فإن تركيا تعرف اقتصاد مزدهر عن تلك الدول التي انضمت مؤخرا للإتحاد الأوروبي.

أما عن أسباب إرادة تركيا الدخول للإتحاد الأوروبي فهي كالآتي:

1- لأن الاستقرار في تركيا سيتأثر بالموقف الأوروبي من دخول تركيا للإتحاد كما ستتأثر مسيرة الإصلاح الداخلي في تركيا خاصة بإبعاد العسكريين من الحياة السياسية[1].
2- لأن زعزعة الاستقرار في تركيا قد يؤثر في العلاقات التركية- اليونانية.
3- في حالة رفض الاتحاد دخول تركيا لن تستطيع تركيا أن تمارس دور الجسر بين الإسلام والغرب أي دورها الحضاري.
4- هناك ارتباط مهم بين علاقات تركيا مع الإتحاد الأوروبي بموضوع حل المشكلة القبرصية، لأنه من دون أن تحصل تركيا على جدول زمني على الأقل لدخولها للإتحاد فإنه من الصعب إقناع القبارصة الأتراك قبول مشروع التسوية الذي قدمته الأمم المتحدة لحل الصراع في الجزيرة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

ومنه كان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية الأوروبية، ومحاولة ترتيب البيت الأوروبي كما تريد للتأثير على صنع القرار فيه بما يتلاءم وإستراتيجيتها في المنطقة، لأن تركيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، هي حليف قوي

[1]-باتريك سيل، **تركيا ، قبرص، العراق،أوروبا هل من حل للنزاعات ؟** جريدة الحياة لندن 2002/12/08 .

في المنطقة وكما ذكرنا سابقا أن قواتها هي الثانية في الحلف الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية كما تحتل تركيا مكانة مهمة جدا في الإستراتيجية الأمريكية حيث تعتمد على عدة محاور أهمها:

1- فهي مفتاح لأمريكا بالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى.
2- الشرق الأقصى والشرق الأوسط.
3- جنوب شرق أوروبا.
4- علاقاتها المميزة مع إسرائيل وبالتالي تكون حلقة وصل بين المسلمين وإسرائيل.
5- تعتبر تركيا بالنسبة لأمريكا نموذج للإسلام المعتدل الذي يريد تسويقه للعالم الإسلامي بالخصوص والعالم بصفة عامة.[1]

لذلك وعن طريق الضغط الأمريكي على الاتحاد الأوروبي تم إقرار تركيا في وضع مرشح للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، أثناء أعمال المجلس الأوروبي في **هلسنكي** عام 1999. لذلك فإن تركيا تحصلت على مساعدات من الإتحاد كي تصبح تركيا مستعدة للانضمام باستيفاء الشروط الاقتصادية والسياسية.

لقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية، مرة أخرى خلال انعقاد مؤتمر **قمة** الاتحاد الأوروبي في **كوبنهاغن** الذي انعقد في 12 ديسمبر 2002، للضغط على المؤتمر لقبول تركيا في عضوية الإتحاد، حيث صرح الرئيس الأمريكي **جورج بوش الابن** خلال لقائه رئيس حزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة التركي **طيب أردوغان** في واشنطن :" **بأنه سيطلب من الإتحاد الأوروبي الموافقة على دخول تركيا للإتحاد**"، كما دعا وزير الخارجية الأمريكي السابق **كولن باول** القمة الأوروبية إلى البدء بمفاوضات لانضمامها للإتحاد .

إنّ هذه العبارات الواردة عن صانعي القرار في الولايات المتحدة، تعتبر تقريبا أمر لصانعي القرار في أوروبا أو كوصي عن الشؤون الأوروبية وأثار هذا التدخل النقد الشديد ضد الولايات المتحدة الأمريكية من قبل بعض الدول الأوروبية في الاتحاد، حيث

[1] - Hassan Basri Elmas, L'union Européen et La Turquie ,Le Débat Stratégique Euro-américain 1998, Paris : Cirpes,1998,p.14.

انتقدت فرنسا هذا التدخل ، على لسان وزير الصناعة السابقة " **نيكول فونتين**" حيث قالت:" **ليس للرئيس الأمريكي أن يتدخل في القرار الأوروبي وليس من صلاحياته التدخل في القرار الأوروبي**"[1].

لقد استمر التدخل الأمريكي لصالح تركيا في القرار الأوروبي حتى الآن، لأن تركيا تعتبر مفتاح للولايات المتحدة الأمريكية في عدة جبهات، ولا يمكن التفريط في هذه البوابة وكل القمم التي تلت قمة **كوبنهاغن** إلا ويثار فيها الجدل حول تدخل أمريكا لصالح تركيا للانضمام إلى الاتحاد. مما يؤدي إلى توسّع الهوة بين أمريكا وحلفاءها لأن القرار النهائي دائما يكون لصالح أمريكا، لأنها الأقوى وهذا ما يعيه جيدا دول الإتحاد الأوروبي.

ب مسألة كوسوفو:

في أعقاب توقف الصراع في البوسنة بعد اتفاق "**دايتون**" 1995 توجهت جهود الإتحاد الأوروبي، صوب إقليم كوسوفو في محاولة لمنع تفجر الصراع وتسوية المشكلة وفق الأسس المتفق عليها وهي حكم ذاتي لألبان الإقليم ضمن جمهورية صربيا مع إشراف دولي على تطبيق بنود الاتفاق ومراقبة الأوضاع في الإقليم، من هنا تشكلت **مجموعة الاتصال الدولية*** لوقف العنف والعمليات العسكرية من طرف بلغراد، ثم مطالبة مجلس الأمن بفرض عقوبات عل يوغوسلافيا، ورغم هذا فشلت جهود المجموعة رغم وجود الولايات المتحدة فيها لأنها لم ترد إنجاح المسار مع المجموعة بل منفردة.

وبالتالي فتحت الولايات المتحدة، المجال أمام نشاط دبلوماسيتها التي كانت ترتبط بصلات قوية مع القوى الألبانية الفاعلة بمختلف توجهاتها، وكان هناك تلويح من طرف

---

[1] - le monde ,13/12/2002 .

* - **مجموعة الاتصال** : هي ست دول: أمريكا ، روسيا ، فرنسا، بريطانيا ، ألمانيا ، إيطاليا لتسوية مشكلة إقليم كوسوفو.

أمريكا باستخدام القوة العسكرية في حال تشدد أي طرف وعرقلة المفاوضات أو عدم تنفيذ الاتفاقات ،وهذا ما لم يكن يرضى الطرف الأوروبي[1].

لقد بدا الاختلاف حول الوسائل والأدوات واضحا بين الطرفين الأوروبي والأمريكي حيث أكد وزير الدفاع الأمريكي:" **أن حلف شمال الأطلسي ليست في حاجة إلى تفويض من الأمم المتحدة أي من مجلس الأمن إذ قرر القيام بأي عمل عسكري في كوسوفو**[2]" بينما أكد الأوروبيون على أن أي تدخل عسكري في الإقليم يحتاج تفويض من الأمم المتحدة ومن هنا حرصت الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف على معارضة النهج الأمريكي الرامي إلى التصعيد ثم الانفراد بالملف كما انفردت بملف البوسنة من قبل.

رغم أن الخلاف أو الأزمة حلت من طرف مجموعة الاتصال بموجب اتفاق "**رامبوية**" بفرنسا 1999، بإعطاء الإقليم حكم ذاتي موسع، شنت الولايات المتحدة غارات على "**صربيا**" نتيجة عدم موافقتها على مشاركة حلف الأطلسي في حفظ الأمن، إن تصور أمريكا كان خاضع لحسابات أخرى وهي إفشال صيغة "**دايتون أوروبية**" وأن الدول الأوروبية لم تكن لديها القدرة لمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك ولحد الآن مازال إقليم كوسوفو من بين الملفات العالقة والحاضرة على طاولة مباحثات الإتحاد الأوروبي، لأن الأوروبيون يعتقدون أن مثل هذه الأزمات لا تحل بالقوة العسكرية، لأنها تخلق عداءات إثينة نتيجة تعدد القوميات والهويات[3].

خلاصة هذا الطرح أنه ما ترتب عن اللجوء إلى القوة المسلحة من جانب حلف الأطلسي يكاد يقترب من الكارثة على كافة المستويات بالنسبة لجميع الأطراف، سواء محليا أو دوليا لأن العلاقات بين الصرب والألبان لازالت مشدودة لحد الآن ووصلت إلى

---

[1]- عماد جاد، **الاتحاد الأوروبي من الشراكة الاقتصادية إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة** ،القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية 2001،ص 169.

[2] - المرجع السابق، ص.169

[3]- المرجع السابق، ص170

درجة متقدمة من الانفصال الواقعي، كما أن تكاليف إعادة الإعمار باهظة وتتطلب حشد طاقات ضخمة ومن يسدد الفاتورة دائما هوا لإتحاد الأوروبي.

من هنا فإن **حرب أولبرايت** أي حرب كوسوفو، هي حرب أمريكية والقرار أمريكي والتسوية المؤقتة أمريكية ولا علاقة للأوروبيين بها، وتوضح استمرار العجز الأوروبي عن الفعل السياسي وتقديم نموذج تسوية على غرار "**دايتون**" 2005 بالنسبة للبوسنة والهرسك، وكذلك عجز الفعل العسكري الأوروبي المنطوي تحت مظلة الحلف الأطلسي الذي يتحكم في هياكله وإدارات التخطيط الولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه فإن الأوروبيين، متأكدون تماما أنّ نشوب أي نزاع في أي بقعة من القارة الأوروبية يعني فقدانها للقدرة على الفعل وانتقال خيوط إدارة اللعبة إلى الولايات المتحدة، أي أنه من مصلحة الاتحاد، منع الصراعات من التفجر في القارة وأن قدرتها على إدارة الصراع المتفجر يتوقف على امتلاكها بنية أمنية وعسكرية مستقلة، وهو الأمر الذي أعاد الحديث بقوة عن ضرورة امتلاك أوروبا لهذه البنية.

ج- مسألة الصراعات في الشرق الأوسط:

إن أمريكا والاتحاد الأوروبي، لهما نفس النظرة حول مسألة العالم الإسلامي والصراع في الشرق الأوسط، لكن يبقى دائما الاختلاف حول الأدوات المستعملة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تكون الآمر والناهي دائما في الشرق الأوسط حيث تعودّت إصدار الأوامر والتوجيهات بصورة تسلطية ولا تقبل النقد على حساب الآخرين حيث رفعت أمريكا خاصة مع الرئيس السابق **بوش الابن** راية الإنفراد بالمنطقة ومحاولة صنع شرق أوسط جديد وتشكيلة إقليمية جديدة، عن طريق حرب أفغانستان وحرب العراق وغيرها خاصة بعد أن حققت نجاحات في هذا المجال.

لذلك يعتبر الشرق الأوسط من المناطق الأكثر أهمية في العالم في إستراتيجية أمريكا والاتحاد الأوروبي، لما له من أبعاد اقتصادية إستراتيجية وحضارية ، لذلك فالتنافس بين

الطرفين على أشده في المنطقة مما عمق الخلافات بينهما حول جميع أزمات الشرق الأوسط (إيران ، العراق ، الصراع العربي الإسرائيلي) .

1- إيران (الملف النووي) :

رغم أن أوروبا تتفق مع واشنطن في خطورة امتلاك إيران لسلاح نووي يشكل خطورة على مصالح الطرفين في المنطقة ويخل بالتوازنات فيها، خاصة مع الأطماع الإيرانية التوسعية في منطقة الخليج، رغم كل ذلك ترى أوروبا أنه يمكن احتواء الأزمة من خلال صفقات متبادلة مع الإيرانيين من خلال منحهم تعويضات مقابل تخليهم عن الحلم النووي دون استخدام القوة العسكرية.

في الوقت الذي تتسم فيه العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي وإيران بالتوتر بسبب طموحات هذه الأخيرة النووية، تأخذ العلاقات الاقتصادية شكلا آخر، حيث يرتكز الموقف الأوروبي الرافض لاستخدام القوة ضد إيران على أساس اقتصادي بالدرجة الأولى ، لأن العديد من الدول الأوروبية لها مصالح اقتصادية مع إيران، ولها مشاريع ضخمة وعقود موقعة في ظل غياب أمريكي على خلفية العلاقات بين طهران وواشنطن والصراع على النفوذ في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك هناك عامل امتلاك إيران لمصادر الطاقة، لأن أوروبا في أمس الحاجة لها خاصة بعد أزمة الغاز الروسية الأخيرة، حيث أصبحت شركات النفط الأوروبية الكبرى تطارد الغاز الطبيعي عبر محاولة مد أنابيب لاستيراد الغاز من إيران.

لذلك فإن الاتحاد الأوروبي وعلى خلاف الموقف الأمريكي المتشدد الخاص بالتلويح بالعصا واستعمال القوة ومناقشة قرار لفرض العقوبات الانفرادية على إيران، يتخذ موقف مغاير برفض العقوبات على إيران ومواصلة الحوار الصارم معها وحل المسألة النووية الإيرانية عبر الوسائل الدبلوماسية، وأن العقوبات قد تدفع إيران إلى موقع المجابهة الأكثر تشددا إذا قامرت إيران بكل ما تملكه، فلا يمكن تصور نتائجها.

إن الولايات المتحدة تثق كل الثقة بالقوة بينما يثق الإتحاد الأوروبي بقوة السلام إذ ينفي الرأي العام الأوروبي عامة لجوء أمريكا إلى القوة، أما الموقف الرسمي الذي

يتخذه الإتحاد الأوروبي، هو وجوب الاهتمام بنوايا الشعب الإيراني لأنه بالنسبة لأوروبا، إيران لها حضارة عريقة ودولة عظيمة، وعلى أوروبا أن تحافظ على العلاقات الطبيعية*.

لقد صرح **خافير سولانا** منسق السياسة الخارجية والأمنية السابق في الاتحاد الأوربي: "**أن الإتحاد سوف يستأنف مباحثاته مع إيران بشأن ملفها النووي بعد حل القضايا العالقة بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية**"[1]، لذلك فإن الاختلاف الحاصل بين أمريكا وأوروبا بشأن الملف النووي الإيراني راجع إلى تصور الطرفين للمنطقة التي تعتبر منطقة تأمين الطاقة للغرب. ومن تمّ فإن النزاع يكون على أشده بينهما فيما يتعلق بالأمور الحيوية.

2- المسألة اللبنانية:

لقد أدت الحرب اللبنانية –الإسرائيلية إلى اختلاف كبير في وجهات النظر بين الأمريكيين والأوروبيين حيث اجتذبت انتباه العالم أكثر مما كانت عليه في السابق.

ففي حين كان هناك اتفاق بين الطرفين باستصدار قرار من مجلس الأمن رقم: "1559" القاضي بتجريد " **حزب الله**" من السلاح ومساعدة حكومة لبنان في السيطرة على كل أراضيها وإرسال قوات دولية لحفظ الأمن في لبنان، أصبح هناك خلاف واضح بينهما في كيفية إدارة النزاع، حيث اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافا صريحا بأن هذا النزاع يعد فرصة " لبناء شرق أوسط جديد مؤيد فيه لإسرائيل على حساب الطرف العربي، كما أنها ترفض دائما مطالبة إسرائيل بوقف إطلاق النار رغم تصعيد الحرب محتجة بأن إسرائيل تدافع عن نفسها.

إن الحقيقة أن مركز اهتمام الولايات المتحدة تجاوز الأراضي اللبنانية وفقا لخطة الشرق الأوسط الجديد، بل يخضع "**حماس**" الفلسطينية **وحزب الله** اللبناني ومؤديهما إيران

---

*مقتبس من كلام الرئيس الفرنسي السابق **جاك شيراك** أثناء اجتماع الاتحاد الأوروبي في فلندا ،2 سبتمبر2006 .

[1]- **التصدي الأوروبي لأمريكا بشأن فرض عقوبات اقتصادية** http://www alalam.IR 2007/08/19

وسوريا لفئة الإرهاب جميعا، وتعد كلها من أكبر المعوقات في تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة.

أما أوروبا فقد أدانت **حزب الله** وانتقدت إسرائيل التي تجاوز ردها الحد أيضا عندما خلّفت القوات الإسرائيلية **مجزرة بلدة قانا** وشنت الهجوم في أعماق أراضي لبنان، حيث أدان معظم الدول الأوروبية إسرائيل باستخدام القوة عشوائيا، وأصرت أوروبا على التوصل إلى اتفاق سياسي حول السلام الدائم، وأنها لن تصبح جزءا من الحرب.

كما أن الاتحاد الأوروبي فتح الحوار مع سوريا وإيران رغم رفض أمريكا لاشتراكهما في التسوية والحوار معهما، أيضا رفضت أوروبا إدراج **حماس وحزب الله** على قائمة أسماء المنظمات الإرهابية حيث صدت ضغط أمريكا بهذا الشأن.[1]

إن أوروبا عموما والإتحاد الأوروبي خاصة، يرى أن الحرب اللبنانية-الإسرائيلية هي امتداد للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ومن الضروري وضع خط فاصل مع حرب مكافحة الإرهاب التي تروج لها أمريكا كما ترى أوروبا أنه لا يمكن تصدير الديمقراطية بالقوة وخير مثال العراق، حيث لا يرغب الإتحاد الأوروبي أن تضع أمريكا مصالحها فوق مصالحه وتسيطر على المنطقة منفردة.

لذلك طالبت دول الإتحاد الأوروبي، بوقف العمل العدائي ضد لبنان عوض وقف إطلاق النار،هذا ما يوضح أن الإتحاد الأوروبي يحاول لعب دور إيجابي في حل الأزمات في الشرق الأوسط، ويحاول أن يضغط على أمريكا للتنسيق معه في شؤون الشرق الأوسط لكن في غالب الأحيان فإن الضغوطات الأمريكية تضعف القرار الأوروبي .

3- الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي(الحرب على غزة)

إن الإتحاد الأوروبي، يرغب في لعب دور في الشرق الأوسط بما يتناسب مع طبيعة العلاقات القوية التي تربطه بدول المنطقة ومع حجم مصالحه الحيوية فيها، حيث هدّد

[1]- المرجع السابق.

مرارا بإيقاف مسار الشراكة مع إسرائيل كوسيلة للضغط عليها للجوء إلى الحوار مع الفلسطينيين[1].

إن الموقف الأوروبي في مجمله يختلف عن الموقف الأمريكي اتجاه القضية الفلسطينية، حيث يفضل الأمريكيين استعمال عبارة الإرهاب على المقاومة الفلسطينية ويطلق العنان للآلة العسكرية الإسرائيلية ويغض الطرف على التجاوزات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

إن الإتحاد الأوروبي يرفض استعمال القوة وطالب العديد من المرات امتثال إسرائيل بعدم الدخول واجتياح المناطق الفلسطينية، حيث استصدر قرار بتعليق الشراكة مع إسرائيل سنة 2002، كما أصدر الاتحاد الأوروبي قرارات بفرض الحظر على تصدير الأسلحة لإسرائيل ، لكن ما يقلل من أهمية هذه القرارات هو أنها غير ملزمة لدول الإتحاد خاصة باختراق الولايات المتحدة له عن طريق توسيعه لدول شرق أوروبا[2]، بالإضافة إلى حلفاءها التقليديين في الإتحاد الأوروبي قبل التوسيع.

كما هناك اختلاف آخر حول حركة **حماس** ووصولها إلى الحكم حيث تتبنى واشنطن وجهة نظر **صهيونية-إسرائيلية** بحصار الحركة وتجفيف منابعها وفرض عزلة سياسية عليها، وترفض التعامل مع الحركة بوصفها **حركة إرهابية**.

أما الموقف الأوروبي ورغم أنه انصاع للضغوط الأمريكية والصهيونية، ووضع حماس في الأخير في خانة **المنظمات الإرهابية** إلا أنه يرفض سياسة عزل الحركة وتجفيف منابعها وإغلاق مؤسساتها ، حيث يرى أن حركة **حماس** بمؤسساتها الخيرية والاجتماعية تحمل عبئ المجتمع الفلسطيني وتوفر له العديد من فرص العمل وتحارب الجهل والبطالة والفساد، وهو ما يحسّن من الوضع المزري في فلسطين الناتج عن حكومات **فتح** الفاسدة والاعتداءات الصهيونية المدعومة أمريكيا.

---

[1]-حدود الدور الأوروبي في عملية السلام، مرجع سابق.

[2] - S.E MIGUEL ANGEL MORTATIONS , DES RAPPORTS TRANS ATLANTIQUE DIFFERENTS FACE AUX CONFLITS IRAKIEN ET ISRAELO-PALSTINIEN , LES RELATIONS TRANSATLANTIQUE de la Tourmenté à l'Apaisement ?, Paris : IRIS, 2003 p .99 ,100.

كما دعت أوروبا أمريكا باحتواء حركة **حماس**، وفتح المجال السياسي أمامها وعدم اعتماد سياسة الصدام وإعطاء الحركة فرصة للتمثيل السياسي أفضل من المقاومة المسلحة لأن الحركة في نظرهم سوف تتحول بدورها إلى حركة أكثر براغماتية وتقترب من النموذج التركي، إلا أن التصور الأمريكي القائم على وجهة النظر الصهيونية التي ترى أن حماس قتل العديد من الإسرائيليين، فهو أكثر تشددا وصداما حيث يطلب بحل الحركة وتسليم سلاحها والاعتراف بإسرائيل ، وهذا ما ترفضه الحركة مما يزيد في تأزم الوضع في نظر الأوروبيين .

أما **الحرب على غزّة** فقد أثارت ردود الفعل الحذرة للاتحاد الأوروبي اتجاه عمليات القتل الجماعي التي شنتها إسرائيل ضد الفلسطينيين في غزة لعدة أسابيع والحصار المفروض على الأراضي المحتلة، دهشة الكثير من المراقبين. ولكي نفهم هذا الموقف، يجب أن نتذكر أن الاتحاد ليست لديه في الواقع "**سياسة خارجية مشتركة**".

موقف الاتحاد الأوروبي

اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا في 30 ديسمبر 2008، بعد عدة أيام من المفاوضات بين أعضائه، وخاصة بعد ثورة الغضب العالمي الناجم عن القصف الإسرائيلي ضد المدنيين في غزة، وقد اقترح الاتحاد الأوروبي في بيان رسمي، عدة حلول للخروج من الأزمة:

1- وقف إطلاق النار الفوري الدائم وغير المشروط.
2-وقف إطلاق الصواريخ من قبل حماس.
3-وقف الأعمال العسكرية لإسرائيل.
4-ضرورة استئناف عملية السلام المنصوص عليها في القرار 1850 الصادر عن مجلس الأمن.

كما جاء في البيان "**ليس هناك من حل عسكري لإسرائيل والفلسطينيين في غزة أو في أي مكان آخر. الحل ينبغي أن يستند إلى العملية التي اعتمدت في أنابوليس، وعلى**

إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل على أن يتم التعايش بينهما في سلام وأمن. [1]

وعلى الرغم من أن البيان إنساني في جوهره، إلا أننا لا نجد في أي مكان في نص البيان إدانة مباشرة للقصف الإسرائيلي ضد المدنيين، أو لانتهاك اتفاقية جنيف بشأن الحرب، أو الإشارة إلى أن قطاع غزة أصبح سجنا في الهواء الطلق وهدفا للتقتيل من جانب الجيش الإسرائيلي.

أما فيما يخص اللجنة الأوروبية، فقد قررت في 4جانفي 2009، إقرار حالة الطوارئ الإنسانية وتخصيص 3 ملايين يورو إضافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين من الضربات الجوية الإسرائيلية والحصار المفروض على القطاع.

أسباب العجز الأوروبي

المشكلة الحقيقية والواقعية تكمن في أن الاتحاد الأوروبي لا يعتبر نفسه لاعبا رئيسيا في المنطقة، وتتقاسم الأطراف الرئيسية في هذا الصراع الفلسطينيون والإسرائيليون والدول العربية معه هذه الفكرة، وإن اتخذ الاتحاد موقفا مبدئيا من الصراع، إلا أن ذلك لا يعنى توجيه سياساته لمنطقة الشرق الأوسط وهي طريقة أخرى لتوضيح أن سياسته هي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

في الواقع إن الاتحاد قد وافق، كما فعلت السلطة الفلسطينية، على تغييرين أساسيين في إدارة هذا الصراع الدولي منذ بداية التسعينيات. أولا، وبعد حرب الخليج في 1990-1991، وافق الاتحاد الأوروبي على وضع الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني خارج إطار الشرعية الدولية من خلال مبادرة **مؤتمر مدريد**.

وفي حين كانت النتائج الأولية **لمؤتمر مدريد** في عام 1992 هي إقامة حوار مباشر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فقد أدت أيضا إلى جعل المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية من

[1] - S.E MIGUEL ANGEL MORTATIONS , Op.Cit, p101.

اختصاص الأمم المتحدة، ومنذ ذلك الحين أوضح الأمريكان والإسرائيليون للعالم أنه لا يمكن إيجاد حل لهذا الصراع إلا في إطار اتفاقية ثنائية بين الأطراف الرئيسية في ظل الإدارة الأمريكية، بينما يقتصر دور الأمم المتحدة على التأييد.

إنّ الفلسطينيون والذين أضعف موقفهم بسبب دعمهم لعراق صدام حسين خلال حرب عام 1991، لم يكن أمامهم سوى القبول بهذا الوضع، حيث أن شرعية حقوقهم لا تتوقف على قرار من المجتمع الدولي، ولكن على ما يحرز من تقدم أو تراجع في المفاوضات بينهم وبين الإسرائيليين الذين يحظون بتأييد مطلق من الأمريكيين.

وقد اتخذ اتفاق **أوسلو** الاتجاه نفسه. وإن قام **أرييل شارون** بخرقه دون أي اعتراض من الأمم المتحدة ، فذلك لأن هذه الاتفاقات لا تندرج ضمن هذه المؤسسة، وهكذا أعفت الأمم المتحدة نفسها من هذا الصراع ووضعته في يد الولايات المتحدة وإسرائيل.[1]

وعليه فإن العقوبات أو القرارات التي يتخذها مجلس الأمن في هذا الشأن لا تقلق الإسرائيليون والأميركيون، لأنها لا تتعدى ببساطة كونها مجرد مظلة رسمية للشرعية الدولية لإيجاد حل لهذا الصراع، وقد وافقت أوروبا على هذا المنحى بل ودعمته دبلوماسيا أيضا.

وكنتيجة لهذا التحول الأساسي للصراع منذ ما يقرب من تسعة عشر عاما، فقد قبلت أوروبا بتغيير آخر فرضه الجانب **الإسرائيلي-الأمريكي**، وهو وضع مصطلح "**أمن إسرائيل**" كشرط مسبق لإحراز أي تقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين، بديلا عن خيار "**السلام مقابل الأرض**".

إن التمسك بحق إسرائيل في الأمن أصبح الأداة الرئيسية لفشل أي مفاوضات حقيقية مع الفلسطينيين. كما فقدت أنشطة "**اللجنة الرباعية**" في ظل الإدارة الأمريكية قيمتها بالاستخدام المضلل لهذا المبدأ، كل هذا أدى في المقابل إلى تعزيز موقف حركة حماس.

1- آلان غريش، ترجمة : سيدي أحمد ولد أحمد سالم ، **موقف الإتحاد الأوروبي من الحرب على غزة**، مركز الجزيرة للدراسات، 18 /2009/01 www.eldjazeera.com

في الواقع إن الاتحاد الأوروبي، في أغلبيته يجمع بين وجهة النظر **الإسرائيلية - الأمريكية** في مواجهة العالم العربي والإسلامي، ودول منفردة فقط مثل فرنسا في ظل الإدارة السابقة **لشيراك** وتراجع هذا الموقف في عهد **ساركوزي** أو إسبانيا تحت حكم **ثاباتيرو** رفضتا إتباع هذا الاتجاه.

وأخيرا فإن الرأي العام في الغالبية العظمى من دول الاتحاد الأوروبي يرى إسرائيل كدولة أوروبية في الشرق الأوسط، أو دولة غربية في قلب العالم الإسلامي، وقد لعبت رئيسة **حزب كاظمة تسيبي ليفني** على هذا الوتر خلال زيارتها لفرنسا، حيث بررت القصف الإسرائيلي في غزة بقولها: "**إن إسرائيل تدافع عن القيم الغربية**"[1]. وتعزز وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، جماعات الضغط الموالية لإسرائيل في وسائل الإعلام، والقطاع المالي، والأحزاب السياسية.

ورغم هذا فقد طرأ تغيير في الرأي العام الأوروبي في السنوات العشر الأخيرة، حيث تدهورت صورة إسرائيل بسبب سياستها في الأراضي المحتلة، رغم أن شرعية القضية الفلسطينية لا تتأثر بالرأي العام الأوروبي، إلا أنه يعتبر وسيلة من وسائل دعم كفاح الفلسطينيين.

وتجدر الإشارة إلى أن الإستراتيجية الفرنسية بقيادة الرئيس **ساركوزي** والأوروبية أيضا الساعية للتقارب مع إسرائيل مبررة على اعتبار أن تحسين العلاقات من شأنه أن يسمح للاتحاد الأوروبي وفرنسا على وجه الخصوص بالتأثير على السياسة الإسرائيلية. ولقياس مدى عدم نجاعة هذه الإستراتيجية الأوروبية يكفي أن ننظر إلى ما حدث في الحرب على غزة وإلى توسيع المستوطنات الإسرائيلية.

إن هذا التحول في الإستراتيجية الأوروبية لا يمكن فهمه دون تحليل التغيرات التي حصلت في السياسة الفرنسية، حتى ولو كانت هناك عوامل أخرى ساهمت في هذا التحول كتوسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق وانضمام بلدان عرفت بتأييدها القوي للسياسة الإسرائيلية. ذلك أنه منذ سبعينات القرن الماضي إلى بداية الألفية الراهنة، وأيا كان

[1] -المرجع السابق.

الرئيس الفرنسي، فإن فرنسا لعبت دورا رئيسيا في أوروبا فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط.

وقد جاء على لسان **تسيبي ليفني** خلال زيارتها لباريس في 1 مارس 2006:" **أنه قد حان الوقت بالنسبة لإسرائيل أن تحرك الأمور فيما يتعلق بالعلاقات مع فرنسا. (...) فمواقف الفرنسيين أصبحت أفضل، فهم يناضلون ضد المشروع النووي الإيراني وضد حزب الله في جنوب لبنان ومواقفهم أصبحت صارمة ضد حماس، ماذا يمكن أن نتمنى أفضل؟**"[1]، وكان الرئيس الفرنسي يومئذ جاك شيراك، وقد عرفت السنتين الأخيرتين من رئاسته (2005-2007) تحولا غير مسبوق نحو تعزيز العلاقات مع إسرائيل.

لقد أعطى وصول الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** للسلطة في ماي 2007، سرعة لإشاحة الوجه عن فلسطين، فقد رفض **ساركوزي** التنديد بـــ"الاحتلال" بل إن هذا المصطلح اختفى من مفردات الدبلوماسية الفرنسية، وقد وافق الرئيس على سياسة الحصار المفروض على غزة ومقاطعة حماس.

لقد صرح وزير خارجية فرنسا في 18 جويلية 2007 أن حماس تحتفظ بـــ"اتصالات مع **تنظيم القاعدة**، وفي الوقت نفسه عمقت فرنسا علاقاتها مع إسرائيل، وخير شاهد على ذلك زيارة الرئيس **ساركوزي** لإسرائيل في الفترة من 22 إلى 24 جوان 2008.

منذ السابع والعشرين ديسمبر2008 ومع اندلاع التدخل الإسرائيلي في غزة دعا ساركوزي إلى "**الوقف الفوري للهجمات الصاروخية على إسرائيل ووقف القصف الإسرائيلي لغزة.**"[2] ولم يكن هذا الموقف يعني دعوة الجانبين إلى تقدير الأضرار المشتركة بينهما والناتجة عن هذه الحرب لأنه يدين "**الاستفزاز غير المسؤول الذي أدى إلى هذا الوضع (أي إطلاق الصواريخ من طرف حركة حماس).**"

[1]- المرجع السابق.
[2]- المرجع السابق.

وخلال زيارته إلى المنطقة جدد اتهامه لحماس:" **بأنها تصرفت تصرفا غير مسؤول ولا يمكن غفرانه**"[1]. ومن المسلم به أن فرنسا قامت إلى جانب مصر بمحاولة للتوصل لوقف لإطلاق النار، ولكنها في الوقت الذي تحمل حركة حماس مسؤولية ما يحدث فإنها تشجع التطرف الإسرائيلي.

وأثناء مناقشة مجلس الأمن لاعتماد لقرار تمّ التصويت عليه في الثامن من جانفي2009، فإن فرنسا التي ترأس المجلس حاولت الاعتراض على نص القرار مفضلة بيانا بسيطا، وحينما وجدت فرنسا نفسها معزولة لم يكن في استطاعتها غير التصويت لصالح قرار أعد الجزء الأكبر منه من جانب البريطانيين والأميركيين.

لذلك فإن أزمات الشرق الأوسط هي محل جدال وخلاف كبير بين أمريكا وأوروبا، لكن يرجع القرار النهائي دائما لصالح الولايات المتحدة نتيجة ثقلها في المنطقة واستعمال قوتها العسكرية والسياسة للفصل في خلافاتها مع أوروبا ،

كما أن هناك عدة اختلافات سياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي بخصوص مسائل دولية أخرى من بينها:

أ- اتفاقية كيوتو للبيئة:

إن الإتحاد يعتبر أن أمريكا واقتصادها وصناعتها الضخمة هي من أكبر المتسببين في قضية الاحتباس الحراري وتلوث البيئة، ورغم ذلك رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على اتفاقية "**كيوتو**" لسنة 1997 لخفض انبعاث بعض الغازات التي يعتقد أنها تسبب الاحتباس الحراري في الجو، وذلك لأثرها السلبي على الاقتصاد الأمريكي كما يبرر بوش الإبن.

لقد عرضت أمريكا مبادرة جديدة لبحث التبدلات المناخية كبديل "**لمعاهدة كيوتو**" مشيرة أن الأهداف البيئية لدى أمريكا وأوروبا متطابقة ومقابل ذلك كان رفض أوروبي

[1]- المرجع السابق.

لهذه المبادرة وإصرارهم على التمسك بمعاهدة " **كيوتو**" والتزامهم بها رغم الرفض الأمريكي.

ب- محكمة الجزاء الدولية:

أما فيما يخص رفض الولايات المتحدة الأمريكية، لمحكمة الجزاء الدولية وعدم المصادقة على إنشائها فهذا راجع في التصور الأوروبي على أن الولايات المتحدة عازمة على العمل منفردة في النظام الدولي، وأنها سوف تستمر في خرق الشرعية الدولية أمام مرأى الجميع دون وجود هيئة قضائية قانونية لمحاسبتها رغم أن حلفاؤها في الحرب على العراق كبريطانيا وإسبانيا قد وقعتا على الاتفاقية الخاصة بإنشاء محكمة الجزاء الدولية، حيث وضعت أمريكا العقبات أمام المحكمة مثل، الإصرار على أن يكون لمجلس الأمن الدولي دور في تحديد القضايا التي تبحثها المحكمة[1].

ج- الأمم المتحدة:

يرى الأوروبيون أن هناك استعمال أمريكي لمجلس الأمن والأمم المتحدة لتحقيق مصالحها، وبالتالي من الضروري إصلاح المنظمة الدولية، لأنها لا تعمل كما ينبغي لها العمل وممثلو هذه المنظمات في حقيقة الأمر هم ممثلو الدول بمعنى أن الدول هي التي تقرر[2]، والمثال الصارخ على ذلك هو أن الأمم المتحدة ليس بوسع أمينها العام أن يتخذ موقفا خاصا بتصوره واعتقاده حول مسألة معينة، ويكاد لا يكون له وجود أمام قرارات مجلس الأمن وعندما حاول الأمين السابق "**بطرس غالي**" أن يؤكد على الجانب السياسي في وظيفته،دفع ثمن ذلك غاليا بعدم انتخابه ثانية ودعمت أمريكا "**كوفي عنان**" لهذا المنصب.

ومن تم تتصور أوروبا أن **الأمم المتحدة** لا تلعب دور الحكم، بينما تصر أمريكا على أن يظل دورها تابع لا متبوع ، حيث تبدل جهود جبارة لتكريس قوتها كدولة عظمى

---

[1]- وليد عبد الحي، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** ،عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع 2002،ص32.

[2]- سعيد اللاوندي، **بدائل العولمة**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2001 ،ص 135-136.

وحيدة في العالم، كما تحاول تجميد كل المحاولات من القوى المناوئة لها حيث يقال :" **أن الأمم المتحدة ليست إلا حجرة تسجل فيها القرارات التي تم اتخاذها سلفا في أمريكا**"[1].وربما لهذا السبب تفضل أمريكا كثيرا منظمة حلف الأطلسي عن منظمة الأمم المتحدة وشروط المساعدات الثنائية عن شروط المساعدات المتعددة الأطراف بمعنى أنها تفضل المواقع التي تضمن السيادة بامتياز*.

ومنه يرى الاتحاد الأوروبي أن المشروعات الكبرى التي هيكلت النظام الدولي، والتي تعود إلى أربعينيات القرن الماضي" **مثل ميثاق الأمم المتحدة** "باتت عاجزة بصورتها الراهنة" عن مواجهة آثار العولمة الأمريكية ومن تم أصبح ضروريا إصلاح هذه المؤسسات أو البحث عن بديل(**)،وبتعبير آخر إن إدارة الأزمات المشتركة في العالم وتنميتها تنمية صحيحة ومتطورة وحماية القيم الإنسانية ، الأساسية في القرن الواحد والعشرين تحتم حسب الاتحاد الأوروبي اختراع بنيان عالمي جديد، وما الاتحاد الأوروبي سوى النموذج الواقعي له، هكذا يعتقد القادة الأوروبيون.

إنه ومن غير المعقول كما يرى وزير الخارجية الفرنسي السابق" **هوبر فيدرين**" :**ألا يمثل مجلس الأمن سوى نصف الكرة الأرضية في الشمال، بينما يظل نصف الكرة الأرضية في الجنوب بعيد أو مغيبا وكأنه لا يوجد في الأصل**"[(2)].

إن الولايات المتحدة الأمريكية، لا تزال تتأخر في دفع حصتها للأمم المتحدة ولا تريد دفع المتأخر عليها وهي وسيلة تقول بها للأعضاء في الأمم المتحدة، أنه بدون حصة

---

[1]- المرجع السابق. ص136.

* - تبلغ نسبة النزاعات التي نجحت الأمم المتحدة في تسويتها بين العامين 1945-2000 ما يعادل 14 بالمائة من مجموع النزاعات في العالم، وهو أمر لا يدل على نجاح الأمم المتحدة في هذا المجال.
وتقدر موسوعة العلاقات الدولية لعام 1992 أن عدد المشكلات الدولية على اختلاف أشكالها يصل إلى 10333 مشكلة مما يعني أن العبء على القانون الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية هو عبء كبير إلى حد بعيد.

** - يقول الخبير الأوروبي في المنظمات الدولية "**دانيل ريمي**" "إن الأمم المتحدة لم توجد في عيون الأمريكان إلا لخدمة المصالح الأمريكية في العالم وبأقل تكلفة حيث يشير إلى التسهيلات التي تقدمها الولايات المتحدة للموظفين الدوليين بغرض إقامة علاقات معهم ومع دولهم.

[2]- سعيد اللاوندي، مرجع سابق ، ص 122.

وأموال أمريكا فإن الموظفين في المنظمة الدولية سيجدون أنفسهم مضطرين للعودة إلى بلدانهم.

وفي نفس الوقت تصر أمريكا على إلزام بقية دول العالم بدفع التزاماتها، كما تصر على التزام المنظمة الدولية بالأوامر التي تصدر من واشنطن وهذا أدى إلى تعميق الفجوة بين أوروبا وأمريكا".

لقد أكد "**دانيال ريمي**" :" **أن الولايات المتحدة تستخدم الأمم كأداة حاسمة للمحافظة على مصالحها الإستراتيجية في العالم وهي تستعملها وتقوي دورها في مسائل معينة وتخرج عنها وتلغيها في مسائل وقضايا أخرى**"[1].

إن مجمل هذه التصرفات والسلوكيات التي تتبعها أمريكا كسياسة وإستراتيجية لها في العلاقات الدولية، كعدم مشاورة الحلفاء الأوروبيين في المسائل الهامة التي تمس السياسة الدولية، أو كتجميد وتعليق جهودها في مجال الحفاظ على السلام أو التوسط في المناطق التي تشهد نزاعات كالشرق الأوسط خاصة الخلاف الفلسطيني- الإسرائيلي ، أدى إلى انتشار صورة سلبية للإدارة الأمريكية، وخاصة في عهد الرئيس **بوش الابن** في دول الاتحاد الأوروبي،حيث علق احد الصحفيين في جريدة **فرانكفورتر الألمانية** :" بأن الرئيس الأمريكي بوش رئيس مغرور لقوة عالمية منبهرة بنفسها، لاتراعي مصالح الدول والشعوب الأخرى وقضاياها جاعلة نفسها مقياسا لكل شيء".

وعليه فإن أهم الدول الأوروبية داخل الاتحاد لا تقبل الهيمنة والأنانية الأمريكية وأسلوب السياسة المبنية على المصالح الذاتية فقط، والتي تتجاهل اتفاقيات وقواعد دولية. وبالتالي تحاول هذه الدول بناء مواقف سياسية تتعلق بالعلاقات الدولية ومشاركة الولايات المتحدة في تحمل أعباء المسؤولية الدولية، لأن امتلاك قرار سياسي أوروبي يجعل أوروبا فاعل دولي وقوة عظمى وليس سوق اقتصادي فقط.

[1]- المرجع السابق، ص123.

المبحث الثاني: المسائل الاقتصادية- التجارية والثقافية- الحضارية.

إنّ العلاقات الخلافية بين الطرفين، قد مست أهم نقطة مشتركة بينهما، ألا وهي الفلسفة الرأسمالية الليبرالية المتمثلة في الاقتصاد الحرّ، حيث برزت خلافات عديدة حول تطبيق الرأسمالية الأوروبية أو الرأسمالية الأمريكية، هذه الأخيرة التي أضحى الاتحاد الأوروبي يعتبرها خطرا على النظام الرأسمالي ككل، وبالخصوص أثناء الأزمة المالية سنة 2009 حيث اعتبرها المتسبب الرئيسي فيها من خلال نقص المراقبة على البنوك الأمريكية الخاصة .

إضافة إلى هذا وفي إطار المسائل الثقافية والحضارية، فإنّ الاتحاد الأوروبي أصبح يتخوف من عولمة هذه المسائل لصالح الولايات المتحدة، وتراجع الثقافة الأوروبية التي تعد أعرق وأقدم من الثقافة الأمريكية.

المطلب الأول: المسائل الاقتصادية - التجارية

إن الأسباب التي ضمنت للولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة عقب الحرب العالمية الثانية، قد تآكلت في المجال الاقتصادي حتى لم يعد لها أثر، في حين بات الإتحاد الأوروبي وكذلك اليابان والصين من القوى الاقتصادية التي كسبت قدرة تنافسية في مواجهة الولايات المتحدة،وصارت قادرة على أن تسعى إلى تحقيق مصالحها ولو تعارضت في هذا الإطارمع خطط واشنطن،وبالتالي يمكن أن تكون المرحلة المقبلة هي مرحلة اشتداد التنافس خاصة الاقتصادي بين القطبين الأمريكي و الأوروبي.

لعلّ أوروبا هي قزم من الجانب الأمني والثقافي والسياسي أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وتستقبل تأثيرات الولايات المتحدة بدون رد فعل في هذه المجالات المذكورة لكن في المسائل الاقتصادية والتجارية فإن الاتحاد الأوروبي يقف الند للند في معاملاته مع أمريكا والتأثير هنا متبادل بينهما[1].

لكن الإشكال يكمن في أن الولايات المتحدة الأمريكية، أيقنت أنها أصبحت القوة العالمية المهيمنة عسكريا، وأن الفرصة مواتية لاستغلال هذا الوضع للسيطرة على الأسواق العالمية، وصياغة النظام الاقتصادي العالمي، ورسم خطواته بما يتلاءم مع الإيقاع الاقتصادي الأمريكي.

إذن الولايات المتحدة الأمريكية، صحيح أنّها فقدت أسبقيتها الاقتصادية أمام الإتحاد الأوروبي وبعض القوى الفاعلة الأخرى في النظام الدولي كاليابان والصين لكنها لا زالت تحتفظ بموقع عسكري، لا مقابل له على الصعيد الأوروبي، كما أن دبلوماسية واشنطن قد أدركت تماما فعالية السلاح من أجل ترجيح المنافسة الاقتصادية لصالحها وتحقيقها مصلحتها.

إنّ توظيف "**العامل العسكري**" من خلال التدخل المباشر في شؤون أوروبا عموما والإتحاد الأوروبي خصوصا، قد أتى بثماره على الأقل في المدى القصير، مما أدى إلى

[1]- سعيد اللاوندي، مرجع سابق،ص 163.

اشتداد التناقضات بين الدول الأوروبية في الاتحاد سواء حول القضايا السياسية والأمنية أو القضايا الاقتصادية، سواء كانت متعلقة بالمسائل الداخلية لأوروبا أو تتعلق بمسائل السياسة الخارجية اتجاه العالم. وأيضا حتى إلى تعميق الفجوة بين أوروبا وروسيا.

ليس هناك ما يدل على أن هذه الإنجازات للخطة الأمريكية، تكون مؤقتة فقط، بل يتضح أنها استراتيجيه طويلة الأمد مادام هناك تأخر أمريكي في المجال الاقتصادي وأن اختيار عسكرة العلاقات الدولية حتى في الجانب الاقتصادي هو التوجه الأصلي في الإستراتيجية الأمريكية مستقبلا، ما دام هو الضامن لبقائها ولبسط نفوذها[1].

وتقوم الإستراتيجية الأمريكية **العسكرية-السياسية** التي تخدم الاقتصاد والتجارة الأمريكية على 04 مبادئ هي كالآتي:

1- إحلال الناتو أو حلف شمال الأطلسي محل الأمم المتحدة بصفتها مؤسسة مسئولة عن إدارة السياسة العالمية وضمان السلام في العالم مادام أنّ هذه المؤسسة أصبحت تتحرك دون أخذ إذن من المنظمة العالمية ألا وهي الأمم المتحدة.
2- تكريس التناقضات داخل أوروبا والإتحاد الأوروبي من أجل إخضاعه لمشروع واشنطن.
3- منهج عسكري يكرس "**الميزة**" التي تستفيد منها الولايات المتحدة الأمريكية وهي القذف الجوي دون التعرض للحد الأدنى من الخطر والامتناع عن إنزال قوات عسكرية برية أمريكية، وقد تقوم القوات الأوروبية المرؤوسة بهذا الدور إن لزم الأمر، إذن أمريكا لا تريد القذف بأبنائها بل تضحي بأبناء أوروبا وهذا ما لا يقبله الأوروبيون ويبقى محل جدال بينهما حيث تبقى أمريكا على رأس هيئة التخطيط بالناتو دون إشراك الحليف الأوروبي.
4- توظيف قضايا الديمقراطية "**وحقوق الشعوب**" لمصلحة الخطة الأمريكية.

[1]- المرجع السابق، ص 164

وعليه ومن خلال هذه المبادئ الأربعة للإستراتيجية الأمريكية للحفاظ على أسبقيتها الاقتصادية من خلال عسكرة العلاقات الدولية، بدأ تصاعد حدة المواجهات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وأصبح الطرفين في مواجهة بعضهما في ساحة الاقتصاد، المجال التي تجد فيه أوروبا سعة للتحرك أكثر من بقية المجالات الأخرى وقدرة على المنافسة والتأثير إلى حد ما في تغيير قرارات ومواقف أمريكا اتجاه أوروبا.

على الرغم من الانسجام الظاهر بين الطرفين الأوروبي والأمريكي وتطابق الآراء حول معظم القضايا الساخنة في العالم كما رأينا سابقا، فإنه لا يمكن إغفال الخلاف الذي يأخذ أشكالا ظاهرية وأخرى خفية بين هاتين القوتين، والتي يرجع أغلبها إلى عوامل اقتصادية بحثه، لأن المواطن الأوروبي الذي يزور أمريكا يشعر بالتفوق الاقتصادي الأمريكي مقابل ركود اقتصادي في قارته الأوروبية، مما ينعكس على مشاعره اتجاه كل ما هو أمريكي رغم الأسبقية الاقتصادية التي أصبحت حاليا لصالح الإتحاد الأوروبي.

إن المحللون والساسة الأمريكيين، يعتقدون أن الإتحاد الأوروبي لا يساهم بالدرجة الكافية في فرض النظام الاقتصادي الإقليمي والدولي، ويطالبونه بتحمل أعباء مالية للقيادة الدولية،وفي نفس الوقت فإن مخاوفها تزداد يوم بعد يوم من أن يصبح الإتحاد الأوروبي منافس دولي حقيقي في المجال السياسي مستقبلا.

ومنه نستطيع رصد عدة اختلافات اقتصادية بين الطرفين الأمريكي والأوروبي كما نلاحظ أيضا أن أمريكا تستعمل عدة استراتيجيات لتحقيق مصلحتها الاقتصادية على حساب حلفائها الأوروبيين وكذلك للتأثير على صنع قراراتهم داخل المؤسسات المالية والتجارية الدولية أو في القمم والمؤتمرات الخاصة بالدول الصناعية الكبرى أو الخاصة بالتجمعات التي تدرس تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، أي التجمعات التي تجمع بين الدول الكبرى والصغرى لأن هذا المجال، كذلك هو مجال تنافس بينهما في كسب أسواق خارجية خام، أو كسب مواد أولية التي يكون مصدرها دائما العالم الثالث.

قبل التطرق إلى المسائل الاقتصادية أو التجارية التي هي محل خلاف بين الطرفين يجدر بنا الإشارة إلى بعض السلوكيات الأمريكية، التي تدخل ضمن استراتيجياتها العالمية

للحفاظ على المكانة الاقتصادية وقدرة المنافسة في هذا المجال أمام العملاق الاقتصادي الأوروبي، أو بقية الفواعل الاقتصادية الدولية الأخرى كاليابان والصين والهند، حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على ما يلي:

أولا: ديمقراطية السوق والاعتماد على النظام الاقتصادي الليبرالي المجرد، البعيد عن النظام الاقتصادي الليبرالي الأوروبي، الذي يعتمد على ما يسمى باقتصاد "**الدولة الاجتماعية**"، حيث تنتقد الولايات المتحدة الأمريكية أوروبا بخصوص أنظمتها الاجتماعية المكلفة وشديدة التعقيد، خاصة في مجال الدعم، ممّا يؤثر على القدرة التنافسية للمنتجات الأمريكية في الأسواق العالمية.

كما أن هذه السياسية أي سياسة الدعم الأوروبية تكلف أوروبا خسائر كبيرة جدا ممّا يجعلها غير قادرة على تحمل أعباء بناء الاقتصاد الليبرالي العالمي، وتكون أقل مساهمة في الجانب المالي، وهذا ما يفسر نجاح الأحزاب اليسارية في أوروبا.

وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تضغط على الدول الأوروبية لإلغاء نظام الدعم ونظام الدولة الاجتماعية، خاصة بعدما ما بدأ تطبيقه في إيطاليا وبريطانيا. أما بقية الدول الكبرى في أوروبا خاصة فرنسا وألمانيا، بدأت تتصاع لضغوطات أمريكا وإتباع النموذج الأمريكي، مما خلّف أزمات عديدة داخلية في هاته الدول كفرنسا مثلا

لذلك فإن هذه الإصلاحات المضادة للتوجه الأوروبي القديم في المجال الاقتصادي والحماية الاجتماعية التي تجريها الحكومات الأوروبية حاليا مثل: إدخال إصلاحات على نظام التقاعد، التربية، قانون العمل، الضرائب، الحماية الاجتماعية وتقليص دور الدولة الاجتماعية، سواء في فرنسا أو ألمانيا إلا مثال صارخ على استجابة هذه الدول للضغوطات الأمريكية.

لقد أدى هذا الفعل إلى غضب القاعدة الشعبية في هاته الدول من هذه الإصلاحيات ذات الطابع والصيغة الأمريكية، بينما تبدو مواقف إيطاليا وإسبانيا وبريطانيا أكثر انسجاما مع الولايات المتحدة الأمريكية ونظامها الليبرالي المجرد من القيمة الإنسانية.

ثانيا: محاولة رفع الحواجز الجمركية لتسهيل عملية التبادل الحر خاصة مع الدول الأوروبية ودول المنظمات الإقليمية أو الإقليمية الجديدة كالآباك والآسيان (APEC, ASEAN)[*] ومحاولة الضغط عليهم ماليا وسياسيا لكي يتبنوا نفس مواقف الولايات المتحدة من أجل رفع هذه الحواجز في سبيل خلق تجارة حرة واسعة، الأمر الذي لا يوافق عليه الأوروبيين.

على أية حال وبالرغم من أن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، بشأن قواعد تحرير التجارة الدولية كما سنتطرق إليه لاحقا هو حرص كل منهما على تحقيق مصالحهم الخاصة، لكن كان له تأثير إيجابي على موقف الدول النامية من قضايا تحرير التجارة الدولية.

إن الخطاب الرسمي للدول الليبرالية سواء أوروبية أو أمريكا، هو تحرير التجارة ورفع القيود، فحين نجد أن هذه الممارسة لا يطبقها الطرفان في معاملاتهما البينية أو مع دول العالم النامي، وهذا ما شجع هذه الأخيرة أي دول العالم المتخلف على إعادة النظر في قواعد تحرير التجارة الدولية نتيجة الخطاب الاستهلاكي الذي يسوّق من طرف النموذج الغربي بشأن تحرير التجارة، وكذلك نتيجة تراجع ثقة الدول النامية لما لاحظته من سلوك الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا تتمسك بقواعد تحرير التجارة الدولية رغم أنها الراعي الرئيسي لعملية التحرير.

لذلك فإن الصراع **الأوروبي-الأمريكي**، حول هذه النقطة أو السياسة الأمريكية بخصوص رفع القيود على التجارة العالمية قد أدى إلى تنامي الوعي لدى دول العالم النامي بشأن التعامل مع الطرفين بشكل جدري، وهذا لا يساعد لا أمريكا و لا أوروبا.

ثالثا: استعمال الرشوة في إطار الاتفاقيات والعقود الدولية الكبرى بخصوص المجال الاقتصادي، والإغراء المالي للموظفين في المؤسسات التجارية والاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية، رغم أنها تحارب في هذا المجال الأوروبيون وتضغط على حكوماتهم

[*] -(ASEAN -APEC) هما على التوالي التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا الباسفيك، والثانية هي مجلس أمم جنوب شرق آسيا.

بفرض تشريعات تحرم الرشوة ومعاقبة المرتشين خاصة في المجال التجاري والعقود الخاصة بالتبادلات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما يفرض على الإتحاد الأوروبي محدودية التحرّك بالمقابل تتنصّل أمريكا من هذه العقود والالتزامات القانونية.

رابعا: استعمال القوة والإكراه ومختلف طرق التأثير من أجل الحصول على عقود تجارية واستثمارية لشركاتها وفتح أسواق أمام مؤسساتها الاقتصادية، لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تدعم مؤسساتها الوطنية كما لم تدعم دولة أخرى مؤسساتها للحصول على فوائد وتحقيق مصالح، مستخدمة في ذلك قوتها وثقلها في النظام الدولي.

لقد صدر عن وكالة الإعلام للولايات المتحدة الأمريكية سنة1998 "**أن أمريكا بصفتها القوة العالمية الأولى اقتصاديا للنظام التجاري في العالم. تعتبر في مرتبة أو مكانة تسمح لها من استعمال قدرتها للتأثير على الآخرين لتحقيق مصالحها الحيوية في المجال التجاري والاقتصادي**[1]"و لاننسى أنه أثناء الحرب الباردة، ونظرا لتواجد القوات الأمريكية في أوروبا، فقد استعملتها كورقة ضغط وتأثير من أجل تحقيق مصالح اقتصادية على حساب الإتحاد الأوروبي.

كما أنها تستعمل هذه القوة لإبعاد خصومها والضغط على الدول التي تتعامل معها لكي تنصرف عنها، وتتعامل فيما بعد مع أمريكا مثل ما حدث في أبو ظبي مع الشيخ زايد بن سلطان حينما مارست عليه ضغوطات لإبعاد شركات أوروبية بعدم شراء الإمارات طائرات مقاتلة قدرت بحوالي 80 طائرة وتحويل الصفقة لصالح شركات أمريكية بدافع أن أمريكا هي التي تدافع عن الإمارات في حالة حدوث اعتداء خارجي، وهذه الصفقة أدت إلى فجوة كبيرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التجارة الدولية[2].

1 - Eric Dénécé, La Strategie Américaine De Domination Economique, Geopolitique Des Etats Unis, Paris :Ellipses,2003,p. 132.
2 - Ibid , p133.

خامسا: التجسس الاقتصادي حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية، على شراء قطاعات استراتيجيه في كل مكان من العالم، وذلك لمراقبة المعلومات الاقتصادية للتجسس على المعاملات والنشاطات بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الكبرى، أو على صفقات رجال الأعمال في كل مكان من العالم، وأهم ميدان تنشط فيه الولايات المتحدة للمراقبة والتحصل على هذه المعلومات هو شراء أو رشوة عمّال شركات التأمين في كل مناطق العالم من أجل التحصل على معلومات خاصة بصفقات زبائنهم[1].

كما أنها تبحث عن معلومات حول إمكانيات الإنتاج و منتوجات المؤسسات العالمية الكبرى خارج الولايات المتحدة، وكل هذه المعلومات تتواجد في قاعدة هائلة للمعلومات والمعطيات، متوفرة في كل لحظة لتستعملها أمريكا ضد هذه الشركات في حربها التجارية على الاقتصاديات الأجنبية، وخاصة الأوروبية منها، وذلك في مركزين كبيرين هما: مركز **مارش** Marsh ومركز **ماك لينان وأون** LENAN et AON وهما أكبر مؤسستين في العالم بخصوص جمع المعلومات حول رجال الأعمال والصفقات الدولية الكبرى، ومقرهما هو **غرفة الحرب** WAR ROOM .

كما هناك برنامج كمبيوتر اسمه (ERNISE)، يمكن إخفاؤه في أجهزة الكمبيوتر بحيث يسمح باختراق بنوك المعلومات وذاكرة حاسوب(كمبيوتر) العدو، لذلك قام الإتحاد الأوروبي، بإعلان قلقه حيث شنّ انتقادات كبيرة ضد سلوكات الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الخصوص، وخاصة عمل **الوكالة الوطنية للأمن** National Security NSA Agency، حيث تضع تحت المراقبة الإلكترونية كل الحصص الإذاعية، الهواتف، التيلاتكس، الفاكس، الهواتف النقالة، اتصالات الشرطة، والشرطة العالمية، والحواسيب وكل روابط الأقمار الصناعية للعالم بأسره.

إذن هي عملية جوسسة عالمية على المعلومات الاقتصادية بل وحتى العسكرية والسياسية ، وبالخصوص هي عملية جوسسة على أكبر المنافسين الاقتصاديين ومنها الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى انفجار الوضع بينهما سنة 2000 عندما اكتشفت أوروبا

[1] -J F Jacquier, Compagne D'assurances : Les Risques Du Contrôle American , Le point N° 1298, 02Aout , 1997 ,p16.

هذه العملية التي تقوم بها أمريكا ضد شركاتها التجارية الكبرى، حيث صنف جهاز المخابرات الفرنسية 20 شركة فرنسية بأنها شركات علمية مهمة لا يجوز لها استقبال الزوار أو المتدرّبين الأجانب إلا بترخيص من الدولة[1].

سادسا: الحضر الاقتصادي: تستعمل الولايات المتحدة سياسة الحظر الاقتصادي لاستنزاف اقتصاديات العالم وخصومها في المناطق التي تتواجد فيها الشركات الأمريكية بكثافة، حيث تشكل تلك المناطق سوق كبيرة وذات منفعة هائلة وحيوية في الاقتصاد العالمي، مثل إيران في سوق النفط أو كوبا في سوق السكر وهي بالتالي أسواق مفتوحة أمام الإتحاد الأوروبي لكونه لا تجمعه عداوة مع هذه الدول.

إن قانون **هلمس- بورتن** HELMS –BURTON لسنة 1996 الصادر ضد **كوبا** أو قانون **داماتو- كينيدي** D'AMATO-KENNEDY ضد **ليبيا وإيران**، يعتبران من الوسائل الجديدة في الإستراتيجية الأمريكية **الجيو-اقتصادية**، وهي موجهة ضد الشركات الأوروبية خاصة التي تستثمر في هذه الدول[2].

إن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول تقليص الفارق بينها وبين منافسيها باستعمال وسيلة الحظر الاقتصادي وهذا ما تفطّن إليه الحلفاء الأوروبيين، لأن قانون **داماتو-كينيدي**: "**ينص على أنه كل شركة أجنبية وهو يقصد شركة أوروبية لأنها المنافس الوحيد في هذا المجال لأمريكا والتي تستثمر أكثر من 40 مليون دولار في السنة في إيران أو ليبيا سوف تتعرض آليا لعقوبات تجارية أو مالية وتكون هذه العقوبات متنوعة وفي أشكال متعددة منها**[3]:

1- منع تام للتصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
2- منع الشركات الأجنبية أن تكون مموّل لممتلكات أو خدمات الحكومة الفدرالية الأمريكية.

---

[1]- وليد عبد الحي، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، مرجع سابق، ص 20.

[2] -Erik Denécé, Op.Cit, p. 139.

[3] - Ibid,p140.

3- منع القرض بأكثر من 10 مليون دولار في السنة من طرف مستثمر أو بنك أمريكي.
4- منع إعطاء أي تصريح بتصدير التكنولوجيا الأمريكية لصالح هذه الشركات.

إذن الهدف الحقيقي من هذا الحظر الاقتصادي هو فرملة الدول الأوروبية من التعامل مع هذه الدول لأنها أسواق ومناطق نفوذ هامة جدا ولا تتواجد فيها الولايات المتحدة ممّا سيعطي أفضلية للإتحاد الأوروبي على حساب أمريكا.

كما تحتج الدول الأوروبية حاليا على محاولة أمريكا فرض عقوبات على الشركات والمؤسسات الدولية التجارية وخاصة منها الأوروبية، التي تتعامل مع إيران في حقل الغاز والنفط، بحجة الملف النووي الإيراني وعدم استجابة هذه الأخيرة إلى مطالبها والتمسك بموقفها.

لقد حاول مجلس النواب الأمريكي **الكونغرس** المصادقة على مشروع قرار لفرض عقوبات على الشركات العالمية الدولية وكذلك الأمريكية، التي تتعامل مع إيران في مجال الطاقة، كما حاول مناقشة مشروع قرار آخر يضمن توفير الدعم القانوني للمستثمرين الذين يسحبون رؤوس أموالهم من إيران مقابل أية عقوبات قانونية من جرّاء التنصل من عقودهم دون سبب.

لذلك فإن الاتحاد الأوروبي، يرفض مثل هذه الممارسات والضغوطات الأمريكية على مؤسساته وشركاته الخاصة لتقليص نفوذه وعدم تحقيق نجاح في الأسواق المعادية لأمريكا خصوصا وأنها أسواق مربحة جدا، مما جعل الاتحاد الأوروبي يفكر برفع دعوى أمام منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الضغوطات التي تمارسها على شركاته لإجبار إيران على وقف برنامجها النووي.

إنّ هذا الإجراء أي رفع الدعوى سيتخذ في حال مصادقة الكونغرس الأمريكي على أية قوانين تفرض عقوبات على الشركات الأوروبية ، هذا الأمر الذي قد يؤدي إلى مواجهة تجارية أمريكية –أوروبية[1].

هذه المعاملة أو الأسلوب الأمريكي، هو عبارة عن اغتصاب لمبادئ وقواعد القانون وخاصة قواعد **منظمة التجارة العالمية** (OMC) لكن لا يجب التعجب من هذا الأمر لأن أمريكا عودّت المجتمع الدولي على مثل هذه الممارسات للحفاظ على مصالحها التجارية والدفاع عنها وخاصة الدول الأوربية، التي أصبحت مواجهتها كثيرة جدا معها بعد الحرب الباردة.

إذن هذه الاستراتجيات الأمريكية، الموجهة للدفاع عن مصالحها الاقتصادية والتجارية، أدت إلى خلاف كبير جدا بينها وبين الاتحاد الأوروبي حول مسائل عديدة خاصة بالتجارة العالمية و الاقتصاد الدولي ومن بين هذه المسائل مايلي:

1- **الأزمة المالية العالمية**: لقد شكلّت الأزمة المالية العالمية منعرجا خطيرا في العلاقات الأوروبية-الأمريكية، خاصة بعد أن شككت أوروبا في قدرة أمريكا على المواصلة في قيادة العالم ماليا واقتصاديا وقبل التحدث عن الخلاف الذي حدث بينهما في هذه المسألة نعرج بداية بالتعريف بأسباب الأزمة وتعريفها.

إنّ الأزمة المالية هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك[2].

1-**مواجهة أمريكية-أوروبية بخصوص فرض الكونغرس الأمريكي عقوبات على شركات أوروبية** http://www.alalam . ir.site 2007/08/04

2- صلاح الدين حسين السيسي، **الأزمات المالية والاقتصادية العالمية.الأسباب والتداعيات و سبل المواجهة**، القاهرة:مطبعة أبناء وهبة محمد حسان،2009، ص 14.

وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأميركي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

كما لم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهن العقارية والتي تطورت إلى أزمة مالية عالمية، لم يخف الكثير من المسئولين خشيتهم من أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم.

ويمكن القول أن منتصف شهر سبتمبر 2008 شهد تفجر الأزمة المالية في الولايات المتحدة، لدرجة أن المحللين الاقتصاديين والسياسيين اعتبروا بداية الأسبوع الثالث في هذا الشهر، أسبوعا تاريخيا للاقتصاد الأميركي، حيث انهارت فيه مؤسسات مالية ضخمة، بعد سنوات طويلة من النجاح، واضطرت مؤسسات أخرى للاندماج خشية السقوط في حين تواصل مد الأزمة ليطال مؤسسات مالية كبرى في أوروبا وآسيا باعتباره نتيجة محتومة لارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأميركية.[1]

بعد أن انتقلت الأزمة العالمية من القطاع المالي إلى القطاع الاقتصادي وانزلقت كثير من دول العالم في هاوية عميقة من الكساد الاقتصادي، بات الأمر الأكثر إلحاحا هو كيف يمكن استعادة الثقة والاستقرار للنظام العالمي؟.

ما من شك في أن الجانب الأكبر من هذه المهمة يقع على عاتق الولايات المتحدة باعتبارها البلد الذي تسبب في المشكلة وفي انتشارها، وباعتبارها أيضا صاحبة الاقتصاد الأكبر في العالم حيث يشكل ناتجها القومي ربع مجمل ناتج الاقتصاد العالمي. لكن نظرا لترابط اقتصاديات العالم بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ، فإن نجاح هذه المهمة يقتضي أيضا قيام دول أخرى بجهود إضافية مساندة، وتزداد مسؤولية كل دولة وفقا لحجم اقتصادها ومشاركتها في مجمل التجارة العالمية. [2]

[1]- المرجع السابق، ص 14.
[2]-عصام الدين جلال، **الحصيلة الحتمية لأزمات الإقتصاد العالمي**، الأهرام 16أكتوبر2008،ص11.

الخلاف الأوروبي-الأمريكي

هناك خلاف بين الاتحاد الأوروبي من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى حيث تعترض دول الاتحاد على المبالغة في سياسات التحفيز المالي وعلى التلميحات الحمائية التي انتهجتها أمريكا، فبعض الزعماء الأوروبيين، وعلى وجه الخصوص الرئيس الفرنسي **ساركوزي** والمستشارة الألمانية **ميركل**، طالبوا بأن تتصدر قضية اعتماد ضوابط مالية أكثر حزما أولويات قمة دول العشرين، بدلا من اعتماد خطط تحفيز مالية إضافية، بيد أن بريطانيا قلّلت من أهمية التقارير التي تحدثت عن هذه الخلافات والمتمثلة في الضوابط المالية والتحفيز الاقتصادي.

والحقيقة أن إصلاح الاقتصاد العالمي بحاجة لكلا الأمرين، فهو بحاجة إلى ضوابط مالية وكذلك إلى خطط تحفيز اقتصادي، فالاتفاق على ضوابط مالية أكثر حزما غدا أمرا لا مفر منه بالنظر إلى المخاطر الجسيمة التي ترتبت على إطلاق يد بنوك الاستثمار في توليد أصول ومشتقات مالية غير خاضعة للرقابة والضبط، كما أن عنف الكساد وتراجع الإنتاج وارتفاع البطالة بحاجة إلى خطط تحفيز مالي لاستعادة عجلة الحياة الاقتصادية.

من جهة أخرى اعتبر وزير المالية الألماني **بيار شتاينبروك** أن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الأزمة المالية العالمية الراهنة التي قال:" **إنها ستخلف آثارا عميقة وستحدث تحولات في النظام المالي العالمي**".[1]

وقال **شتاينبروك** في بيان حكومي أمام البرلمان **(البوندستاغ)** "**العالم بعد الأزمة لن يكون كما كان قبلها**" مشيرا إلى فقدان الولايات المتحدة صفتها كقوة خارقة في النظام المالي العالمي،كما ألقى باللّوم في الأزمة على عاتق واشنطن فيما وصفها بـــ"**حملة أنغلوساكسونية لتحقيق أرباح كبيرة ومكافآت هائلة للمصرفيين وكبار مديري الشركات**".[2]

[1] حسين شحاته، **الأزمة الإقتصادية : الأسباب والبدائل** 03/10L2008 www.elmaarifa.com-

[2]- المرجع السابق.

كما حث المواطنين على الاستعداد لمواجهة معدلات نمو أقل وتطورات غير كافية في أسواق العمل، مشيرا إلى أن اقتصاد بلاده سيتأثر بالأزمة ولكنه قال إنه لا يمكن في الوقت الحالي التكهن بدرجة تأثر ألمانيا بهذه الأزمة، وطالب بقواعد جديدة لضبط حركة رؤوس الأموال في أسواق المال العالمية، وجدد رفضه للنداءات المطالبة بوضع خطة إنقاذ في ألمانيا للبنوك التي تمر بأزمات على غرار خطة مماثلة في الولايات المتحدة، موضحا أن أزمة أسواق المال مشكلة أميركية في المقام الأول.

كما صرّح الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي**:" **إن أوروبا اتفقت على موقف مشترك بشأن إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي**"، وقال: "**إن أوروبا ستتوجه إلى واشنطن تدفعها الرغبة في الدفاع عن الشفافية**".[1] ولم يخفِ **ساركوزي** القلق الأوروبي إزاء الأزمة المالية، مما يستوجب الحاجة الماسة إلى ضرورة تنسيق سياسات أوروبا الاقتصادية، كما أعرب الرئيس الفرنسي عن تطلعاته في أن "**يهتم الرئيس الأمريكي أوباما بالعدالة الدولية وذلك بمشاركة أوروبية**".

من جهة أخرى أكدت المستشارة الألمانية **أنجيلا ميركل وساركوزي** على التعاون في مجال السياسة الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي، وكان الزعيمان قد اتفقا على تنسيق الجهود الرامية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد من خلال تطبيق الإستراتيجية الخاصة بإصلاح هياكل الاتحاد الأوروبي، مع دعم برامج الاستقرار والنمو في الاتحاد، وكانت **ميركل** قد التقت رئيس الوزراء البريطاني الأسبق **غوردن براون** والذي كان من أشد أنصار السوق الحر ولكنه تحول إلى مؤيد رئيسي لمزيد من الرقابة الدولية على أسواق المال.

وفي السياق ذاته، ناقش القادة الأوروبيون وثيقة فرنسية، دعت باريس صندوق النقد الدولي إلى لعب دور أكبر، مؤكدة أن الصندوق يجب أن يكون "**المؤسسة الأولى المسؤولة عن الاستقرار المالي في العالم**".[2]

[1] - صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق،ص 29.
[2]- المرجع السابق، ص29.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية أثبتت أن أوروبا تبقى أقل من مجموع أجزائها. وقد شكلت هذه الأزمة التحدي الأكبر أمام الاتحاد الأوروبي. والملاحظ أنه حتى بعض أكثر العناصر تأييدا لفكرة الاندماج الأوروبي باتت على قناعة الآن بأن الاتحاد أخفق في الاختبار، والملاحظ وجود اختلاف حاد بين الزعماء الأوروبيين، الذين يولي كل منهم اهتمامه الرئيسي للصعيد السياسي الداخلي، حول الإجراءات الواجب اتخاذها للتصدي للتردي الاقتصادي الراهن.

ولا شك أن أوروبا اكتسبت أهمية أكبر في ضوء انحسار القيادة الأميركية بسبب الحروب الخارجية المثيرة للانقسامات وتعرض نموذجها الاقتصادي القائم على حرية السوق والحد من التنظيمات لتحدٍ صارخ، وفي الوقت الحاضر تعلو أصوات الإشادة داخل بعض الدوائر بـــ«**النموذج الأوروبي**» القائم على مشاركة حكومية كبيرة في الاقتصاد، وفرض رقابة وثيقة على الصعيد المالي والقضايا المرتبطة بالصناعة والعمالة، علاوة على توافر نظام معاشات ورعاية صحية سخي، وبات يجري النظر إلى هذا النموذج باعتباره بديلا قويا للرأسمالية على **الأنغلو-أميركي**

وبالنظر إلى الاستجابة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي الممزق، يتوقع كثيرون من الخبراء الاقتصاديين حاليا أن تستمر حالة التراجع الاقتصادي لفترة أطول داخل أوروبا عنها داخل الولايات المتحدة، من جهته قال **يوشكا فيشر** وزير الخارجية الألماني السابق:"**تمر بلحظة تشهد أزمة بالغة الحدة. ونعاني من نقص حاد في القيادة إننا محصورون في قلب طوفان**".[1]

دائما ما تركز التوتر الرئيسي داخل الاتحاد الأوروبي بين الأولويات الوطنية والمصالح الجماعية. ولم يكن من السهل قط التنازل عن حقوق وسلطات وطنية، فيما يخص العملة والتجارة والرسوم الجمركية، حتى في أوقات الرخاء، أما خلال الفترات العصيبة مثل الانحسار الاقتصادي الراهن، تتفوق الاعتبارات السياسية الوطنية على

[1]- صلاح الدين حسين السيسي، المرجع السابق،ص34.

المصالح المشتركة حيث تتحرك القيادات لحماية صناعاتها الوطنية وعمالها وصناعاتها وناخبيها على حساب أي أفراد آخرين.

لقد انتقد **فيشر** بصورة خاصة الرؤية الوطنية الضيقة التي تنتهجها الحكومة الألمانية وأضاف أن المصرف المركزي الأوروبي، الذي يقر معدلات الاقتراض داخل الدول الـــ16 التي تستخدم اليورو كعملة موحدة لها، أبلى بلاء حسنا، لكنه استطرد بأنه في المقابل لم تضطلع المفوضية الأوروبية، الكيان التنفيذي الرئيسي داخل الاتحاد، بـــأدنى دور في الأزمة الراهنة وهي أزمة دولية، ما يعني أن دور المفوضية كان من المفترض أن يكون على النقيض تماما.

كما كشفت أزمة ديون اليونان عن أوجه قصور من جانب دول الاتحاد الأوروبي وخاصة دول اليورو في تعاطيها مع أول اختبار حقيقي شكلته هذه الأزمة، وفيما تتفاعل الأخيرة داخليا على الصعيد اليوناني ودراسة الحكومة من خلال إتخاذ رئيس الوزراء **جورج باباندريو** إجراءات وتدابير تقشف من شأنها الحد من النفقات الحكومية وتقليل العجز في المديونية وتوفير الحاجات الأساسية للمواطن اليوناني، وإلغاء إجراءات الإسراف ومظاهر البذخ الحكومية على كافة الأصعدة.

نجد صمتاً مريبًا وهدوءًا مشوبًا بالحذر من جانب المفوضية والدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي حيث تباينت ردود الأفعال فيما بينهم، فهناك فريق يحاول بحث وطرح مقترحات على الحكومة اليونانية للخروج من الأزمة الراهنة التي تكاد تعصف بالحكومة الحالية، بينما لزم فريق آخر الصمت، وفريق ثالث يراقب الموقف دون ردة فعل للوقوف على ما ستنتهي إليه الأمور من نتائج، بإستثناء ألمانيا التي طرحت على الحكومة اليونانية بيع بعض جزرها السياحية لها لسداد مديونياتها، وكذلك فرنسا التي أصدرت بعض التصريحات عن رئيسها **ساركوزي** .

وتطرح أزمة اليونان تساؤلات عديدة منها هل الأزمة اليونانية هي إحدى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي وقعت قبل عام ونصف العام تقريبا؟ وهل هذه الأزمة نتيجة السياسات الإقتصادية للحكومة اليونانية الإشتراكية برئاسة **جورج باباندريو** أم أنها نتيجة

تراكمات سابقة لحكومات يونانية متعاقبة؟ ولماذا تتخذ دول الإتحاد الأوروبي هذه المواقف من اليونان إذا كان هناك إتحاد فيما بينهم فعليًّا، وليس شكليًا. حيث من المعروف أن الإتحاد قوة ودعم للضعيف وقت الأزمات أم أنه إتحاد للأقوياء ولدول الشمال في أوروبا فقط وليس لدول جنوب المتوسط؟

وإذا وقعت دول في جنوب المتوسط مثل البرتغال، وأسبانيا، وإيطاليا، في نفس الظروف الاقتصادية فهل سيتعاطى الإتحاد الأوروبي مع أزماتهم على قدر تعاطيه مع أزمة اليونان؟ وهل درست مفوضية الإتحاد الأوروبي اقتصاد اليونان وديونه الخارجية ومدى ملائمته لشروط الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي قبل الموافقة عليها أم أن الموافقة على ضم اليونان للإتحاد كانت لأسباب سياسية من بينها تركيا؟

إن ترك أمر اليونان دون معالجة أيضا سيضعف بالنتيجة اقتصاد الاتحاد الأوروبي لذلك نجد صمتًا وتهدئة والعمل بأجندة مخفية خارجية لامتصاص تداعيات هذه الأزمة، وفي المقابل الولايات المتحدة الأمريكية تجد في مثل هذه الأزمة فرصة لإضعاف اقتصاد الاتحاد الأوروبي وارتفاع تكاليف إنتاج صناعاته ليحد من صادرات السوق إلى أميركا .

وكدعم للموقف الأوروبي، وفي الطرف الآخر من العالم، فقد أعربت الصين عن تأييدها مطالب روسية قبيل قمة مجموعة العشرين الاقتصادية التي انعقدت في أفريل 2009 في لندن، باستبدال الدولار الأمريكي كعملة احتياط أساسية للاقتصاد العالمي لضمان استقرار أكبر أثناء الأزمات الاقتصادية، ولضمان عدم تأثر الاقتصاد العالمي بسياسات دول بصورةٍ فردية.

لقد أبدى الرئيس الأمريكي **باراك أوباما** رفضه التام لهذه الدعوة وقال:" **إنه لا يعتقد أن هناك حاجة إلى عملة عالمية، وأن الدولار الأمريكي قوى للغاية حاليا**"[1]، وقد اعتبر المدير العام لصندوق النقد الدولي **دومينيك ستراوس** أن النقاش حول العملة الجديدة مشروع تماما وقد يجري على الأرجح في فترة لاحقة.

[1]- جلال أمين، **الأزمة المالية ومستقبل النظام الرأسمالي**، 05 أكتوبر 2010 www.eldjazeera.com.

ومن الطبيعي أن تستميت الولايات المتحدة في الدفاع عن الدولار خاصة في ظل الظروف الراهنة التي لا تحتمل زعزعة الثقة في عملتها واقتصادها، كما أن الولايات المتحدة استفادت أيما استفادة من كون عملتها عملة احتياط دولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن.

كما أنه من الطبيعي في الجهة المقابلة، أن تبدأ المطالبات باستبدال الدولار كعملة احتياط دولية بعملة أخرى، التي يجب أن تتصف دائما بالاستقرار وثبات القيمة، وهو ما بدأت تفتقده الولايات المتحدة أخيرا، خاصة وأنّ التنافس على أشدّه بين **اليورو** الأوروبي و **الدولار** الأمريكي، بعد أن كانت أمريكا تشك في نجاح وقدرة **اليورو** على المنافسة في سوق النقد حيث أنّ صادرات العالم ما تزال 50% منها بالدولار الأمريكي مقابل 35 % باليورو.

إلا أن أمريكا تخشى أن تؤثر الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 في زيادة الإقبال على التعامل **باليورو**، وهذا ما يحدث فعلا، حيث أصبح **اليورو** يشكل تحديا جديا في التجارة العالمية ، ومن المتوقع أن يرفع نصيب **اليورو** من **الودائع العالمية** إلى 30% بدلا من 14%.

كما أن الإتحاد الأوروبي، يمكنه استغلال فكرة تقلق الولايات المتحدة الأمريكية، وهي فكرة اعتماد دفع **ثمن النفط** للدول المنتجة **باليورو** والتخلي عن الدولار، مما سيعطي أثرا فوريا في زعزعة وضع النقد الاحتياطي بالعملة الخضراء أي الدولار وهو أساس قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على العيش على حساب العالم[1].

ولذلك سيستمر هذا التجاذب حتى تترجح عملة دولية جديدة، أو يحصل اتفاق في المستقبل على ترتيب دولي يفضي إلى عملة عالمية جديدة تتبناها مؤسسة مالية دولية وتحدد قيمتها بناء على أوزان نسبية لأهم العملات الدولية.

[1]- برنارد كسان، **الإتحاد الأوروبي مريض النزعة الأطلسية**، www.le monde diploar .com

2-**تجارة الموز**: لقد كشف النزاع **الأوروبي– الأمريكي** حول تجارة الموز أن القضية ستتعدى حدود كونها صراعا حول تجارة الموز والمعايير التي تقوم عليها عملية استراد الاتحاد الأوروبي له، لقد أصبح هذا النزاع بين الطرفين يعكس خلافا واضحا حول القواعد الأساسية التي تقوم عليها التجارة الدولية أو العالمية وعملية تحريرها.

لقد قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على بعض شركات الاتحاد الأوروبي، بسبب تفضيلها استيراد الموز من المستعمرات الفرنسية والانجليزية السابقة في إفريقيا عن استيراده من دول أمريكا اللاتينية، التي هي مجال نفوذ أمريكي رغم رخص ثمن الموز عن الدول الإفريقية ، هذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يحرك موجة احتجاج لدول العالم ضد الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها لم تحترم قواعد تحرير التجارة الدولية وفرضت عقوبات على الاتحاد الأوروبي، دون انتظار قرار **منظمة التجارة العالمية** OMC التي كانت تحقق في الموضوع.

لقد عكست هذه القضية تصلب الولايات المتحدة الأمريكية، وتعنتها في موقفها نتيجة قضية العقوبات التي فرضتها أوروبا على أمريكا على مستوى منظمة التجارة العالمية بسبب صناعة الصلب، في قضية ما يعرف باسم **حرب الصلب**، وفي المقابل كان هناك تمرّد ومقاومة من قبل الاتحاد الأوروبي تمثلت فيما يلي:

أ- معارضة اللجنة الأوروبية، وذلك بالتفكير في إدخال تعديلات جديدة على نظام تجارة الموز، لأن هذا التعنت الأمريكي سيؤدي إلى انشقاقات داخل المجموعة الأوروبية[1].

ب- رفض الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا، لمبدأ التفكير أو التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا تحرير التجارة من منطلق احتفاظها بالموقف القوي دائما، واستخدامها القوة في تسوية المنازعات التجارية .

1- مغاوري شلبي، **أمريكا وأوروبا تتنافس على كعكة العولمة**،08 /2007/08 www.elbayane.com.

ج- رفض الاتحاد الأوربي تصرف الولايات المتحدة الأمريكية، حيال قضايا تحرير التجارة العالمية من منطلق أنها القاضي والمدعي في آن واحد.

د- رفض الاتحاد الأوروبي قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتفسير النصوص القانونية لتحرير التجارة الدولية بما يحقق مصالحها، وانتهاجها سياسات ذات طابع فردي لتفضيل مصالحها التجارية على حساب الآخرين.

ومنه تعتبر هذه حرب تجارية بين أمريكا والاتحاد الأوروبي، باعتبارها أصبحت عمليات ثأر من بعضهما البعض في القضايا المختلفة والمعاملات فيما بينهما، وأصبح النموذج الليبرالي الداعي إلى حرية التجارة وفتح الحدود محل شك وإعادة تفكير فيه مادام الدول الكبرى صاحبة هذا النموذج لا تريد التقيد به وبالتالي أصبح الفكر والممارسة الليبرالية مطلوب إعادة النظر في مبادئها وفلسفتها .

3- **التجارة الإلكترونية** : إن حجم التجارة الإلكترونية في العالم سنة 2004 وصل إلى 6،9 تريليون دولار[1]، حيث أميركا الشمالية تستحوذ على غالبية هذه التجارة بنسبة تصل إلى 50 %، في حين بلغ حجم التجارة الإلكترونية للإتحاد الأوروبي حوالي 1،5 تريليون دولار وفي ظل نمو التجارة الإلكترونية عالميا بدأ الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على اختراق الأسواق العالمية في هذا الميدان الجديد، حيث تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على اختراق السوق الأوربية نفسها، من خلال هذا النوع الجديد من التجارة الذي سيمتد إلى تجارة التجزئة والوكالات السياحية وغيرها.

في مقابل ذلك يرى الاتحاد الأوروبي ، ممثلا في شركاته ومواطنيه وجماعات حماية المستهلك ضرورة التصدي لهذا الاختراق الأمريكي القادم عبر شبكة الانترنت، وأن يتم وضع قواعد لتنظيم التجارة الإلكترونية، التي تمس الخصوصيات والمعلومات الخاصة بالأفراد والشركات في الاتحاد الأوروبي، ومن هنا اشتد الصراع **الأوروبي-الأمريكي**، حيث أقرت دول الإتحاد الأوروبي مبدأ إلزام الشركات الأوروبية بعدم نقل أية معلومات

[1]- **توزيع التجارة الإلكترونية العالمية** 12 مارس 2010، www.elmaarifa.com

متعلّقة بعملائها إلى دول أخرى غير أوروبية، وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، إلاّ في ظل شروط محددة، وهو ما آثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية .

إنّ واشنطن ترى أن هذا الإجراء سيعرقل نشاط شركاتها في القارة الأوروبية، إلى جانب ذلك اقترحت اللجنة الأوروبية فرض ضرائب قيمة مضافة على التجارة الإلكترونية وقد لاقى هذا الاقتراح انتقادا شديدا من الولايات المتحدة الأمريكية، بحجة أن ذلك يفشل الجهود التي تستهدف وضع قواعد دولية للضرائب على التجارة الإلكترونية، كما قد يؤدي إلى إضعاف الجهود الرامية إلى تنمية وتطوير التجارة الإلكترونية دوليا .

لقد قامت الولايات المتحدة بالرد على هذه الإجراءات الأوروبية بخصوص التجارة الإلكترونية وما يتصل بها من معلومات بتقديم مشروع قانون للكونغرس الأمريكي، يمنع الشركات الأجنبية ومنها الشركات الأوروبية المملوكة للحكومات، من شراء امتيازات تشغيل شبكات تليفون أو هواتف في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو القانون الذي سيعرقل العديد من الصفقات الأوروبية في هذا المجال في حالة إقراره، هذا الأمر كالعادة آثار انزعاج الاتحاد الأوروبي وطالب الرئيس الأمريكي **بوش الإبن** بالتدخل لمنع إقرار هذا القانون.

وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية وكما رأينا سابقا توظف الكونغرس الأمريكي لإقرار قوانين ضد الأوروبيين أو المتعاملين الأجنبيين الآخرين، لفرض رؤيتها حول الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية، إذن هي تتصرف مع حلفاءها بالعصا أكثر من أي وسيلة أخرى لفرض توجهاتها.

ورغم أن الطرفين الأوروبي والأمريكي، قد توصلوا إلى اتفاق مبدئي بشأن حماية المعلومات المتبادلة بين الشركات في مجال التجارة الإلكترونية، إلا أن عمليات التجسس التي تقوم بها أمريكا على شركات وأفراد الاتحاد الأوروبي، ستكون في الغالب لصالح أمريكا نظرا لاستعمالها القوة والضغوطات القانونية على الشركات الأوروبية، وبالتالي قرارات الإتحاد تكون دائما تابعة ودون المستوى وتخدم الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة على الكبار قبل الصغار.

4- الاختلاف بشأن التعامل الاقتصادي مع الدول النامية:

لا تزال قضايا الدول النامية وأسلوب علاجها من أهم أسباب الخلاف بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث جعلت الخلاف يتطور ليدخل في إطار مرحلة حرب كلامية وتوبيخ متبادل بين الطرفين، حيث صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **مادلين ألبرايت** حول المساعدات المقدمة لتدريب شرطة البوسنة سنة 1997:" **إن الولايات المتحدة الأمريكية، تقدم 90% من المساعدات المتفق عليها في هذا المجال وإن على الاتحاد الأوروبي أن يفعل المزيد والمزيد**"[1].

لقد أدّى هذا التصريح غضب الرأي العام العالمي اتجاه الإتحاد الأوروبي، حيث أغفلت أولبرايت عمدا أن تشير إلى أن الإتحاد الأوروبي ساهم بحوالي 70% من ميزانية قوات حفظ السلام في البوسنة، وتحمّل 80% من تكاليف عمليات إعادة الإعمار، وهذا بعد وأثناء حرب البوسنة، ممّا يؤكد قوة الإعلام الأمريكي على توجيه الرأي العام الداخلي والخارجي.

كما أن الأوروبيين سئموا من تسديد الفواتير التي تخلفها حروب الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق العالم، ولذلك انتقد الرئيس الفرنسي السابق **جاك شيراك** سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، حيال الدول النامية التي تقوم على شعار"**تجارة لا مساعدات**" حيث هاجم هذه السياسة ووصفها "**بالغباء**"، وهذا الهجوم الفرنسي ضد السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه العالم الثالث لاقى تأييدا أوروبيا خلال المؤتمرات المتتالية للدول الصناعية الثمانية في السنوات الماضية الأخيرة .

إنّ هذا الموقف الأوروبي من السياسة الأمريكية، قد دخل بصورة واضحة إلى دائرة العلنية التي تعكس اختلاف المواقف وتباين الرؤى لكلا الطرفين[2]، ويوحي بأن كلا الطرفين يغازلان الدول النامية، وقد كشف هذا الهجوم الفرنسي والأوروبي على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العالم الثالث، أن أمريكا تحاول التهرب من مسؤولياتها

[1]- سعيد اللاوندي ، مرجع سابق ،ص 133-198.

[2]- سعيد اللاوندي: نفس المرجع السابق،ص199 .

اتجاه الدول النامية، وتسعى إلى التهرب من تسديد فاتورة المساعدات الخارجية التي هي في الأساس هزيلة جدا إذا ما قورنت بما تحصده الولايات المتحدة الأمريكية من أرباح متصاعدة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تقوم بعملية قرصنة على خيرات العراق والمنطقة بصفة عامة، حسب التصوّر والرؤية الأوروبية لسلوك أمريكا في النظام الدولي.

من هنا نفتح قوسا بخصوص المعاملات الأوروبية نفسها مع دول العالم الثالث حيث يعتمد الاتحاد الأوروبي كذلك **سياسة الشراكة** التي لها نفس مضمون شعار الولايات المتحدة الأمريكية "**تجارة لا مساعدات**"، سواء في شراكاته مع دول جنوب المتوسط أو في مناطق أخرى من العالم الثالث وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي، له نفس تصوّر الولايات المتحدة بخصوص نظرتة إلى العالم النامي، وإنما هو فقط مجرد عدم تفاهم في اقتسام مناطق النفوذ.

5- النفط والغاز وأزمة إيران:

إن للإتحاد الأوروبي مصالح اقتصادية واقعية جبارة في الشرق الأوسط ، إذ أن نصف حجم إمداد الطاقة للإتحاد الأوروبي، يعتمد على صادراته من الشرق الأوسط كما يمثل نفط إيران حوالي10%من إجمالي احتياطي النفط في العالم، لذلك فإذا تعرضت إيران للعقوبات أو لاستعمال القوة العسكرية فستتعرض مصالح الإتحاد الأوروبي مباشرة للصدمة لأن إنتاج إيران من النفط له تأثير كبير في سوق النفط، ومنه ستخسر أوروبا مموّلا ثانيا بعد ما خسرت العراق.

إنّ استعمال أمريكا للقوة العسكرية ضد إيران، فإن أسعار النفط والغاز ستصل إلى أرقام مرتفعة جدا قد تشكل تهديدا لاقتصاديات دول أوروبا، وسيكون له انعكاسات أخرى تتمثل في استخدام روسيا لسلاح الطاقة لابتزاز دول الاتحاد الأوروبي، لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية وعسكرية، مما يؤدي إلى حالة فوضى واضطراب داخلية في دول الاتحاد الأوروبي، لذلك فإنه يرفض استخدام القوة ضد إيران ويحاول حل المشكلة دبلوماسيا لأن القوة عادة ما تعود بالدمار على أوروبا ومصالحها.

كما يسعى الأوروبيون أن تفوز شركاتهم بحصة من صفقات إعادة إعمار العراق التي ينتظر أن تبلغ قيمتها عدة مئات من مليارات الدولارات في السنوات المقبلة ، بينما تصر واشنطن على تفضيل الشركات الأمريكية بالعملية مع مشاركة محدودة للشركات البريطانية[1].

لقد نتج عن هذا الخلاف نزاع في مجلس الأمن حول سبل إدارة العراق نتيجة انفراد أمريكا بالتصرف في نفط العراق وتبديد الأموال العراقية لصالحها، وكذلك إنفرادها بعملية إعمار العراق لصالح شركاتها، ومن بين أسباب الخلاف كذلك أنه علاوة على كل ما سبق فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تطالب دول الإتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا وألمانيا بالتنازل عن ديونها للعراق، وهو ما ترفضه الدولتان تماما.

إذن تريد واشنطن من أوروبا أن تختفي تماما من العراق ولا تقدم بديلا أو تعويضا لها كي تتم السيطرة على عصب الاقتصاد العالمي وهو النفط ، وهذا ما كان لها مما جعل ويجعل مواقف الأوروبيين واقتصادياتها تزيد ارتباطا بالولايات المتحدة الأمريكية، طالما أنّها تستعمل قوتها المفرطة في تحقيق هذه المصالح.

6- **قضية اللحوم**: إن"**حرب اللحوم**" لعبت دورا كبيرا في تعميق الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وهذا راجع على إثر رفض الإتحاد الأوروبي استيراد اللحوم الأمريكية المعالجة بالهرمونات رغم عدم ثبوت أضرارها الصحية، ومن خلال هذا فرضت أمريكا وكندا عقوبات مالية على عدد من السلع المصدرة من أوروبا كالنسيج في أعقاب فشل الجانب الأوروبي في تبريره قرار حظر استيراد اللحوم المعالجة بالهرمونات من الدولتين، كندا وأمريكيا[2].

لقد سعى الإتحاد الأوروبي، إلى الاستعانة بنتائج أحد الأبحاث العلمية الأوروبية والتي أشارت إلى احتمال وجود علاقة بين الإصابة بالسرطان وتناول اللحوم المعالجة بالهرمونات، وقد رأى المفوض التجاري الأوروبي **باسكال لامي**:" **أنه لا يوجد مبرر**

[1]- محمود القصاص، **هل ينتهي التحالف التقليدي بين أوروبا وأمريكا**، 10 نوفمبر2009، www.bbc.com

[2]- سعيد اللاوندي ، مرجع سابق، ص 200.

يستدعي استمرار العقوبات المالية الأمريكية والكندية على الصادرات الأوروبية، التي تقلل من أرباح الشركات الأوروبية مشيرا إلى وجود التزام من جانب الاتحاد بحظر تداول اللحوم المعالجة بالهرمونات أو ما يسمى بقضية " الطعام الرديئ".

كما أن الإتحاد الأوروبي يتحجج بأن قراره لحظر استيراد اللحوم الأمريكية والكندية يتماشى مع قرارات **منظمة التجارة العالمية** (OMC)، لأنه اتخذ بعد دراسات علمية تناولت تلك السلعة.

لقد أدت العقوبات التي سلطتها أمريكا على دول الإتحاد الأوروبي، وذلك نتيجة رفع الضرائب على وارداتها من جبنة **روكفور** الأوروبية إلى تضرر **مربوا الماعز** في أوروبا ومصانع **روكفور** للجبن بقيمة 11.8 مليون دولار في السوق الأمريكية و11.3 مليون دولار في السوق الكندية.

أمام هذه العقوبات عبرت أوروبا عن رفضها للسياسة الخارجية الأمريكية، ممّا أدى إلى تظاهر شعوب أوروبا أمام محلات **ماكدونالد** باعتباره رمزا أمريكيا وحطموا محلاته كما أن الأمر تعدى حتى إلى مقاطعة الطعام والأغذية المعدلة وراثيا[1]، حيث أصدر كتاب عنوانه **العالم ليس سلعة** دعا فيه الأوروبيين إلى العودة إلى الزراعة الطبيعية، ضد الزراعة الصناعية ورفعوا شعار **مزيد من القمح من أجل الحياة**[2].

غير أن هذه الشعارات والمواقف تبقى غير رسمية لأنها صادرة من منظمات غير حكومية في أوروبا، وفي المقابل تشير الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الحظر الأوروبي المفروض على صادرات اللحوم الأمريكية يكبّدها نحو 500 مليون دولار سنويا.

وأوضح **ريتشارد مليز** الناطق باسم وزارة التجارة الأمريكية :" **أن الذرائع التي يتشدق بها الإتحاد الأوروبي لمواصلة الحظر المفروض على صادرات اللحوم الأمريكية غير مقنعة**"[3]، وأضاف أن قرار الحظر الأوروبي لا تسانده الأدلة العلمية حيث تتواجد

[1]- المرجع السابق، ص 201.
[2]-المرجع السابق،ص 201.
[3]- المرجع السابق،ص 201

الهرمونات في اللحوم بنسبة أقل بنحو 50 %من المسموح به في العديد من المنتجات الأخرى، كما أبدت كندا استمرار العقوبات المالية على الإتحاد الأوروبي، طالما بقي الإتحاد مصرا على موافقه بخصوص الحظر.

من خلال هذا الطرح نستنتج أن أمريكا دائما تتخذ مواقف عدائية بفرض عقوبات غير قانونية، ولا تتحرك في الكثير من الأحيان **منظمة التجارة العالمية** لفرض عقوبات ضدها إلا في القليل من الأحيان وغم ذلك لا تلتزم أمريكا بدفع مستحقاتها للأطراف التي رفعت عليها الدعوة أمام **منظمة التجارة العالمية** ،لأن هذه الأخيرة هي أيضا مخترقة من طرف أمريكا وتعتبر وسيلة من وسائل أمركة العالم، وعولمته.

7- **صناعة الطائرات**:

لقد تصاعدت الحرب الخفية في هذه الصناعة بين الطرفين الأمريكي والأوروبي، في أعقاب الاتهامات المتبادلة بشأن الدعم المقدّم لعملاقي صناعة الطائرات **بوينغ الأمريكية** و **أرباص الأوروبية**، وموافقة المساهمين على خطط **أرباص** لتدشين طائراتها الجديدة من طراز **إيه** 350 (350 l) التي يمكنها الطيران لمسافات بعيدة وطويلة لمنافسة الطائرة **(سفن أي سفن** (7l7) الشهيرة التي تنتجها **بوينغ**.

إنّ هذا الأمر جعل أمريكا تخشى أن تجهض خطة **شركة أرباص** لتسويق الطائرة **(ايه** 350) مساعي **شركة بوينغ** الأمريكية الرامية إلى تحقيق أرباح طائلة من وراء طائراتها الجديدة (**سفن أي سفن)** المقررة في الأسواق بحلول عام 2008، قد تنافست الطائرتان **(إيه** 350) الأوروبية و**(سفن أي سفن)** الأمريكية على عقود في سوق الطائرات التجارية تصل قيمتها حوالي 400 مليار دولار[1].

كما تشير الإحصائيات أن **حرب الطائرات** ستستمر إلى أمد بعيد جدا حيث وقعت **شركة بوينغ** Boeing عقودا مع شركات دولية لبيع 52 طائرة من طراز **(سفن أي سفن**

1- **الحروب التجارية تعرقل التجارة العالمية** www.ahram.org .2006/08/08

(7I7) من إجمالي 200 طائرة استهدفت الشركة بيعها، وفي السياق نفسه تسعى (**أرباص** AIR BUS) إلى إبرام عقود لبيع 50 % من إجمالي إنتاجها من الطائرة الجديدة من المتوقع أن يصل إجمالي الإنتاج إلى 3100 طائرة، التي تتسع لنحو 250 إلى 300 مقعد، ويتوقع أن تكون الطائرة **أرباص**، هي الطائرة الأكثر مبيعا في السنوات القادمة على حساب طائرة **بوينغ**، وبالتالي أصبحت **شركة أرباص** المنافس الوحيد عالميا **لشركة بوينغ**.

كما هددت أمريكا ولا تزال لحد الآن بإعطاء دعم أكبر لشركاتها وخاصة **لشركة بوينغ** أكثر مما تدعم به أوروبا **شركة أرباص**، واللجوء إلى **منظمة التجارة العالمية** (OMC) لفرض عقوبات على الإتحاد الأوروبي، ليبقى التنافس على أشده بين الطرفين للسيطرة على كل الأسواق العالمية في مختلف المجالات[1].

بالإضافة إلى عدة خلافات أخرى ومسائل عديدة شكلت وتشكل حتى اليوم مفترق طرق بين الطرفين الأمريكي ولأوروبي، وعلى سبيل المثال لا الحصر **حرب السكر** التي بدأت نتيجة دعم الأوروبيين والأمريكان لهذه التجارة، وكذلك نتيجة خطط المفوضية الأوروبية المستقبلية بخفض أسعار خامات السكر المستوردة من الدول النامية، وهو ما تعتبره هذه الأخيرة تهديدا لمصالحها الاقتصادية وللتجارة الحرة، بالإضافة إلى التحذيرات المتبادلة بينهما.

7- **فرض الضرائب**:

لقد ازداد تعميق الفجوة بين أمريكا وأوروبا من خلال نجاح الاتحاد الأوروبي في الحصول على موافقة **منظمة التجارة العالمية** (OMC) على فرض عقوبات اقتصادية بمبلغ 04 **مليار دولار** ضد الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب مخالفتها لقواعد التجارة

[1] - Denis Verret, L'industrie-Aéronautique Spatiale et de Défense Bénéficiaire de la Coopération Transatlantique, « Les Relations Transtlantique de la Tourmente à L'aipaisement, Paris :IRIS, 2003, p188-189 .

الدولية وأمهل الإتحاد الأوروبي، واشنطن مهلة سنة لتسوية المشكلة أي في سنة 2006[1]، ورغم هذا لم تمتثل الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الحكم.

إن سبب الأزمة هو قيام واشنطن كالعادة تعسفيا باستخدام آلة وأداة **منظمة التجارة العالمية**، لتحقيق أهدافها حيث قامت بمنح تخفيضات ضريبية للشركات الأمريكية المصدّرة الأمر الذي اعتبره الأوروبيون دعما غير مباشر للمنتجات الأمريكية على حساب المنتوج الأوروبي والسلع الأوروبية، وبالتالي يمنح السلعة الأمريكية **ميزة تنافسية** غير عادلة أمام مثيلاتها الأوروبية.

8- **المنافسة على الصلب**:

إنّ الأزمة التجارية التي تعرف باسم **حرب الصلب**، أساسها قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوم وصلت إلى 30 % على وارداتها من **الصلب** لحماية إنتاجها المحلي،الأمر الذي كبّد مصدّري الصلب الأوروبيين خسائر فادحة قدّرها الإتحاد الأوروبي بنحو **ملياري دولار سنويا**.

إنّ جوهر المشكلة كما عبر عنه **باسكال لامي** المفوض الأوروبي لشؤون التجارة هو:" **أن الضغوط الداخلية على الإدارة الأمريكية أهم كثيرا لديها من أي ضغوط خارجية**"[2] بمعنى آخر فإن واشنطن تختار دائما حماية منتجيها إذا عجز عن منافسة منتجي الدول الأخرى، سواء باستعمال القوة أو التهديد أو المنظمات الدولية التجارية والمالية.

وعليه فإن العلاقات التجارية بين الطرفين يحكمها تحددين هامين تمثلا فيما يلي:

[1] - christopher.s.wilson, un équilibre à l'avantage de la cooperation , « les relations transatlantiques de la tourmente a l'apaisement, paris : iris 2003 , p180,181
[2] -Ibid,p.182.

1- أن الطرفين اكتشفوا أن نظام حل المنازعات في **المنظمة العالمية للتجارة** (OMC) أصبح غير مجدي نتيجة عدم امتثال الأطراف له وخاصة أمريكا، ممّا يخلق تجاوزات كبيرة لأطراف على حساب أطراف أخرى.

2- تطلع كل طرف وخاصة أمريكا إلى مناطق نفوذ وأسواق الطرف الآخر، حيث تحاول أمريكا أخذ نصيب من الاتفاقيات التجارية التي يعقدها الإتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط وكذلك الدول الإفريقية ومنطقة الكراييب[1]، ونفس الشيء بالنسبة للإتحاد حيث ينظر بنفس عين المصلحة خاصة إلى الإرادة الأمريكية بخلق **منطقة تبادل حر في قارة أمريكا** Zone de Libre Echange des Amérique ،لإيجاد نصيب له في الصفقات التي تعقد مع دول المنطقة.

إنّ الحروب التجارية بين الطرفين قد غطت مجالات عددية منها: صناعة الطائرات والطيران بصفة عامة والأغذية كاللحوم والأسماك والسكر وكذلك تجارة الأخشاب والأثاث والمنتجات الزراعية كالقطن والمحاصيل المعدلة وراثيا، وأن غالبية هذه الحروب التجارية كانت بسبب فتح الحدود وحرية السوق التي يدعيانها الطرفان بأنها من مبادئهما وفلسفتهما الخالصة التي لا رجعة فيها[2].

كما لوحظ عليهما أنهما يتبعان سياسة الدعم لمنتجاتهم رغم الحرص وخاصة من طرف أمريكا على رفع كل أشكال الدعم بالنسبة لجميع الشركاء على أغلب السلع والصناعات، وبالتالي هناك غش لكلا الطرفين في آليات التجارة الحرة والاقتصاد الحر بحيث ما لا يطبق عليهما يصبح قانون ملزم على غيرهما .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيد الأكبر في هذا المجال، إلا أنّه لا يرجع لقوتها الاقتصادية ولكن لقوتها السياسية والعسكرية، اللتان لعبتا دورا كبيرا في تحقيق مكاسب في المجال الاقتصادي والتجاري على حساب الإتحاد الأوروبي، رغم أن هذا الأخير هو الأكثر تفوّقا حاليا من حيث حجم اقتصاده، ومن تمّ نستنتج أن القوة العسكرية لازالت تؤدي وظيفتها في تحقيق إنجازات اقتصادية.

---

1 - Ibid p.181
2 - Ibid,P.184.

المطلب الثاني: المسائل الثقافية -الحضارية:

إن مفهوم الثقافة في دلالته الإجرائية البسيطة السائد في البحث الأنثروبولوجي أنها: " **هي مجموع جوانب الفضاء التواصلي البشري ، أي إدراك البشر لمواقعهم والدلالة التي يسندونها له، والمشاريع التي يبتنونها لتغييره تحريره، بالإضافة إلى أنماط العلاقات التي يقيمونها في ما بينهم، فيدخل في هذا التحديد كل ما يمس الجوانب العقائدية والمعرفية والسلوكية، دون تميز أو حصر**"[1]، وتتنوع الثقافة بين **ثقافة عالمة كتابية**" تستند لمعايير الكتابة وأساليب النقل التربوي، **وثقافة شفاهية** هي العمق الشعبي لتقاليد المجتمع الفكرية والعقدية والسلوكية.

كما يمثل الدين من حيث معناه الأوسع أي الصلة بالمطلق والمقدس العنصر المحوري في الثقافات بأبعادها المختلفة معرفيا وإجرائيا، ومن الإشكاليات الرئيسية التي يطرحها تعريف الثقافة، علاقتها بمقولة الحضارة ومن الملاحظ أن أغلب علماء الإنسانيات غدو أكثر ميلا لاستخدام عبارة "**ثقافة**" بالمعنى الواسع الذي ألمحنا إليه سابقا في مقابل مفهوم **الحضارة** الذي يحمل شحنة تقويميه ضمنية (أي الحضارة كمستوى راق من السلوك والثقافة) .

دون الدخول في هذا الإشكال الاصطلاحي ، نكتفي بالقول إننا نستخدم المقولتين بالمعنى نفسه، مع الإشارة إلى أن مفهوم الحضارة يساعدنا على التمييز بين الكيانات الثقافية الكبرى، كما هو الحال في موضوع دراستنا بين الكيان الأمريكي والكيان الأوروبي"[(2)].

وإذا كانت النماذج النظرية والتحليلية، التي طبعت الفكر السياسي والاستراتيجي خلال العقود الخيرة من القرن العشرين، قد تراوحت بين التركيز على العوامل الاقتصادية والأبعاد النفعية والرؤى الإيديولوجية المتباينة ، فإن نهاية الحرب الباردة قد خلفت وضعا

[1].- السيد ولد أباه،_**اتجاهات العولمة**: **إشكاليات الألفية الجديدة**، الدار البيضاء:المركز الثقافي العربي 2001، ص86

[2]- المرجع السابق، ص86.

جديدا يستدعي بلورة نظريات جديدة تمكن من تفسير السياسات الدولية الراهنة والسياسات الخارجية للدول العظمى، بالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وفي هذا السياق ظهرت مقولة **الصدام الثقافي** التي بلورها بالتفصيل **هانتغتون** في مقالته التي تحمل العنوان ذاته الصادرة في صيف 1993 في مجلة **فورون آفيرز** FOREINGN AFFAIRS الأمريكية وقد طورها في كتاب منشور عام 1996 بعنوان **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** وينطلق **هانغتون** في نظريته المذكورة من فرضية رئيسة مفادها أن المصدر الأساسي للنزاعات في العالم ستحدده المعايير الثقافية، وأن الانقسامات بين البشر ستكون ثقافية، ومصدر النزاع سيكون مصدرا ثقافيا.[2]

ومن تمّ فإن الإدارة التي حكمت الولايات المتحدة الأمريكية، قبل إدارة الرئيس **أوباما** بما يعرف باسم **إدارة المحافظون الجدد**، يتبنون بالمطلق وعلى نحو يتسم بالتطرف والغلو فكرة **صدام الحضارات**، حيث يرون فيما هو حاصل على مستوى العلاقات الدولية تطبيقا لتلك الفكرة ومشهدا في السيناريو الذي لابد أن ينتهي بانتصار الخير الغربي على كل أعدائه الذين يتمظهورن أكثر شيء في الشر الإسلامي.

إن هذا الطرح لا يتفق معه العديد من الدول الكبرى والصغرى بما فيها دول الإتحاد الأوروبي، الذي يرى أن الغلو الأمريكي حول هذه النقطة سيجلب صراعات أكبر حجما في المستقبل على المعسكر والتحالف الغربي، قد يفقده مكانته المميزة على قمة النظام الدولي لأن الإفراط في الحرب والصراعات ، يضعف قوة الدول حتى وإن كانت كبرى بل ويزيلها في أغلب الأحيان.

إن الهجمات على نيويورك وواشنطن، أعادت الحياة للنقاش حول نظرية صدام الحضارات ففي مقال نشرته **الشرق الأوسط** نقلا **عن لوس أنجلس تايمز** بقلم "**هنري كيسنجر**" يؤكد فيه :" **أن الكارثة أي (هجمات 11 سبتمبر 2001) توفر القناعة بأن**

---

[1]- المرجع السابق ، ص 86، 87.

[2]- صامويل هانتغتون ، **صدام الحضارات إعادة ناء النظام العالمي**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995، ص 14.

بعض افتراضات العالم المعولم الذي تؤكد قيم التوافق والانسجام والمزايا النسبية، لا تنطبق على ذلك الجزء من العالم الذي يلجأ إلى الإرهاب وأن ذلك الجزء مدفوع بالكراهية العميقة للقيم الغربية، بحيث أن ممثليه مستعدون لمواجهة الموت وإنزال المعاناة الهائلة بالأبرياء والتهديد بتدمير مجتمعاتنا لمصلحة ما يمكن اعتباره صدام الحضارات"[1].

كما أن "**جيمس بيكر**" يتحدث على أن دور الثقافة في تشكيل السياسة الخارجية سيصبح عنصر لا يقل أهمية عن تأثير التحولات العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة على صناعة السياسة الخارجية"[2].

إن الإدارة الأمريكية، قامت بتعبئة مواطنيها بعد 11 سبتمبر 2001 باستخدام خطاب يعتمد على مفردات **اليمين الديني الأمريكي**، واستعارت أفكاره كمرجعية لتبرير الممارسات السياسية والعسكرية لعلاج تداعيات 11 سبتمبر،وقد قام اليمين الأمريكي بمزاوجة بين القيم والمصالح، بحيث يؤكد على أن ضمانات ممارسة أمريكا لدورها في القرن الواحد والعشرين هي الحفاظ على المصالح الأمريكية ونشر قيمها، وأن توازن القوى العالمي يجب أن يتدعم على نحو يدعم الانتماء إلى سلم قيم القوة السائدة.

إن التحليل الثقافي للوضع الدولي داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ليس جديدا وليس بالغريب بل يعود بجذوره إلى بداية نشأة أمريكا، وهذا ما يؤكده الباحث الأنثربولوجي

راد فيلدا R.Red Field **في كتابه رؤية العالم** World View حيث يقول :" **إن الدارسين الأمريكيين سواء أكانوا من المؤرخين أو من أساتذة العلوم السياسية يميلون لتحليل الظواهر تحليلا ثقافيا، ويرجع ذلك إلى الأصول الدينية والإثنية والمذهبية للرواد الأوائل والارتباط البالغ التعقيد بالدولة الأمريكية الأولى من جهة وعلاقة الدولة بالآخرين فقد ظل التمايز ثقافيا بعد الحرب الأهلية، وعندما تقوّت الدولة الفدرالية بعد**

---

[1]- **جريدة الشرق الأوسط** عدد 8328 يوم: 2001/09/16.

[2]- عاطف الغمري ،**إعادة ترتيب أولويات سياسة أمريكا الخارجية**، مجلة قضايا وآراء العدد 126،أكتوبر 2001،

ذلك حملت معها تلك الموروثات الثقافية باعتبارها رموزا وثوابت في رؤيتها للخارج، (الصديق والعدو).[1]

أما **هانتغتون** فبالنسبة إليه فإنّ أمريكا هي **المهيمن الخيّر** Benevolent Hégémons والقوة العظمى الأولى في التاريخ غير الإمبريالية The First Imperialist Super Power وهذه المقولة حسب نفس الكاتب تتحقق في ثلاثة كلمات تمجد مايلي:

1- **التميّز الأمريكي** American Uniqueness
2- **الطهر الأمريكي** American Virtue
3- **القوة الأمريكية** American Power [2]

وعليه فإن كلمة التميز لها دلالات كثيرة، فهي تعبر عن القيم والثقافة والبعد الديني في السياسة الخارجية لأكبر قوة في النظام الدولي، حيث نمت صياغة الأفكار أوما أسماه **نعوم_شومسكي** صناعة السيطرة على الأفكار،لأن الإدارة الأمريكية استعملت عبارات من عينة: **أن أمتنا شهدت الشر** Our Nation Saw Eevil أيضا جملة **حملتنا الصليبية** سوف **تأخذ وقتا ، صانعوا الشر** وعبارة **إنها حرب حضارات،** كلها عبارات ترددت في خطاب **بوش الإبن** أمام الكونغرس في 20سبتمبر2001.

غير أن الحقيقة لا يمتلكها طرف واحد، بل لا توجد حقيقة واحدة في النظام الدولي بل عدة حقائق أي عدة ثقافات ولا يمكن سيطرة ثقافة أو حضارة واحدة على مجموع النظام الدولي، هذا ما أثبتته التجارب التاريخية كما جاء في المنظور **البنائي***، الذي انتقد السياسة الخارجية الأمريكية وكذلك الدولية ، وأن اختلاف الثقافات والهويات سواء في الدولة أو في النظام الدولي، ومحاولة دولة واحدة أو طبقة واحدة السيطرة على هذه الهويات سيؤدي

---

[1]- نادية محمود مصطفى، **السياسة الأمركية اتجاه الإسلام والمسلمين بين الأبعاد الثقافية والحضارية والأبعاد الإستراتيجية** ، مصر: جامعة القاهرة ، 202، ص 87.

[2] - Huntington .s. the lonely super power , foreingn AFFAIRS , V.78.N ,p35,49 .

* - **المنظور البنائي** يهتم بالأفكار والهويات وقيمة الخطاب في المجتمع وتوجيه المجتمعات عن طريق صناعة الأفكار فيه.

إلى صدام هذه الثقافات مما، يخلق المزيد من الصراعات والنزاعات داخل الدولة الواحدة كما في داخل النظام الدولي.

ومنه حذرت وتحذر أطراف وقوى عديدة الولايات المتحدة الأمريكية، من النتائج الوخيمة التي قد تعود على النظام الدولي من خلال هذه السياسة الثقافية الحضارية المهيمنة على باقي الثقافات والحضارات الأخرى، والإشكال أن أمريكا تنسى حتى أصدقائها وحلفاءها الأوروبيين، فهم يدخلون ضمن هذه السياسة الثقافية الاحتوائية.

من بين الأطراف التي حذرت من هذه السياسة المتبعة من طرف أمريكا نجد أطراف من داخل أمريكا نفسها أمثال **بول كندي** و **جوزيف ناي** من **المدرسة الليبرالية الجديدة***،حيث نبه هذا الأخير إلى عدم تجاهل خطر الإرهاب الأمريكي الهوية، الذي لا تربطه أي علاقة بالشرق الأوسط ويقول:" **حتى إذا نجحت أمريكا في استئصال أسامة بن لادن، فيجب عليها أن تتذكر أن تيموتي مكفاي، الذي نفذ عملية مبنى الحكومة الفدرالية في "أوكلاهوما"**** **.ينتمي إلى إرهاب أمريكي المولد والنشأة"**[1].

إن الإتحاد الأوروبي، وقف كذلك موقف المناهض لهذه الحملة الأمريكية على الثقافات العالمية أي عولمة كل الثقافات في ثقافة واحدة هي ليست ثقافة أمريكا بل ثقافة جزء أو طبقة من المجتمع الأمريكي، وهي طبقة ما يسمى بـــ **البروتستانتيون البيض الأنجلوسكسونين** WASP) لأن أوروبا العلمانية تريد الحفاظ على علمانيتها بإبعاد الدين

---

* - **المنظور الليبرالي الجديد**: يؤكد على استعمال الاقتصاد والتعاون المتبادل بخلق مؤسسات لهذا الغرض كما ينادي بتقارب المجتمعات المدنية المحلية.

** - **عملية أوكلاهوما**: حدثت في 19 أفريل 1995، الإعلام الأمريكي وجه النظر إلى الإسلاميين ثم اتضح أنه من اليمين الأمريكي المتطرف، أبيض ومسيحي بروتستانتي .

1- عاطف الغمري ، مرجع سابق.

على التعامل الدولي وهم وفيون لمقولة **فولتير**:" **في السوق ليس هناك محمديا (أي مسلما) ولا مسيحيا ولا يهوديا، إن الكافر الوحيد في السوق هو المفلس**"[1].

رغم أن هذا كذلك فيه قولان لأنه يخفي مزايا وحقائق كامنة في نفوس جميع القادة الغربيين تقريبا سواء الأمريكان أو الأوروبيين، هذا ما تمثل في سلوك دولة فرنسا في منعها للحجاب بالنسبة للمرأة المسلمة في المؤسسات الحكومية، وأيضا في تصريح **فرانسوا ميتران** الرئيس السابق الفرنسي حين اتبع سياسة مناهضة لقيام دولة البوسنة والهرسك في أوروبا وهو معروف بتمسكه بالعلمانية ومبادئها حيث قال:" **لن أسمح بقيام دولة مسلمة في أوروبا**".

لكن السلوك والتوجه العام للإتحاد الأوروبي وقادته، هو عدم التوافق مع السياسة الأمريكية في نشر الأفكار والقيم والمبادئ الأمريكية، الخالصة سواء حول الثقافة أو النموذج الديمقراطي الليبرالي الأمريكي، وهو يختلف عن النموذج الأوروبي، خاصة في النواحي المادية حيث نجد أمريكا هي الأكثر استعمالا لليبرالية المادية البعيدة عن حقوق الإنسان مقارنة مع أوروبا الملتزمة بالدولة الاجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى حول استعمال الدين وتوظيفه في العلاقات الدولية من أجل تحقيق مصالح وطينة.

لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، يختلفان في تصورهما للبعد الإيديولوجي والحضاري وكذلك بالنسبة للخطاب السائد في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، لأن أوروبا تعتقد في أمريكا أنها تريد محو معالم ثقافتها وهوياتها وإذابتها ودمجها داخل النموذج الأمريكي بما يسمى **بأمركة العالم**.

إن هذا الفعل الأمريكي استدعى من فرنسا أنها تعطي مصطلح مغاير للعولمة حيث عرفتها بالعالمية "Mondialisation" أي إشراك ثقافات متعددة داخل نظام واحد أو وجود مجموعة تصورات وحقائق وهويات في العالم، وليس هناك طغيان ثقافة واحدة

[1] - السيد ياسين، **الحرب الكونية الثالثة، عاصفة سبتمبر والسلام العالمي**، القاهرة: الهيئة المصرفية العامة للكتاب2003، ص167.

على باقي الثقافات والسلوكيات، وهو تعريف مغاير للعولمة الأمريكية "Globalisation" أي الشمولية بمعنى سيطرة ثقافة واحدة وهوية واحدة على بقية الثقافات العالمية.

ومنه فإن التناقضات **الأوروبية-الأمريكية** في المجال **الثقافي–الحضاري** تشمل متغيرين أساسين هما الدين و الثقافة الديمقراطية، أي تصورهم لدور الدين في العلاقات الدولية واستعماله كخطاب من أجل جني أرباح وتحقيق أهداف بواسطة تحريك المشاعر الدينية للشعوب في العالم خاصة الشعوب المسيحية.

1-**مفهوم الدين**: تتعدد الاتجاهات حول ماهية الدين والدور الذي يمكن أن يقوم به في حياة الأفراد والمجتمعات، وقد تعددت التعريفات بتعدد الاتجاهات ومن ذلك النظر إلى الدين على أنه:" **نظام فكري وشعوري وعملي مشترك بين مجموعة من الأفراد والذي يعطي الأعضاء نوعا من الولاء كما أنه يشكل رمز لسلوك الأفراد على أساسه يقيمون النتائج الشخصية والاجتماعية لأعمالهم**"[1].

عرّف كذلك على:" **أنه مجموعة من العقائد والعبادات التي يمارسها الأفراد بعد أن يقتنع بها العقل ويؤمن بها القلب ويطمئن إليها الضمير وهو ضرورة من ضرورات الحياة الإنسانية التي لا تغني عنها الأفكار العقلية أو المذاهب الوضعية**".

كما ينظر إليه:"**على أنه رؤية للذات والآخر والكون تتسم بالقداسة والتنزيه لمعتنقيها**"[2].

إن الدين بهذه المعاني وغيرها يخلق داخل المجتمع آلية للتصحيح الذاتي تحد من الإفراط والتفريط وتدفع إلى الاعتدال والتقارب بين أنماط ومستويات المعيشة ممّا يقضي على التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع، إذن هو أحد أهم

1- عصام عبد الشافي **دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية : الأزمة العراقية نموذج**، السياسة الدولية القاهرة : مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع العدد 153، جويلية 2003،ص 130.

2- وليد عبد الحي، **مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية**، المستقبل العربي ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية العدد 312 فيفري 2005 ص9.

الدعامات الأساسية في بناء ونشأة واستمرار وتقدم الحضارات في ظل ما يقوم به في صياغة حياة الإنسان وسلوكه ومعاملاته.

إن العلاقة بين الدين والتغير الاجتماعي والسياسي تختلف من مجتمع إلى آخر، بل ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى داخل نفس المجتمع تبعا للموقع الاجتماعي للدين في المجتمع استنادا لخصوصية هذا المجتمع وما يشهده من أوضاع سياسة واقتصادية واجتماعية.

إنه وبالنظر للدين في المجتمعات الغربية بصفة عامة، فقد استبعد في مراحل تاريخية عديدة من عملية القيم السياسية كما استبعد الدين من عملية بناء الدولة القومية وحلت الرابطة القومية محل الرابطة الدينية كأساس لبناء الدولة، لكن رغم هذا فلا يزال الدين في هذه الدول عاملا هاما في عملية التكتل الاجتماعي، لأن الاختلافات الدينية من أهم محركات الصراعات السياسية القومية، وقد أضحت هذه الاختلافات في بعض الدول الغربية المصدر الأكثر أهمية للتصادم السياسي وبصفة خاصة عندما ترتبط هذه الاختلافات الدينية باختلافات عنصرية.

كذلك فإن مصداقية دور الدين في الحياة السياسية في هذه النظم لا ترتبط بتطابق فعاليته مع حقيقة الدور المرسوم له والمتوقع منه، وإنما تطابق هذه الفعالية مع الإدراك السياسي الذي تقرره المرجعية الأصلية لثقافة المجتمع، هذه المرجعية التي تشكل القيم الدينية المسيحية عنصرا من عناصرها الأساسية[1].

ب- دور الدين في النظام السياسي الأمريكي: يمثل الدين أحد أهم القضايا في المجتمع الأمريكي عبر مختلف مراحل وتطوره، ورغم أن الدستور يؤكد على العلمانية والفصل بين الدين والدولة فإن الدين كان ولا يزال يمثل عنصرا أساسيا في خصوصية المجتمع الأمريكي ويعود هذا إلى تكوين المجتمع الأمريكي الذي تأسس على يد البوريتان، والكالفينين الهاربين من الاضطهاد الديني في أوروبا الغربية، حتى يعبدوا الله على

1- عصام عبد الشافي، مرجع سابق ، ص 131 .

طريقتهم الخاصة في الدنيا وكذلك العالم الجديد الذي طالما حلموا به، وقد حاولوا من خلال النظم التي وضعوها التأكيد على المثل العليا والحرية التي حرموا منها.

ومن هنا كان الدين عاملا في تأسيس وترسيخ القواعد الأساسية التي قام عليها النظام السياسي والاجتماعي في الدولة الأمريكية، كما أن الدور الذي يلعبه الدين اليوم في الولايات المتحدة يحكمه عدة اعتبارات من أهمها مايلي:

1- تزايد قوة المؤسسات الدينية في المجتمع الأمريكي،فهي تتمتع بدرجة عالية من التنظيم ولديها إمكانيات ضخمة، حيث انتشرت جماعات المصالح ذات الاعتبارات الدينية حيث أصبحت سمة من سمات المجتمع الأمريكي.

2- الدوافع الدينية تلعب دورا رئيسيا في تحريك الأمريكيين في الكثير من مواقفهم، فوفقا لبعض الإحصائيات، هناك أكثر من 60 مليون شخص يعلنون أنهم مسيحيون معمدون و20 مليون يعتبرون أنفسهم مؤيدين للأخلاق و50 مليون يريدون أن يربوا أبنائهم على الأخلاق، كما أن 84 % من الشعب الأمريكي يعتقد أن الوصايا العشر للنبي موسى لا تزال صالحة وضرورية حتى اليوم، بالإضافة إلى أن90% من الشعب الأمريكي يؤمنون بالله و40% [1]هم من المطبقين للدّين كما ازدادت العضوية الأمريكية في المنظمات الدينية من 41 إلى 70 % [2].

لكن رغم هذه الإحصائيات التي توضح كثرة المسيحيين الأمريكيين، لكنهم لا يعرفون إلا القليل عن العقيدة الكنسية، وإن كان معظمهم من البروتستانت، فإنهم موزعون بين المئات من المذاهب وأكبرها المعمدانيون، واللتريون والأسقفيون.

3- الأساس الهش للتيارات الدينية الحديثة السائدة في المجتمع وغموض مفاهيمها، حيث أصبح الفرد خاويا، تتقاذفه الأفكار والتيارات الدينية أمام غياب نظام متكامل مقنع لجوانب الحياة الروحية.

---

1 - Maxime Le Febre, Op.Cit, p.66.

2- جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية** ، مرجع سابق ،ص207.

لذلك فإن أمريكا قد شهدت حركة إحياء ديني كبيرة في الآونة الأخيرة من مظاهرها مايلي:

1- نجاح **ريغان** الرئيس الأسبق الأمريكي في انتخابات 1980 بسبب انتخاب الإنجيليين عليه، وحركات اليمين المسيحي بما عرفوا فيما بعد "**بالمحافظون الجدد**".

2- تحول الكنائس ورجال الدين إلى جماعات ضغط قادرة على التأثير بفاعلية ومقدرة في عملية صنع القرار السياسي نتيجة تزايد دور الدين في الحياة السياسية[1]

3- سيطرة القيم البروتستانتية وآثارها على ملامح الاتجاهات الرئاسية في وعي الناخب الأمريكي وانتماء معظم الرؤساء الأمريكيين إلى الحزب الجمهوري الذي يدعمه البروتستانت.

وبالنظر إلى هذه السمات وتلك المظاهر، فإنه يمكن القول بأنه إذا كان الدين في المجتمع الأمريكي لا يؤثر في القوانين أو في تشكيل الرأي العام إلا تأثيرا ضئيلا، فإنه يوجّه عادات الجماعة عن طريق المؤسسات الاجتماعية كما أنه يعد في طليعة المؤسسات السياسية التي تنظم الجماعة، ومما يدل على تزايد دور الدين من وجهة نظر البعض،أن المواطن الأمريكي أصبح لا يشارك في الحياة السياسية بصفته مواطنا أمريكيا علمانيا بل بصفته بروتستانتيا أو كاثوليكيا أو يهوديا أو مسلما أو غير ذلك من الديانات .

ج- دور الدين في الاتحاد الأوروبي: لا يمكن قياسه بنفس الدرجة التي يقاس بها الدول البسيطة أو حتى الدول الفدرالية المركبة، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة تعدد الثقافات والأقليات الدينية، تجد صعوبة في تكوين إجماع حول قضايا السياسة الخارجية بخلق خطاب ثقافي واحد يوجه للنظام الدولي، فإنه يصعب علينا دراسة دور الدين في الإتحاد بصفة فردية حسب كل دولة، لذلك سوف نفسّر ونشرح هذه الظاهرة من خلال التحدث على كتل داخل الإتحاد.

3- عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 132.

إن أوروبا وخاصة بعد التوسيع، أصبحت مفتوحة على ثقافات وأقليات كثيرة جدا،فهي مركبة من عدة أقليات دينية وإثنية ليس بين الدول فقط ولكن حتى بالنسبة للدولة الواحدة كما أنه ولأسباب تاريخية فإن الدول الأوروبية، كنظيرتهم الأمريكية يطبقون مبدأ "**فصل الدين عن الدولة**" أو **العلمانية** ، لكنهم يتشبتون بهذا المبدأ قانونيا أي على مستوى المؤسسات وكذلك في الحياة العامة ، أما على مستوى المجتمعات الأوروبية فنجد أنه يقل فيها الاهتمام بالدين بل وليس له دور كبير في الحياة السياسية أو على مستوى مؤسسات صنع القرار، مثلما هو عليه الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن رغم كل ما تقدم فلا تخلو الدول الأوربية من الصراعات الطائفية، كما يوجد عدة اختلافات بين دول الإتحاد الأوروبي حول المذاهب والاعتقادات، فباستثناء بريطانيا ذات الأغلبية **البروتستانتية** ، نجد باقي الدول على المذهب **الكاثوليكي** (فرنسا-إيطاليا-إسبانيا- بلجيكا –ألمانيا).

كما أن دول أوروبا الشرقية المنضمة حديثا إلى الإتحاد، نجدهم ينتشرون بين " **كاثوليك**" و"**أورثودوكس**"، وربما الدولة الوحيدة التي يلعب الدين فيها دورا مهما سواء على المستوى الشعبي أو على مستوى مؤسسات الدولة سواء السياسية منها أو المدينة، هي "**بولونيا**"، وهذا راجع لعدة أسباب منها قوة الكنيسة في بولونيا وكذلك دور البابا السابق **جون بول الثاني**، من جنسية بولونية، أما بقية دول أوروبا الشرقية فإن التدين فيها متدنّي جدا نتيجة آثار الشيوعية خاصة .

إن الأوروبيون بصفة عامة غير مطبقين للدين، حتى في بريطانيا التي ليس فيها **فصل بين الكنيسة والدولة**، يقل فيها التدين وبالتالي لا يمكن التحدث عن دور الدين في الاتحاد الأوروبي، بنفس الأهمية التي نتحدث بها عن دوره في أمريكا، سوى ربما عن بعض السلوكيات الفردية من طرف دولة أو دولتين.

إنه من المستحيل جمع هذه التناقضات الدينية والعرقية وصبّها في قالب سياسة خارجية مشتركة قائمة ومعتمدة على خطاب واحد نابع من مذهب واحد أو دين واحد، كما ورد مع **البروتستانتيين** في أمريكا، وخير دليل على فشل الإتحاد الأوروبي في بناء

خطاب ديني في السياسة الخارجية الأوروبية، هو رفض الأوروبيين بتأثير أمريكي على بند **وفقرة الإرث المسيحي المشترك** في الدستور الأوروبي 2003 والذي كان من اقتراح فرنسا

إن أسباب الرفض كانت واضحة، وذلك لإقصاء تركيا وعدم فسح المجال أمامها للانضمام للإتحاد، وعليه تم إسقاط البند، مما فسح المجال أمام خطابات دينية متعددة ومختلفة، جعلت من الصعب منافسة الخطاب الأمريكي وما يحمله من قيم **بروتستانتية** متحالفة مع الطرح اليهودي.

لقد أوضح "**كروجمان**" أن هناك فارق رئيسي بين اليمين الأمريكي واليمين الأوروبي يتمثل في أن هذا الأخير يقع خارج سياق الحالة السياسية والثقافية العامة، ولن يستطيع الوصول إلى السلطة، بل وفي فرنسا تمّ التحالف عليه من قبل التيارات المعتدلة لإقصائه من سباق الرئاسة، وذلك بتحالف اليمين المعتدل و**الديغوليين** وكذلك الاشتراكيين ضد مرشح اليمين المتطرف "**لوبان**"، واتهم اليمين المتطرف في فرنسا على أنه سيؤدي بفرنسا إلى العزلة عن العالم.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد صار اليمين جزءا مهما من الاتجاه الرئيسي في السياسة والثقافة الأمريكية .(The Main Stream)[1].

كما أن الجدول الآتي يوضح أهمية دور الدين بالنسبة لمجموعة من الدول عام 2003 ومن بينها أمريكا وأهم الدول في الإتحاد،

1- محمد أبورمان، **البعد الديني للسياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية** WWW.ELBAYANE.COM 11-11-2004

جدول رقم: 05 **أهمية دور الدين**

الدولة	(الدين) النسبة المئوية
USA	60
ايطاليا	30
بولندا	36
فرنسا	33
التشيك	11
مجموعة من الدول الإسلامية	80-90

المصدر: وليد عبد الحي: **مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية**، المستقبل العربي بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 312، فيفري 2005، ص19.

1-الحرب على الإرهاب

إن مسألة الحرب على الإرهاب، والتي انطلقت خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، شكلت منعرجا خطيرا في العلاقات الغربية **(أوروبية–أمريكية)**، حيث أكدت على تشقق وتصدع في الجدار الغربي، لأن أمريكا أصبحت تحاول الإنفراد بالقيادة دون حلفائها، وليس فقط هذا وإنما حتى تقاسم المصالح والفوائد فإن الولايات المتحدة لا تكاد ترمي إلا الفتات للدول الأوروبية، ما جعل هذه الأخيرة خاصة فرنسا وألمانيا تسخط على مثل هذه المعاملات من أكبر دولة في العالم.

لقد بات الإتحاد يطرح تصورات مغايرة لتصورات أمريكا حول مناطق النفوذ، ورؤية جديدة للنظام الدولي، تكون أقل عنفا مما هي عليه، وهذا لا يرجع على أن الدول الأوربية

دول سلمية بل على العكس فماضيها الدامي والحربي يؤكد ذلك، ولكن عدم تكافؤ القوة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، هو الذي جعلها تأخذ هذا المسار والبحث عن إمكانية حل الأزمات في النظام الدولي بطرق دبلوماسية سلمية أكثر منها حربية عسكرية.

إن هذه الأحداث أعادت طرح فكرة صدام الحضارات، وحرّكت الخطاب الثقافي على مستوى تحليل وتفسير العلاقات الدولية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، مما جعلها ترمي بكل ثقلها من أجل تسويق هذا الخطاب النابع من القيم الوطنية الأمريكية، ومحاولة عولمته عالميا من أجل تجسيد قوتها وقيادتها لهذا العالم، مما أوقع دول الاتحاد الأوروبي في حرج ومأزق أشعرها بأنها لا شيء على مستوى سلم القوة، وأن أمريكا تستطيع فعل كل ما تريد دون حرج .

إن استقراء تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في علاقاتهما مع الإسلام والمسلمين، نجد أن أمريكا كانت أكثر تعاونا وتفهما للإسلام والمسلمين من الدول الأوروبية، لكن الفرق بينهما في علاقاتهما مع الإسلام هي جد معتبرة، ففي أوروبا هناك علاقة بين الإسلام والاستعمار، لأن الدول الأوروبية كان لها تاريخ طويل مع الدول الإسلامية، بسبب استعمار الأولى للثانية، وبالتالي هي علاقات صداميه .

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فليس لها خلفيات استعمارية مع هذه الدول، وبالتالي هناك ثقة كبيرة ومتبادلة بينها وبين الدول الإسلامية، كذلك فإن المسلمين المهاجرين في أوروبا هم من الطبقات السفلى التي بالكاد تتدبر معيشتها، أما المسلمين المهاجرين في أمريكا فهم لا يتواجدون مع الطبقة السوداء أو مهاجري أمريكا اللاتينية، وإنما يتواجدون في الطبقات المتوسطة ودخلهم هو فوق الدخل المتوسط للأمريكي.

لكن هناك فرق بين عرب أمريكا وأوروبا، إن عرب أمريكا جلّهم مسيحيين أما عرب أوروبا أغلبهم مسلمين، كما أن في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك تفريق بين العرب وبين الإسلام، بينما في أوروبا العربي يعني المسلم فليس هناك تفريق بينهما.

كذلك فإن الأوروبيين لم يغيروا من الخطاب المعادي للإسلام، وأزمة البوسنة والهرسك أكدّت ذلك حيث أن ألمانيا دعّمت الكروات واعترفت بهم كجمهورية مستقلة، ونفس الشيء بالنسبة لفرنسا حيث دعمت الصرب على حساب المسلمين، بينما الولايات المتحدة الأمريكية، في نظر العالم والعالم الإسلامي هي التي وجدت حلول لهذه الأزمة، وهي التي رفعت الغبن والظلم عن مسلمين البوسنة[1].

أما مسألة انضمام تركيا كدولة مسلمة للإتحاد الأوروبي، فإن أمريكا تدّعم هذا الاقتراح بينما أكبر الدول الأوربية مجسدة كما رأينا سابقا في فرنسا ترفض هذا الطرح وتعمل على تأجيله مرارا وتكرارا.

أما عن أهم فرق بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في **الظاهرة الأصولية** لأن مصطلح **الأصولية** Fondamentalisme في فرنسا مباشرة يربط وكأنه تهديد، وليس نفس الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية، فبالنسبة إليها يرجع إلى تفسير ظاهرة تاريخية مرتبطة بالبروتستانتية والعودة إلى أصول الدين الصحيح والقيّم النبيلة، إذن الولايات المتحدة الأمريكية تعرف جيدا الفصل بين الدين والدولة، لكن يبقى الشعور الديني كجزء من السلوك السياسي في الدولة[2].

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فإن أمريكا وأوروبا باتا يتقسمان نفس التصور بالنسبة للإسلام والمسلمين، والاختلاف الوحيد بينهما هو في الوسيلة المتبعة من طرف أمريكا وليس في نظرتهم للإسلام حاليا.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، دعمت الحركات الإسلامية طويلا وكان لها محور كبير في السياسة الخارجية الأمريكية، في محاصرتها للإتحاد السوفياتي عن طريق الأفغان أو في الشرق الأوسط، إن **تنظيم القاعدة** مثلا من بين أسباب ظهوره هم **الأفغان العرب** الذين جاءوا لمحاربة الاتحاد السوفياتي من دول الشرق الأوسط بصفة خاصة، و

[1] - Olivier Roy ,Les Illutions du 11 Septembre ,Paris : Edition La République des Idées Sevil,2002 ,p.61-63.
[2] - Ibid, p.63-66-67.

الدول العربية بصفة عامة، وكانوا مدعمين ماليا وعسكريا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق (CIA) المخابرات الأمريكية.

كذلك فإن إفشال العملية الانتخابية في الجزائر في جانفي 1992، والتي فاز بها **حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ**، لم يلقى رضا في الولايات المتحدة، حيث أن العديد من الخبراء في أمريكا، أكدوا أن وصول الإسلاميين إلى السلطة لا يعتبر تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية بالضرورة.

أما عن أهم حدث الذي يبيّن العلاقات الودية والتعاونية بين أمركا والإسلاميين هو تدعيمهم **لحركة طالبان** في أفغانستان، حيث كان صعود **طالبان** كقوة من الأمور المحببة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد زار السفير الأمريكي عام 1994 في "**إسلام آباد**" مع وزير الداخلية الباكستاني، مناطق نفوذ طالبان في أفغانستان، أما استيلاء **طالبان** على"**كابول**" في سبتمبر 1996، فقد وصف عند الأمريكيين **بالخطوة الايجابية** « Positive Step » عن طريق السيدة **رفال** Rafel نائبة وزير الخارجية المكلفة بشؤون آسيا الجنوبية .

إن هذه السياسة المتبعة قبل كارثة سبتمبر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الإسلام والمسلمين، كان يعتبرها الأوروبيين وخاصة فرنسا بأنها عملية تآمر على الأمن الأوروبي، أما تغيير وتحوّل هذه السياسة بعد الأحداث من طرف أمريكا، أصبحت تعتبر عند الأوربيين ككارثة على أوروبا في الداخل والخارج.

إذن ماذا حدث بعد أحداث 11 سبتمبر2001 كي تغير أمريكا نظرتها وإستراتيجيتها نحو الإسلام والمسلمين؟ وتدفع بخطاب **صدام الثقافات والحضارات**، مع كل المصطلحات التي رافقته مثل" **محور الشر**" و"**الحرب العادلة**" وغيرها من هذه المصلحات التي لها دلالات دينية.

لقد ذكر"**هاليداي**" أن هناك تفسير ساذج، مفاده أن الغرب وأمريكا بالخصوص كانت تجابه عدوا رئيسيا هو الشيوعية وحينما سقط الاتحاد السوفياتي الممثل البارز لهذه

الإيديولوجية ومعه الكتلة الشرقية، احتاجت الولايات المتحدة الأمريكية، عدوا آخر يحل محله وهو الإسلام والمسلمين.

كما حاول "**هاليداي**" تفنيد هذا التفسير على أساس أن الشيوعية كانت عدوا حقيقا للغرب متمثلة في الاتحاد السوفياتي سابقا، وذلك لأن الشيوعية أرادت فعلا كما يظهر من كتابات وممارسات **لنيين وستالين** غزو العالم والقضاء على النظام الرأسمالي، غير أنه لا يمكن إجراء مشابهة بين التهديد الشيوعي للغرب والذي كان تهديدا ملموسا وما يقال عن التهديد الإسلامي[1].

كما أن "**إسبوزيتو**" أكد على أن الصراع اليوم هو صراع مصالح وليس صراع حضارات لأنه يعتقد أن أحد أسس المجتمع الأمريكي، هو فصل الدين عن الدولة وهو ما أسماه **الأصولية العلمانية**، ويعتبر سياسة الولايات المتحدة اتجاه الإسلام والمسلمين بعد أحداث 11 سبتمبر، هي بمثابة مرحلة رابعة بعد مراحل ثلاثة سابقة ظهر فيها بالتدريج تركيزها على الإسلام والمسلمين كمصدر للتهديد[2].

لقد أخذت تتبلور سياسة الولايات المتحدة اتجاه هذا المصدر في أشكال مختلفة وأثارت هذه الأشكال التساؤل عن العلاقة بين المصالح القومية وبين الاعتبارات العقائدية في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه العالم الإسلامي.

وهنا نشير أنه في الوقت الذي أكد فيه الرئيس السابق **بوش الابن** على أن العدو ليس الإسلام والمسلمين، تحدث عن حملات صليبية، وهذا يعتبر طرح مناقض لكلامه بل ويتحدث مستشاروه ومفكروه، عن العدالة المطلقة وعن الجبهة الخضراء وعن الإله في الإسلام الذي يرسل بأبنائه ليموتوا من أجله في الوقت الذي يرسل الإله في المسيحية بابنه الوحيد ليموت من أجل البشرية جمعاء.

---

[1]- مصطفى بخنوش، **تأثيرات 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية**، مجلة الفكر، جامعة بسكرة، العدد الأول مارس 2006 ص 177.

[2]- محمد أبو رمان، مرجع سابق.

غير أن الحقيقة هي عكس ذلك لأن العقيدة الأمريكية الجديدة، كانت تحضّر قبل ذلك لإستراتيجية جديدة، كما أن الحرب على الإرهاب أو على الإسلام كان قرارا متخذا مسبقا قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، لأن هذه الهجمة الشرسة على الإسلام، وعودة الخطاب الديني والحضاري بقوة يدل على إستراتيجية محضر لها مسبقا وليس صدفة.

إن تعامل أمريكا مع الإسلام بعد كارثة سبتمبر، يعتبر مرحلة ثانية في الإستراتيجية الأمريكية، بعد ما كان في البداية سلوك تعاوني ومتفهم للإسلام والحركات الإسلامية، وذلك راجع لأسلوب الولايات المتحدة الجديد في تصعيد استعمال القوة في العلاقات الدولية، وربط هذه القوة بالشرعية الدينية عوض الشرعية القانونية.

لقد تأثر محور (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا) بعدم قدرته صنع قرار مستقل لمواجهة وإيقاف الولايات المتحدة الأمريكية، على شن حروبها المتعددة في كل مناطق العالم باسم الحرب على الإرهاب.[1]

إن هذه العقيدة الأمريكية الجديدة، ماهي إلا تعبير عن عولمة النظام الدولي لصالح الولايات المتحدة على حساب حيث عمدت على إقصاء أي قوة تريد تحدي عظمة ونفوذ أمريكا.

إن استعمال الدين والخطاب الحضاري بالنسبة لها، ماهو إلا جسر لاستعمال قوتها الحربية والعسكرية العامل الذي تتفوق فيه كثيرا على الإتحاد الأوروبي، لأن إحياء مشاعر العداء الإسلامي للمسيحية والمسيحيين، وجعلهم مستهدفين من طرف المسلمين، يعطي أمريكا الورقة الخضراء للتدخل باسم كل المسيحيين في العالم، لأن أمريكا لا تستطيع المجابهة اقتصاديا لعملاق كالاتحاد الأوربي الذي يتفوق عليها في الكثير من المسائل الاقتصادية، كما أن الإتحاد الأوروبي لا يستطيع صنع خطاب قوي ديني كما شرحناه سابقا لسببين.

1 - Olivier Roy, Op.Cit, p.83.

1-ليس له القوة التكنولوجية والإعلامية التي تمكنه من بث أفكاره في العالم، مثلما تبرع فيه الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تسيطر على كل وسائل الإعلام والاتصال في العالم وبوسائل تكنولوجية متطورة جدا.

2- أوروبا ليست متدينة وليس هناك دين واحد أو مذهب واحد، إذن بالنسبة للعالم ككل والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص وخاصة **(محور اللاّحرب)** يعتقد بأن أمريكا تصنع الفرص كما تصنع الأفكار،لأن الخروج من عزلتها في الحرب العالمية الثانية، كان نتيجة لهجومات اليابان على قاعدة "**بيرل هاربر**" بهاواي 1941 أي على الأراضي الأمريكية، كما خرجت كقوة مهيمنة **بعد أحداث** 11 **سبتمبر** 2001 نتيجة هجومات أخرى على أراضيها ومدنها " **نيويورك وواشنطن**".

ونتيجة لذلك يظهر أن الأحداث ليست صدفة وإنما مدبّر ومخطط لها ضمن إستراتيجية وعقيدة أمريكية، للسيطرة على النظام الدولي وإقصاء كل الأطراف القوية والمنافسة لها.

وعليه فإن الحرب على الإرهاب أو الإسلام هو محل اتفاق بين أوروبا وأمريكا، ولكن الاختلاف الوحيد والذي لا يرضى الطرف الأوروبي هو استعمال الدين من طرف أمريكا لإقصاء أي دور أوروبي في النظام الدولي، باستعمال أسلوب التزاوج بين الشرعية الدينية والأخلاقية والقوة العسكرية الأمريكية.

إن الاتحاد الأوروبي، يبقى عاجزا أمام تدفق الخطابات الثقافية والدينية التي تعطي شرعية ودور أكبر لاستعمال القوة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، لأن أوروبا تبحث عن إمكانية وقف استخدام هذه القوة كي تستطيع المنافسة في بقية الميادين وتصنع مكانة ودور لها ضمن القوى العالمية، وتتغلب عن معادلة الولايات المتحدة **(ثروة، دين، قوة)** .

إن الولايات المتحدة لم تعد لديها القدرة على المنافسة الاقتصادية أمام فاعلين صاعدين مثل اليابان والصين والإتحاد الأوروبي، إن هذه الحقيقة أدت إلى بروز أصوات تدعو إلى أن تضاعف الولايات المتحدة الأمريكية من استعمال القوّة العسكرية للحفاظ على مكانتها

الحالية. حيث حذّر محرر صحيفة **شيكاغو تربيون** Chicago Tribune **وليام تابكير** قائلا :"**يجب أن نصبح مرتزقة صاغرين، مستخدمين قوتنا الاحتكارية في سوق الأمن بغية احتفاظنا بالسيطرة على النظام الاقتصادي العالمي، فنبيع الحماية للقوى الغنية الأخرى التي تدفع لنا علاوة الحرب**"[1].

لقد وظفت لهذا السلوك شرعية من نوع آخر ليست قانونية بل شرعية أخلاقية قيمية نابعة من الدين المسيحي، وعليه وباسم الحضارة المسيحية سيطرت أمريكا على معظم مناطق العالم الحيوية، مثل استيلائها على النفط في الشرق الأوسط والذي يؤدي إلى التحكم في مصير القوى الكبرى والصغرى في النظام الدولي، ورغم هذه السيطرة الأمريكية الكونية باسم الدين فإنها تواجه خاصة في الشرق الأوسط وعلى حد قول **جون إسبوزيتو** "**معضلة حقيقية**" تتمثل في التناقض بين الأقوال والأفعال.

إن الولايات المتحدة، تنادي بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتصرح بأن ليس لها مشكلة مع الحركات السياسية المعتدلة، لكنها في نفس الوقت ترفض أن تستثمر بعض هذه الحركات حالة الديمقراطية، إذ تبذل جهود جبارة كي لا تصل إلى الحكم في دولها، بل وينطبق هذا السلوك في كل مناطق العالم الإسلامي وليس في منطقة الشرق الأوسط، وخير مثال على هذه الفجوة بين الأقوال والأفعال في السياسة الخارجية الأمريكية ، **الحالة الجزائرية**، إذ لم تتحرك الولايات المتحدة لوقف اغتيال الديمقراطية في الجزائر، بل ولم تعلن موقفا واضحا في المسألة.

كما تعمّقت الفجوة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، إذ أنه على الرغم من التأكيد الأمريكي الدائم على احترام الإسلام والمسلمين، تخرج القوائم الأمريكية بخصوص الجماعات والدول الإرهابية لتبيّن أنها ذات صبغة إسلامية، بحيث تتكون في أغلبها من الدول والمنظمات الإسلامية، وقد تلخّص الإدراك الأمريكي بفعل 11 سبتمبر بأن البعد الإسلامي يشكل جوهر الإرهاب الدولي[2].

---

[1]- نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص 206.

[2]- محمد أبو رمان، مرجع سابق.

2-**الصراع الثقافي**: إن الولايات المتحدة الأمريكية، أرادت بفرض نموذجها الثقافي على العالم بأسره جذب العالم وجعله ينبهر بالنموذج الأمريكي الحر والديمقراطي والمحب للسلام وكذلك المجتمع المستهلك والمرفه اقتصاديا، وكذلك بالنموذج الذي يحترم حرية الاعتقاد والفكر، إذن وضع نموذج صالح للتطبيق في كل مناطق العالم، متجاهلة بذلك الخصوصيات الثقافية للمجتمعات الأخرى.

إن الدول الأوروبية تعاني من حيث انجذاب شعوبها بالنموذج الأمريكي، ممّا يصعب عليها اتخاذ قرارات مناوئة للخطاب الأمريكي والدولة الأمريكية، كما أن شعوب الدول التي تعد دولا تابعة لمناطق نفوذ أوروبا، منبهرة هي أيضا بالثقافة والأسلوب الأمريكي.

إن هذا الوضع يجعل الولايات المتحدة قادرة على اختراق مناطق نفوذ الدول الأوروبية بسهولة نتيجة قوتها الثقافية،حيث أصبح لها جذب ثقافي مميز، وفي هذا السياق جاءت فكرة نهاية الايدولوجيات التي تعتبر من أهم الأفكار التي يتأسس عليها خطاب العولمة بعد فشل الفكر الماركسي وتطبيقاته العلمية والأنظمة الشيوعية والاشتراكية.

إنه من المعروف أن الكاتب **فرانسيس فوكوياما** كان من الأوائل الذين بشروا بنهاية الايدولوجيا في مقالته الشائعة التي تحمل عنوان **نهاية التاريخ** الصادرة في صيف 1989 في مجلة **دي نشيونال انترست** The National Interest [1]. وفكرته الرئيسية والتي تخدم بطريقة مباشرة صناع القرار الأمريكان مفادها أن اكتمال حركة التاريخ من حيث تطابقه الجدلي مع العقل المطلق الذي تجسده موضوعيا الدولة الليبرالية، وخاصة النمط الأمريكي وهي في الأصل أطروحة **هيقيلية** معروفة تحت اسم **الجدلية التاريخية**، ولا نتطرق الآن إلى أساس الفكرة الهيقلية لأنها تتناقض وطرح **فوكوياما** بانتصار الليبرالية كنظام يسود على البشرية دون وجود نظام آ خر ينتصر عليه.

لقد استطاعت الديمقراطية اللبرالية في أمريكا أن تحتفظ بكامل نقائها مما جعلها مميزة إلى حد كبير عن الديمقراطية الليبرالية التي شهدتها الدول الأوروبية، ويعود هذا الأمر

[1]- السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص111.

إلى جملة من العوامل أبرزها يتمثل باختلاف التطور التاريخي الذي خضعت له الولايات المتحدة بالقياس إلى التطور التاريخي الذي شهدته الدول الأوروبية، لأن أمريكا لم تعرف المشاكل التي ترتبت على وجود الإقطاع، وتزعزع المجتمعات الزراعية وسيادة البيروقراطية كما حصل في أوروبا.

إن الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، وجدت نفسها بمنأى عن هذه المشاكل مما يسمح لها بالبقاء نقية بكل خصائصها الليبرالية الصرفة، وهذا هو السبب الذي جعلها تعتز وتفتخر وتسوّق ديمقراطيتها عالميا، وتستهين بأشكال الديمقراطية في أوروبا.[1]

ومنه سعت الولايات المتحدة الأمريكية، إلى فرض نموذج ديمقراطي والخروج بقيمها السياسية خارج حدودها الوطنية ونشرها عالميا، حيث دخلت الديمقراطية الليبرالية الأمريكية، في صياغة السياسة الخارجية بشكل مباشر وفعال، عبر الدعوة إلى السلام وإنهاء الصراعات والحروب والدعوة إلى مبدأ حرية تقرير المصير، والوقوف ضد الديكتاتوريات اليمينية واليسارية وتقديم المعونات المرتبطة بالتغيير والإصلاح في المؤسسات الوطنية الحكومية لتعتمد الديمقراطية عن طريق مصطلحات أخرى كالرشادة المحلية والرشادة الدولية.

كما أن اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية التي أصبحت متغير رئيسي من متغيرات النظام الدولي الجديد، وذلك ضمن التوجه العام لعالمية السياسة الخارجية الأمريكية، التي لا تنفصل عن الرغبة الأمريكية قي ضمان الهيمنة، نجد أنها استعملت قيم عديدة من ثقافتها السياسية وأفرزتها في النظام الدولي أهمها مايلي:

أ- مسألة حقوق الإنسان والتدخل الإنساني : إن هذا المتغير أو القيمة الأمريكية التي أصبحت إجراء قانوني معتمد في الأمم المتحدة رغم أنه من صنع أوروبي، قد جلب الويلات على الاتحاد الأوروبي، خاصة في أزمتي "**البوسنة والهرسك**" و"**كوسوفو**".

[1]- عامر حسن فياض، **الديمقراطية اللبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي** ، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية العدد 261 نوفمبر2000، ص 148.

كما أن الولايات المتحدة تجيد استعمال هذا الإجراء أو هاته القيمة جيدا، حيث استعملته كثيرا في الآونة الأخيرة وتقريبا في كل تدخلاتها المختلفة والعديدة عبر مناطق العالم، والتي توجد بها أزمات الأمر الذي قلص من قدرة الاتحاد الأوروبي، على المناورة لأنها تجابه دولة الخير والعناية الإلهية حسب ما يعتقده الكثير من دول العالم في أمريكا.

إن احتلال أمريكا للعراق باسم إرساء الديمقراطية وإصلاح النظام العراقي والقضاء على الديكتاتورية المتمثلة في الرئيس السابق "**صدام حسين**"، مما أوقع الأوروبيين في حرج كبير حيث أصبحت اقتصادياتهم مرهونة بالولايات المتحدة وبالتالي سلوك أكثر تبعية لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية هذا ما استدعى المفكر **نعوم شومسكي** إلى القول"**بأن الولايات المتحدة وفي الوقت الذي تدفع فيه خدمة شفوية فقط للديمقراطية ، فإن التزامها الحقيقي هو للرأسمالية الخاصة وحين يتم تهديد حقوق مستثمريها وأصحاب الصناعات يجب أن تزول الديمقراطية**".

تعتبر أهم الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي، فرنسا وألمانيا بأن الولايات المتحدة تستخدم هذه القيم الديمقراطية لأغراض تحقيق أطماع توسعية، مما يجعلها عاجزة عن إيقاف الولايات المتحدة حتى بالشرعية الدولية، لأن أمريكا تعرف كيف تسوّق أفكارها وتصنع الرأي العام الأمريكي والعالمي، مما أبقى القوى العالمية تلعب دور المتفرج على ما تفعله الولايات المتحدة في العراق نتيجة تصوير **صدام حسين** بأنه المهدد للنظام الدولي وبأنه يبيد الشعب العراقي وأنه يهدد حتى أمن الولايات المتحدة.

إن مبدأ حق التدخل الإنساني، الذي دفعت لإدراجه في الأمم المتحدة دولة فرنسا لأغراض وأهداف سياسية واقتصادية وثقافية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، أصبح يشكل عبئا على عاتق الدول الأوروبية خاصة فرنسا، لأن الأوروبيين ليس لهم الصورة النقية والطاهرة لدى الدول التي استعمرتها سابقا.

وبالتالي فهي تنظر إليها على أنها دائما دول احتكارية إمبريالية، بينما الولايات المتحدة الأمريكية استغلت هذا الوضع لصالحها وأخذت في التدخل باسم الإنسانية والتحضّر،حيث أعادت صياغة فكرة الرجل الأبيض المحرر والمحضّر التي سادت في

القرون السابقة التي شهدت مرحلة بداية الحملات الاستعمارية الأوروبية لدول العالم غير الأوروبي، مما جعل الحركات الانفصالية تستدعي الولايات المتحدة للتدخل لحل الأزمات ونصرة المضلومين نتيجة الصورة التي رسمتها أمريكا لنفسها عالميا.

إن الولايات المتحدة ومع رفض محكمة العدل الدولية للحرب على العراق، ووصفها **باللاشرعية** ورغم رفض **المحور الرافض** في أوروبا وأيضا القوى الكبرى كروسيا والصين، استطاعت الولايات المتحدة عن طريق قوتها الإعلامية وصورتها الجذابة والمغالطات المعلوماتية، نتيجة القوة التكنولوجية التي تتمتع بها، أن تشن الحرب العادلة والأخلاقية من أجل الإنسانية وتحقيق النمط الليبرالي الذي يدعو لحرية الفرد منفردة ودون مساعدة أحد، إلا بعض المساعدة من بريطانيا حيث لم تستطع القوى السالفة الذكر أن توقف زحفها، مما جعل الأوروبيون يعتقدون أن أمريكيا أصبحت ديكتاتورية ليبرالية.

إن الصور التي شاهدها العالم بأسره، حين دخل الجيش الأمريكي إلى بغداد واستقبال الشعب العراقي له، استقبال المنتصر والمخلص، ثم تحطيم تمثال **صدام حسين** أظهر للعالم أن الولايات المتحدة الأمريكية، هي القوة الخيرة التي تعمل على إنقاذ الشعوب من جلاديها وهي التي ترفع الظلم عنهم من الديكتاتوريات المستبدة المنتهكة لحقوق الشعوب والإنسانية ومنه استطاعت أمريكا خلق وتكوين مجتمعات منبهرة بالقيم الليبرالية، خاصة المتعلقة بالمسائل الإنسانية ، مما يشكل مأزقا لدول الإتحاد الأوروبي.

ب- عولمة الثقافة الأمريكية: ليست الثقافة الأمريكية بشكل من الأشكال الوحيدة ذات الحضور العالمي في عالمنا المعاصر، حيث يلاحظ العالم الاجتماعي **يوغيش آتال** Ogesh Atal مثلا :" **أن الهند وصلت إلى عدد من البلاد في العالم لأن الفنون الهندية والموسيقى والأفلام وحتى الدّين لعبوا دورا هاما في إيصال هذه الثقافة إلى العالم**"[1].

[1]- نبيل، م، روزندورف ، **الحكم في عالم يتجه نحو العولمة** ، ترجمة محمد الشريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكان 2002، ص 171-172.

إن الولايات المتحدة الأمريكية شئنا أم أبينا، شاءت أوروبا أم أبت، هي من يحدد التحول في كثير من البنى الاجتماعية والثقافية العالمية، لأن أمريكا تمتلك قدرة لا تضاهى على الوصول ونشر أفكارها وطراز حياتها في جميع أنحاء العالم، هذا لا يعني أن العالم مفروض عليه تجانس ثقافي معين، لكن الثقافة الأمريكية تعتبر كعنصر يوازي الثقافة المحلية.

لقد ذهب **ستيوارت هول** Stuart Hall بعيدا في مساواة العولمة الثقافية بالأمركة ومن تم التجانس، فهو على حق تماما عندما يضيف المجال الثقافي العالمي المعاصر بأنه تسيطر عليه **الفنون المرئية والتصورية**، كالتلفزيون والأفلام والصورة وأساليب الإعلانات الكثيرة وهذا ما يسميه **مملكة الثقافة الشعبية** وأمريكا هنا تمتلك تفوقا كبيرا ورهيبا على جميع الدول في العالم.

إن أوروبا سقطت أمام مصطلحات نمط الحياة الأمريكية **كالجينز** Jeans **همبورغر** Hamburger، **كوكا** coca، **ببسي** Pepsi، Self Sevice **سالف سرفيس**[1] ، **بامبرز** Pampers.

وهذا راجع أن أمريكا تعرف كيف ترضي الأذواق المتنوعة للعامة في العالم بهدف التوسع إلى الأسواق العالمية، وإنه راجع لسبب مهم جدا هو أن أمريكا تضم جميع الأعراق والمعتقدات إنها دولة العالم حقا. *

لقد ساعدت الميزات الفريدة للسوق الأمريكية، على الانتقال العالمي لثقافة الأمة الشعبية [2]عموما، حيث أن هذه الثقافة الشعبية هي من صنع الشركات الخاصة، فهي تأثر على 02 **مليار و** 700 **مليون** شخص في العالم والتي أعمارهم تتراوح ما بين 10 سنوات إلى 34 سنة.

---

[1] - Ignacio Ramonet , Geopolitique Du Chaos ,Paris : Gallinard ,2005,p.194.

*- مقولة لـــ: وليام هايس : وهو أول رئيس لهيئة المنتجين والمخرجين السينمائيين الأمريكيين

[2] - Xavier De Villepin, Op.Cit,2005, p.64.

إن هذه الهجمة الشرسة من طرف أمريكا على الثقافة العالمية والأوروبية، ومحاولتها طمس الهويات العالمية لصالح هوية واحدة هي الهوية الأمريكية، أدى بالأوروبيين بصفتهم المنافس الأول لها إلى الانشغال بمقاومة هذا المد الثقافي الأمريكي على دولها، حيث عمدت إلى حماية صناعتها الثقافية ومؤسساتها الفنية أمام هذا التفوق والاجتياح الأمريكي.

إن فرنسا كأحد الحصون المدافعة عن الحضارة الأوروبية، كثّفت من مجهوداتها للدفاع وصد هذه الهجمة الأمريكية، وهي مجهودات قائمة على أسس فكرية وفنية لتشجيع عطاءاتها الثقافية ، بما فيها البرامج التلفزيونية للأمم الفرانكفونية الناطقة بالفرنسية حول العالم، وكذلك مستعمراتها **لما وراء البحار** Outre Mer وحتى داخل فرنسا.

لقد لاحظت **إيملي روز نمبورغ** Emily Rosemberg " **فيما يتعلق بصناعة السينما الأمريكية، سرعة انتقال سيطرتها العالمية في القرن العشرين مقابل أفلام النخبة الأوروبية حيث كانت الأفلام الأمريكية، تروق لجماهير العامة وليس بحسب تقاليد النخبة وكانت تتناسب مع السوق العالمية تماما**".

لأن الدول المنافسة لأمريكا ليس لديهم عدد سكان يكفي لدعم الصناعة الثقافية الشعبية لأن الاتحاد الأوروبي، ليس دولة فدرالية وفيه خليط من الثقافات بما فيه الثقافة الأنجلوسكسونية، وبالتالي صعوبة نشر قيم موحدة وطراز حياة واحدة.

إن فرنسا وهي الدولة التي وضعت نفسها كبديل ثقافي لأمريكا، عدد سكانها تقريبا خمس عدد سكان الولايات المتحدة، وبالتالي لم تستطيع النجاح كما نجحت مثلا الهند ذات العدد السكاني الهائل والصناعة السينمائية المتطورة، والتي تتلاءم ورغبات الطبقة الشعبية فيها.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، اكتسحت الإتحاد الأوروبي بثقافتها، كما اكتسحت العالم، مما جعل صناع القرار في الدول الرافضة للهيمنة يتخوّفون من خروج جيل يصنع

القرار في أوروبا [1]منبهر ومتأثر بهذه الثقافة، مما يبقي أوروبا ولعقود طويلة أخرى لا تمتلك مصيرها بيدها، بالإضافة إلى فقدان مكانتها العالمية كوصيفة للقوة العظمى، بل وهم يعتقدون أن مثل هؤلاء القادة موجودون فعلا في أوروبا قادة بريطانيا وهولندا وإيطاليا ودول أوروبا الشرقية.

إن إبراز أمريكا للعالم لنمط حياة مميز وفريد من نوعه **مواطنون جذابون وحازمون وناجحون، يلبسون جيدا وهم ساخرون وخياليون وأحرار في التعبير عما يجول في عقولهم، وقادرون على تحقيق أحلامهم**، جعل العديد من الشباب الأوروبي يطمح إلى العيش في أمريكا، بل إن الشباب الأوروبي يعيش في بلده الأوروبي المتأصل في الحضارة منذ القدم بنمط حياة أمريكية، هذا ما لا يساعد أوروبا على اتخاذ قرارات وسياسات مناهضة لأمريكا أو مختلفة عنها.

لأن المجتمع المدني العالمي بما فيه الأوروبي مبهور ومنجذب بهذا النمط الحياتي المميز، الذي جعل من أمريكا **أرض الأحلام** Dream Land .

إن في أعقاب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001، أعلنت صحيفة "**لوموند**" الفرنسية Le Monde وهي غالبا ما تنتقد السياسة الخارجية الأمريكية" **إننا جميعا أمريكيون**"، **وهذه دلالة واضحة على تأثير أمريكا الثقافي عالميا**[2].

وعليه أعطت السيطرة الأمريكية على إنتاج الثقافة الشعبية ما يسميه المفكر **جوزيف ناي** Joseph Nye "**القوة اللينة**"، التي ترتكز على الإقناع عوض العنف، والقوة اللينة بدلا من "**للقوة الصلبة** "، كما استرسل **ناي** في الحديث عن القوّة اللينة لأمريكا بقوله:" **القوّة اللينة هي قدرتنا للحصول على ما نريد عن طريق الجذب بدلا من الإرغام، فعندما**

[1]- نبيل روزنندورف ، مرجع سابق ، ص 178-179.

[2]- جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية** ، ترجمة محمد توفيق البجيرمي الرياض: مكتبة العبيكان 2003، ص 81.

تريد دول أخرى النتائج نفسها التي نريدها، فعندئذ نستطيع الحصول على ما نريد دون الاضطرار إلى الإنفاق بقدر ما ننفقه على الإرغام"[1].

إن المقاومة الوحيدة لدول الإتحاد الأوروبي، تمثلت في مسألة الاستثناء الثقافي الحاصل على مستوى **منظمة التجارة العالمية**، نتيجة عدم قدرة أوروبا على منافسة أمريكا في هذا المجال، وبالتالي أصبحت هذه المسألة محل خلاف بين أوروبا وأمريكا أثرت على علاقاتهما التعاونية.

إن أول حوار في هذه القضية بين الأوروبيين والأمريكيين بدأ سنة 1993 في إطار النقاشات الدائرة تحت إطار **الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة** في إطار جولة الأورغواي حيث ساندت السلطة أو النظام الأمريكي استوديوهات السينما والهدف من ذلك كان واضحا وهو محاولة أمريكا رفع كل القيود والحدود على بث الصور الأمريكية إلى أوروبا، لاكن فرنسا كانت هي المترجم للرفض الأوروبي، بعدم قبول رفع هذه الحواجز على المنتوج الثقافي الأمريكي.

إن أوروبا بقيادة فرنسا في هذا المجال، عملت بإستراتيجية صارمة لمقاومة المد الثقافي الأمريكي، حيث عملت على تطوير نظم الإنتاج والتوزيع للمواد السينمائية والتلفزيونية وكذلك إنشاء مديريات أوروبية تحت اسم تلفزيون بلا حدود، وذلك بوضع نسب للبث بفرض عرض المنتوج الأوروبي بصفة أكبر من المنتوج الأمريكي [2] حتى على الشركات والتلفزيونات الخاصة في أوروبا.

لقد رفضت أوروبا أيضا مشروع الاتفاق المتعدد الأطراف **للاستثمار السمعي البصري** AMI تحت القيادة الفرنسية باسم **الاستثناء الثقافي**، لأن هذا الاتفاق يطرح تحرير الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الثقافية، وهذا لا يخدم أوروبا لضعفها في هذا المجال مقارنة بأمريكا.

---

[1]- نبيل روزوندورف، مرجع سابق ، ص185.

[2] - Philipe Moreau Defarges , Les Etat Unis et La France , La Puissance Entre Mythe et Réalité, Paris : Institue Français des Relations Internationales, 1999,p.41-42.

وبالتالي فإن **الاستثناء الثقافي** بالنسبة لأوروبا على وجه العموم وفرنسا بصورة خاصة، جاء لحماية الصور الأوروبية والفرنسية من الاجتياح والطوفان الثقافي بالصوت والصورة الأمريكية، أو نموذج الحياة الأمريكية، كي يقلل من أثرها عل صنع القرار محليا ودوليا.

إن الجذب الثقافي الأمريكي أو قوتها اللينة، أصبحت من أسباب حفاظها على تقدمها وتوسعها في العالم، هذا ما عبر عنه وزير الخارجية السابق **هيوبرت فيدرين** Hubert Védrine :" **بالقوة الأعظم في العالم التي لا تقابلها قوة موازية فعالة، لأول مرة من حيث مجالات القوة اللينة والصلبة**"، وبذلك تكون المصدر الدائم للقلق بالنسبة لبعض دول الإتحاد الأوروبي.

إن تفوق أمريكا في المجالين **اللين والصلب** يمكّنها من أن تغيّر من التصوّر الموجود، والذي يتآكل عن الولايات المتحدة كزعيمة للعالم، وبشكل خاص إذا نظرنا إلى أمريكا على أنها تدفع بأجندتها العسكرية والاقتصادية بشكل مؤكد ومستمر.

إن الصورة المتفائلة والساحرة لأمريكا المحبة للتسلية التي رسمتها "**هوليود**" بفاعلية، يمكن أن تغطيها صورة أمريكا كقوة عسكرية استعمارية متسلطة بل وحتى خطيرة[1]، ممّا يؤدي بها إلى العمل المتواصل بهدف تأمين رؤية عالمية ثقافية ، إستراتيجية تجارية باهرة لها.

ومنه فإن أمريكا لا تخشى أوروبا ولا حتى اليابان والصين وروسيا، لأنها تعلم أنهم بعيدون جدا للّحاق بها في هذا المجال، لأنهم لا يملكون خطاب ثقافي وحضاري فعال ومؤثر كما تصنعه أمريكا لأنهم يتعاملون مع العالم بخطاب اقتصادي تقني محض يجعلهم متأخرين في مجال القوة اللينة [2].

[1]- جهاد عودة ، مرجع سابق، ص190.

[2]- نبيل روزندورف، مرجع سابق، ص185.

ونتيجة لذلك ومادام العلاقات **الأوروبية- الأمريكية**، تشهد تقلص في الروابط وتصاعد للتهديدات بينهما، فإنه من الطبيعي أن يكون هناك تدهور كبير في العلاقات البينية على حد تعبير **ستيفن والت** Steven Walt في العقود المقبلة بينهما، ممّا يؤدي إلى فك الارتباط وربما الرجوع إلى صورة وبنية نظام دولي جديد ليس قائما على التحالف الغربي بطرفيه الأمريكي والأوروبي.

الفصل الرابع

أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وحدود الدور الأوروبي في صنع سياسة خارجية مستقلة

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية، كدولة عظمى تحاول تحقيق مجموعة من الأهداف على حساب الاتحاد الأوروبي، باعتباره المنافس المباشر لها على الريادة وقيادة النظام الدولي، نتيجة امتلاكه قدرات كبيرة وتحكمه في عناصر القوة.

ولتحقيق هذه الأهداف وظفت الولايات المتحدة، مجموعة من الوسائل المختلفة والفعالة لكسب رهان قيادة النظام الدولي. على الرغم من أنّ الاتحاد الأوروبي، لم يقف متفرجا بل حاول وبالخصوص بعض الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية، دفع التأثير الأمريكي على عملية صنع القرار الأوروبي عن طريق مجموعة من الإستراتيجيات.

المبحث الأول: أهداف ووسائل السياسة الخارجية الأمريكية للتأثير على القرار الأوروبي:

إن الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل على تحقيق أهداف متنوعة ومتعددة من خلال تأثيرها على القرار الأوروبي، وذلك عن طريق إصدار مجموعة من التقارير والمذكرات السرية والعلنية من مختلف الدوائر الرسمية الأمريكية سواء المتعلقة بمجال الدفاع والأمن أو الخاصة بالمسائل التجارية والمالية (الاقتصادية) وجميعها تحدد أهداف واضحة وضرورية لتحقيقها، لأنها مرتبطة بالمصالح العليا للولايات المتحدة وبدورها القيادي كدولة عظمى.

المطلب الأول: الأهداف

إن الإدارة الأمريكية، بعد أحداث 11سبتمبر 2001 وبالخصوص في فترة المحافظون الجدد أصحاب رؤية التغيير في سلوك الولايات المتحدة من أجل زيادة القوة، تدرك أن المهام والأهداف المطلوب إنجازهافي هذا الصدد، هي مهام وأهداف متعددة وصعبة ومن تم يجب تحديد أولويات لتحقيقها، لكن تحديد نظام الأولويات لا يعني تأجيل تنفيذ بعض الأهداف حتى يكتمل تنفيذ بعض الأهداف الأخرى.

إن من بين الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها، والتي تعتبرها من أولى الأولويات هي:

1- الزيادة في قوة الدولة الأمريكية، ومحاولة إضعاف الدول الطامحة للهيمنة على المستوى الدولي والإقليمي، وكذلك إقصاء كل الدول المعادية والمارقة.

2- إعادة ترتيب القوى الدولية ومراكزها في النظام الدولي، كخلق تحالفات جديدة، ومحاولة تغيير بنى بعض الإتحادات والمنظمات التي تطمح للعب دورا فاعلا في السياسة الدولية.

يضاف إلى هذه الأهداف، أهداف أخرى تدخل في إطار التأثير على الإتحاد الأوروبي، وبعض القوى الدولية كالصين وروسيا، وهي كالتالي:

أولا: الهيمنة على النظام الدولي (الريادة)

لقد صرح الرئيس الأمريكي "**بوش الأب**" سنة 1991 أي مع نهاية الحرب الباردة بقوله:"**إن حرب الخليج لم تكن فقط بسبب دولة واحدة صغيرة ،ولكنها كانت فكرة تمثل نظاما عالميا جديدا، لقد كانت أسلوبا جديدا في العمل مع الدول الأخرى**"، وهذه الدول الذي يقصدها "**بوش**" ليست الدول المعادية فقط للولايات المتحدة، بل وحتى الدول الحليفة، لأن الولايات المتحدة الأمريكية أضحت لا تقبل رؤية مضادة أو أسلوب آخر في تسيير السياسة الدولية.

لقد نشر كتاب عام 1996 أي قبل أحداث سبتمبر 2001 بخمس سنوات، من قبل باحث في في إحدى مؤسسات الفكر المرتبطة باليمين المحافظ تحت عنوان " **حتمية الزعامة الأمريكية**:

تحد للإنعزالية الجديدة".[1] لقد بين هذا الكتاب مخطط أمريكي صدر في شكل مذكرة بعنوان: **توجيه التخطيط الدفاعي** Defense Planning Guidance، **وهي** مذكرة سرية صادرة من وزير الدفاع الأمريكي السابق في بداية 1992 إلى رؤساء الأركان تنص على أن الهدف الرئيسي والإستراتيجي للولايات المتحدة، يتركز في ضرورة العمل بكل الوسائل عل الإحتفاظ بمكانتها كقوة عظمى وحيدة في العالم، والحيلولة دون بروز أي قوة أخرى منافسة مهما كان الثمن.

فعدد المرات التي تدخلت فيها الولايات المتحدة عسكريا في مناطق مختلفة من العالم، مند نهاية الحرب الباردة، فاق عدد مرات تدخلها طوال مرحلة الحرب الباردة، بدءا بالغزو الأمريكي لبنما عام 1989 وانتهاء باحتلال العراق عام 2003، مرورا بالتدخل الأمريكي في أزمات الصومال والبوسنة والهرسك وكوسوفو وأفغنستان، وبدا واضحا أن نزعة التدخل بالوسائل العسكرية ازدادت حدة وخطورة بمجرد وصول اليمين المتطرف إلى السلطة، عل إثر انتخابات الرئاسة التي جرت في نوفمبر 2000.[2]

وتعتبر هذه الإدارة بقيادة الرئيس الأسبق جورج بوش الإبن، الأكثر تطرفا في التاريخ الأمريكي. وأدت هذه النزعة ذات الطابع العسكري إلى تعميق الهوة بين الرؤيتين الأمريكية والأوروبية لما يجب أن يكون عليه النظام الدولي في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

إن حرب الخليج الثانية كانت تدشينا لمفهوم **السلم الأمريكي** وهيمنته كقطبية أحادية، حيث لا يوجد في العالم سوى قوة عظمى واحدة لها القدرة على تنظيم الأوضاع العالمية، بدون أن تخشى أي معارضة فعالة، وقد أوضح **كروترمور** kruthramuer :" **أن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الأقطاب ويعتقد أن دور القوى الأخرى بما في ذلك القوى الإقتصادية مثل اليابان أو الإتحاد الأوروبي لا يتعدى قيامها بتنفيذ توجيهات الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بقدرة تمكنها من القيام بدور حاسم في أي صراع تختار أن تشارك فيه**".

[1] -Robert Kagan**, Of Paradise and Power : America and Europe In The New World Order**, New York: Knopf, 2003,p. 23.

[2]- حسن نافعة، مرجع سابق، ص 463.

هذا الأمر تأكد في حرب الخليج الثانية، حيث تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، من حشد تأييد دولي في مجلس الأمن ضد الإحتلال العراقي للكويت، ونجحت في تشكيل إئتلاف عسكري متماسك تولت قيادته، هذا ماجعل الإتحاد الأوروبي لا يشكل سوى حلقة في اللعبة الدبلوماسية الأمريكية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة[1].

إن النزوع المطرد للأحادية القطبية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، تمّ تعزيزه بواسطة عاملين هامين هما:

1- ما يسمى **بالثورة في الشؤون العسكرية** (RAM) Revolution Military Affairs وهي إعادة بناء القوة العسكرية للتحرك الحاسم مرورا بالتدخل السريع والضربات الانتقامية، وساعد في ذلك الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

2- تزايد الشعور بالتهديد للأمن القومي الأمريكي، بعد أحداث سبتمبر 2001 ، هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكي، تتبنى إستراتيجية أمنية تمثلث في المقاربة العسكرية.

لقد صرح وزير الدفاع السابق **دونالدرا مسفيلد** Donald Ramsfield :" **بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستتعامل في المستقبل على أساس أن المهمة يجب أن تحدد طبيعة الإئتلاف أو التحالف المطلوب، بدلا من أن يحدد الإئتلاف طبيعة المهمة**"[2]، وبقراءة بسيطة لمضمون هذه المقولة، ندرك أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد ضرب الوفاق والتحالف **الأمريكي-الأوروبي** المتمثل في الديمقراطية المبنية على تعدد التصورات والرؤى والمشاركة على المستوى الدولي ويؤكد رغبتها في البقاء كقوة منفردة في النظام الدولي خاصة في المجال الأمني، مما يجعل النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة متعدد الأقطاب إقتصاديا أحادي القطبية عسكريا

لقد اتخذت أمريكا للحفاظ على ريادتها إستراتيجيتين أساسيتين هما:

[1]- جهاد عودة، مرجع سابق ،ص 184.
[2] - إيان أنطوني وآخرون ، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2003، ص 107.

1- الحرب على الإرهاب الدولي، تمثل في **تنظيم القاعدة** وذلك خوّل لها التدخل في أي منطقة في العالم لمحاصرة الإرهاب باستخدام القوّة العسكرية والاستخباراتية والمعلوماتية، وكذلك إعداد قوائم بالمنظمات الإرهابية، بل وحتى الأنظمة الإرهابية، وهذا ما تمثل في الحرب على **أفغانستان** سنة 2001 بعد أحداث 11 سبتمبر2001 مباشرة لإزاحة نظام طالبان من الحكم، كما أن لهذه الإستراتيجية أهداف أخرى كمحاصرة روسيا في مناطقها الحيوية السابقة، وخطوة لتأمينمنطقة الخليج العربي الغنية بالنفط.

2- الهدف الثاني في الاستراتيجة الأمريكية، يتمثل في تغيير الأنظمة الدكتاتورية التي تدعم الإرهاب بشكل مباشر، أو التي يمثل وجودها دعما غير مباشر للإرهاب من خلال عدائها للحرية والديمقراطية، وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية، أو ماسمي" **محور الشر**".

وكما كان التعامل مع **نظام طالبان** في أفغانستان، اتبعت نفس الطريقة والأسلوب مع نظام "**صدام حسين**" في العراق، ولنفس السبب وهو السيطرة على منابع النفط للتحكم في الطاقة الأكثر استعمالا في اقتصاديات العالم، ومحاولة إبعادها وقطعها على الدول الكبرى المتطلعة للعب دور قيادي وفعال في الساحة الدولي.

ومنه فإن الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال استراتيجية الحرب على الإرهاب، وتغيير الأنظمة الدكتاتورية استطاعت أن تضغط على الإتحاد الأوروبي، وتمنع تسريب النفط إليه، وبالتالي يصبح معزول عن منابع النفط من مصدره الأول والأساسي، **الخليج العربي**.

إن هدف السياسة الأمريكية، من الحرب على الإرهاب والتي تركزت في منطقة الشرق الأوسط تمثلت في ثلاث نقاط رئيسية هي:

1- إضعاف العراق (مصدر النفط) والسيطرة عليه عن طريق الاحتلال، وبالتالي منع دخ أية قطرة من النفط لصالح دول الإتحاد الأوروبي، إلا بشروط وأسعار تتحكم فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

2- شيطنة الإسلام واعتباره دين دمار وتخريب، وأن الدول الإسلامية خاصة سوريا وإيران لا يصح التعامل معهما، رغم أن الدول الأوروبية لها مصلحة كبيرة في الإبقاء على العلاقة معهما

خاصة مع إيران المنفذ الوحيد المتبقي من أجل الحصول على الطاقة، دون وجود تدخل أمريكي أو عائق في وجه أوروبا .

3- إعادة ترتيب منطقة الخليج العربي، بما يتناسب والإستراتيجية الأمريكية، كي تحافظ على التعامل الثنائي بينها وبين دول المنطقة على حساب دول أخرى ألا وهي دول الإتحاد الأوروبي خاصة.

لذلك نلاحظ أنه من برتوكول كيوتو إلى المقاطعة التجارية المفروضة على كوريا وإيران، ومن النداءات المتواصلة لإصلاح البنك وصندوق النقد الدولي، إلى عدم المصادقة على المحكمة الجنائية الدولية، من خلال هذه المسائل تظهر الأحادية الأمريكية، متغلغلة في السياسة العالمية وبصورة مهيمنة ومتغطرسة[1].

وعليه فعندما شرّع **الكونغرس** عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل تجاريا مع الدول المارقة حسب الإعتقاد الأمريكي، أدّى هذا إلى تدمّر دولة كندا، وهي الدولة الأقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، سواء في تصوراتها للنظام الدولي أو حتى في جوارها وعضويتها في **النافتا** NAFTA وذلك عن طريق وزير خارجيتها بقوله:" **إن هذا عمل استفزازي ولكنكم في أمريكا تسمونه قيادة عالمية**"*.

إن الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيقها للأحادية على حساب شركائها الأوروبيين، لا تركز على ترويج القيم الأمريكية بقدر ما تركز على حماية هذه القيم رغم أنها تعتقد أن قيمها قد أبهرت العالم بما فيه الإتحاد الأوروبي**.

أثناء حملة الرئيس السابق **جورج بوش الإبن** سنة 2000 وصف حالة النظام الدولي على النحو التالي:" **إن أمتّنا تقف الآن وحدها في العالم من حيث القوة، ولهذا فإن علينا أن نكون متواضعين، ومع ذلك نعرض القوة بطريقة تعزز الحرية، فإذا كنا أمة متغطرسة فسوف**

---

(1) - **جوزيف ناي:** مفارقة القوة الأمريكية ،مرجع سابق ،ص 287.

* - **روجركوهين** في مقاله **متغطرس أم متواضع؟**" بوش يواجه عداوة الأوروبيين" يقول فيه:" إن رفض أمريكا في الآونة الأخيرة العديدة من البروتوكولات والاتفاقيات الدولية كبروتوكول كيوتوا للإحتباس الحراري ومحكمة الجزاء الدولية قد عرضت نفسها لسخط أقرب الأصدقاء لها وقد تساءل عما سيحل محل عالم تنظمه المعاهدات ؟ أي عالم دون اتفاقيات دولية.

** - يتيز سبيرز في مقاله" **السيادي الجديد**" يقول: إن أمريكا إذ نأت بنفسها عن المشاريع الدولية المختلفة فلن تجد نفسها قد انقطعت بذلك عن باقي أنحاء العالم بل العكس فإن لديها كل سبب للتوقع بأن الأمم الأخرى في غمرة شوقها للوصول إلى الأسواق الأمريكية وشوفها لاتفاقيات تعاون أخرى مع أمريكا سوف تكيف نفسها في أغلب الحالات لما تفضله أمريكا".

ينظرون إلينا على أننا كذلك، ولكن إذا كنا متواضعين فسوف يحترموننا"[1]، ورغم ذلك فإن الحلفاء الأوروبيين على وجه الخصوص اعتبروا سلوك أمريكا هو سلوك متغطرس، وقد رفض الأوروبيون مع بلدان أخرى إنتخاب الولايات المتحدة الأمريكية في لجنة حقوق الإنسان* ، وقد رد مجلس النواب الأمريكي كعادته على هذا الفعل بالتصويت على حجب الأموال عن الأمم المتحدة.

لقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية، في تحقيقها الإنفرادية بعد التكتيكات في شكل سياسات تعددية نظرا لطبيعة الظروف والمصلحة الوطنية الأمريكية، لأنها تخضع أحيانا لضغوطات المجتمع الدولي، وتقبل بالعمل التعددي رغم أن هناك بعض الأصوات المعارضة له في أمريكا، لأنهم يعتقدون أن القرار التعددي يقيد الإنفرادية الأمريكية، كما يقيد ويقلص مصالحها في مختلف المجالات، ويدخل الأطماع في نفوس القوى المتوسطة والصغيرة على أن تحقق مصالحها على حساب الولايات المتحدة الأمريكية.

إذن هي ليست سلوكات بنية العمل التعددي على مستوى السياسة الدولية وفتح المجال أمام قوى أخرى في العالم، بقدر ما هي تكتيكات واستراتيجية لتحقيق الأحادية القطبية وتتمثل فيمايلي:

أولا: في الحالات التي تنطوي على مصالح بقاء حيوية، تلغي الولايات المتحدة العمل الأحادي الطرف، حيث تبحث عن دعم دولي لهذه الأعمال إذا كان ذلك ممكنا مثل **الحرب على الإرهاب** حاليا رغم أنه يحقق لأمريكا قدرة التدخل في أية نقطة في العالم، إلا أنه في نفس الوقت يتمتع بتأييد دولي كبير من طرف القوى الصغرى و الكبرى لأنه يعبر عن أمن قومي لهذه الوحدات.

وهذا ما يعني تحقيق انتصارات لصالح الأحادية لأنه بالنسبة لأمريكا أفضل الأعمال المنفردة هي التي يكون لها دعم متعدد الأطراف أو شرعية دولية.

---

[1] جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية** ،مرجع سابق ،ص .288.

* - يصرح معلق تلفزيوني **مورتن كوندراك**:" إننا أقوى بلد في العالم وهناك عدد من الطامحين الصغار التافهين مثل فرنسا يغضبهم ذلك وعندما تتاح لهم فرصة إلصاق التهمة بنا فإنهم يحاولون."

ثانيا: عدم القبول بكل الترتيبات التي تنتج عن التعاملات التعددية، لأن لها أحيانا مصالح ونقاط ضعف مكشوفة مختلفة عما لدى الدول الصغرى، وذلك نتيجة قوتها ودورها العسكري في العالم فقد رفضت التوقيع على معاهدة إنشاء **محكمة الجزاء الدولية** ، رغم أن إجراءات هذه المحكمة باتت تضمن حماية القوة الأمريكية من التعرض لاتهامات غير مبررة بارتكاب جرائم حرب.

لكنّها قد تردع وتقلص من إسهام الولايات المتحدة الأمريكية في حفظ السلام العالمي أو بالأحرى السلام الأمريكي، ذلك أن الإجراءات المقترحة حاليا لهذه المحكمة تعطي صلاحية قانونية وأولوية للولايات المتحدة للنظر في جرائم الحرب التي ارتكبها جنودها

بالرغم من ذلك تبقى الولايات المتحدة الأمريكية، متخوفة من خطر ظهور مدّعين عامين داخل المحكمة متحمسين أكثر من اللازم، أو تحرضهم منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان ومعادية للتوجهات المتغطرسة للسياسة الأمريكية العالمية، خاصة في حالات لا تجد فيها الولايات المتحدة الأمريكية أساس لدعاوى قضائية أو تبريرات لأعمالها الوحشية في حروبها في مناطق العالم المختلفة.

من هنا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، لها أخطاء جسيمة لواستغلتها الدول الفاعلة الأخرى في النظام الدولي لكان شكل النظام الدولي مغاير بكثير لما هو عليه حاليا، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية في عملها التعددي لفرض الأحادية، كان بالإمكان لها أن تفرض بعض الإجراءات التي تحكم تشكيل **محكمة الجزاء الدولية** عوض عدم التصديق على إنشاءها حتى لا يعتبر هذا تهرب من المحكمة الدولية ونية صريحة على انتهاك حقوق الإنسان من قبل جنودها في الحروب التي تخوضها حاليا، وهذا يعتبر من أخطاء الأحادية والغطرسة الأمريكية.

كما أن "**بروتوكول كيوتو**" الموجه لإيقاف الاحتباس الحراري أكد على ضعف الإدارة الأمريكية في تسيير النظام الدولي، حيث كان بإمكانها بقيادة" **بوش الإبن**" بدلا من مقاومة العالم واعتبار **بروتوكول كيوتو** ميتا، أن تبادر بالعمل على إيجاد سياسة محلية للطاقة لتخفيض الإنبعاثات وفي نفس الوقت تفاوض حول معاهدة أفضل تخدم مصالحها، إلا أنها وقفت موقف المتغطرس ممّا قلّص من أثر الجذب الثقافي والإنساني للقوة الأمركية أمام العالم.

ثالثا: سياسة العمل المشترك هي ضرورة في المسائل ذات الطبيعة التعاونية التي لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تديرها بدون مساعدة البلدان الأخرى، أو بمعنى آخر التعددية هي ضرورية لقيام دول أخرى بتسديد فاتورة أعمال تتسبب فيها أكثر الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، هي أول دولة مصدّر للعوامل المؤدية إلى الإحترار ورغم هذا رفضت التصديق على **بروتوكول كيوتو** لأنه لم يشمل الدول النامية، فهي تريد أن تحمل هذه الأخيرة العبء معها حتى وإن كانت غير متسببة في المشكلة لأن ليس لها تكنولوجيا أصلا، بل أن بعض الدول النامية لازالت بدائية تقريبا بالنسبة لإقتصادها.

كما أنها أوجدت الإرهاب الدولي، والآن تريد أن تفرض على الدول تحمل العبء لمحاربته سواء بتحمل العبء المالي أو البشري، مما أدى إلى تعرض دول عديدة ليس لها عداوة مع هذه التنظيمات إلى خسائر من جراء السياسة الأمريكية في هذا الشأن.

رابعا:عند الاختيار بين التكتيكات الأحادية والتعددية فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تحرص دائما على أن قراراتها لا تؤثر على قوتها الناعمة أو اللينة أي فيما يخص جوانب الجذب الثقافي الأمريكي، لأن التركيز الكبير على القوة العسكرية قد أدى إلى ضرب هذه القوة اللينة التي تمتعت بها أمريكا قبل نهاية الحرب الباردة، نتيجة التصرفات الأحادية المفرطة وبالتالي فإن أمريكا قد أصبحت تتمسك بسياستها المتغطرسة مع تقديم محاولات لشرح الموقف وإقناع الآخرين الأمر الذي فشلت فيه خاصة مع بعض الخصوم حاليا، أصدقاء الأمس كالحلفاء الأوروبيين[1].

إذن فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحرص على بعض السياسات والإستراتيجيات التعددية لتدعيم هيمنتها الأحادية بشكل يضمن لها التقليص من عدد الخروج عن الشرعية الدولية واحتمالات العداوة ضدها من قبل المجتمع الدولي.

[1] - جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، مرجع سابق ،ص 288.

أما في المقابل فيعتقد بعض السياسيين*في أمريكا:" **أن الولايات المتحدة، ليست مضطرة للجوء إلى الأعمال التعددية أو مراعاة القواعد التي يراعيها الجميع أثناء أدائها في النظام الدولي لأنه ليس هناك من يستطيع إرغامها على ذلك**".[1]

لكن هذا الفعل سيكلف الولايات المتحدة الأمريكية، ثمنا باهضا لإبقاءها كدولة عظمى وقد يسبب في إنهاكها لأنها تستعمل القوة الصلبة أو العسكرية في كل تعاملاتها، كي تخضع الآخرين بما فيهم الأوروبيين، مما يجعل تراجعها إلى دولة كبقية القوى الأخرى الفاعلة في النظام الدولي شيء وراد ومحتمل في المستقبل القريب، مما أدى ببعض الباحثين على التأكيد أن نظام القطبية الأحادية الراهنة هو نظام مؤقت بمعنى أنه لا يتوقع له أن يدوم طويلا، مثله في ذلك مثل النظم التي سبقته تاريخيا، استنادا إلى أن التاريخ هو ميدان اختبار المقولات واستنباط الأنماط، فسرعان ما ستتولد داخل هذا النظام قوى **توازنية** The Balancer تدفعه إلى التحول نحو بنية أكثر مرونة.

إن هذه القوى قد تولدت بالفعل داخل النظام العالمي الجديد[**]مثل الإتحاد الأوروبي والصين، إذ يؤكدون على أن النظام العالمي الجديد هو نظام **(إنتقالي)** يتحول تدريجيا إلى نظام آخر قد يكون في الغالب تعددي، ومثال ذلك فإن **شركة إيكسون** التي أيدت قيام **بوش** بقتل **بروتوكول كيوتو** واعتباره ميتا، بدأ النشطاء الأوروبيون بمقاطعة منتجاتها، ومن جهة أخرى فإن شركتي **شل** و **البريطانية للنفط** انسحبتا من جماعة الضغط التي كانت ترفض البحث في تغير المناخ وتقلل من شأنه.

كما قام الإتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية والإتحاد الدولي للاتصالات، بصياغة قواعد عالمية جديدة بشأن قضايا التجارة الإلكترونية والملكية الفكرية والمستويات التكنولوجية فليست هناك حكومة مهما بلغت قوتها، تستطيع من طرف واحد أن تفرض إرادتها أو تنفذها في هذه القضايا إلا إذا استعملت القوة العسكرية مماسيقلّص القوة اللينة لأمريكا[(2)].

---

* - مجموعة السياسين والمفكرين والعسكريين الذين يروجون لفكرة أمريكا **سيدة العالم ويلقبون بالسيادين** ويعني بأنهم سادة العالم.

[1] - **جوزيف ناي:** مفارقة القوة الأمركيية، مرجع سابق ،ص295-296.

** - الرئيس **شيراك** في كل خطاباته عند الحديث عن شكل النظام الدولي يتكلم بأنه يريد تحقيق نظام متعدد الأطراف.

(2) - جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمركيية**، مرجع سابق ،ص296.

إن عملية النزوع المطرد للأحادية بالنسبة لأمريكا، أدى بها أيضا إلى تشكيل وتعديل قواعد المؤسسات الدولية سواء السياسية أو الأمنية أو التجارية المالية بما يتماشى والمصلحة الوطنية الأمريكية، إذن هي عملية تصميم مؤسسات تحمي العمليات المحلية في الولايات المتحدة كالشركات الأمريكية والمزارعين وغيرهم (FMI.NATO.ONU.OMC)

وعليه فإن النظام الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصميمه هو نظام هرمي يتميز بمستوى عال من التضامن بين أطرافه وبمستوى عال من تجاوب أطرافه مع الطرف الرئيسي، رغم المناوشات والنقاشات الحادة في بعض الأحيان بين رأس النظام وأطرافه إلا أنه ينتهي دائما بإتباع الأطراف للرأس، حيث أن دور الأطراف الكبرى في هذا النظام هو دور مكمل لدور الطرف المهيمن ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن أمريكا وخاصة في عهد "**كلينتون**" اتجهت إلى تبني سياسة تقوم على تنمية الصادرات[1]، وعمدت إلى اتباع إجراءات حمائية برهنت من خلال تطبيقها، على أن الغرض منها ليس حماية المنتجين الأمريكيين، بل إضعاف مركز الشركاء التجاريين الذين يعارضون سياستها[*] الأمر الذي جسّد تفوق أمريكا على حلفاءها، وبالمقابل عدم الإكتراث للعقوبات التي فرضت عليها من طرف الإتحاد الأوروبي من خلال منظمة التجارة العالمية (OMC)[2].

في مقابل هذا الحرص الشديد للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف الذي يقضي بجعل أمريكا في سدة قيادة النظام الدولي، ومنع القوى الأخرى من منافستها عليه وجعلهم مجرد تابعيين لقرارتها وسياستها، فقد بدأ بروز صعود تيار الرفض لهذه الهيمنة من طرف الإتحاد الأوروبي والصين وروسيا، أي الدول الكبرى عالميا والتي ترسخت فيها اهتمامات وهموم عميقة بسبب هذه الهيمنة الأمريكية[**] خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 .

إن الكيان الوحيد القادر على تحدي الولايات المتحدة حسب "**جوزيف ناي**" في المستقبل القريب هو" **الإتحاد الأوروبي**" فهو إتحاد متين التماسك، له قدرات عسكرية معتبرة وغير مستغلة وإذا سمح للعلاقات عبر الأطلسة أن تتدهور أكثر مما عليه، وهي محصلة ممكنة

---

[1] -جهاد عودة، مرجع سابق ، ص206.

[*]- أنظر الفصل الثاني: مبحث المسائل الإقتصادية والتجارية.

[2] - Eric Dénécé, Op.Cit.p.127.

[**]- مقولة **لكسينجر** مستشار الأمن القومي ووزير خارجية سابق للولايات المتحدة.

ولكنها تتطلب تحولات كبرى في أوروبا كوجود إجماع بين أعضاء الإتحاد فيما يخص القرارات الخارجية المتعلقة بتصورهم ونظرتهم للولايات المتحدة الأمريكية كخطر يهدد مصالحهم القومية، وكذلك حماقة لا يستهان بها في السياسة الخارجية الأمريكية كي تتحقق.

ومع ذلك وحتى مع عدم وصول الأمور إلى مثل هذا التحدي فإن الإتحاد الأوروبي سيدفع الآن مع بعض الدول الفاعلة الأخرى إلى العمل لاتخاذ إجراءات لتعقيد أهداف أمريكا، أوكما قالت الناقدة الفرنسية **دومنيك موازي** Dominique Moiset :" الحقيقة أنه لا يمكن عمل أي شيء في العالم بدون الولايات المتحدة، وإن تكاثر العناصر الفاعلة الجديدة يعني أنه ليس هناك شيء تستطيع الولايات المتحدة أن تحققه وحدها"[1].

كما حذر بعض الأمريكيين مثل **بول كندي** و**جوزيف ناي** من مغبة بقاء أمريكا في حالة اعتماد على بعض المناطق غير المستقرة في ضمان رفاهيتها على حساب حلفاءها، الأمر الذي قد يؤدي بالحلفاء إلى انتهاج أساليب معادية وسياسات مضادة في تلك المناطق، خاصة وأن الاعتماد على بعض المناطق غير المستقرة كالعراق وأفغانستان قد جرّ الكثيرمن الإمبراطوريات في الماضي إلى الهاوية[2].

ومنه فقد بدأ العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية وكذلك تقلص نسبة النمو بالنسبة للإنتاج العام في الولايات المتحدة الأمريكية، والجدول التالي يوضح نسبة العجز في الإقتصاد الأمريكي المتزامن لزيادة التدخل الأمريكي في الشؤون الدولية.

[1] -جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، مرجع سابق ، ص297.
[2] -جهاد عودة، مرجع سابق ، ص199.

جدول رقم:06 نسبة العجز في الإقتصاد الأمريكي مع تطور تدخل الإدارة الأمريكية في النظام الدولي:

الإدارة الأمريكية	الفترة	معدل العجز بمليارات الدولارات
جونسون	64-68	44،80
نكسون	69-74	67،00
فورد	75-76	126،90
كارتر	77-80	226،90
ريغان	81-88	1340،00
بوش الأب	89-92	1040،00

المصدر: سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، بيروت: منشورات الأهلية، 1999، ص 155.

ويلاحظ أن أكبر عجز سجل في عهد الرئيس **ريغان** نتيجة مشروع "**حرب النجوم**" وهي مرحلة تكشف المجهودات الأمريكية للتحول إلى الأحادية وضرب الإتحاد السوفياتي السابق وإسقاطه فهي المرحلة الحاسمة التي أدت إلى نهاية الحرب الباردة وخروج أمريكا متزعمة للنظام الدولي بعد سنة 1989. [1]

ونتيجة لذلك فهناك صعوبة كبيرة تتمثل في عدم قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار بالبقاء كقطب أحادي بسبب التكاليف الباهضة لصيانة النظام الدولي الجديد، رغم أن التكاليف حاليا لا تسدد من الخزينة الأمريكية لأنها تعتمد على بترول العراق والفواتير تسددها الدول العربية لفرض حماية أمريكا لها، وكذلك الدول الأوروبية واليابان، ولكن كما ذكرنا سابقا فإن منطقة مثل العراق هي منطقة غير مستقرة وبإمكانها أن تجر على أمريكا نتائج عكسية.

[1] - سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد**، بيروت، منشورات الأهلية 1999، ص155.

إن الولايات المتحدة الأمريكية في نظر الإتحاد الأوروبي، لم تعد مناسبة لقيادة العالم لأن أمريكا الصاعدة بعد انتصارها في الحرب الباردة ليست أمريكا التي قدمت للعالم قيادة ليبرالية متسامحة مع حلفاءها بل هي أمريكا أخرى، تريد إلا التوجّه المحافظ والأحادية والغطرسة الدولية وبالتالي يريد الإتحاد وبعض القوى الفاعلة الأخرى كالصين وروسيا لعب دور موازي لأمريكا.

لكن إلى حين وجود مثل هذه السياسة الفعالة من طرف الإتحاد الأوروبي وشركائه، تبقى الولايات المتحدة تحقق نجاحات واسعة في إطار نجاح أهدافها بتقليص أدوار الفاعلين الآخرين وتحقيق الدولة الإمبراطورية بمقوماتها الثلاث **(قوة عسكرية، إقتصادية، ثقافية)**.

وبالتالي فإن المفهوم التقليدي للأمن القومي قد تمت مراجعته ليس للتعامل مع تهديدات جديدة مثل الإرهاب، بل للإحاطة بأهداف غير مسبوقة في السياسة الخارجية لدعم مصالح العولمة، وشق الطريق أمامها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية الطامحة لتحقيق الإمبراطورية العالمية.

الهدف الثاني: إختراق الإتحاد الأوروبي وتشكيل إتحادات مضادة.

إن عضوية الولايات المتحدة الأمريكية، في شبكة من المؤسسات والمنظمات المتعددة الأطراف تتراوح **بين الأمم المتحدة و حلف الأطلسي والنافتا والآباك** [*] APEC وهي شبكة يسميها البعض صفقة مؤسسية، بمعنى أن القواعد المؤسسية وصناعة القرار المشتركة قد قلصت قدرات الولايات المتحدة على التصرف الأحادي الجانب، ولكن ما حصلت عليه واشنطن في المقابل كان يستحق هذا الثمن، فقد تم تقليص دور شركاءها على مستوى صنع القرار العالمي .

إن هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة هي لمراقبة بقية القوى والفواعل الدولية بما يسمى **بالإقليمية الجديدة** وهي ربط مجموعة الفواعل الدولية الطامحة للعب دور أكبر في النظام الدولي بمجموعة مؤسسات حيث تصبح المعلومات عنها متوفرة، ولا تسقط الدولة العظمى في

[*] **-النافتا:NAFTA**: هي اتفاقية التجارة الحرة لمنطقة شمال أمريكا ، تضم كل من أمريكا وكندا والمكسيك وهي من أكبر التجمعات قوة وتماسكا، أما **الآباك،APFC** : فهي تجمع التعاون الإقتصادي لمنطقة آسيا الباسيفيك وتأسس سنة 1989 ويضم 20 عضو هم: استراليا ، كندا،بروناي، أندونيسيا،اليابان،كوريا، ماليزيا، نيوزيلاندا، الفليبين،سنغافورة،تايلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، المكسيك،تشيلي،غينيا الجديدة، تايوان، روسيا، الفيتنام، البيرو.،و ليس له هيكل مؤسساتي واضح بل أكثر شيئ إجتماع لرجال أعمال الدول الأعضاء.

فخ **المأزق الأمني** Sicurité Dielema حسب المدرسة الليبيرالية، أي عدم توفر معلومات على الطرف الآخر.

إن فقدان أمريكا الثقة في الإطار التجاري المتعدد الأطراف، دفعها إلى خلق مثل هذه التجمعات الإقليمية الواسعة المجالات لتعزيز قدرتها التنافسية عالميا خاصة وأنها بدأت تحقق عجز في ميزانيها التجاري مع منطقة آسيا والإتحاد الأوروبي، حيث تجاوز العجز التجاري مع اليابان 60% و 28% مع الصين ، أما الإتحاد الأوروبي فأصبح يفوق الولايات المتحدة الأمريكية في الناتج الإجمالي الخام، هذا ما دفع **جاجيش باجواكي** J.Bajowati إلى وصفها **بالعملاق المتلاشي** Diminished Giant .

كما أن الهدف الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية في تكوين مثل هذا النوع من التجمعات الاقتصادية، يدخل في إطار إستراتيجيتها العامة كقطب دولي مهيمن يسعى إلى التواجد في أهم المناطق في العالم ومنها النظام الإقليمي الآسياوي[*] والتحول إلى مركز اقتصادي تدور حوله الاقتصاديات الآسياوية، بعدما كانت مركز أمني وسياسي خلال فترة الحرب الباردة.

من جهة أخرى تطويق الإتحاد الأوروبي وإضعافه اقتصاديا ومجابهته باقتصاديات آسيوية قوية، وتمثل هذه المبادرة الفرصة السانحة للتحرك الأمريكي على مستوى الدبلوماسية الاقتصادية لعرض هندسة جديدة لأطر التعاون التجاري والاقتصادي في العالم، تقوم على نمط جديد من المؤسسات الدولية الاقتصادية تختلف في آلياتها عن مؤسسات **بريتون وودز** Breton Woods وتساعد الولايات المتحدة الأمريكية على تبادل التقنيات والمعلومات، وتمكنها من التأثير القيمي (**الفكري**) وذلك بتوجيه الدول الطامحة للهيمنة والتي تملك رصيد واسع من الحضارة والتاريخ كالصين واليابان كإمبراطوريتين تقليديتين.

لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة من خلال هذا التكتل لمنع قيادة إحدى الدولتين للمنطقة بدلا منها أو لقيام تحالف **ياباني- صيني** أهم ما فيه أنه تجمع قوة اقتصادية وأخرى

[*]- حددت تلك الاستراتيجية في **وثيقة القرن الأمريكي** الذي حددها المحافظون الجدد عام 2000، وحددت المناطق المفتاحية في العالم وهي: المشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية،منطقة البلقان.

عسكرية نووية مما يؤدي إلى تغير التوازنات الإستراتيجية في المنطقة تمهيدا لتغيرها على المستوى الدولي، وتهديد الوجود الأمريكي في قمة الهرم الدولي للقوى العالمية.

لقد وضّح **جون ميرسها يمر**Jhon Mearshiermer : "**بأنه لا وجود لهيمنة دولية لكن هناك وجود لهيمنة اقليمية**" ، مما أوجب على الولايات المتحدة إتباع استراتيجية الاختراق لهذه الأقاليم والاحتواء الاقتصادي واستخدام القوة الناعمة المتمثلة في القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي رافقت الخطاب الأمريكي بعد الحرب الباردة، وزادت شدّتها بعد أحداث سبتمبر 2001 مما أدى إلى انضمام دول معادية للولايات المتحدة الأمريكية سابقا إلى الآباك APEC **كفيتنام** وأيضا روسيا وأصبحت تتعامل وتتحاور جنب إلى جنب مع الولايات المتحدة حول القضايا والأزمات الدولية الراهنة.

إن تأسيس **آباك** يسمح بمراقبة الدول الكبرى في آسيا وأيضا ضرب الإتحاد الأوروبي المتطلع للعب دور هام في النظام الدولي من طرف أمريكا ويتلخص ذلك في عدة نقاط أهمها:

1- مشكلة نزع السلاح الكوري الشمالي والدور الصيني في حل هذه المشكلة.
2- تشجيع اليابان لزيادة تسلحها للتخفيف من الأعباء العسكرية على الولايات المتحدة.
3- مشكلة الحرب على الإرهاب وافتكاك تأييد آسياوي آخر عوض الأوروبي.
4- تسعى أمريكا إلى استدراج العديد من الدول الآسياوية لتعزيز موقعها في المفاوضات الثنائية في منظمة التجارة العالمية على حساب الدول الأوربية[1].
5- التعاون أو السيطرة إن أمكن على قرارات دول متطورة، حيث تعد من أكبر اقتصاديات العالم **(اليابان، الصين، كندا، كوريا)**، حيث تسعى الولايات المتحدة لجعلها حليف مستقبلي في حالة خروج الحليف الأوروبي عن طاعة أمريكا.
6- عمل موازنة مع الإتحاد الأوروبي بصفته أكبر اقتصاد في العالم، لأن الشراكة مع دول آسيا بالنسبة إليها تجعل المنتدى من أكبر وأكثر الأسواق نموا، كما أنه يتمتع بنسبة 50% من تجارة السلع عالميا و 54% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و37 % من تجارة الخدمات أي يتفوق على الإتحاد الأوروبي.

[1] -أسامة المجذوب ، مرجع سابق ، ص86.

وبالتالي فإن تأسيس الآباك والذي تزامن مع نهاية الحرب الباردة لم يكن صدفة، بل هي عملية مخطط لها من قبل القوة المهيمنة في النظام الدولي، لأن الآباك يجعلها تقترب وتهدد وتحاصر تجمع ASEAN[*] الآسيان أو اتحاد أمم جنوب شرق آسيا واحتوائها، وبالخصوص بعد الأزمة التي مسّت هذه الدول أو هذا التكتل سنة 1997 حيث تراجعت اقتصادياتها إلى مستوى متدني.

إن بقاء **الآسيان** واستمراره مرتبط بمدى قدرته على تحقيق أهدافه خاصة في مجال تحرير التجارة واحتمال التوسيع في عضويته ليشمل **اليابان والصين** باعتبارهما أكبر قوتين في آسيا، وإن لم يتحقق ذلك فإن **الأسيان** يمكن أن يذوب داخل **الآباك** خاصة إذا وسع هذا الأخير من أعماله.

إن الهدف من تأسيس الآباك من طرف أمريكا بالإضافة إلى الأهداف السابقة، أن يكون أداة للسيطرة على اقتصاديات دول بدأت السير في مصاف الدول الكبرى، وكذلك إخضاع القوى غير التابعة لفلسفتها لضمان عدم تواجد متمردين دوليين مثلما ذكرنا بخصوص انضمام الفيتنام سابقا للتكتل، ثم توجيه دعوى لكوريا الشمالية لكي تحدو حدوى الفيتنام وتنضم إلى المجموعة الدولية.

كما يعتبر بعض المراقبين أن **الآباك** هو تدعيم لنفوذ الولايات المتحدة في المنطقة بصورة مختلفة، فهو يقدم المعونات المالية لمكافحة الإرهاب ويبذل مجهودات معتبرة للقضاء على الجريمة العابرة للحدود وتهريب المهاجرين وعمليات التزوير، كما أن الولايات المتحدة تتواجد في المنطقة بـــحوالي 100 ألف جندي [1] بحرا وبرا، وهو ما يؤثر على دول **الآسيان** خاصة وعلى قارة آسيا والدول الطامحة للهيمنة عموما كالصين التي تريد **العودة للظهور** The EmergingArrive كونها المملكة الوسطى لآسيا والعالم في فترة دامت من 50 إلى 1500 سنة، وذلك نظرا لإرتفاع نموها الإقتصادي في السنوات الأخيرة من 08 % إلى 10% والذي ساهم في مضاعفة ناتجها القومي.

---

[*] Asean: تأسس سنة 1967 عن طريق 05 دول هي أندونيسية، ماليزيا، تايلاند، سنغافورة، الفلبين، وهو إتحاد أمم جنوب شرق آسيا ويسمى أيضا **بالنمور الآسياوية**، ثم انضمت إليه كل من سلطة بروناوي والفيتنام وبورما وكمبوديا ولاووس.

1- صهيب جاسم: **آسيان تغفل هموم 500 مليون نسمة**
www.ISLAMONLINE.NET 23-10-2005

وعليه يعد تكتل **آسيا الباسفيك** APEC أكبر دليل على قدرة الصين على تطبيق **سياسة القدمين** أي قدرتها على التجاوب مع النظام الرأسمالي وفلسفته وفي الوقت ذاته الحفاظ على خصائص نظامها السياسي الشيوعي.

لذلك فإن **الآباك** له وظيفة وبعد اتصالي معرفي أكثر منه سياسي أمني، مما أعطى للولايات المتحدة الأمريكية القدرة على محاصرة قطبين من أهم الأقطاب العالمية **الإتحاد الأوروبي والآسيان** وأيضا أكبر قوتين في المنطقة اليابان والصين والعمل على عدم ترك أي اتصال وتعاون بين القوتين، بل العكس صحيح أي العمل على تشويش العلاقة بينهما، ومما سمح بالتفوق الأمريكي في هذه المنطقة، وبالرغم من القوة الهائلة لليابان والصين كدولتين مؤهلتين للعب دور إقليمي وآخر دولي، إلا أنهما لحد الآن لا يملكان نظرة كونية ورؤية واضحة لفلسفة ومستقبل النظام الدولي، الأمر الذي تتفوق فيه الولايات المتحدة الأمريكية ويسبب الأرق للإتحاد الأوروبي نتيجة نجاحها في منطقة آسيا الباسفيك.

إن اليابان تعاني من عدة صعوبات للعب دور مميز وقيادي للمنطقة وتتمثل هذه الصعوبات فيمايلي:

1- صعوبة لعب دور إقليمي رائد يسمح لها فيما بعد أن تلعب دور عالمي ، وذلك بسبب وجود قوتين مؤهلتين أكثر منها للعب هذا الدور في منطقة آسيا وهما الصين والهند خاصة وأنهما قوتين نوويتين.

2- صعوبة استفادة اليابان من آلية التحالفات لزيادة قوتها ومضاعفتها ، وخصوصا تحالف يجمعها مع الصين نتيجة توتر العلاقات السياسية بينهما لأسباب تاريخية واختلافات في مناهج التنمية بينهما .

3- توفر قيود دستورية تمنع اليابان من تطوير قدراتها العسكرية إذ ينص البند التاسع (09) من الدستور الياباني على بناء قوات عسكرية وبرية وبحرية وجوية للدفاع عن النفس وليس لأغراض هجومية[1].

[1] - سعد حقي توفيق، مرجع سابق ، ص58.

4- زيادة التحكم الأمريكي في اليابان خاصة بعد نجاح المشروع الكوري الشمالي في امتلاك السلاح النووي وتزايد التوتر في القضية **التايوانية** الأمر الذي أدى بها إلى إقامة مشروع نظام دفاع صاروخي[1]، مع الولايات المتحدة مما أدى إلى توتر العلاقات بين الدول الكبرى خاصة بين روسيا وأمريكا وكذلك الصين، والإتحاد الأوروبي وكلها قوى ترفض هذا المشروع الأمريكي كما ذكرنا سالفا.

5- غياب فلسفة وثقافة واضحة أو ما يسمى بالجذب الثقافي العالمي لليابان بل العكس هناك انجذاب المجتمع الياباني إلى الثقافة الأمريكية، مما يقلل من إمكانية نجاحها لوضع رؤية واضحة للنظام الدولي.

أما بالنسبة للصين وهي من أكبر الدول المرشحة لقيادة النظام الإقليمي الآسياوي، لما حققته من نسبة نمو مرتفعة قدرت بـــ9،5 % سنة 2004 ، لم تحققها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها 4،4% في نفس السنة، إضافة إلى امتلاكها العديد من المقومات منها الجغرافية كتربعها على مساحة تقدر بـــ9598050 مليون كلم^2 [2]، وعدد سكان هائل قدر بـــ131584000 مليار نسمة لكنها ورغم هذا تبقى دولة بعيدة لحد الآن لقيادة النظام الدولي أو الإقليمي وتحدي قوة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم أو حتى في منطقتها (**آسيا**) للأسباب الآتية:

1-صعوبة التنقل بين الأقاليم المحلية في الصين مما يزيد الأعباء المالية على الحكومة الصينية ويؤدي إلى الجهوية في تحقيق التنمية، إذ نجد مثلا الأقاليم الشرقية الجنوبية أكثر تقدما من الأقاليم الغربية التي يغلب عليها الطابع الرعوي[3].

2-رغم عدد السكان الهائل إلا أن المجتمع الصيني يتميز بنسبة شيخوخة عالية وعدم توازن ديمغرافي.

---

(1) - نادية مصطفى، **مستقبل النظام الدولي . 22-06-2006 www.ISLAMONLINE.net/arabic/politics**

(2) - Etat DU Monde, Paris : Editions la Découverte .2006, p276-362.

(3) – Xavier De Villepin, Op.Cit, p.173.

3- رغم ما حققته الصين من إنجازات إقتصادية إلا أنها لن تستطيع التعادل مع الولايات المتحدة على مستوى الدخل الفردي إلا فيما بين سنتين (2065-2095) [1]أي في المستقبل البعيد.

4- تنامي الفساد ومركزية صنع القرار السياسي التي تقوي من البيروقراطيات الإدارية التي تعطل فاعلية النشاط السياسي.

5- عدم قدرة الصين على الانتشار الحضاري والجذب الثقافي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية رغم الثقافة الكونفوشوسية، إلا أنها أم تستطيع تقديم بديل ونموذج عالمي لثقافتها.

لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية مرشحة للبقاء المهيمن الوحيد على النظام الدولي نظرا للعوائق التي تعاني منها هذه القوى بالإضافة إلى مخططات الولايات المتحدة نفسها إتجاه هذه القوى والأقاليام، للحد من قوتهم وبروزهم على مستوى قيادة النظام الدولي، مما يؤدي إلى تقلص فرص التعددية القطبية في وجه الإتحاد الأوروبي والقوى الفاعلة الأخرى في آسيا

وبالتالي هناك خيبة أمل أوروبية بحيث تحولت الأقطاب التي كان بإمكانها لعب دور مكمل مع الإتحاد الأوروبي لإعادة النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب والمشاركة في إصدار القرارات الدولية إلى قوى تحاصر الاتحاد الأوروبي نفسه .

رغم هذا حاول الاتحاد الأوروبي إيجاد مخرج من هذا المأزق والحصار والطوق الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية حوله، وذلك بتأسيس تجمع مضاد لوجود **الآباك** ألا وهو تجمع **الآسام** ASEM **(اتحاد تكتل الآسيان مع الاتحاد الأوروبي)** حيث يعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر سوق تصدير لدول **الآسيان** ASEAN، وثالث أكبر شريك تجاري بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، كما يمثل الاتحاد الأوروبي 18% من حجم تجارة الآسيان الدولية، بينما يمثل الأسيان 2.6% من تجارة الإتحاد الأوروبي الدولية عام 1995[2].

---

[1] - جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، مرجع سابق ، ص 55.
[2] - محمد المجذوب، مرجع سابق ، ص435.

إن هذه الإحصائيات توضح لنا أن الاتحاد الأوروبي ليس له معاملات دولية كبيرة مع **الآسيان** إلا أنه اتحاده معه في شكل تكتل جديد هو نتيجة سبب وحيد هو محاولة تواجد الإتحاد الأوروبي في المناطق التي تتواجد فيها الولايات المتحدة الأمريكية، لرفع الحصار على الاتحاد الأوروبي وتمتين روابطه الاقتصادية والتجارية والسياسية في كل مناطق العالم كي لا تتم عزلته عن ما يحدث في النظام الدولي.

إذن هي حرب السيطرة على الأقاليم بين القوى الكبرى لسد الفراغ في كل مكان ومنطقة لا يتواجد بها أحد الأطراف، إذن لا مجال للمناطق الشاغرة في هذه الحرب أو المواجهة بين هذه القوى الفاعلة.

لقد بدأت العلاقة بين الاتحاد الأوربي والآسيوي بصفة غير رسمية سنة 1972 وأخذت وضعها الرسمي عام 1980 من خلال اتفاقية تعاون، وتجلت قوة العلاقة بينهما في اجتماع **آسيا- أوروبا** الذي عقدت قمته الأولى في "**بانكوك**" من 01 إلى 02 مارس 1996 وضم 10 دول من آسيا ودول الاتحاد الأوروبي، وتم الاتفاق على إنشاء محفل لرجال الأعمال يبدأ أعماله في فرنسا ثم إنشاء مؤسسة آسيوية أوروبية مقرها **سنغافورة**، وقد تمّ إنشاء صندوق تمويل في أعقاب الأزمة المالية الآسياوية لسنة1997 [1].

إن الهدف من تأسيس هذا التكتل **الأوروبي- الآسياوي** ASEM هو ليكون حجر عثرة تقف في وجه إنتشار **الآباك** APEC في الإقليم وسيطرته على الآسيان وحصره للإتحاد الأوروبي، لأن وجود منافذ لهذين الأخيرين من شأنه أن يصعب عمل **الآباك** APEC خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعوّل عليه كثيرا لأحكام سيطرتها على القارة الآسيوية بالكامل.

ونتيجة لذلك عبّر الفيتنام عن استيائه من خلال إبداء تحفظه اتجاه توقيع البيان المشترك **للآسيان** (ASEAN) **والولايات المتحدة الأمريكية**، للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب الدولي باعتباره طريق نحو التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لدول (ASEAN).

[1] - أسامة المجذوب، مرجع سابق ، ص 95-96 .

إن إقامة التكتلات الإقليمية بل وتكتلات فيما بين الأقاليم صارت ضرورة ملحة لجميع القوى الإقتصادية الحالية، فالولايات المتحدة الأمريكية من خلال تواجدها في مختلف التنظيمات الإقليمية تضمن بذلك تواجدها في مختلف المناطق ومراقبة كل قوة جديدة تحاول البروز لكي يتم ردعها عملا بتوصيات **جون ميرسهايمر** في هذا المجال، وفي الجانب الآخر فإن القوى المناهضة للولايات المتحدة كالاتحاد الأوروبي، يعمل على بناء تكتلات وعلاقات جديدة مع تكتلات أخرى لضمان تواجده في الأقاليم التي تعمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة عليها.

إن الاتحاد الأوروبي يعمل على فك الإرتباط بين الهيمنة الأمريكية والتكتلات الإقليمية وحتى داخل التكتل الأوروبي نفسه، كما أن التكتلات الإقليمية بشقيها التقليدي والجديد لها مفهوم مختلف بالنسبة للقوى الدولية، لكنها تصب كلها في هدف واحد هو عدم ترك طرف يهيمن على طرف آخر.

لقد سطرت أمريكا عدة أهداف أخرى لمحاصرة وتطويق الإتحاد الأوروبي وجعل قرراه تابع وخاضع لواشنطن في المسائل الدولية ومنها مايلي:

1- **مجلس روسيا الأطلسي**:

عمدت الولايات المتحدة على إنشاء مجلس **روسيا- الأطلسي** سنة 1997 ويتمثل في إدخال روسيا كعضو إستشاري في **حلف شمال الأطلسي** NATO والغرض منه هو مراقبة روسيا في إطار برنامج التسلح سواء النووي أو التقليدي، وفي نفس الوقت هو إحراج لدول الاتحاد الأوروبي كما أن لروسيا مطامع جديدة ومتجددة في لعب دور في النظام الدولي الجديد وخاصة في مناطق نفوذها السابقة **(أوروبا الشرقية)**، وكذلك يعتبر تهديدا لأوروبا الغربية في ميدان الأمن والسلاح النووي.

إن روسيا تعتبر ورقة رابحة في يد الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على شقي الاتحاد الأوروبي (**الغربي والشرقي)**، لكي تبقى حاجة أوروبا دائما إلى تواجد الولايات المتحدة

الأمريكية في المنطقة باعتبارها الحامي التقليدي لها، وضرورة تواجد **الناتو** وعدم إنهاء مهامه بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي.

2-**توسيع حلف شمال الأطلسي**:

كما ذكرنا آنفا فإن أسباب وجود حلف شمال الأطلسي قد زالت، ولكنه لم ينهي مهامه بل أضيفت إليه مهام أخرى وكذلك تم تغيير مذهبه حيث أصبح يتدخل في جميع المناطق في العالم ولا يقتصر على الدول الأعضاء في الحلف، وهذا لسببين هما كالآتي:

1- توسيعه لدول أوروبا الشرقية كي يصبح أعضاء الاتحاد الأوروبي، هم أنفسهم أعضاء الحلف وهذا كي تصبح القرارات متداخلة بين المنظمتين وتأثير الثانية على الأولى لأنها تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مما يؤدي إلى إمكانية صنع القرار الأوروبي الخارجي داخل الحلف الأطلسي. (*)

2- توسيع الحلف كان بضغط من **المركبات الصناعية العسكرية** Military Industrial Complex (Mic) كي تفتح أسواق جديدة في دول أوروبا الشرقية وبالتالي يتم تغيير منظومتها العسكرية والتي كان أساسها نظام عسكري سوفياتي وفتح المجال أمام الأسلحة والخبرات الأمريكية، مما يحقق لها أرباح طائلة في هذا المجال.

بالإضافة إلى كسب ولاء جديد من دول أوروبا الشرقية بعد ما أحسّت أن دول أوروبا القديمة **(محور اللاحرب ضد العراق)** لم تعد تتجاوب مع الفلسفة والاستراتيجية الأمريكية، وأن تبريراتها لم تعد مقنعة لدى الشركاء الأوروبيين، خاصة بعد حرب كوسوفو 1998 وأفغانستان 2001 .

ومنه فإن توسيع الحلف كان بمثابة هدف آخر من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة تدخلها في توجيه قرارات الإتحاد الأوربي، والإبقاء على هيمنتها في المنطقة.

*- أنظر الفصل الثاني: مطلب الخلافات الأمنية.

3- توسيع الإتحاد الأوروبي أو اختراقه من الداخل:

إن الكثير من المراقبين اعتبروا أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت عضوا في الاتحاد الأوروبي بانضمام دول أوروبا الشرقية له نتيجة درجة الولاء العالية لهاته الدول للولايات المتحدة، وبالتالي فإن أمريكا حاولت وتحاول تغير بنية الاتحاد الأوروبي مثله مثل الدول المارقة التي أرادت تغير أنظمتها، بخلق نظام دولي جديد يتصف ببنية واحدة متناسقة تخدم المصالح الحيوية لها.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع حلفاءها بنفس الأسلوب والإستراتيجية التي تتعامل بها مع الدول المارقة **(محور الشر)**، لأن تغير بنية الاتحاد بإدخال دول جديدة لها قدر عال من الولاء لها سيجعل إمكانية توجيه القرار الأوروبي حول المسائل الدولية سهل المنال [*] وهي حاليا تهدف إلى إدخال تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بصفتها دولة لها علاقات متميزة مع أمريكا وحليف قوي داخل الحلف الأطلسي.

إن عملية إختراق الاتحاد الأوروبي من الداخل هو من الأهداف والأولويات بالنسبة للتصور الأمريكي، لكي تضمن استمرارية سيطرتها وهيمنتها على الاتحاد في غياب إجماع أوروبي حول خطورة التهديد الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية، بالخصوص أن هذه الأخيرة قد عرفت كيف توسع الهوة بين دول أوروبا الشرقية المنظمة حديثا إلى الاتحاد والدول القديمة فيه بخلق أسطورة تتمثل في إمكانية خلق **تحالف فرنسي- ألماني** للسيطرة على كل أوروبا أو تهويل المخاوف بإمكانية خلق أوروبا ألمانية **(هتلر) (بسمارك)** أو أوروبا فرنسية **(نابليون)**[1].

خلاصة القول فإن أمريكا عرفت كيف تضرب الإجماع الأوروبي لصالح تحقيق مصالحها الحيوية، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي هو العقبة الوحيدة حاليا أمام القيادة الأمريكية للعالم والنظام الدولي.

---

[*]- أنظر الفصل الثاني : مطلب المسائل الأمنية.

[1] - Maxime Le Febre , Op.Cit, p.114.

المطلب الثاني: الوسائل

يعتمد تنفيذ رؤية السياسة الخارجية الأمريكية والإستراتيجية الموضوعة للسيطرة والهيمنة على النظام الدولي، وتحقيق الأهداف السالفة الذكر سواء اتجاه الإتحاد الأوروبي أو إتجاه بقية دول العالم على مجموعة من الوسائل والأدوات، جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية الدولة رقم واحد عالميا، والدولة الأكثر بطشا والمهيمنة على السياسة العالمية والمحركة لها.

هذه الأدوات والوسائل تختلف باختلاف الإستراتيجيات والسياسات، فهي تعتمد في أكثر الأحيان على القوة العسكرية التي تنفرد بها وتعتبر بالفعل أحادية قطبية من خلال امتلاكها ترسانة حربية لا نظير لها في التاريخ المعاصر، كما تعتمد أيضا على قوتها الاقتصادية وكذلك استعمال القوة الناعمة (**الثقافة الإيديولوجية**) بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأدوات كصناع القرار والتطور التكنولوجي، وفيما يلي نذكر أهم الوسائل المستعملة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

أولا: القوة العسكرية:

طبقا لرؤية المحافظين الجدد أو حتى **إدارة الرئيس أوباما**، فإنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على تفوق عسكري كاسح على كل القوى الكبرى الأخرى، حلفاء وأصدقاء وخصوم، ولذلك زادت إدارة **جورج بوش الإبن** الانفاقات العسكرية **من**232 **مليار دولار**[1] عند أواخر عهد **كلينتون** Clinton إلى 352 **مليون دولار** ثم إلى 400 مليون دولار تباعا في أعوام 2002 و2003 و2004.

كما أنشأت **وزارة للأمن الداخلي**[2] تبلغ ميزانيتها حوالي 60 **مليار دولار**، أي أن هذه الإدارة قامت بمضاعفة الإنفاق الدفاعي والأمني في حوالي سنتين، وفي السنوات الأخيرة أصبح الانفاق العسكري الأمريكي يمثل 50 % من إجمالي الإنفاق العسكري لكل دول العالم، كما أنه

(1) -Maxime le febre , Op.Cit,p.82.

(2) - مصطفى علوى، **السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، السياسة الدولية**:، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 153 جوان2003 ،ص68 .

يزيد على الإنفاق العسكري لروسيا والصين واليابان ودول الإتحاد الأوروبي، كما أن ثاني إنفاق عسكري في العالم يبلغ ثمن (1/8) الإنفاق العسكري الأمريكي وحده.

إن هذا الإنفاق العسكري لا يمثل عبئا ضخما على الاقتصاد الأمريكي، إذ أنه يمثل سوى 3% فقط من الناتج المحلي الإجمالي بينما كان يمثل في الستينات والسبعينات والثمانينيات من القرن العشرين نسبة 07%، ومعنى هذا أنه لو أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تزيد إنفاقها العسكري ليصبح 04% بدلا من 03% من ناتجها المحلي الإجمالي فإن ذلك الإنفاق سوف يصل إلى 500**مليون دولار**، وهو رقم لا يمكن أن تجاريه أية دولة أخرى أو مجموعة محدودة من الدول الأخرى دون أن يتأثر اقتصادها بشدة، أما إذا أرادت الولايات المتحدة العودة إلى معدل 07 % من الناتج المحلي الإجمالي فسيصل إنفاقها العسكري إلى أكثر من 850 **مليون دولار**.

كما أن ميزانية دول الاتحاد الأوروبي، المخصصة للدفاع متناقصة في السنوات ما بين 1995-1999 وهي الفترة التي شهد فيها الإتحاد الأوروبي أهم مراحل تطوره الاقتصادي، مما يعني أنه لو يجاري الولايات المتحدة في الإنفاق العسكري، فسيشهد تدهور اقتصادي وأزمة خانقة وهذا ما تؤكده الولايات المتحدة دائما، بأن أوروبا لا تتحمل مسؤولية الأمن العالمي مع أمريكا والجدول التالي يوضح الفارق الكبير في الإنفاق العسكري بين أمريكا وأهم دول الإتحاد الأوروبي.

جدول رقم:07: ميزانية الدفاع الأوروبي مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، الوحدة: بالمليون دولار.

السنوات / الدول	1995	1996	1997	1998	1999
ألمانيا	34.625	32.745	26.641	26.002	23.790
فرنسا	42.240	37.861	32.711	30.703	28.353
إسبانيا	7.243	7.014	5.942	5.880	5.464
بريطانيا	53.725	34.196	35.736	36.111	33.254
إيطاليا	16.619	20.680	18.237	17.495	15.609
السويد	6.290	6.253	5.021	5.241	4.350
المجموع	142.742	138.749	124.288	121.440	111.820
أمريكا usa	294.624	271.739	257.975	253.423	252.379

المصدر: De La Cooperation A L'integration Les Industries AEronantique Et De Defense En Europe/ Burkard Schmith

نستنتج من هذا الجدول أن ميزانية الإنفاق الأمريكي هي بعيدة جدا عن أهم دول الإتحاد الأوروبي، كما أن بريطانيا الحليف التقليدي لأمريكا هو أول دولة في الإتحاد من حيث الإنفاق العسكري، وهذا يوضح تلازم بريطانيا في كل تدخلات أمريكا في العالم إن الاحتفاظ بالتفوق العسكري الكاسح وزيادته يقنع الدول الكبرى بجدوى الانضمام إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أو على الأقل عدم السعي إلى موازنة القوة العسكرية الأمريكية.

كما أنه يدفع الدول الصغرى إلى إدراك فوائد التعاون مع أمريكا، إن الهزيمة السريعة لكل من **ميلوسوفيتش** في يوغسلافيا، و **طالبان** في أفغانستان و**صدام حسين** في العراق، تؤدي ببقية

دول العالم تفضيل بديل التعاون والصداقة مع الولايات المتحدة بدلا من العداوة لها مثل ما فعل العقيد القذافي الرئيس الليبي بتراجعه عن مواقفه المعادية لها.

إن الصناعة العسكرية الأوروبية تعاني من تشتت كبير، لأن النفقات العسكرية الأوروبية مجتمعة لا تتجاوز 15 % من القدرات العسكرية الأمريكية، كما تفضل البلدان الأوروبية شراء الأسلحة الأمريكية المنخفضة الثمن عن الإنتاج الأوروبي، بل إن بريطانيا وإيطاليا وهولندا والدانمارك انضمت سنة 2002 إلى مشروع الطائرات المقاتلة الأمريكية **آف**35 f3. [1]

وعليه كيف لأوروبا أن تحلم بدفاع مستقل وهي لا تصنع أسلحتها بنفسها*، لذلك وجب على الأوروبيين عدم الإكتفاء بالدفاع عن أوروبا والسعي لبناء الدفاع الأوروبي، على حد تعبير الأستاذ **دانييل كولار** Daniel Corald ، حتى تستطيع أوروبا إثبات وجودها على المدى البعيد ،خاصة و أن أوروبا بمقارنتها بالولايات المتحدة الأمريكية تفتقر إلى إمكانيات القيام بمشروعات تتعلق بالقوة العسكرية.

كما أن الأساس التكنولوجي لديها لا يقارن بالولايات المتحدة ، وكذلك تفتقر إلى قوات تساهم في الحملات العالمية وأيضا غياب قوات قابلة للانتشار على نطاق عالمي، لأن للإتحاد الأوروبي تقريبا 1.7% **مليون** مقاتل لكنهم قادرون فقط على نشر10% تقريبا من هذه القوات للقيام بمهام خارج أوروبا.

إن الأوروبيين مازالوا يسيّرون الدفاع واستثماراته بشكل وطن قومي، وهذا دليل على أنه رغم مستوى التكامل الذي وصل إليه الإتحاد الأوروبي، إلا أن الثقة بين دوله لم تبلغ الحد الذي يجعل أحد أعضاءه يتنازل عن وظيفة الأمن القومي لباقي الأعضاء الآخرين ولاحتى للوحدة.

---

[1] -شمامة خير الدين، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ،جامعة قسنطينة،2004-2005،ص 287.

* - يقول **هنري كيسنيجر « Henry Kissinger »** :"لا مبرر لخوف أمريكا من رسوخ الهوية الأوروبية ضمن نطاق الناتو نظرا لضآلة احتمال صدور فعل أوروبي عسكري بأي حجم كان دون نيل الإسناد الأمريكي السياسي والسوقي".

كما تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بقوة نقل وإسقاط لقواتها ومعداتها وقدراتها العسكرية في محيطات العالم وبحاره. حيث تمتلك أكبر عدد من حاملات الطائرات العملاقة المتطورة. فضلا عن أسطول النقل الجوي الأضخم في العالم الذي تمتلكه، كذلك تتميز الولايات المتحدة الأمريكية عن الدول كافة في تكنولوجيا الأسلحة، إذ ارتفعت نسبة الأسلحة الذكية [1] لديها من 30% من مجموع أسلحتها عند حرب الخليج الثانية في 1991 إلى 70% في الحرب على العراق في **مارس** 2003 .

كذلك فإن هذا التقدم التكنولوجي الكبير يظهر واضحا في منظومة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات العسكرية الأمريكية،وهي المنظومة التي لعبت دورا محوريا في الحرب على العراق وبشكل غير مسبوق،وهذا يعني أن أمريكا تنفق أموال طائلة على برامج البحث والتطور العسكري وبرامج الصيانة والتدريب على نحو لا تجاري في العالم.

أما فيما يخص الصادرات الأمريكية للأسلحة الخفيفة فهناك تباعد كبير بينها وبين دول الإتحاد الأوروبي وكذلك روسيا، وهذا ما نبينه في الشكل التالي:

[1] -Robbe Wijk , **EUROPEan Military Reform For a Global Partner Ship**.
HTTP://www.ahram.org .23/01/2005

شكل رقم:05 : الصادرات في 2002 للأسلحة الخفيفة والفارق بين أمريكا ودول الإتحاد ، الوحدة: بالمليون دولار.

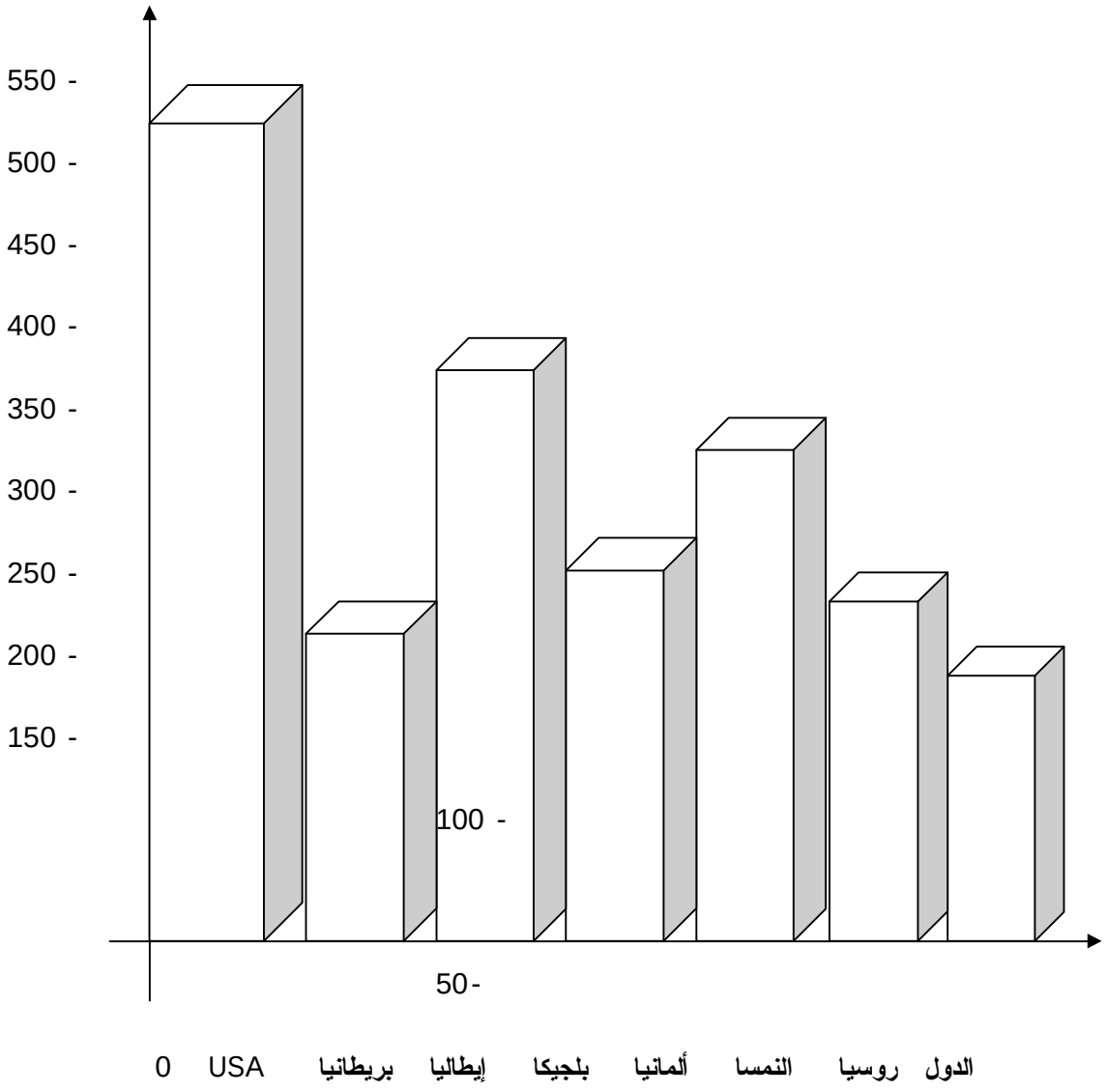

المصدر: Helen Hufes , Timide Avancées de L'union Européenne, Le Monde Diplomatique, Juin 2006.

كذلك يتوفر لدى الولايات المتحدة الأمريكية ترسانة ضخمة في مجال السلاح النووي، حيث تعتبر أول دولة استعملت هذا السلاح في العالم بما يعرف بمأساة **نكازاكي** و**هيروشيما** 1945.

إن واشنطن أشارت أنها تحتفظ بمجموع أربعة آلاف وستة مائة 4600 رأس نووية إستراتيجية مخزنة، هذا ما يضمن لها الاحتفاظ بتفوق كبير على روسيا والدول الأوروبية جمعاء وخاصة على فرنسا وبريطانيا، أو الدول الآسياوية كالهند وباكستان والصين وهي تحاول حاليا إقامة **الدرع الصاروخي** الذي ابتدأ مع الرئيس الأمريكي السابق **رونالد ريغان** Ronald Regan في مشروعه "**حرب النجوم**" وأعيد بعثه مع الرئيس السابق **جورج بوش الإبن** ولايزال مستمرا مع **إدارة الرئيس أوباما**، وهذا لإعطاء أمريكا القدرة على الدفاع عن نفسها دون استعمال السلاح النووي.

كما أن الجدول التالي يؤكد تفوق أمريكا على بقية دول العالم في جانب السلاح النووي بحساب عدد التجارب النووية. [1]

1- Brice Soccol**,Relations Internationales**,Orleans:Editions Paradigm ,2005,p.288.

جدول رقم:08 :مجموع التجارب النووية حتى 2004 الفارق بين أمريكا وبقية الدول النووية.

الدول	التجارب تحت الأرض	التجارب الجوية	المجموع
الولايات المتحدة	815	215	1030
روسيا الإتحاد السوفياتي	508	207	715
فرنسا	160	50	210
بريطانيا	24	21	45
الصين	22	23	45
الهند	06	/	06
باكستان	06	/	06
المجموع	1541	516	2057

المصدر: Brice Soccol , Relations Iinternationales, Orleans : Edition Paradigm,2005 p.288 .

كذلك تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة في العالم، التي تمتلك شبكة من القواعد العسكرية تسمح لها بالقيام بحرب أو حربان في أي رقعة أو مكان في العالم، أينما تكون مصالحها الإستراتيجية مهددة نتيجة قوة انتشارها.

لقد تطورت الآلة العسكرية الأمريكية، بالخصوص بعد نهاية الحرب الباردة حيث تستطيع أمريكا أن تنشر حوالي 02 مليون جندي، بينما لا يستطيع الحلفاء الأطلسيون بما فيهم الأوروبيين من نشر أكثر من 150 ألف جندي.

كما تتوفر على **خمس** 05 **قيادات كبرى** في العالم (**أوروبا و الهادي والخليج الفارسي و قيادة جنوبية (أمريكا اللاتينية) وقيادة شمالية، أسست سنة** 2002 **لحماية أراضي شمال أمريكا من الإرهاب)**، حيث أن أمريكا لازالت تحتفظ بـــ 120 ألف جندي في أوروبا حيث ثلثي منهم في ألمانيا وحدها لكنها ستقلص هذه القوات إلى الثلث وتعيد استخدامهم في دول أوروبا الجديدة **(الدول الوسطى والشرقية)** المنضمة إلى الناتو مؤخرا **كرومانيا وبلغاريا** [1].

كذلك لأمريكا 48 قاعدة عسكرية منتشرة في مناطق العالم، وهو الأمر الذي يوضح طبيعة وقدرة إنتشارها، وسيطرتها على النظام الدولي، وتتوفر القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على 12 حاملة طائرات، حيث 09 منهم تحمل رؤوس نووية، وكذلك على 55 غواصة نووية هجومية، وغيرها من الطائرات دون طيار ومدفعيات ضد الطائرات المستخدمة لأحدث التكنولوجيا.

ففي حرب الخليج الثانية استعملت أمريكا 700 **ألف جندي** بينما في الحرب على العراق 2003 استعملت 250 **ألف جندي**، وهذا يعني أنها استبدلت الجنود بالأسلحة المتطورة والذكية بما يسمى في أمريكا حاليا بالثورة في الشؤون العسكرية (RMA) Revolution in Military Affairs [2]

إن الحروب الأمريكية هي حروب جوية، أين تتفوق في هذا المجال هذا ما استعملته ضد ألمانيا واليابان والفيتنام وكوسوفو وأفغانستان وكذلك آخر حرب في **العراق** بما يسمى **بـــالصدمة والرعب** .

وإذا كان بإمكان القوة العسكرية الكاسحة تدمير الدول وإسقاط الأنظمة، فإنها تكون أقل نجاحا في مواجهة الفاعلين من غير الدول، لذلك اهتمت إدارة "**بوش**" كثيرا بتطوير استخدام

1- Maxime Le Febre ,Op.Cit, p.86.
2 - Ibid,p.87.

المخابرات والقوات الخاصة والحرب الإعلامية كأدوات جديدة لتقييد حركات الإرهاب الدولي، بل وللتمهيد للتدخل العسكري التقليدي لإزاحة الأنظمة الدكتاتورية، كما اهتمت بمراقبة حركة أسلحة الدمار الشامل كي لا تقع في يد الإرهابيين على حد قولها فضلا عن متابعتها لحركة الإرهابيين أنفسهم.[*]

كما أنها تتفوق بفارق كبير في مجال إحتكار القدرات والمعارف بالأقمار الصناعية (**شبكة** Gps) والتي أصبح ينافسها ولكن بشكل أقل مشروع **قاليلو** Galileo الأوروبي لنفس الغرض، إن شبكة Gps[**] لها القدرة على التنصت على اتصالات العدو وكذلك الحصول عن معلومات في المجال الإقتصادي.

من خلال استعراض القوة العسكرية الأمريكية، وعدم قدرة المنافسة الأوروبية أو حتى بقية الفواعل الدولية، يظهر أن أمريكا تنفرد باستعمال القوّة العسكرية دون الرجوع إلى القانون الدولي والشرعية الدولية .

إذن فإن إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2002 بالنسبة لأمريكا تؤكد بوضوح على أن الجيش الأمريكي لابد أن يبقى في نفس مستوى القوة التي يتمتع بها الآن، لضرب أي عدو أو منافس آخر حتى وإن كان حليف عن طريق ردعه، بحجة الدفاع عن النفس وبالتالي وكما يقول المؤرخ اليوناني **توسي دايد** Thucy Dide :"**إن إرادة الدفاع عن النفس تتحول إلى سياسة التوسع**". أي أن الحروب الاستباقية والحرب على الإرهاب لدفاع أمريكا على نفسها ماهي إلا حجج للتوسع والهيمنة على العالم.

وبالرغم من هذه القوة العسكرية الأمريكية، فإن الكاتب الفرنسي إيمانويل تود Emmanuel Todd :" **يؤكد أن أمريكا انتصرت عسكريا إلا على الدول الضعيفة، ولم تجرب قوتها أمام الدول القوية**"، فهي اتخذت حلولا واستراتيجيات أخرى ضد كوريا الشمالية متخوفة من القوى المجاورة كالصين واليابان، كما لدى الولايات المتحدة مشاكل أخرى مع

---

[*]- استعمال مصطلحات الأنظمة الديكتاتورية،أو مصطلح القضاء على الإرهابيين:هذه مصطلحات لا تعبر عن رأيي وإنما حسب إستعمال الخطاب الأمركي لها.

[**] - عدد القنابل التي كانت مقادة عن طريق نظام (GPS) هي 0% في حرب الخليج الثانية و 03% في حرب كوسوفو و 28 % في حرب أفغانستان و 60 % في الحرب على العراق 2003.
كما أن نظام (GPS) هو نظام التحكم في القنابل والصواريخ عن طريق الأقمار الصناعية.

حلفائها في منطقة آسيا، كاليابان التي بدأ يتنامى فيه مطلب التخلص من القواعد العسكرية الأمريكية[1].

ومن هنا أعتقد أن الولايات المتحدة لم تتدخل أو تدخل في أي نزاع مسلح مع قوة كبرى أو حتى متوسطة لاختبار هذه القدرة العسكرية الضخمة وهذه الأسلحة الذكية، بل العكس فقد تدخلت في دول ضعيفة جدا وليست ضعيفة من القدرة العسكرية فقط، بل ومن حيث عدم وجود وحدة وطنية حيث أن كل هذه الدول كان فيها مشاكل التشتت والتفرق، وهذا ما بسط المهمة للولايات المتحدة كالعراق، الصومال، أفغانستان.

ورغم هذا فقد خرجت من الصومال بخيبة أمل في عدم سيطرتها على منطقة القرن الإفريقي حيث تحولت أسلحتها الذكية إلى غبية، مما يؤدي بنا إلى القول أن أمريكا وقوتها العسكرية لا تستطيع الوقوف والثبوت والتفوق أمام الدول الموحدة، وحتى دول الإتحاد الأوروبي ينقصها وحدة القرار وليس ضعف القوة العسكرية.

ثانيا: القوة الإقتصادية والتجارية:

إن نمو الإقتصاد الأمريكي بدأ بشكل واضح منذ بداية القرن العشرين، وشهدت فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها صعودا مطردا للولايات المتحدة الأمريكية، بفضل وفرة موادها الطبيعية وتقدمها العلمي والتكنولوجي، وتنامي إنتاجها الزراعي، كما أدى تمتعها بتوفر سوق واسعة داخل أراضيها إلى دخول إقتصادها مرحلة **الاستهلاك الجماهيري** Mass Consumption .

لقد استطاعت أمريكا أن تنتج وبكميات وفيرة لمجتمع إستهلاكي كبير، أما في منتصف السبعينيات بدأت المتاعب تطول الإقتصاد الأمريكي، بينما كان اليابان وألمانيا تجنيان تمار نموّهما السريع، ومع حلول عقد الثمانينيات من القرن العشرين كانت المعدلات الإقتصادية الأمريكية تبشر بمعركة مع ذاتها ومع الآخرين لإستعادة المكانة العالمية لإقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] -وليد عبد الحي، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، مرجع سابق، ص28.

لقد كان معدل النمو الأمريكي في نصيب الفرد من الناتج المحلي في إنخفاض مستمر في الفترة ما بين 1974 و 1983 مقابل إرتفاع في الدول الأوروبية واليابان وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم:09 نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي في بعض الدول الكبرى مقارنة مع الولايات المتحدة

الدول	متوسط الفترة بين 74- 1983	1984	85	86	87	88	89	90	1991	1992	1993
أمريكا	0،8	5،3	2،2	2،0	2،2	3،0	1،5	0،1	1،7	0،6	2،5
اليابان	2،5	3،7	4،5	2،1	3،8	5،8	4،4	4،9	4،0	1،6	3،4
ألمانيا	1،7	3،5	2،1	2،1	1،4	3،1	2،8	3،0	1،0	1،8	2،8
فرنسا	1،4	4،0	2،7	2،2	2،6	3،6	2،7	1،8	0،2	1،4	2،2

المصدر: جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات** المنية: دار الهدى للنشر والتوزيع 2005، ص188. بالتصرف.

كما أن أداء الإقتصاد الأمريكي في ظل إدارة "**بوش**" أخذ في التدهور، إذ بلغ عجز الميزانية حوالي 400 **مليا دولار** بعد أن كانت حققت فائضا قدره 150 **مليار** عند آخر عهد **كلينتون**[1].

وبالطبع لقد استمر هذا الضعف في الاقتصاد الأمريكي حتى أوصل العالم إلى أزمة مالية عالمية وهذا من شأنه أن يضعف قدرة أمريكا على الاحتفاظ بقوتها العسكرية والسياسية الساحقة الراهنة أمام صعود قوى جديدة تتمثل خاصة في الإتحاد الأوروبي واليابان والصين*.

[1] - مصطفى علوي، مرجع سابق ، ص 69.

*-"**جون ميرسهايمر Jhon Mearsheimer** في كتابه " **مأساة القوة العظمى**" أكد على أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تجمع قواها لمواجهة صعود القوى الجديدة كالصين والإتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من أن الإقتصاد الأمريكي هو أكبر بأربع مرات من إقتصاد ألمانيا التي هي أكبر بلد أوروبي، فإن اقتصاد الإتحاد الأوروبي بأكمله هو أكبر حجم حاليا من اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يتوضح في إجمالي الناتج القومي.*

كما أن حصة الإتحاد الأوروبي من الصادرات العالمية هي أكبر من حصة أمريكا، وكذلك القدرة الأوروبية على المنافسة الاقتصادية، إذ يسيطر الإتحاد الأوروبي على 30 % من الثروة العالمية مقابل 27 % لأمريكا، كما أن 60% من المبادلات الأوروبية ستكون بعيدة عن التقلبات النقدية الدولية ولاسيما الدولار[1].

إن أوروبا تضم أغنى بلدان العالم كما أن لها أيضا جاذبية ثقافية واسعة تتمثل في الثقافات التقليدية التراثية ما يمكنها من أخذ دور مركزي في النظام الدولي، ولقد أكد **صموئيل هانغتون**: " **أن أوروبا متماسكة سيكون لديها من الموارد البشرية والقوة الإقتصادية والتكنولوجية والقوة العسكرية الحقيقة والممكنة ما يجعلها القوة المتفوقة في القرن الحادي والعشرين**"[2].

لقد استطاع الإتحاد الأوروبي فعلا أن يقلص من القوة الأمريكية، خاصة في مجال التجارة العالمية والحصول على مركز نفوذ داخل **منظمة التجارة العالمية** (omc) حيث تقف أوروبا ندا ومساويا للولايات المتحدة ، مما جعلها تنجح في تحدي العقوبات التجارية الأمريكية ضد كوريا وإيران.

كما أن الإتحاد الأوروبي قد حقق نسبة 18.5 % من الصادرات ونسبة 24.93 % من الواردات، مقابل 14.6 % من الصادرات لأمريكا و24.1 % من الواردات، أما اليابان فقد حقق 9.9% من الصادرات و7.2 % من الواردات، رغم أن نصيب كل واحدة منهم سنة 2000 من الناتج المحلي الإجمالي العالمي هو على التوالي 24،93 % ،23،31 % ،15،37 % أي أن أوروبا قد حققت سنة 2000 تفوق كبير على الولايات المتحدة في مجال التجارة الخارجية، رغم أن الناتج الإجمالي الأوروبي كان أقل منه في الولايات المتحدة الأمريكية[3].

---

*-أنظر الفصل الثاني : نشأة أمريكا ومراحل تطور الإتحاد الأوروبي.

(1) -شمامة خير الدين، مرجع سابق ، ص277.

(2) -جوزيف ناي، مفارقة القوة، مرجع سابق ، ص73.

1- Maxime LeFebre, Op.Cit, p. 92-93.

كما أن عملة **اليورو** « Euro » تعتبر من التحديات الكبرى لأمريكا خصوصا مع الإرتفاع المتواصل لقيمته على حساب الدولار ودوره، بوصفه العملة الإحتياطية المسيطرة وعملة الإقتصاد الدولي، حيث تستفيد أمريكا كثيرا من هذه الخصوصية للدولار، لكن رغم تطور اليورو حيث شهد أعلى مستوياته أمام الدولار خاصة بعد الأزمة المالية إلا أن هذا الأخير يبقى العملة الأولى عالميا، لأن " **اليورو**" يستعمل في حوالي 10 % إلى 15 % من المعاملات التجارية العالمية فقط بينما الدولار يستعمل في 40% من المعاملات التجارية العالمية.

كما أن "**الدولار**" يمثل تقريبا **ثلثي** 1/3 إحتياطات العملة للبنوك المركزية العالمية، مقابل 20% "لليورو".

إذن قوة الورقة الخضراء **الدولار** تعّبر عن ثقل وقوة السياسة الإقتصادية الأمريكية وحركيتها[1]، بالإضافة إلى ذلك فإن 14 من عشرين بنك تجاري الأهم في العالم هم من الإتحاد الأوروبي سنة 2005.

أما في مجال الصناعة الكيماوية تعد الشركة « BASF » الأوروبية الرائد عالميا، ومن بين المنافسين **الستة** في مجال البرامج الهندسية في العالم، حيث نجد 03 من هذه الشركات في الإتحاد الأوروبي، أما في مجال الإنتاج والتجارة الغذائية تمّة شركتين أوروبيتين على رأس القائمة.

إن أرباب العمل الأمريكيين ألغوا **مليون** منصب شغل أثناء سنة 2004 و 36000 عامل أمريكي بقوا في حالة عدم الثبات المهني سنة 2005 بينما 18000 بطال بقوا بلا عمل منذ أكثر من 06 **أشهر**، بالإضافة إلى أن الأجراء الأمريكيين يعملون سنويا ساعات إضافية أكثر من أي دولة صناعية أخرى ويحصلون على عطل أقل منه في الإتحاد الأوروبي[2].

كما أن للإتحاد الأوروبي دور كبير في المؤسسات المالية رغم أن هذا الدور تتقاسمه معها الولايات المتحدة، ويتبادلان الأدوار خاصة في تعيين رئيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

1- Gerard Moatti , Le Monde ,9 Décembre 2003.
.[2] Maxime LeFebre, Op.Cit, p. 100.

حيث الأول يكون أمريكي والثاني أوروبي، وهذا يدل على قوة المنافسة بينهما في الميدان المالي.

إن أوروبا وأمريكا يتجهان نحو طريق النزاع السياسي والإقتصادي، ويعطي مقال نشر في **نشيونال ريقو** للكاتب **دافيد براس** David Brice مثال على ذلك حيث قال:" بأن هناك كتلة سياسية آخذة في البروز على شكل الإتحاد الأوروبي الذي يحب أن يرى نفسه تحديا لأمريكا".

لكن هناك مشكلة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، تعيقه على أن يصبح القوة الاقتصادية رقم واحد ثم الارتقاء إلى قوة عسكرية وسياسة عالمية تتمثل في عدم وحدة القرارات بين دول الإتحاد الأوروبي ومن بينها القضايا الاقتصادية والتجارية خاصة في المسائل الهامة ، لذلك تبقى كل هذه الإحصائيات هي أرقام فقط لا تدل على قوة حقيقية لأنها مشتتة بين الدول الأوروبية نتيجة المصالح الضعيفة والذاتية لكل دولة.

إذن فالمسألة الهامة في تقييم التحدي الذي يشكله الإتحاد الأوروبي خاصة من الناحية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، هي ما إذا كان سيطوّر تلاحما سياسيا واجتماعيا ثقافيا وكذلك اقتصاديا كافيا لجعله يتصرف كوحدة واحدة حيال سلسلة واسعة من القضايا الدولية، أم أنه سيظل تجمعا محدودا لبلدان ذات نزعات مصلحية وسياسات خارجية شديدة الاختلاف.

كما أن الولايات المتحدة تتفوق على الاتحاد الأوروبي في مجالات اقتصادية عديدة خاصة المجالات التي تتدخل فيها التكنولوجيا بشكل كبير، ففي ما يخص مسألة حيوية مثل **التعليم والبحث العلمي**، فإن الولايات المتحدة هي المثال الحي على أهمية الاثنين لضمان الصدارة العالمية، فقد شهد القرن العشرين صعود مطرد لأمريكا، لأن سياسة **التعليم و البحث العلمي** ركزت على تطبيق البحث النظري، واستثماره في زيادة الإنتاج والتوزيع، وقد ظلت أمريكا صاحبة أرقام كبيرة في البحث وحقوق الإختراع.

غير أن الموقف في نهاية القرن العشرين قد اختلف إلى حد كبير، إذ أن عددا كبيرا من الاختراعات المسجلة في أمريكا باتت تأتي من الخارج طلبا لحقوق البراءة الأمريكية، الأكثر ضمانا وسهولة وكذلك فإن عملية **تدويل** Globalization التعليم والبحث وتداول المعلومات،

ساعدت الأفكار والمعلومات على الدوران حول العالم بما لا يسمح بالاحتكار للأفكار والمعلومات، وقد ساعدت هذه العملية على سد الفجوة قليلا بين أمريكا و أووربا وآسيا، بالرغم من الصدارة الأمريكية من حيث حجم الأموال المنفقة على البحث العلمي.

والجدول التالي يوضح الفارق بين أمريكا وبقية الدول الصناعية في هذا المجال.

جدول رقم:10 ميزانية البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي لأوروبا وأمريكا واليابان.

السنة	أمريكا	الإتحاد الأوروبي	اليابان
1967	3.07	1.78	1.58
1975	2.38	1.81	2.01
1983	2.73	2.08	2.67

المصدر: جهاد عودة، **النظام الدولينظريات وإشكاليات**

المنية: دار الهدى للنشر والتوزيع 2005، ص 188

ومن خلال هذا الجدول يتضح تفوق أمريكا في كل الفترات على منافسيه، وأن الإتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

كما يجمع عدد من المحللين على أن الولايات المتحدة منفردة بنوع من فن الإدارة يساعد على الإبداع وسرعة اتخاذ القرار، حيث تمتلك 09 من أكبر مدارس الأعمال، كذلك يتمتع السوق الأمريكي بقدر من الانفتاح والمرونة تجعل كل الشركات الأوروبية تتطلع لفتح فروع لها في الولايات المتحدة لاقتباس النظم الإدارية الأمريكية وقد يكون هذا العامل مهما لنشر الثقافة الأمريكية بمفهومها الواسع كما سنرى لاحقا.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك تسع وخمسين (59) من أكبر مئة (100) شركة في العالم حسب قيمتها بأسعار السوق، بالمقارنة مع إحدى وثلاثين (31) شركة في أوروبا وسبع (07) شركات في اليابان.

ومن بين أكبر خمس مائة (500) شركة في العالم أدرجتها "**الفينانشال تايمز**" في القائمة كانت هناك 219 شركة أمريكية و158 شركة أوروبية و77 شركة يابانية[1].

كما أن الشركات الأمريكية تتواجد بكثرة في الدول الأوروبية وتشكل نسبة كبيرة من مجموع الشركات العالمية المستثمرة في أوروبا، فمثلا لو أخذنا فرنسا وهي من بين الدول الكبرى في الإتحاد الأوروبي والمناهضة لسياسة أمريكا في النظام الدولي وأكثر الدول في العالم مناداة بالتعددية القطبية، نجد أن أمريكا لها حصة الأسد من نسبة الاستثمارات في فرنسا بـــ30% من الاستثمارات بالنسبة للشركات الأجنبية.

كما توظف هذه الشركات الأمريكية في فرنسا 25 ألف عامل في قطاع الصناعة، وأهم هذه الشركات هـــــــي **جنرال موترز وفورد وكوداك وكوكا كولا وديزني لاند باريس** General Motors, Ford , Kodak, Coca Cola, Disney Land Paris)

وهي في المرتبة الأولى [2] في الاستثمار الأجنبي ويليها بريطانيا ثم فرنسا وتتوفر على 05 بنوك للإستثمار من بين 10 بنوك الكبرى في العالم

أما في ميدان الخدمات فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتوفر على 35 شركة من بين 100 شركة الأولى في العالم، كذلك في ميدان التجارة فهي تتقاسم المرتبة الأولى مع الإتحاد الأوروبي سنة 2004 بنسبة 18% من التجارة الدولية[3].

كما أن التجارة الإلكترونية الأمريكية تعادل ثلاثة أضعاف مثيلاتها في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تمتلك سبعة (07) من أكبر عشرة (10) من باعة البرامجيات، وأيضا اثنين وأربعين (42) من أكبر العلامات التجارية من بين الخمس والسبعين (75) في العالم هي أمريكية[4].

---

[1] - جوزيف نا ي ، **مفارقة القوة الأمريكية**، مرجع سابق ، ص 80-81 .

[2] - **Plilipe Moreau Defarges** , Op.Cit, p.30.

[3] -**Maxime Le Febvre** , Op.Cit,p.90.

[4] - جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، مرجع سابق ،ص82.

ورغم كل هذه الهيمنة تبقى الولايات المتحدة الأمريكية، لا تسيطر على الإطار التنظيمي والقانوني للمقاييس العالمية، ولهذا فهي مجبرة على احترام تنظيمات الإتحاد الأوروبي ، وهذا ما أكدته الإجراءات التي اتخذتها **المفوضية الأوروبية** ضد احتكارات السوق سنة 2000 على شركة **ميكروسوفت** Microsoft الأمريكية ورفضها سنة 2001 إندماج شركة "**جنرال إلكتريك**"« General Electric » الأمريكية مع شركة **هانوييل** « Honey Well » الأوروبية[1].

إلى جانب ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تشهد توترا في علاقاتها التجارية الدولية فوفقا لتقرير رابطة الصناعيين الأمريكيين، تطبق الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية على حوالي مائة (100) دولة بمستويات مختلفة.[2]

بالإضافة إلى تنامي التضيق على السياسات الأمريكية في بعض الجوانب التجارية، من طرف دول العالم، مما يساعد الإتحاد الأوروبي على كسب الندية والتفوق على أمريكا إقتصاديا فمثلا لا تسمح البرازيل في غالب الأحيان دخول المنسوجات الأمريكية، أما الهند والفليبين لا يسمحان بدخول السيارات الأمريكية، وتمنع جنوب إفريقيا الشركات الأمريكية من التقدم لعطاءات الهواتف[3].

إن ما يبقي الولايات المتحدة على قمة الاقتصاد العالمي رغم تحدي الإتحاد الأوروبي لها في هذا المجال، بل ويتفوق عليها في بعض القطاعات، يرجع إلى ثلاث عوامل رئيسية هي كالآتي:

1- سوق وحيدة هائلة تغذي المنافسة عكس الإتحاد هناك أسواق مختلفة تغذي المصلحة الوطنية للدول.

2- عملة مستقرة.

3- تقدم تكنولوجي سريع في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

---

(1) - **Maxime Le Febvre**, Op.Cit,p.90.

(2) -جوزيف ناي،**مفارقة القوة الأمريكية** ، مرجع سابق، ص82.

(3) - وليد عبد الحي، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، مرجع سابق ،ص 28

هذه العوامل جعلت منها متفوقة على الاتحاد الأوروبي واليابان وعلى كل الفواعل الدولية الأخرى.

ثالثا: الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الخاصة

إن الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الخاصة تلعب دورا مهما جدا في السياسة الخارجية الأمريكية، فعلى حد قول **شارل ويلسن** Charle Wilson المدير الرئيس لشركة **جنرال موتورز** والذي كان وزير للدفاع في عهد **إيزنهاور** Eisenhower :" **كل ماهو جيد وحسن للولايات المتحدة الأمريكية فهو جيد بالنسبة لجنرال موتورز** General Motors **والعكس صحيح**".

إن الشركات والمؤسسات الخاصة الأمريكية لها مصالح كبيرة ومهمة في الخارج وهي مأخوذة بعين الإعتبار في الدبلوماسية الأمريكية، **(شركات بترولية، قطاع التغذية، والمركبات الصناعية العسكرية وشركة بوينغ في قطاع الطيران** ...إلخ)، ولقد اتهمت شركات إتحاد الثمار United Fruit أنها السبب في الانقلاب الذي أحدثته المخابرات الأمريكية (CIA) في **قواتيمالا** سنة 1954 وشركة ITT في انقلاب على الرئيس السابق، Alhendé في الشيلي سنة 1973.

كما هناك منظمات خاصة أخرى تلعب دورا هاما في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة المنظمات غير الحكومية ONG مثل **كاري** Carie التي تأسست سنة 1946 لمساعدة أوروبا اقتصاديا، حيث أن أمريكا تنفق على المساعدات التنماوية للدول المهمة بالنسبة لمصالحها الخارجية مبالغ هائلة، فقد أنفقت سنة 2000 أكثر من 10 **مليار دولار** ما يوافق 0.1% من الناتج القومي الإجمالي.

أما مساعدات القطاع الخاص (**شركات، ومنظمات غير حكومية، وجمعيات دينية وجامعية**)[1]

فقد بلغت 17 مليار دولار وهذا **القطاع الخاص** يلعب دورا مهما في نشر الثقافة الأمريكية والقيم الأمريكية كنموذج مسوق للخارج لدعم السياسة والتوجهات الخارجية لدولة الولايات

[1] - Maxine Le Febvre, Op.Cit .p.78.

المتحدة الأمريكية، لأن القطاع الخاص له إرتباط وثيق بدوائر السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى هذا هناك دور الإعلام في السياسة الخارجية خاصة الإعلام الموالي للسلطة في أمريكا، خاصة قناة " CNN " التي لعبت دور مهم جدا في كل التدخلات الأمريكية في العالم بتصوير أمريكا الأمة التي تحمل على عاتقها عبء دمقرطة الأنظمة الدكتاتورية وكذلك حماية حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى الشركات السينمائية التي تصور الأخطار التي تواجهها الإنسانية وأن المنفذ الوحيد هو الرجل الأبيض المتمثل في الرجل الأمريكي المفتول العضلات والذي ينقد الأبرياء في كل مناطق العالم وداخل الدول المارقة مثل شخصية "رامبو" التي تعبر عن الشخصية الإنتقامية التي تهزم الإتحاد السوفياتي السابق وتنصر الضعفاء الأفغان إبّان الاحتلال السوفياتي لها وذلك في عهد ريغان.

وعليه فإن المؤسسات الخاصة والفواعل غير الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية لها دور فعال في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية والعكس صحيح أي خدمة السياسة الخارجية الأمريكية لمصالح هذه الفواعل الخاصة، لأنه كما رأينا سابقا فإن النظام الأمريكي نظام مخترق وقابل للضغط عليه من طرف جماعات الضغط لأنه عبارة عن مصالح مختلفة ومتنافرة في بعض الأحيان لكنها تجتمع تحت راية:" **مصلحة أمريكا هي مصلحة هذه الفواعل والمؤسسات الخاصة**".وهذا ما يفتقده الإتحاد الأوروبي.

رابعا: الأداة الثقافية والتكنولوجية:

إن الثقافة هي جزء من القوة اللينة على حد تعبير "**جوزيف ناي**" وهي قدرة دولة معينة أو قوة فاعل في النظام الدولي على إبهار العالم بنموذجه وقيمه ونموذج حياته، وبحسب هذا التعبير فإن الثقافة الأمريكية هي أداة الإنتشار للقيم الأمريكية ونموذجها عبر العالم. وهي تلاقي قبول أكثر منه رفض والحلم بأمريكا والعيش فيها من قبل شباب العالم يبقي الأمنية الأولى لديهم.

إن النموذج الليبرالي الذي استهوى "**توكفيل**" سابقا حيث اعتبرها نموذج للديمقراطية والحرية الفردية، وأن أمريكا هي البلد الذي ليس فيه المستحيل، والذي يمكن للفرد البداية فيه من الصفر وإمكانية تحقيق النجاح كبيرة جدا.

كما أنها **بلد الحلم الأمريكي** AMERICAN DREAM حيث تعتبر بلد المهاجرين خاصة للآسياويين والمتكلمين بالاسبانية HISPANIQUE ، ولكنها تستقبل أكثر وبشكل إنتقائي الشباب ذوي العقول الراجحة (**العلماء**) وأصحاب القدرات الفكرية، حيث يتعدى عدد الطلبة والباحثين الأجانب في أمريكا " **المليون**" ما بين طالب وباحث أين العدد الأكبر منهم هو من **الآسياويين**[1]،وتأتي في المرتبة الثانية بريطانيا ثم استراليا.

كذلك الولايات المتحدة الأمريكية لها على العالم سحر ثقافي خاص بفضل **نموذج الحياة الأمريكية** American Way of Life حيث شكّلت أمريكا ثقافة عالمية وصدرت للعالم نمودج من نمط الحياة والحياة الاستهلاكية **كالهمبورجر** Humburger و**ماك دونالدز** Mac Donald's **وديزني لاند** ، Disney Land .

كما أنّه في مجال السينما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المصدّر رقم واحد للأفلام السينمائية والتلفزيونية في العالم، رغم أن "**بووليود**" الهندية تنتج عدد أكبر من الأفلام في كل سنة[2]، حيث تهيمن على 85 % من السوق العالمية للأفلام حيث أن 75% منها في أوروبا[3] لأن الفيلم السينمائي يسمح للولايات المتحدة الأمريكية أن تنشر ثقافتها وقيمها ورؤيتها الإستراتيجية للعالم، كما أن الأفلام خاصة التي تستعمل فيها تكنولوجيا عالية هي أفلام لاستعراض القوة والتفوق العلمي والتكنولوجي لها.

لقد بلغت المداخيل الأمريكية من الأفلام والسينما بصفة عامة سنة 1995 خاصة في السوق الأوروبية حوالي 07 **مليار دولار** بالمقابل مداخيل الاتحاد الأوروبي في أمريكا بلغ حوالي 500**مليون دولار** وهذا يعتبر إكتساح ثقافي، كذلك وفي سنة 1997 بلغت نسبة السوق

---

(1) - Maxime le Febvre,Op.Cit,..96.

(2) - جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية** ،مرجع سابق، ص 83.

(3) –Ibid,.97.

السنيمائية الأمريكية في قاعات العروض الفرنسية 53،8% مقابل السينما الفرنسية بـــ13،5 %.

كما أن أكبر فيلم فرنسي la grand vadrouille قد حقق 17،23 مليون متفرج داخل قاعات العرض، لكن هذا الرقم حطّم بالفيلم الأمريكي **تيتانيك** Titanic **بـــ20 مليون** متفرج داخل قاعات العرض في فرنسا، [1] وهي أكبر بلد متحفظ على الثقافة الأمريكية والمطالبة بالإستثناء الثقافي في **منظمة التجارة العالمية** (OMC)، حيث تعتبر فرنسا من الحمائيين في المجال الثقافي.

لقد مثّلت الأفلام الأمريكية سنة 1993 نسبة 53% من البرمجة في القنوات الأوروبية مقابل 23% من الأفلام الأوروبية المحلية، كما أن التقرير التجاري السمعي البصري لسنة 1995 أكد أن الإتحاد الأوروبي قد خسر حوالي 04 **مليار دولار**. أمام الولايات المتحدة الأمريكية مما أفقد الإتحاد الأوروبي 250،000 ألف منصب عمل في هذا الميدان[2].

كما أجريت دراسة سنة 1996 حول الإعلام في 45 دولة وكانت النتائج كالآتي:

1- أكثر الأفلام مشاهدة هي أفلام أمريكية.

2- تسع أشرطة من كل 10 أشرطة فيديو هي أمريكية.

3- هناك 20.000 مستهلك يفضل الثقافة الأمريكية.

4- تسيطر دور النشر الأمريكية على 25% من سوق الكتب وهي مملوكة لمؤسسات إعلامية أمريكية منها (Viocom , Time Wanner)

كما تمّ استطلاع الرأي في ألمانيا بين الجماهير، كانت نتائجه أن 90 % من الألمان يفضلون السينما الأمريكية[3]، ولذلك فإن الأوروبيين أصبحوا يعتقدون أن الحياة الغربية أصبحت أمريكية أكثر منها أوروبية.

---

(1) - Philippe Moreau Defargarges, Op.Cit,p.44.

(2) - Ignacio Ramonet, Op.Cit,p.219.

(3) - سعيد اللاوندي، مرجع سابق ،ص130 .

إن للولايات المتحدة الأمريكية قدرة كبيرة جدا في صناعة الثقافة العالمية، حيث تشكل هذه الصناعة ثاني أكبر مصدر دخل من صادراتها بعد الصناعة الفضائية، ففي سنة 1992 مثلا ارتفعت صادرات التسلية الأمريكية خاصة بالنسبة للأطفال إلى أوروبا وحدها إلى 4،6 مليار دولار[1]، حيث تزرع الثقافة والقيم الأمريكية في الأطفال الصغار في العالم.

أما في جانب الموسيقى فإن الولايات المتحدة تهيمن على السوق بنسبة أقل من سوق السينما والتلفزيون بنسبة تقدّر بـــ50% من السوق الأوروبية وحتى على مستوى الكتّاب والمفكرين والمنظرين ففي السابق وفي بداية القرن العشرين كان أهم الكتاب هم أوروبيين وخاصة الفرنسيين كالوجوديون أمثال **سارتر** SARTER **وديريدا** Derrida **ودولوز** Deleuze هم المسيطرين على النقاشات والحوارت الفكرية في العالم.

أما حاليا أصبحت هناك هيمنة على الحوار الفكري من طرف المفكرين الأمريكان أمثال **فوكوياما، هنغفتون، نعوم شومسكي، وستيغليتز**، STIGLITZ,Fukuyama Huntington, Chomsky وحتى في التسيير والتربية والتعليم العالي والقانون، فإن المناهج الأمريكية هي التي تفرض نفسها على بقية المناهج العالمية.

أما فيما يخص اللغة الإنجليزية فقد أصبحت أساس لنشر القيم والثقافة الأمريكية وهي اللغة الأجنبية الأكثر استعمالا في المؤسسات والتعاملات الدولية، مقارنة باللغة الصينية التي لا يمكن التحدث عنها كلغة دولية، وربما فقط اللغة الفرنسية التي تعتبر لغة 56 دولة عضو **في المنظمة الدولية للفرنكفونية** وكذلك اللغة الإسبانية هما اللغتان الأقدر على المنافسة للإنجليزية، وربما حتى الإنجليزية ما كانت لها القدرة على الإنتشار بهذا الشكل الكبير لو لم تكن لغة القوة العظمى.[*]

هذا ما أكده الرئيس السابق لفرنسا جاك شيراك بقوله:" **لفرنسا القوة الدولية بموجب وضعها كعضو دائم في مجلس الأمن، والقوة النووية علاوة على ذلك من الوزن أكثر مما يتصور**

[1] - نيل م روزندورف، مرجع سابق ،ص176.

[*] - في ألمانيا انشغلت المراجع الثقافية لفترة طويلة بظاهرة دخول العبارات الأمريكية على اللغة اليومية للمواطنين حتى العاديين منهم.

الفرنسيون، وستكون اللغة في القرن القادم عاملا خطيرا من عوامل القوة الدبلوماسية والاقتصادية في عالم تحظى فيه اللغة الإنجليزية بهيمنة فعلية"[1]

إن اللغة الإنجليزية في معظم أقسامها تتحاشى التمييز المشترك في اللغات الأخرى بين الصيغة الثقافية أو الأرستقراطية العالمية والصيغة الشعبية ، وكذلك الإختلافات بين اللغة المكتوبة واللغة المحكية، في المقابل نجد الفرنسية تؤسس وتحافظ على مجموعة متشددة من القواعد الخاصة بالتهجئة والنحو واستخدام أو استيراد كلمات أجنبية .

إذن اللغة الإنجليزية هي كالإسفنجة تمتص مفردات اللغات الأخرى، ممّا أدى إلى غياب الإنجليزية الأصلية (Hoch english) مما أعطاها قيمة إيديولوجية إيجابية.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على مجال التكنولوجيا حيث تنفق في مجال البحث العلمي كما لاحظنا هذا سابقا 03% من الناتج القومي متفوقة بذلك على اليابان والإتحاد الأوروبي بـــ02% وبهذا فهو يمثل 40% من الإنفاق العالمي في مجال البحث والتطوير.

كذلك فإن 50% من براءات الإختراع التي تقدم في العالم هي أمريكية، و30% من النشر العلمي العالمي سنة2003، كما أن نصف الأقمار الصناعية في العالم هي أمريكية، أيضا ميزانية البحث العلمي العسكري الأمريكي هي أكبر بـــ05 مرات من ميزانية الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عدد كبير من التكنولوجيا العسكرية والتي أصبحت تستعمل في الإطار المدني كالتكنولوجيا النووية والطائرات والأنترنات الذي هو اختراع ألماني لكنه طبق من طرف البنتاغون أولا.

وبالنسبة **للأنترنات** فهو يمثل قفزة كبيرة في مجال نشر القيم والثقافة الأمريكية، حيث تتفوق الولايات المتحدة على الإتحاد الأوروبي وبقية الفواعل الدولية كالصين و اليابان وغيرهم من القوى الدولية الكبرى بفارق كبير جدا، حيث أكثر من 50% من الأمريكيين هم مشتركون في **الأنترنات** مقابل ثلث في الإتحاد الأوروبي.

[1]- جاك شيراك، **فرنسا جديدة،فرنسا للجميع**، ترجمة أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات،1996،ص 140.

إن إمتلاك أمريكا لتكنولوجية الأنترنات(*) وهيمنتها عليها استطاعت أن تعولم العالم وأصبحت العولمة تقريبا هي الأمركة، بحيث أن اللغة الأولى المستعملة في هذه التكنولوجية هي الإنجليزية بـــ80% من المواقع، كما أن أكبر محرك تملكه الولايات المتحدة، وهو محرك **قوقل** Google بحيث تفرض عل كل من يستعمل الأنترنات مشاهدة وقراءة كل ما تريد الولايات المتحدة إيصاله للعالم من ثقافة وقيم ومعلومات ونموذج حياة.

لقد بدأت فكرة إنشاء شبكة المعلومات من قبل إدارة الدفاع الأمريكية عام 1969 عن طريق تمويل مشروع من أجل وصل الإدارة مع متعهدي القوات المسلحة، وعدد كبير من الجامعات التي تعمل على أبحاث مموّلة من القوات المسلحة الأمريكية وسميت هذه الشبكة باسم « ARPA » إختصار للكلمة الإنجليزية « Advanced Research Project Administration » أي إدارة مشاريع البحث المتقدمة. وانطلق العمل الحقيقي به عام 1993 العام أو السنة التي أطلق فيها الرئيس الأمريكي السابق **بيل كلينتون** صحيفته الخاصة على الشبكة العالمية.

كما بدأ إصدار أول برنامج مستعرض الشبكة **موزاييك**** « Mosaîc » ثم تبعه آخرون كبرنامج **مايكروسوفت** وكذلك تمّ تقديم شفرة النص المترابط Hepertexte وهو المبدأ البرمجي الذي أدى إلى تطوير الشبكة العالمية Wide Web World ***

لقد أشار الإتحاد الدولي للإتصالات إلى أن عدد المستخدمين للأنترنات في تزايد مستمر حيث كان 4،5 مليون مستخدم سنة 1991 ثم تضاعف سنة 2007 إلى 746،943 مليون مستخدم. والحصة الأكبر للمستخدمين هي الولايات المتحدة الأمريكية، مما يوضح سيطرتها على المعلومات والصور التي تتدفق من الأنترنات، مما أدى إلى تسهيل فرض نمط ثقافتها على العالم والجدول التالي يوضح الفارق في عدد المستخدمين في العالمن الدول الكبرى.

---

*- **كلمة الأنترنات** : هي إختصار لكلمة إنجليزية هي: net works international ومفهومها شبكة المعلومات العالمية ،التي يتم فيها ربط مجموع شبكات مع بعضها البعض في العديد من الدول عن طريق الهاتف والأقمار الصناعية،ويكون لها القدرة على تبادل المعلومات بينها من خلال أجهزة كمبيوتر مركزية سمي بأجهزة الخادم service التي تستطيع تخزين المعلومات الأساسية فيها والتحكم بالشبكة بصورة عامة، كما تسمى أجهزة الكمبيوتر التي يستخدمها الفرد باسم أجهزة المستفيدين user ،إذن هي شبكة عالمية من الحواسيب تتكون من مجموعة كبيرة من الشبكات العالمية والوطنية والمحلية ترتبط فيما بينها وتشبه هذه الشبكة شبكة مينيتال الفرنسية minitel غير أنها ذات بعد عالمي وأسرع من المينيتال بأربع وعشرين مرة.

**-برنامج خدمة خاص بعرض صفحات الواب WEB

***- web: هي منظومة معلومات تستعمل الوسائط المتعددة MultiMedia التي تدخل التأثيرات المختلفة على المعلومات من صوت وصورة وفيديو.

جدول رقم:11 عدد مستخدمين الأنترنات في بعض بلدان العالم المتطور: الوحدة بالمليون

البلد	عدد مستخدمين الأنترنات إلى غاية جانفي 2006	عدد المستخدمين الأنترنات إلى غاية جانفي 2007
الولايات المتحدة الأمريكية	150،897	153،447
الصين	72،408	86،757
اليابان	51،450	53،670
ألمانيا	31،209	32،192
بريطانيا	29،773	30،072
كوريا الجنوبية	297،24	26،560
فرنسا	23،712	24،560
الهند	15،86	21،107
كندا	18،332	20،392
إيطاليا	15،987	18،106
االبرازيل	12،845	14،964
اسبانيا	12،206	12،710
روسيا	10،471	12،707
هولندا	10،772	110،77
المكسيك	8،624	10،146

المصدر: www.journaldunet.com/cc/01/ 12-07-2007

كما أن عدد الحواسيب الشخصية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2000 بلغ 570،5 حاسوب لكل ألف من السكان مقابل 286،9 في اليابان و297 في ألمانيا و 221،8 في فرنسا، لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد قفزت قفزة نوعية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات، مما يمكنها من السيطرة على المعلومات وتقديم ما شتاء كمنتوج في هذا الميدان طبعا بما يخدم مصلحتها وتفوقها العالمي.

لكن بالرغم من هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تعاني من بعض النواحي في المجال الثقافي مما يجعلها تعيد حساباتها خاصة إذا ما قورنت بالدول المنافسة لها، ففي مجال محو الأمية تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة 49 دوليا، وهذا لا يليق بالدولة والقوة العظمى عالميا، كما أن 20 % من الأمريكيين يعتقدون أن الشمس تدور حول الأرض بينما 17% منهم يعتقدون أن الأرض تقوم بدورة حول الشمس مرة في اليوم، بالإضافة إلى ذلك فإن الإتحاد الأوروبي يتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في عدد العلماء والمهندسين الحاملين لشهادة الاستثمار العام في مجال البحث والتطور (I+D) والرأسمال الإنتاجي الجديد[1].

وعليه ففي بعض الأحيان يبقى الفكر عاجزا على تصور مثل هذه الإحصائيات في أعظم بلد في العالم مما يؤدي بنا إلى الاعتقاد أن هناك هوّة مجتمعية أي فوارق كبيرة بين طبقات المجتمع الأمريكي، وأنه مجتمع لا يهتم بالأمور العلمية بالنسبة لعموم الشعب بل له اهتمامات أخرى في مجالات أخرى[*].

إن السبب الوحيد الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة على الثقافة والتكنولوجيا العالمية دون منافسة حقيقة، وبالخصوص من ثاني قوة عالمية وهو الإتحاد الأوروبي رغم قلق هذا الأخير من نشر هذه الثقافة في أوساط الجماهير والإدارات الأوروبية، وحتى الإدارات الرسمية والنخب، هو أن هناك انجذاب كبير نحو أمريكا وثقافتها وأفلامها وأطباقها وأزيائها وتقنياتها، لا يزال قويا ولا يوجد في الوقت الراهن في العالم ما يوازن هذا الانجذاب، ومقابل كل نخبوى أوروبي يشعر بالتدمر من الغزو الثقافي الأمريكي والغطرسة الأمريكية هناك 10 أطفال أوروبيين يحبّون ماهي عليه أمريكا،" **فإن أمريكا هي الوحش والنموذج وهي الإغراء والتهديد**". [**]

خامسا: الإرادة الإيديولوجية : الأمة الحتمية والضرورية Nation Indispensable

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها كدولة استثنائية ليس لها نظير في العالم وعبر التاريخ وهي تطرح نفسها كنموذج يجب الإقتداء به عالميا، ولذلك عملت على تسويق هذه

1- مايكل فانتورا ، **الحلم الأمريكي** http:// www elbayane.org.27/07/2006

*- أنظر المجال الإجتماعي الديمغرافي في الوسيلة الديمغرافية من نفس الفصل.

** - مقولة لـ جوزيف ناي في مقاله بعنوان:" **من يخاف من السيد الكبير؟**".

الإيديولوجية واتخذنها كفلسفة تحكم سياستها الخارجية، ولذلك فإن مبادئ ولسن ورغم فشلها فيما بين الحرب العالميتين الأولى والثانية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة الرؤساء الأمريكيين التابعين للحزب الديمقراطي لا يزالون يتمسكون بهذه المبادئ التي تنادي إلى قيام نظام ديمقراطي ليبرالي يقوم على حرية الفرد واحترام حقوق الإنسان يمثله النموذج الأمريكي لليبرالية العالمية.

إنّ الرئيس روزفلت مثلا دخل الحرب العالمية الثانية تحت شعار "**مقاومة البربرية وتحقيق الحرية**"، أما "**جون كيندي**" فقط ورّط أمريكا في حربها ضد **فيتنام** باسم **محاربة الشيوعية** وحصارها، كما أن الرئيس السابق **كلينتون** دخل في حرب **كوسوفو** من أجل حماية **حقوق الإنسان**، وبالنسبة "**لمدلان أولبرايت**" وزيرة خارجية أمريكا في عهد **كلينتون** وصفت الولايات المتحدة "**بالأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها**" من أجل الدفاع عن الحرية في العالم.

أما بالنسبة للرؤساء **الجمهوريين** كان لهم ولا يزال لحد الآن نصيب في ترويج إيديولوجية وفلسفة **الأمة الحتمية** التي لا يجب الاستغناء عنها حيث أن الرئيس "**ريغان** "والذي بدأ في عهدته "**ظهور المحافظون الجدد**"، وفي أول خطاب له في جانفي 1981 يعلن بقوله:" **أننا أمة الله وإني أعتقد بأن الله قد قدّر لنا أن نكون أحرار**".

كما أكد على حربه ضد **امبراطورية الشر** The Evil Empire في خطابه في 03 أوت 1983 وكان يقصد بها الاتحاد السوفياتي السابق[1]، ثم فيما بعد طوّر " **جورج بوش الإبن**" المفهوم إلى **الدول المارقة ومحور الشر (كوريا الشمالية، إيران، العراق)**، والإعلان عن حربه **ضد الإرهاب** من أجل نصرة الديمقراطية في العراق والشرق الأوسط.

إن رؤية أمريكا لنفسها بأنها الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها حول سلوكها الخارجي في إطار العلاقات الدولية من الجانب الإيديولوجي-الثقافي العالمي**(القوة اللينة)** إلى القوة الصلبة باستعمال القوة العسكرية لفرض قيادتها للنظام الدولي، حيث أصبحت الآحادية القطبية هي نتيجة تصورها بأنها **أمة وجودها ضروري** في العالم.

---

(1) - **Aurélie Lorrain**, **Les Etats Unis et La Stigmatisations de L'Enémi**, « Géopolitique des Etats Unies », Paris : Ellipses, 2003 ,p.119.

لقد ترتب عن إحساسها بهذا الشعور الخروج أكثر عن الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي مما أدى بها إلى التمرد على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فقد دخلت كوسوفو دون غطاء مجلس الأمن والأمم المتحدة وكذلك فعلت في تدخلها في العراق.

كما نددت سنة 1986 أحكام محكمة العدل الدولية، التي أدانت دور أمريكا في مساعدتها لحركة **الكونتراس** النيكاراغوية لقلب نظام الحكم في نيكاغوا، مما انجر عنه انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من طرف الحركة، كما أنها لا تساهم في الاشتراكات المالية للأمم المتحدة خاصة تلك المتعلقة بحفظ الأمن ليبقى المجال مفتوح أمام الحلف الأطلسي للتدخل أكثر في الشؤون الدولية منه من قوات حفظ الأمن والسلم الدوليين التابعيين للأمم المتحدة.

لقد أصدرت قرارات بفرض عقوبات على ليبيا وكوبا [*] وكذلك لم تصادق على إنشاء محكمة الجزاء الدولية وكذلك اتفاقية **كيوتو** الخاصة بالاحتباس الحراري،[**] بالإضافة إلى إتباع سياسة جديدة للأمن القومي الأمريكي، وهي إستراتيجية **الحروب الوقائية**.

وعليه فإن إيديولوجية وفلسفة **الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها**، قد أدّت بالولايات المتحدة إلى الإفراط في استعمال القوة والخروج عن الشرعية الدولية أكثر مما هو إبهار للعالم بقيم وثقافة معينة هي الديمقراطية الليبرالية وحرية حماية حقوق الإنسان.

والذي زاد من هذه الغطرسة الأمريكية وأعطى للنظام السياسي الأمريكي الورقة الخضراء باستعمال هذه القوة التدميرية، هو الشعب الأمريكي نفسه، حيث يعتقد اعتقاد راسخا بأن العالم بأكمله هو مجال نفوذ تتحرك فيه الولايات المتحدة كما تشاء وأنها مسؤولة عنه، كما تمتلىء رؤوسهم بأفكار مفادها :" **أن الله أعطاهم الثروة وساعدهم في الانتصار على جميع الأعداء لأنهم يستحقون ذلك، وما عداهم ليسوا إلا البرابرة والشيوعيون والأصوليون الذين يمثلون إمبراطورية الشر**[1].

---

[*]- أنظر الفصل الثاني: (طبيعة الخلافات الأمريكية الأوروبية).
[**]- أنظر الفصل الثاني: (طبيعة الخلافات الأمريكية الأوروبية)
[1] - **سعيد اللاوندي:** مرجع سابق،ص130.

ومن تمّ فإن أمريكا هي **إمبراطورية الخير** « L'empire de Bien » بالنسبة للشعب الأمريكي وهي أكبر الديمقراطيات في العالم التي تنادي وتريد غرس الحرية والعدالة في العالم كقيم نابعة من المبادئ الأمريكية.[1]

سادسا: النظريات الأمريكية للسياسة الدولية:

إن المدارس الكبرى للسياسة الدولية لم تكن دائما أمريكية، فمثلا **الجغرافيا-السياسية** أو ما يسمى **بالجيولتيك** La Geopolitique هي من إنشاء الفكر الألماني والإنجليزي، أما الواقعية كمدرسة في العلاقات الدولية فهي أكثر شيء أمريكية بفضل المفكر **هانس موغنتو** Hans Morgenthau ولكنها أيضا فرنسية بفضل كتابات **ريمون آرون** Ray MONDARON ، وهي أيضا موجودة في فكر الألماني هيقل.

بالإضافة إلى **نظرية الأمن الجماعي** الذي جاء بها الرئيس السابق ولسن Woodrow Wilson، فهي إرث المفكرين الأوروبيين الذين حاولوا وضع توازن للقوى لتحقيق الأمن الجماعي في القرن التاسع عشر مثل:. L'abbe de Saint Pièrre, Kant Emanuel

كما أن فكرة **مجتمع الأمم** هي فكرة أوروبية جاء بها المفكر الفرنسي Leon Bourgeois لكن طورت من طرف الأمريكان في شكل النظرية الوظيفية Fonctionalisme الذي يضع دور المنظمات الدولية في التكامل والتعاون بين الدول كإطار مهم لتحقيق السلم والأمن الدوليين وكذلك تطويرها إلى نظرية الاعتماد المتبادل **(لكيوهان وناي)** [2].

أما بعد نهاية الحرب الباردة، بدأت سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الحوار الثقافي والفكري في العلاقات الدولية وهذا ليس صدفة وإنما لأن أمريكا أصبحت تتربع في قلب النظم الدولي، وأصبح من الضروري من صبغة النظام الدولي بالفكر والإستراتيجية الأمريكية وبما يتماشى وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه النظام الدولي.

(1) - Eric Dénécé , Op,Cit , p.124.
(2) Maxine le Febvre, Op.Cit, p.81.

لقد أطلق سنة 1988 المفكر والمؤرخ بول كندي Paul Kenedy تحذيرا لأمريكا عن طريق كتابه **صعود ونزول القوى العظمى** (The Rise And Fall Of Great Powers) رغم انتصارها في الحرب الباردة لأن اقتصادها يتراجع وأن هزيمتها في الفيتنام هي نكسة قد تعاد في أي لحظة مع أي قوة ضعيفة أو صغرى في العالم، وهي عودة أيضا إلى فكرة العزلة السابقة لأمريكا عن الشؤون الدولية.

أما سنة 1989 فإن الكاتب "**فرانسيس فوكوياما**" ينشر أطروحته المميزة:"**نهاية التاريخ**" وهي توضح أن انهيار الشيوعية وانتصار اللبرالية، يمثل فوز للنموذج الأمثل في العالم، ولذلك يجب قيام نظام دولي جديد قائم على القيم الأمريكية كقيم عالمية.

بالإضافة إلى هؤلاء فإن "**جوزيف ناي**" وضع نظريته التي فرق فيها بين القوة اللينة والقوة الصلبة حيث شرح فيها أن أمريكا ليست القوة العسكرية الساحقة فقط وأنها لم تنتشر بواسطتها وإنما نموذجها الحضاري وقيمها الثقافية هي التي ساعدت في جعلها القوة رقم واحد في العالم، لأن القوة اللينة هي القدرة على إبهار وجذب العالم إلى النموذج الأمريكي.

أما في سنة 1993 قدّم **هانتغتون** نظرية "**صراع الحضارات**" يشرح فيها أن الحروب والنزاعات القادمة هي نزاعات ذات طابع ديني وهذا لخلق شرعية جديدة للتدخلات الأمريكية في النظام الدولي، بعد انهيار المبرر الأول وهو الشيوعية فلابد من وجود مبرر آخر لاستمرار السياسة العالمية الأمريكية وهو ما حصره في الإسلام خاصة كدين متطرّف ويجب إيقاف الأصوليون ومحاربتهم في أي مكان كانوا[1].

في سنة 1997 قدم **بريجنسكي** Zbignieu Brzezinski كتابه "**القوة الأخيرة في التاريخ**" يصف فيه قدرة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية والاقتصادية والثقافية والسياسية المتفوقة وضرورة الحفاظ والدفاع عنها.

وأخيرا سنة 2002 طرح المحافظ الجديد **روبرت كاغان** Robert Kagan في كتابه حول **الجنة والقوة أمريكا وأوروبا في النظام العالمي الجديد** يوضح فيها قوة الولايات المتحدة

(1) -Ibid ,p.81.

الأمريكية وضعف دول الإتحاد الأوروبي، وأن أمريكا لا تتقاسم نفس القيم مع أوروبا وعليه فهي القوة الوحيدة ومن يقف ضدها حتى وإن كانوا الحلفاء الأوروبيين، يجب دحضهم وضربهم واكتساحهم كباقي القوى الأخرى التي تعادي أمريكا [1].

وبالتالي أصبحت أمريكا بفضل هذه النظريات السياسية في حقل العلاقات الدولية، هي بمثابة الرئة الثقافية للعالم وهي انعكاس لهيمنتها على النظام الدولي، لأنها فتحت نقاشات وحوارات في العالم بأسره حول أصحية هذه النظريات رغم النقائص الكثيرة ونقاط الضعف التي تحملها هذه النظريات، إلا أنها مدعمة ببقية الوسائل الأخرى لخدمة تصوّرات السياسة الخارجية الأمريكية خاصة الإعلام.

ورغم هذا فإن أمريكا تسأم في الكثير من الأحيان من **التنظير** وتلجأ إلى وسيلة القوة للتدخل كما فعلت في العراق والكثير من مناطق العالم، إذن لم تفي هذه النظريات وعوامل التأثير والجذب الثقافي الأمريكي بالغرض لأن أمريكا لم تتوقف عن استعمال القوّة العسكرية لأنّها السبيل الوحيد الذي يضمن لها التفوق والسيطرة.

سابعا: العامل الديمغرافي السكاني:

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي قوة ديمغرافية بحيث يقطنها 298 مليون نسمة في إحصائيات 2004 وهي تشكل نسبة 5% من سكان العالم، وهي من أكبر الدول المتطورة كثافة للسكان نتيجة عامل الهجرة القوية وكذلك نتيجة لنسبة التوالد حيث تبلغ النسبة في أمريكا 2،4 مقابل 1،5 في الإتحاد الأوروبي[2].

كما أن النمو السكاني في الولايات المتحدة الأمريكية قابل للزيادة كما تشير الدلائل إلى أن يصل إلى 340 مليون نسمة في سنة 2025، أما عدد سكان الإتحاد الأوروبي فهو 459 مليون نسمة لكنه مجموع 25 دولة أوروبية[*]، وكما رأينا سابقا فإن دول الإتحاد الأوروبي لازالت لم

---

(1) - Ibid , p.82.

(2)- L'Etat du Monde 2006 , Paris : Editions la Découverte ,2006 ,p .363.

*- عدد سكان 25 دولة أوروبية في الاتحاد دون حساب دولتي بلغاريا ورومانيا اللتان انضمتا في جانفي 2007.

تتضح لديهم هوية موحدة حول مصير الإتحاد الأوروبي ودوره المستقبلي في النظام الدولي، خاصة الدول المنظمة حديثا من أوروبا الوسطى والشرقية.

بالإضافة إلى أن سكان الولايات المتحدة الأمريكية هم الأكثر غنى والأكثر شبابا منه في الإتحاد الأوروبي،أما القوة الثالثة فهي اليابان بـــ 125 مليون نسمة، وهو شعب مهدد نتيجة نسبة الشيخوخة العالية.

أما روسيا فهي أقل من الولايات المتحدة الأمريكية بمرتين من ناحية النسبة السكانية بـــ 145 مليون نسمة، ومن بين القوى التي يمكن أن تهدد أمريكا من الناحية الديمغرافية هي الصين بـــ1،3 مليار نسمة والهند بـــ1 مليار نسمة، خاصة إذا وصلوا إلى أقصى حد في إطار تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية وكذلك العسكرية، ولكن هذا مستبعد جدا خاصة بالنظر إلى نسب الشيخوخة العالية في الصين نظرا لسياسة الطفل الواحد.

إن هذه النسبة السكانية العالية مع الإهتمام بها من حيث التنمية البشرية من قبل دولة الولايات المتحدة الأمريكية، أعطت لها عدد كبير من خريجي الجامعات وعدد كبير من العلماء وعدد أكبر من الجنود والقيادات العسكرية، ممّا يجعلها في الأخير القوة الأولى عالميا في غالبية المجالات.

لكن تعاني الولايات المتحدة الأمريكية عدة مشاكل إجتماعية وهي في آن واحد وجودية تتمثل بالأخص في تدني نسبة عنصر الأبيض White American Saxon Protestante Wasp نتيجة تقلص نسبة المهاجرين البيض إلى أمريكا واقتصارها على الآسياويين والسود، فإن البيض هم حاليا أقلية خاصة في ولاية كاليفونيا وبالإمكان أن يصبحوا أقلية في جميع الولايات.

أما **الهيسبانيك**" Hispanique ، فهم يتزايدون بنسبة كبيرة جدا بحيث أصبحوا الأقلية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث العدد، وهذا نتيجة الهجرة الكبيرة باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية قادميين من **المكسيك** خاصة، بالإضافة إلى **السود** 12 %

و**الآسيويين** الذين بدأوا في التزايد تقريبا بنفس النسبة التي يتزايد بها **الهيسبانيك** وهم يمثلون 4 %، هذا دون نسيان **الهنود** السكان الأصليين الذين يمثلون 2% من السكان.

وعليه يطرح الكاتب الأمريكي **بول كندي** في كتابه **الاستعداد للقرن الحادي والعشرين** أن التركيب العرقي للولايات المتحدة الأمريكية سيتغير بسبب الهجرة ونسبة المواليد العالية عند السود والملونين، ففي كاليفونيا مثلا وكنتيجة لمعدلات الولادة المرتفعة واستمرار الهجرة سيكون نصف أطفال الولاية من **الهيسبانيك** عام 2030 بينما سيشكل البيض 60% من المسنين، أما سنة 2020 سيصل عدد كبار السن إلى 52 مليون وفي عام 2030 إلى 65 مليون نسمة وعندها سيفوق عدد المسنين عدد الأطفال.

إن الولايات المتحدة الأمريكية التي يمثل عدد سكانها 5% من سكان العالم تستهلك 50% من استهلاك **الكوكايين** العالمي وهو ما يفرض مبالغ طائلة للرعاية الصحية وتضع **منظمة الصحة العالمية** (OMS) الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة 37 عالميا رغم أن أمريكا تنفق على الرعاية الصحية أكثر من كل الدول الأخرى في العالم.

بالإضافة إلى غياب التغطية الصحية التي تتسبب في 18.000 ألف حالة وفاة في أمريكا سنويا، هذا يعني عدد مرتفع ست مرات عن قتلى أحداث 11 سبتمبر 2001 كما يقع في السجون أكثر من مليون سجين مدان أغلبهم من السود، وذلك نتيجة ارتفاع نسبة الجريمة خلال الفترة 1960-1992 بنسبة 56 % [1]وهو معدل يفوق المعدل الأوروبي بـــ05 أضعاف في مجال القتل و07 أضعاف في مجال الاغتصاب و 10 أضعاف في مجال السرقة.

أما علامات الفقر الطفولي تقع الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة 22 وهي المرتبة ما قبل الأخيرة إزاء الدول المتطورة، وفي الرتبة 41 عالميا فيما يخص معدل وفيات الأطفال أما بالنسبة للنساء الأمريكيات لهن مقابل الأوروبيات 70 % احتمال الموت أثناء الولادة.

والمعضلة الأكبر في الجانب الاجتماعي هو التفسخ العائلي حيث أن 1/3 ثلث مجموع الأطفال الأمريكيين يولدون خارج إطار الزواج ونصف هذا المجموع من الأطفال الأمريكيين

1- وليد عبد الحي، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، مرجع سابق، ص 28 .

يعيشون في مراكز أحادية الأبوين، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الحمل لدى المراهقات وكثرة حالات الطلاق.

وعليه فإن المجتمع الأمريكي هو مجتمع لا يصح له القيادة العالمية فهو مجتمع مفكك وقابل للانهيار ولكن رغم هذا فأن دور الإعلام وصناع القرار في أمريكا عملوا على التماسك والحفاظ المؤقت على هذا المجتمع، كما أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى زيادة وإطالة هذا التماسك إلى حين، نتيجة تزايد التلاحم بين فئاته لاقتناعهم بأنهم مستهدفين من القوى الخارجية.

ونتيجة العمل الكبير الذي تقوم به وسائل الإعلام الأمريكية والمفكرين الموالين للنظام الحاكم فإن 43 % من الأمريكيين يعتقدون أن التعذيب قابل للتبرير أحيانا [*] كما أنه واحد من أربعة من الأمريكيين تقريبا يعتقدون أنه من المسموح به اللجوء إلى العنف للحصول على شيء يرغبون فيه، وهذا راجع للثقافة الأمريكية التوسعية **ثقافة الكوبوي** [1] Kowboy .

ومنه فإن الجانب الديمغرافي الأمريكي صحيح أنه عامل ساعد الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية نتيجة التدعيم الأعمى للشعب الأمريكي لسياسة المحافظين الجدد وما قبلهم وحاليا **لإدارة أوباما**، لكنه ليس بالشعب الذي يعتمد عليه طويلا لأنه بحسب الإحصائيات السابقة فهو شعب مهدد بالانهيار والصراعات الإثنية مستقبلا.

بل وحتى بتغير الهوية الأمريكية والسياسة الخارجية نتيجة التحوّل المستقبلي في الطبقة الحاكمة التي طالما انتمت إلى طبقة البيض (WASP) وحاليا هي من طبقة السود بعد فوز المرشح الديمقراطي "**أوباما**" لذلك يعلق **مايكل فانتورا** عن طريق تساؤل عن دور أمريكا المستقبلي لقيادة العالم بقوله" **الأولون في العالم" ؟ نحن لا نجد أنفسنا ضمن العشرة الأوائل نحن بعيدون جدا، إن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المكانة الأولى دوليا فيما يخص التسلح حماية الاستهلاك، الديون، والإعجاب بالذات فقط**"[2].

---

*- أحد الصحفيين الإيطاليين بقول:" إن التخوف الجماعي من الولايات المتحدة الأمريكية يبدو الصمغ الوحيد الذي يلصق الأوروبيين معا فالقصص المريرة القاسية عن عقوبة الإعدام في أمريكا وإطلاق النار في الثانويات وسوقها التي لا تتسامح مع احد وانعدام الرفاهية فيها تنتشر بكثرة في الصحافة الأوروبية، أعبر المحيط وستقرأ عن حكم العجائز المسنين في أوروبا والبطالة المرتفعة هناك وميزانيات الدفاع الشديدة الانخفاض، فليس هناك من علامة تدل على تجمع الكيانين اللذين يصر العالم على دمغهما معا باسم الغرب" من مقال **ستيفن والت**" (**الروابط التي تهترء**.

1- مايكل فانتورا ، الحلم الأمريكي ، مرجع سابق .
2- المرجع السابق.

أما الآخرون وخاصة أوروبا واليابان والصين فهي تعمل للقضاء على هذه الريادة العالمية الأمريكية، للرجوع إلى التعددية القطبية وحقوق الإنسان، فإن أوروبا هي الجزء الأقرب إلى أمريكا في القيم الأساسية في هذا العالم.

من أجل هذا حذّر **صاموئيل هانتغتون** الولايات المتحدة من تجاهل أوروبا ثقافيا ومحاولة عولمتها وأمركتها هي الأخرى كباقي العالم بقوله:" **أن التعاون الصحي مع أوروبا هو الترياق الناجح الأول للوحشة التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية في مكانتها كقوة عظمى**"[1]. لأن الإنفراد الأمريكي في القوة العسكرية قد لا يمكن تحديه من قبل قوة أخرى ولا حتى الإتحاد الأوروبي، ولكن بقية المجالات فإن أمريكا تفقد فرصا كثيرة للصداقة والشراكة مع أوروبا ومع قوى أخرى فاعلة في النظام الدولي خاصة اقتصاديا وثقافيا.

كما أن الكثير من المحللين قارنوا بين إمبراطورية روما في القرون الأولى لبعد الميلاد وكذلك قبله وبين الولايات المتحدة الأمريكية بقولهم: "**أن العالم لم يعرف حضارة أقوى من الحضارة الأمريكية من بعد الحضارة الرومانية** ولكن أوجه التشابه بينهما أن روما في عز قوتها وامتلاكها لقوة عسكرية كبرى سقطت على أيدي المسلمين تم فيما بعد عن طريق القبائل الجرمانية في أوروبا نتيجة انهيار كامل في منظومتها الاجتماعية والأخلاقية وهي نقطة تتلاقى معها الولايات المتحدة الأمريكية وطالما أعاد التاريخ نفسه.

إن مفارقة القوة الأمريكية، أنها أعظم من أن تهددها أي دولة أخرى ولا الإتحاد الأوروبي ولا الصين ومع ذلك فإنها ليست عظيمة بما يكفي لحل مشاكلها الداخلية خاصة الإجتماعية منها ولا حتى العالمية كالإرهاب الدولي[2].

1- Maxine le Febvre, Op.Cit, p.84.

[2]- جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، مرجع سابق ،ص81.

المبحث الثاني: حدود وآفاق الدور الأوروبي في صنع سياسة خارجية مستقلة (حالة حرب العراق)

على الرغم من تطلع أوروبا لتحقيق الوحدة، وبالرغم من قطعها أشواطا طويلة على هذا المضمار وسعيها للعب دور مميز في قيادة النظام الدولي، فإن الاتحاد الأوروبي لازال يعاني من صعوبات كبيرة في مسيرته الوحدوية التي مازالت تعاني من البطء الشديد، خاصة في مجال الأمن والسياسة الخارجية المشتركة، فضلا عن معاناته من اختلاف المواقف الأوروبية حول سياسات داخلية كالهجرة واختلاف مستويات الدخل والضمان الاجتماعي وحتى خلافات حول الهوية الأوروبية.

لقد كانت الحرب على العراق بمثابة الإمتحان الصعب الذي واجه الإتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة وقد فشل فيه، مما أدى به إلى مراجعة كل حساباته إذا أراد الإتحاد لعب دور موازي ومهم لدور الولايات المتحدة الأمريكية ومقاسمتها أعباء القيادة.

لذلك فإن الاتحاد الأوروبي، يعاني من عدة مشاكل وصعوبات تعيقه على لعب دور المتطلع للهيمنة ومنافسة الولايات المتحدة.

المطلب الأول: معوقات الدور الأوروبي في المنافسة على القيادة العالمية:

هناك مجموعة من المعوقات تقف في طريق الإتحاد الأوروبي كحاجز أمام طموح بعض الدول الأعضاء فيه للعب دور أفضل مما يؤديه حاليا في النظام الدولي وتتمثل فيما يلي:

1- المسألة الأمنية أو الأمن الأوروبي:

إن مستقبل الأمن الأوروبي، لا يزال مبهم الملامح رغم كل ما تقدمه بعض الدول الأوروبية وخاصة الدول القائدة من مشاريع ومخططات لفك حصار الحلف الأطلسي عنه، والتمتع بجانب من الاستقلالية في اتخاذ القرارات بشأن الأمن في أوروبا وخارجها في مناطق النفوذ.

بالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تلعب نفس الدور ويتمثل في وضع استراتيجيات جديدة لهندسة مستقبل الأمن في القارة وكان لها هذا في **قمة واشنطن** 1999 حيث تمّ تحديد مفهوم استراتيجي جديد للقرن الحادي والعشرين بالنسبة لمسألة الأمن الأوروبي، وذلك من خلال تحديد خمس مهمات أطلسية تمثلت فيمايلي:

1- **المهمة الأولى**: خلق بيئة ومحيط أمني مستقر في المنطقة **الأورو- أطلسية** .
2- **المهمة الثانية** : توفير إطار أطلسي مهم يسمح للدول الحليفة بالتشاور حول جميع القضايا المرتبطة بمصالحهم الحيوية.
3- **المهمة الثالثة**: ممارسة وظيفة الرّدع والدفاع الجماعي ضد أي اعتداء أو خطر أو تهديد يستهدف أي دولة من الدول الأعضاء في الحلف.
4- **المهمة الرابعة**: الاستعداد في جميع الحالات والأحوال من خلال وفاق تام للمشاركة في مهمة الوقاية الفعالة من المنازعات، والمشاركة مباشرة في إدارة الأزمات .
5- **المهمة الخامسة**: ترقية علاقة واسعة للشراكة والتعاون والحوار مع دول أخرى في منطقة **الأورو- متوسطية**، وذلك في إطار الحلف الأطلسي[1].

[1] - Solana Javier , **Sommet de Washigton : Une Alliance Rosolue Entre Dans Le 21 éme Siecle**, Revue de L'otan,Bruxel :Printemps ;1999,p.3.

إن إجراء مقارنة بسيطة لمهام المفهوم الجديد للحلف في قمة **واشنطن** مع تلك المتضمنة الصيغة الأصلية لعام 1991 عبر **قمة روما** تمكننا من الوقوف عند الملاحظات التالية:

أ- إن المفهوم الاستراتيجي المجدد في **قمة واشنطن** يعلن صراحة على المهام الجديدة للحلف **حفظ الأمن و إدارة الأزمات** وهما المهمتان الأكثر إلحاحا بالنظر إلى طبيعة التحديات الأمنية الجديدة دون أن تحدد المجال الجغرافي الذي تطبق فيه المهام الجديدة، وهذا تأكيد على التزام الحلف بالعمل خارج المنطقة.

ب- لم تعد مهمة الحلف توفير إطار للتشاور الأطلسي مقتصرة على حالات بروز مخاطر أمنية بل توسعت لتشمل القضايا المرتبطة بجميع المصالح المشتركة للحلفاء، حتى الاقتصادية منها وهذا تجسيد للسياسة العالمية الأمريكية المتبعة في كل المناطق الحساسة والتي تتواجد بها المصالح الأمريكية، كما أن توسيع الحلف كان من العوامل التي ساهمت في ضرب إمكانية قيام هوية أمنية أوروبية، وذلك لعدة أسباب منها:

1-عدم وضوح منطق التوسيع، فإذا كان الحلف قد نشأ لمواجهة الخطر الشيوعي، فإن غياب أية تهديدات من وسط وشرق أوروبا منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين تنفي حتمية التوسع شرقا.

2-إن توسيع العضوية لبعض دول الكتلة الشيوعية السابقة دون غيرها، واستبعاد بعض الدول سيؤدي إلى خلق ستار حديدي في أوروبا بين غرب أوروبا وروسيا وحتى داخل إقليم شرق ووسط أوروبا مما تخلق توترات في أوروبا من جديد.

3- القيود العملية على التوسيع السريع، مما يضر بتجانس الحلف وقدرته على الإجماع، أو يهدد فعالية الحلف وتحويله إلى إطار فضفاض يشبه منظمة الأمن والتعاون الأوروبي OSCE[*]

[*]- **منظمة الأمن والتعاون الأوروبي osce** : كانت تسمى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي حتى نهاية عام 1994 وهي أشمل منظمة أمنية أوروبية من حيث العضوية والامتداد الجغرافي حيث تضم 55دولة بالإضافة إلى كندا و الولايات المتحدة وكافة الجمهوريات السوفياتية السابقة إضافة إلى ذلك علاقات الشراكة مع دول البحر المتوسط وبعض الدول الآسيوية ومن تم فهي تمثل المنطقة الأورو أطلسية والاوروآسياوية في الوقت ذاته
وتتبنى المنظمة مفهوما شاملا للأمن يشمل العملية الأمنية بدءا من الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية مرورا بمهام التدخل في مناطق النزاع.

وهذا ما أرادته الولايات المتحدة الأمريكية مما جعلها تتحرك حتى دون الحلف الأطلسي في حرب العراق 2003[1].

إن الخبرة الأوروبية في استيعاب دول شرق ووسط أوروبا على مدى العقد الماضي هي عملية متعددة الجوانب، تتعدى الجانب الأمني، كما أنها مازالت عملية مستمرة، مما يزيد من صعوبات التقييم الموضوعي.

وفيما يخص خبرة استيعاب المؤسسات المنوط بها حفظ الأمن في القارة يشار إلى ملاحظة أساسية تتمثل في[*]عدم وجود إطار متفق عليه لضبط علاقات التنسيق أو التدخل التي نتجت عن اختلاط العضوية فيما بين المنظمات المختلفة، وعدم اعتماد توزيع معين للعمل فيما بينها أو هيراركية تحدد أولوية تدخل منظمة بعينها في مناطق محددة أو في نوع معين من الأزمات دون غيرها.

لقد أفرزت استجابة كل من المنظمات الأمنية منفردة لطلبات العضوية المقدمة من دول الكتلة الشيوعية السابقة خريطة بالغة التعقيد للعضوية داخل المنظمات الأمنية الأوروبية، وتطرح هذه القضية مشكلة ازدواجية الاختصاص فيما بين المنظمات المختلفة الذي قد يصل إلى حد التضارب وفقا للعوائق التأسيسية لتلك المنظمات.

أما من الناحية السياسية فإن العملية تثير مشكلة أخرى هي مشكلة تفعيل أحد الأطر دون غيرها بحسب موازين القوى والإدارة السياسية للقوى الفاعلة، مما قد ينتج عنه حساسيات أمنية لدى الدول غير الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، باعتبار أن له اليد الطويلة في حفظ الأمن وفقا لما أثبتته التجربة الواقعية.

وقد واجه الحلفاء **الأورو-أطلسيين** مشكلات التنسيق فيما بين المؤسسات الأمنية من خلال عدد من الترتيبات أهمها:

---

[1] - Hans Bemindjik,, Richard Kugler, Open **Nato's Door Carefully**. The Washington Quarterly , Vol 22 n°2, Spring 1999.,.11.

[*]- تغير عقيدة الحلف الأطلسي بدأ في روما 1991 تم مدريد 1998 وانتهى بقمة واشنطن 1999 عند الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس الحلف.

1- الاجتماعات الدورية المشتركة.
2- حضور ممثلين عن المنظمات المختلفة "**الإجتماعات الملائمة**" لباقي المنظمات.
3- تعيين مسؤولين للربط والتنسيق بين المنظمات ببعضها البعض.

وعليه فقد عارضت ست 06 دول أوروبية أعضاء بالناتو على استبعادها من مناقشات إنشاء القوات الأوروبية المستقلة ESDI، لكونها ليست أعضاء بالإتحاد الأوروبي، حيث أبدت كل من جمهورية التشيك، والمجر وبولونيا، وأيسلندا والنرويج وتركيا استيائها باعتبار استبعادها من تلك المناقشات يفتح الباب أمام تضارب الاختصاص بين حلف شمال الأطلسي والقوة التي شكلت سنة 2003 قوات الرد السريع الأوروبية [1].

كما أنه من ناحية أخرى تعارض معظم الدول الأوروبية برنامج **الدفاع الصاروخي الأمريكي** وتراه دافعا للتوتر الأمني حيث أنه يحفز روسيا على الدخول في سباق جديد للتسلح مع الولايات المتحدة أو تتراجع عن الخطوات التي تم إحرازها في مجالات عدم الانتشار النووي، وإن كان هذا الإتفاق الأوروبي هو مؤشر جيد في توحيد التصورات بشأن الخطر الأمريكي على القارة العجوز.

كذلك فإن التوسيع في المهام غير العسكرية للمؤسسات الأمنية مع استحداث مهام جديدة أو تفعيل مهام كانت غير مستخدمة إبان الحرب الباردة، وقد تمثل هذا بشكل واضح في توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي وما أثير حول غلبة الاعتبارات السياسية في اختيار العضوية أو الأعضاء الجدد من ناحية، والتغيرات التي طرأت على العقيدة العسكرية بتبني مفهوم المصالح الأمنية الذي يعتبر مفهوم أكثر شمولا وأكثر غموضا في نفس الوقت من ناحية أخرى.

ونتيجة لذلك فإن الطرح الأوروبي لفكرة تحقيق هوية أوروبية للدفاع والأمن، هو مطمح صعب المنال على الأقل في المدى القريب أو المتوسط، إضافة إلى هذا هناك عدة صعوبات وتحديات قد تعوق من دور الإتحاد الأوروبي في النظام الدولي منها مايلي:

[1] - عماد جاد: مرجع سابق ، ص 108.

1- عدم وجود تجانس بين الشعوب الأوروبية يجمعها تحت هوية مشتركة كما جمعتها المصلحة وهذا ما جعل بعض من تلك الشعوب تقف في وجه إستكمال الوحدة السياسية للإتحاد[*]برفضها الدستور الأوروبي، [**] خاصة مع بروز اتجاهين داخل الإتحاد حول هذه المسألة هما كالآتي:

أ- **الاتجاه الأول**: ينادي بولاء كل شعب لمؤسساته والقوانين التي تحكم مجتمعه وهو الاتجاه القومي.

ب- **الاتجاه الثاني**: ينادي بضرورة بروز الإثنية في تحديد الهوية الوطنية[1].

كما أن اختلاف الثقافات في أوروبا يعد من أكبر التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي حيث قال"**جان مونيه**" الذي يعد أحد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي:" **لو أتيحت لي فرصة بناء أوروبا من جديد لكنت قد ركزت على الثقافة وليس الإقتصاد**"[2].

إن وجود عدة عرقيات في أوروبا بالإضافة إلى 15 مليون مسلم ذو ثقافة غريبة عن الثقافة الأوروبية السائدة في أوروبا، أمر يقلق بعض الأطراف في الاتحاد، ومن المحتمل أن يرتفع العدد إذا أصبحت تركيا عضو في الاتحاد بملاينيها السبعين، مما يؤدي إلى ازدياد التناقض الثقافي وخاصة من دولة فرنسا الرافضة لهذا الانضمام.

لقد أنفق الاتحاد أكثر من 500 مليون **أورو** على السياسة الثقافية في أوروبا من أجل حل هذه المعضلة، ومن أجل تقريب الثقافات الأوروبية المختلفة داخل الاتحاد، على أساس وجود ثقافة **الموزاييك** في أوروبا، حيث توجد تقريبا 15 لغة مستعملة بين شعوب دول الاتحاد، وفي استطلاع للرأي العام وافق 38 % فقط من الذين شملهم الاستطلاع من مواطني دول الاتحاد على وجود ثقافة أوروبية موحدة في أوروبا.[3]

---

[*]- الاتحاد الأوروبي لا نقصد بالوحدة السياسية، أن يصبح دولة فيدرالية ولكن نقصد بالوحدة السياسية هي إمكانية إصدار قرارات مشتركة موحدة في المسائل السياسية الداخلية وعلى مستوى السياسة الخارجية.

[**]- رفض الدستور الأوروبي في فرنسا وهولندا أرجعه الكثير من المراقبين إلى فقدان مصداقية الأنظمة الحاكمة في كلا البلدين نظرا للسياسات الداخلية المنتهجة والتي مست الطبقات المتوسطة والفقيرة والعمالية وليس بسبب الانتماء والهوية الضيقة.

(1) - Peter Van Haw, **Identity Beyond The State**. **The case of Europe** : http:// www.vanhap .naishall center.corg.asp/sseies/article.22/07/2006 .

(2) - Carla Power, **Who Are We** ? News Week,23/12/2002.

(3) - Ibid .

ولهذا فقد ركز اليمين الأوروبي خلال الانتخابات البرلمانية في الدول الأوروبية وخاصة في فرنسا على التناقض بين الثقافة الغربية والثقافة الإسلامية، وطالب بطرد المهاجرين العرب والمسلمين من أوروبا.

2- مشكلة الخلافات التاريخية بين دول الاتحاد، والتي أدّت إلى حرب السنوات المائة والحربين العالمتين الأولى والثانية خاصة بين فرنسا وألمانيا وبريطانيا، القوى الكبرى التقليدية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[*]. وهذا الاختلاف أثر في موقف كل دولة في سياستها داخل الإتحاد، فإن ألمانيا تريد توسيع الاتحاد وتحويله إلى شبه فدرالية بعد إنضمام دول أوروبا الوسطى والشرقية ليصبح كالاتحاد الأمريكي، رغم تصريح **أنجيلا ماركل** المستشارة الألمانية "**بأن ألمانيا لا تفكر بذلك**"

أما فرنسا فهي من المتحمسين للإتحاد كقوة وفاعل دولي، وبالنسبة لبريطانيا لازالت متخوفة ولم تندمج كليا في الإتحاد الأوروبي، وبالخصوص أنها لا زالت متحفظة على استعمال عملة **اليورو** بدلا من الجنيه الاسترليني [**]

3- مشكلة النمو السكاني في الاتحاد، بسبب ارتفاع نسبة الشيخوخة في أوروبا وانخفاض معدل النمو السكاني، ففي فرنسا هناك 10 ملايين فرنسي ممّن يتجاوز سن السبعين سنة، وسيرتفع عددهم عام 2020 ليصل إلى 15 مليون حسب توقع بعض المراقبين.

وكذلك تراجع عدد سكان دول الاتحاد خلال السنوات العشرين القادمة، ففي ألمانيا سيتراجع عدد الألمان من 80 مليون حاليا إلى 60 مليون عام 2020 وسينخفض عدد سكان الاتحاد من 500 مليون إلى 450 مليون بعد مائة سنة، ومن المعروف أن عدد سكان فرنسا في مطلع القرن 20 (1900م) كان ثلاثة أضعاف عدد سكان المكسيك، وألمانيا ثلاثة أضعاف سكان البرازيل، أما مطلع القرن الحادي والعشرين فقد أصبح عدد سكان المكسيك أكبر من عدد سكان

[*]- وزير خارجية ألمانيا جوشكافيشر يقول:" **إن القوانين العدوانية لسياسة القوة في أوروبا قد ألغيت وحدث ما هو أعجب من الجغرافيا السياسية حيث جلس الأسد الألماني على العشب إلى جانب الحمل الفرنسي".**

[**]- **توني بلير**: دعا إلى قيام أوروبا القوية (super power) وليس دول قوية (super states) داخل الاتحاد ،وقال إن مشتقبل بلاده سيكون داخل أوروبا،وقد طالب بإجراء إصلاحات داخل الاتحاد وإنهاء العداء ضد الولايات المتحدة الأمركية في الاتحاد؟.

فرنسا وألمانيا وسكان البرازيل أكبر من عدد سكان **(ألمانيا ،فرنسا، بلجيكا والنمسا والسويد)** مجتمعة.

بالمقارنة مع دول العالم، فإن 20% من سكان العالم كانوا يعيشون في القارة الأوروبية قبل مائة عام وانخفضت النسبة لتصل الآن إلى 12% فقط ومن المتوقع إذا استمر انخفاض معدل السكان في أوروبا أن تصل النسبة في عام 2050 إلى 7% فقط.[1]

4- المشكلة الدستورية الخاصة بكيفية انتخاب **رئيس الاتحاد**، والتي طرحت في الدستور الأوروبي الذي أعد سنة 2003، فهل سيتم انتخابه في كل دولة مباشرة من المواطنين، أو عن طريق المجالس التشريعية المنتخبة في دول الاتحاد؟ أو من خلال البرلمان الأوروبي ؟.

وكذلك هل سيتم انتخاب **وزير الخارجية ووزير الدفاع** مع رئيس الاتحاد كي يكون لأوروبا الموحدة سياسة خارجية ودفاعية موحدة، وذلك كما أقره الدستور الأوروبي الذي لا يزال قيد التصديق، حيث اعتبر أن آليات المؤسسات التي كانت تعمل في الاتحاد عندما كان عدد الأعضاء فيه 15 دولة ستكون مختلفة مما عليه عندما تعمل وعدد الدول الأعضاء فيها 27 ابتداءا من جانفي 2007.

5- غياب إجماع وموقف موحد بين القيادات السياسية الرسمية في أوروبا، حول القضايا الدولية خاصة ما بين الدول الكبرى في الإتحاد، المتمثلة خاصة في ألمانيا المتجهة شرق أوروبا المجال الحيوي التقليدي لها، وفرنسا المتجهة نحو جنوب المتوسط كذلك المجال الحيوي التقليدي لها وبريطانيا نحو دول **الكومنولت** (Common Wealth) إضافة لتحالف استراتيجي لبريطانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص السياسة الخارجية الأوروبية، الأمر الذي انعكس على عملية صنع القرار داخل مؤسسات اتخاد القرار في الإتحاد، إضافة إلى تخوف الدول الصغرى من سياسة الدول الكبرى في الاتحاد واختيار أمريكا بديلا عنها.

1- أحمد نوفل، **تحديات الإتحاد الأوروبي** www.elsiyassa.org.20/10/2004 // : http -

إضافة إلى عدة خلافات و مشاكل إقتصادية بين الدول الأوروبية كالمسألة الزراعية بين ألمانيا وفرنسا وبين بريطانيا وهولندا حول مسألة الانفاق الزراعي، والدعم بالنسبة لمزارعين دولة على حساب مزارعين دول أخرى.

وعليه فإن هذه الصعوبات والتحديات التي واجهت وتواجه الإتحاد الأوروبي، سواء كانت داخلية أو خارجية متعلقة بدور أمريكا أو روسيا وغيرهم من القوى الكبرى في النظام الدولي، تبقى لها الأثر الكبير على عدم إيجاد وتوفير سياسة مشتركة ودور ريادي خاصة في مجال السياسة الخارجية والأمن المشترك.

ونتيجة لذلك نستطيع أن نلاحظ ملاحظة مهمة جدا تتمثل في أن أوروبا تتفاعل مع الوضع وليست ساكنة، صحيح أنه لا يوجد للإتحاد الأوروبي ميكانيزم في التعامل مع مسألة الانفراد الأمريكي بالسيطرة على النظام الدولي، لكن هناك تفاعل واضح مع هذه الظاهرة، وذلك لأن الإتحاد يدافع عن نفسه بشكل ذكي، صحيح أن التحكم في النفط في السنوات الأخيرة بعد حرب العراق2003 هو لصالح أمريكا، غير أن هناك صعود ملازم للعملة الأوروبية " **اليورو**" أمام الدولار.

وبالتالي قد يتحصل الإتحاد الأوروبي على النفط، بأسعار قد تعتبر معقولة نتيجة فارق **سعر الصرف** بين الدولار والأورو، كما حدث سابقا وكما قد يحدث في المستقبل إن استقرت الأوضاع المالية والاقتصادية في أوروبا، بعد رياح الأزمة المالية التي لازالت تداعياتها السلبية على أوروبا لغاية اللحظة.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية، في تنافس مع ثلاث أقطاب حاليا، وقد يخفف هذا من شدة الوطأة على الاتحاد الأوروبي وهي كالآتي.

القطب الأول: أوروبا نفسها لكن بدرجة أقل لأن فرنسا ساركوزي لم تعد مشاغبة ومناوئة للولايات المتحدة كفرنسا شيراك.

القطب الثاني: روسيا التي تحاول حاليا استعادة دورها في النظام الدولي، خاصة معارضتها الشديدة **للدرع الصاروخي الأمريكي** واستعراض قوتها في الأزمة القوقازية الأخيرة **(ضد جورجيا)**.

القطب الثالث: الصين وهي الظاهرة الاقتصادية والبشرية الكبرى التي تهدد الإقتصاد الأمريكي.

ومع تنافس وتفاعل هذه الأقطاب يمكن أن يتوجه النظام الدولي للتعددية بدلا من الأحادية ، الأمر الذي يساعد الإتحاد الأوروبي، لأخذ هامش مناورة في مسعاه لتحقيق سياسة خارجية مستقلة عن التوجيه والتأثير الأمريكي.

المطلب الثاني: حالة حرب العراق 2003

أولا: بداية الاهتمام بالعراق

شهد العالم العربي مآسي وويلات متعددة في القرن 20 بدءا بالاستعمار الأوروبي و انتهاء بقيام أنظمة ديكتاتورية جلبت التخلف لشعوبها، ومن بين هذه الدول العربية نجد العراق مهد الحضارة العربية الإسلامية وحضارات أخرى دامغة في التاريخ.

إن العراق دولة عربية مسلمة لها خصائص متميزة عن باقي الدول العربية أو بقية دول العالم وذلك نتيجة التعدد العرقي والديني بالإضافة إلى البعد الحضاري والبعد الاقتصادي والمتمثل أكثر شيء في "**النفط**" أو ما يسمى "**بالذهب الأسود**".

لقد دخل العراق في طي النسيان مدة أربع قرون تقريبا وذلك نتيجة تواجدها ضمن الدولة العثمانية أو كما يقول البعض تحت الاحتلال العثماني من 1534 إلى 1917، السنة التي احتلت فيها بريطانيا بغداد، وازدادت أهمية العراق بالنسبة للقوى العظمى آنذاك بعد اكتشاف الثروات النفطية، مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وكانت نفس الفترة التي قدمت فيها "**عصبة الأمم**" (SDN) "SOCIETE DES NATIONS" الوصايا لبريطانيا على العراق. [1]

ومنه ظهرت عدة ثورات عراقية ضد الاستعمار البريطاني كثورة 1920 وكذلك ثورة **الأمير فيصل ابن شريف حسين**، مما جعل البريطانيين يتخذوا موقفا بضم الأقاليم الثلاثة لدولة ما بين النهرين التي كانت تحت الحكم العثماني وجعلها دولة واحدة وهذه الأقاليم هي كالآتي:

1- في الشمال إقليم الموصل أين يتواجد الأكراد.
2- الوسط، إقليم بغداد أين يتواجد ويعيش المسلمين العرب السنّيين.
3- الجنوب أين يعيش المسلمين العرب الشيعة وذلك في مدينة أو إقليم البصرة.

[1] - Brice Soccol, Op.Cit, p. 337-339.

لكن ورغم حصولها على الاستقلال سنة 1932 ظهرت صعوبات كثيرة في التعايش بين مختلف الإثنيات أو الطوائف الدينية.

سنة 1968 حزب البعث استولى على السلطة وصدام حسين أصبح الرجل الثاني في العراق بعد **الرئيس البكر**، هذا النظام الذي أمّم الشركات الكبرى العراقية وعزز هيمنته بطريقة دكتاتورية **(مخابرات، إعدامات، اغتيالات، وكذلك حصار الشيعة والأكراد)**.

أما سنة 1979 وبالضبط في 16 جويلية، أصبح صدام حسين رئيس دولة العراق، وبدأ حكمه بعدم الاعتراف **باتفاق الجزائر** 1975 الموقّع مع إيران لإنهاء النزاع معها حول "**شط العرب**" وبالتالي أدخل صدام حسين بلاده في حرب ضد إيران دامت 08 سنوات(*) مدعوما بالولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي حولت مساندتها لإيران **الشاه محمد رضا بلهوي**، نتيجة انتصار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الخميني، حيث بدأت في تدعيم العراق لإسقاط نظام الخميني والتهديد الإسلامي.

حتى توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في سنة 1988 لا يوجد خاسر أو رابح بالنسبة للطرفين، لكن الخسارة الكبرى كانت في إضعاف قدراتهما العسكرية وتواجد الغرب في المنطقة لأسباب أمنية واقتصادية أهمها مسألة النفط، وبهذا أصبح صدام حسين الرجل الذي يهدد أمن المنطقة.

ثانيا: أسباب ومراحل الحرب:

أ- أسباب الحرب:

بعد نهاية الحرب **العراقية-الإيرانية** بسنتين وبالضبط في 02 أوت 1990 غزت القوات العراقية **الكويت**، معلنة بذلك عن بداية حرب ثانية في المنطقة رغم أن الحرب الأولى لم تنطفئ بعد، وذلك راجع لأسباب عديدة أهمها ما هو متعلق بالأطراف الخارجية الدولية لترتيب المنطقة وخلق نظام إقليمي جديد فيها، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

* - انتهت الحرب في 06 أوت 1988 وخلفت 300 ألف قتيل وأكثر من مليون جريح من الطرفين (العراقي والإيراني).

1- حماية حقوق الإنسان في العراق وإسقاط النظام الديكتاتوري بقيادة صدام حسين.

2- محاولة صدام حسين التخلص من الديون الكبيرة التي خلفتها الحرب **العراقية-الإيراني** والتي أغلبها من مصدر كويتي، بالإضافة إلى الاستيلاء على آبار النفط الكويتية.

3- محاولة العراق التوسّع في المنطقة وقيادتها بالبروز كقوة إقليمية.

4- أهداف الولايات المتحدة بالدرجة الأولى والدول الغربية بالدرجة الثانية للسيطرة على عصب الاقتصاد الدولي وهو النفط.

5- حماية إسرائيل من أي قوة تبرز في منطقة الشرق الأدنى أو الأوسط، والعراق كانت تمثل هذه القوة.

6- تخوف دول الخليج من القوة العراقية، وبالتالي استدعاء الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية) وإعطائها شرعية أكثر من الأمم المتحدة.

مجمل هذه الأسباب وغيرها أدت إلى توتر في العلاقات **الخليجية-العراقية** من جهة والعلاقات **العراقية- الأمريكية- الأوروبية** من جهة أخرى، وعلى مدى ثلاثة عشر سنة من التوتر بين هذه الأطراف، قررت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003 غزو العراق والانفراد بالمنطقة على حساب الحليف الأوروبي، مما جعل الأمور تتضح حول نوايا أمريكا من الحصار الطويل للعراق لدى الإتحاد الأوروبي.

ثالثا: مراحل الأزمة قبل الحرب

إن حرب الخليج الثانية، تعد من أهم الأزمات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، ممهدة لحرب ثالثة سنة 2003 وذلك نتيجة حسابات مختلفة لأطراف متعددة، كان المنتصر فيها هو الطرف الأمريكي على حساب الطرف الأوروبي والعربي الإسلامي، وكذلك الفواعل الدولية الأخرى كالصين وروسيا، هذه الحرب الثالثة التي غيرت كثيرا من بنية النظام الدولي وفي التحالفات الإستراتيجية لما قبل نهاية الحرب الباردة.

لقد مرّت الأزمة العراقية، مع المجتمع الدولي عموما ومع الولايات المتحدة على وجه الخصوص، بعدة مراحل قبل أن تندلع الحرب، حيث كان لكل مرحلة خصائصها من التوتر أو التهدئة، وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: من 1990 إلى 1995:

هذه المرحلة جاء فيها الرد من المجتمع الدولي أو بما يسمى قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتحت وصاية **الأمم المتحدة** على الغزو العراقي للكويت، وسميت هذه الهجمة على العراق "**بعاصفة الصحراء**" واستمرت الحرب حتى 30 أفريل 1990، [*] حيث أعلن الرئيس "**جورج بوش الأب**" عن إعلان وقف إطلاق النار بين القوات العراقية وقوات التحالف الدولي بعدما انسحبت القوات العراقية من الكويت.

في تلك الفترة لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على الانفراد بالمسألة وكذلك احتلال العراق لسببين هامين:

1- التحالف **الأمريكي-الأوروبي**، لا يزال قويا لأن نهاية الحرب الباردة لم تتعدى السنتين ولم يكن في مقدور أمريكا الانفراد والخروج عن الشرعية الدولية.
2- ليس هناك أسباب حقيقية تسمح باحتلال العراق مباشرة، حيث كانت الحرب هي مجرد إخراج معتدي من أراضي اغتصبها بالقوة وفقط، وليس هناك اتهامات أخرى موجهة للعراق.

لكن حرب الخليج الثانية سمحت لأمريكا بالتغلغل في المنطقة أكثر، عن طريق تعزيز قواتها وربط المنطقة بنظام أمني جديد يعزز النظام الأمني **الأمريكي- الخليجي القديم**، وذلك على حساب بقية الدول الحلفاء.

* - انتهت الحرب في 03 أفريل 1991 بعد 03 أشهر من القتال وذلك عن طريق قرار مجلس الأمن رقم 687.

في نفس هذه المرحلة سلّطت على العراق عدة عقوبات اقتصادية ومالية وتجارية وعسكرية[*]، أدت بالشعب العراقي إلى العيش في ظروف معيشية صعبة للغاية بالإضافة إلى نقص الأدوية ممّا أدى إلى تدهور في الظروف الصحية للشعب العراقي.

المرحلة الثانية (1995- 2001):

من أجل أسباب إنسانية نتيجة تدهور الوضع الإنساني في العراق من جرّاء الحصار الاقتصادي أصدرت سنة 1995 الأمم المتحدة وعن طريق قرار مجلس الأمن رقم 986 القاضي بما يسمى "**النفط مقابل الغذاء**"، وذلك ببيع النفط العراقي بنسب محدودة لشراء الغذاء والدواء، وهو الأمر الذي فتح المجال لمفاوضات جديدة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة بخصوص دخول مفتشين أمميين للبحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، حيث سمحت هذه الأخيرة بدخول المفتشين الدوليين واستجابت لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الثالثة: 2001-2003:

وهي المرحلة التي أعطت للولايات المتحدة الأمريكية فرصة القيادة والتزعم للنظام الدولي بما سمي **بالحرب على الإرهاب** على إثر تدمير برجي التجارة العالمية في نيويورك 2001، مما أدى إلى تدخل أكبر ولهجة أكثر تشددا من طرف أمريكا باستعمال القوة ضد العراق منفردة، حتى وإن لم يكن هناك تأييد عالمي. وهذا ما أدى بها إلى خوض حرب **أفغانستان** ضد **نظام طالبان**، وكذلك بداية التصرف بصورة انفرادية واقصائية لشركائها الأوروبيين.

وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية وعبر ثلاثة عشر سنة[**]، حضرت وخططت للحرب على العراق والسيطرة على النفط العراقي، وبعده النفط العربي ككل نتيجة تواجدها وارتباطها الأمني بالمنطقة.

*- قرار مجلس الأمن 661 يفيد تسليط حضر اقتصادي وعسكري على العراق.

** - ثلاثة عشر سنة من التخطيط لا يقصد به أن أمريكا بدأت تخطط لتواجدها في منطقة الخليج مع اجتياح القوات العراقية للكويت بل أن الولايات الأمريكية ومع خروجها كقوة عالمية كبرى بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تخطط لتحل محل القوى التقليدية في مناطق نفوذها وهي تعلم أن شريان الاقتصادي الدولي هو النفط.

رابعا: الموقف الدولي والأوروبي:

أ- الموقف الدولي:

سوف نختصر الموقف الدولي في ثلاثة مواقف رئيسية هي: الموقف الروسي، موقف الأمم المتحدة، وموقف العالم العربي الإسلامي.

1- الموقف الروسي:

لقد اتبعت روسيا الفدرالية بعد نهاية الحرب الباردة، سياسة اللعب على التناقضات بين الفواعل الدولية، وذلك محاولة منها تفريق هاته القوى كي تحفظ مكانتها على الأقل في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا، كما أنها تفضل كثيرا معادلة تعدد الأقطاب. وبالتالي دخلت في تحالفات مع الصين والاتحاد الأوروبي للتقليص من الهيمنة الأمريكية، وكانت في معسكر الرافضين للحرب على العراق، ومتابعة الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة.

لكن ما كان متوقعا من الموقف الروسي هو الذي حدث، فإن روسيا كانت أضعف لهجة من فرنسا في انتقادها لواشنطن، وبالتالي ما كان العراق لينتظر تحركا روسيا فهي لم تحمي صربيا من ضربات الأطلسي ولم تحمي **ميلوزوفيتش**، كما أن الاتصالات بين واشنطن وموسكو لم تنقطع طيلة الأزمة، وهذا ما جاء على لسان الرئيس الروسي السابق **فلاديمير بوتين**:" **على أن روسيا تريد الشراكة مع أمريكا وليس الخصومة**".[1]

إن روسيا تعاني مشاكل اقتصادية وسياسية، وهي تحاول بناء اقتصاد رأسمالي متقدم وهي بحاجة إلى الاستثمارات الأمريكية والمساعدات الأوروبية، رغم مصالحها المهمة مع العراق، فإنها لم تستطع أن تغير رفضها المبدئي القوي للغزو الأمريكي للعراق إلى إجراءات تمنع ذلك الغزو أو تحول دون تحقيقه لمكاسب استراتيجية أمريكية.

هذا ما يجعلنا نعتقد أن روسيا الفدرالية ليس لها القدرة حاليا على الاعتراض لمسيرة أو حركة هيكل النظام الدولي نحو هيكل الأحادية القطبية، رغم عدم قبولها بذلك.

[1]- BRICE SOCCOL, OP.CIT, P. 350.

2- موقف العالم العربي الإسلامي

إن موقف العالم العربي والإسلامي كان مشابها لجميع مواقفه في القضايا الحساسة (فلسطين الشيشان، كوسوفو، البوسنة) وغيرها من القضايا التي تهم العالم العربي والإسلامي، حيث كان موقفا متخاذلا، يتحدث عن الامتثال إلى الشرعية الدولية، بل بعض الدول اتخذت أسلوبا معاديا من العراق وفتحت أراضيها للقواعد الأمريكية لضرب العراق منها، لأنه في الحقيقة ما كانت أمريكا لتحقق نصرا على العراق، لولا فتح الأراضي العربية الإسلامية للجنود الأمريكيين، وبالتالي كان موقفا صامتا وفي بعض الأحيان منددا عن المأساة الإنسانية وليس عن اغتصاب أرض عربية إسلامية.

3- موقف الأمم المتحدة:

إن الأمم المتحدة عند الكثير من الباحثين تعتبر منتهية ولا تصلح لإدارة النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين، ويجب تجديد مبادئها وإدخال إصلاحات عليها لأنها لا تتلاءم والمعطيات الجديدة في النظام الدولي الجديد، بل ويعتقدون أن أسباب بقائها لحد الآن، أنها لا تزال وسيلة فعالة لخدمة مصالح القوى الكبرى.

إن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على قرارات المنظمة العالمية، جعل هذه الأخيرة أسيرة لسياسات واستراتيجيات وأهداف أمريكا، وبالتالي لا توجد أزمة في العالم إلا ولوائح الأمم المتحدة خاضعة لأهداف القوى الكبرى، هذا ما كان بالضبط في مسألة الحرب على العراق حيث استخدمت الأمم المتحدة في بداية النزاع **العراقي-الأمريكي** لخدمة مصالح أمريكا، لكن في إثر معارضة الدول الكبرى للحرب على العراق وخروج أمريكا عن الشرعية الدولية، لم تحرك المنظمة ساكنا حيال التصرف والسلوك الأمريكي، بل على العكس فهي أعطت شرعية لاحقة بعد نهاية الحرب لأمريكا. [*]

[*] - إن الملاحظ من المعارضة الشديدة للقوى الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية على عدم الحرب على العراق، أن هذه المعارضة لم تكن داخل الأمم المتحدة، بل خارجها وهو ما يستدعي القول أنها كانت معارضة عقيمة سواء من فرنسا أو روسيا أو الصين، حيث لم يستعمل حق النقض من أي طرف من الأطراف داخل مجلس الأمن.

وبالتالي فإن الأمم المتحدة وقفت عاجزة ولم تحرك ساكنا في حل الأزمة، كما وقفت عاجزة في عدة قضايا أخرى، نتيجة الغطرسة الأمريكية التي فسرت القرار الأممي "1441" الصادر من مجلس الأمن، على أنه قرار يكفي لإدانة العراق وإعلان الحرب عليها وقد أيدتها بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا ورفضته كل من فرنسا وألمانيا والصين وروسيا، والجدول التالي يوضح أهم قرارات الأمم المتحدة بشأن العراق والتي كانت جلها بإيعاز أمريكي منذ بداية الأزمة:

جدول رقم:12 **أهم لوائح مجلس الأمن المتخذة بشأن العراق**

اللائحة	التاريخ	المضمون
660	02 أوت 1990	مجلس الأمن يدعو العراق للخروج فورا من الكويت
661	06 أوت 1990	مجلس الأمن يقرر فرض حظر اقتصادي، عسكري ضد العراق
687	03 أفريل 1991	وقف إطلاق النار ودعوة العراق لتفكيك أسلحة الدمار الشامل وتكوين لجنة خاصة من الأمم المتحدة بذلك (UNSCOM)
986	14 أفريل 1995	لائحة النفط مقابل الغداء هي لأسباب إنسانية وقوبلت بالرفض من طرف العراق في البداية
1153	13 فيفري 1998	مجلس الأمن يمدد اللائحة 986 (النفط مقابل الغذاء) مما يجعل العراق قادر على استيراد كل 06 أشهر من الغذاء ما يقارب 502 مليار دولار من البترول
1441	08 نوفمبر 2002	مجلس الأمن يأمر صدام حسين بتدمير كل أسلحة الدمار الشامل
1454	30 ديسمبر 2002	تشديد العقوبات على العراق
1472	28 مارس 2003	مجلس الأمن يقرر ضرورة توفير المساعدات الإنسانية للشعب العراقي في كل أرجاء البلاد
1483	22 ماي 2003	مجلس الأمن يرفع العقوبات على العراق وتمديد فترة النفط مقابل الغذاء لـــ 06 أشهر أخرى
1511	15 أكتوبر 2003	الإدراة العراقية تسير عن طريق الإدارة المؤقتة العراقية
1538	21 أفريل 2004	تنصيب لجنة للتحقيق في تسيير برنامج "النفط مقابل الغذاء"

المصدر BRICE SOCCOL, RELATIONS INTERNATIONALES, PARIS : EDITIONS PARADIGME, 2006, P 348.

ومنه فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد من اختصاصها تفسير القرارات واللوائح التي تصدر عنها، وإنما أمريكا هي التي تخضع كل القرارات لتفسيرها الخاص، وبناء عليه تدخلت في العراق ضاربة الشرعية الدولية، ومعلنة عن عقم الأمم المتحدة وغيابها المطلق عن اتخاذ قرارات مصيرية وتسوية القضايا والأزمات الدولية المصيرية.

ب - موقف الاتحاد الأوروبي:

إن الأزمة العراقية وما خلفته من تداعيات على النظام الدولي أظهرت اختلافات كبيرة و شقاقات داخل الاتحاد الأوروبي لم تظهر سابقا في أي أزمة واجهت الاتحاد الأوروبي سواء في أزمة "**البوسنة**" أو "**أزمة كوسوفو**"، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى توسيع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق(*) وكذلك توسيع الحلف الأطلسي بالإضافة إلى النية الأمريكية بالتفرد في قيادة النظام الدولي وعزمها على تفريق صف الاتحاد الأوروبي، بما يخدم مصالحها.

إن الاتحاد الأوروبي انقسم على نفسه إزاء الحرب العراقية بين مؤيد ورافض للحرب، حيث شاركت بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا و الدانمرك ودول أوروبا الشرقية، الأعضاء الجدد في الحلف الأطلسي كحلفاء للولايات المتحدة، بينما عارضت فرنسا وألمانيا وبلجيكا تلك الحرب، وهذا بالرغم من أن الأزمة ليس لها طابع ديني أو حضاري مثل ما كانت حرب البوسنة أو كوسوفو.

إن ذلك الانقسام يجعلنا نجزم بأن دول الاتحاد الأوروبي ليست مقتنعة لحد الآن أن أساس قوتها هو الاتحاد فيما بينها، على الأقل بعض الدول وهي دول كبرى داخل الاتحاد، كبريطانيا أو إيطاليا وتعتقد أن مصلحتها هي مع الضفة الأخرى للأطلسي ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

إذن جانب **المصلحة الضيقة** في الاتحاد الأوروبي، له نفس القوة إلى جانب العامل **الديني-الثقافي**، كما أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعلى قوتها وشدة تنظيمها لم تستطع احتواء اهتمامات الدول الأوروبية، حيث بقيت اهتمامات كثيرة ومتعددة خارج الاتحاد، سواء في

*- التوسيع جاء في 2004، "انظر الفصل الثاني".

مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية أو اهتمامات الدول الكبرى بمجالات نفوذ خارج إطار الاتحاد، كمشروع **ساركوزي الإتحاد من أجل المتوسط** أو اهتمامات ألمانيا **بأوروبا الشرقية**.(*)

لكن ورغم هذا فإن الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي، أكد على ضرورة تنفيذ العراق قرارات مجلس الأمن وعودة المفتشين للتأكد من عدم حيازته أو سعيه لصناعة أسلحة الدمار الشامل، وإن كان الاتحاد يعارض مبدئيا بجميع دوله اللجوء للقوة، فهو يشترط أن تتم أي عملية عسكرية بتفويض من مجلس الأمن.

كما يرى البرلمان الأوروبي، أن أي عمل يجب أن يتم في إطار قرارات مجلس الأمن وطالب الكثير من نوابه، بضرورة رفع العقوبات على العراق ودمقرطته، لكن المواقف الأوروبية كان يكتنفها بعض اللبس، عندما يصر الأوروبيون على قرارات مجلس الأمن كقاعدة أساسية للتعامل مع العراق، وفي الوقت نفسه يتحدثون عن تغيير النظام ولو بمفردات دبلوماسية (بعيدا عن الترسانة الحربية الأمريكية). (1)

لقد سقطت دول الإتحاد في تناقض، لأن تلك القرارات لا تنص على تغيير النظام العراقي لاكن يمكن القول أن هناك نوعا من الإجماع على معارضة العملية العسكرية المتوقعة ضد العراق من طرف أمريكا، في الموقف الأوروبي الرسمي.(**)

لكن ما لمس على أرض الواقع كان خلاف ذلك تماما، حيث انقسم الاتحاد الأوروبي على نفسه وتعددت المواقف خاصة بين القوى الكبرى فيه ما بين مدعم لأمريكا وللحرب، ورافض للحرب والتدخل الأمريكي بالقوة في العراق، وهنا **طبق نموذج قرارات مابين الحكومات** الذي يقضي بضرورة اتخاذ القرار **بالإجماع** داخل المجلس الأوروبي، ومن أهم المواقف المؤيدة للحرب هي:

---

*- انظر مطلب الاختلافات الأوروبية و وصناعة القرار في الفصل الثاني.

1- Brice Soccol, Op.Cit, p. 346.

- بعض نواب حزب العمال قبل إعلان الحرب طالبوا بمناقشة برلمانية للتصويت على إمكانية مشاركة بلادهم في عملية عسكرية ضد العراق ويعتبرون أن سياسة "بلير**" تجهض جهود تحقيق سياسة أوروبية مشتركة.

1-**بريطانيا**: التبني الكامل للرؤى الأمريكية في جميع الميادين، وكانت تمثل القوة الثانية في التحالف الغربي وترى في فرنسا و ألمانيا أنهما يريدان تقسيم التحالف التاريخي الأطلسي كما أنها متخوفة من التحالف **الفرنسي-الألماني** داخل الاتحاد، بالإضافة إلى الثقافة **الأنجلوسكسونية** والبعد الديني الذي يربطها بالولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي أصبحت بريطانيا تشكل استثناء في العلاقات الأوروبية-الأمريكية، وهذا الانسياق البريطاني لا يثير انتقادات العواصم الأوروبية فقط بل البريطانيين أنفسهم

2-**إيطاليا**: أعلنت موقفها على لسان وزير دفاعها أنها لن تشارك في عملية عسكرية ضد العراق إلا إذا ثبت لها أنه يصنع أسلحة نووية، ولكن حتى وإن قدمت لها أدلة على ذلك فإنها ستسمح للطائرات الأمريكية الحربية، باستخدام مجالها الجوي أثناء مهمتها في العراق، إذن كان تعاطف مصلحي إيطالي مع الولايات المتحدة الأمريكية على حساب جيرانها الأوروبيين، نظرا لحسابات سياسية محضة، كما أن إيطاليا تعتبر من دول الاتحاد الأوروبي الأكثر أطلسية بمعنى أنها تدافع بقوة على العلاقة العابرة للأطلسي.

أما عن الموقف الأوروبي الرافض للحرب فقد تمثل أكثر شيء في المحور الفرنسي الألماني.

1-**فرنسا**: من أبرز الرافضين والمعارضين للسياسة الأمريكية حيال العراق، فهي لم تشارك في مراقبة منطقتي الحظر الجوي التي أقامتها أمريكا وبريطانيا شمال و جنوب العراق من دون قرار من مجلس الأمن،(*)وتتفادى التعامل مع المعارضة العراقية في الغرب على عكس الدعم والتمويل الأمريكي لها، وكانت ترى أنه يجب استشارة مجلس الأمن قبل أية عملية جديدة لأنها كانت تعارض العمل العسكري ضد العراق.(**)

*- إقامة منطقة الحظر الجوي من طرف أمريكا وبريطانيا في شمال وجنوب العراق كان عملا خارج عن إطار الأمم المتحدة فهو تصرف خارج الشرعية، يتمثل في سياسة الواقع واستعمال القوة بالنسبة لأمريكا.

**- أثناء الحظر الاقتصادي على العراق أشارت أرقام أمريكية بأن المبادلات بين العراق وأمريكا في نمو متواصل، حيث الصادرات العراقية نحو أمريكا بلغت قيمة 6.1 مليار دولار عام 2000 مقابل 4.62 عام 1999، أما الواردات العراقية من أمريكا فقد ارتفعت من 9.5 مليار دولار عام 1999 إلى 10.30 مليار دولار عام 2000 وقد نددت فرنسا بالازدواجية في سياسة واشنطن.

كما أن فرنسا كانت متمسكة بثلاثة مستلزمات أساسية، أثناء دعمها للولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية 1991. وهي كما يلي:

الأول: المستلزم الإنساني حيال الشعب العراقي.
الثاني: أمن المنطقة الذي يستدعي عودة المفتشين.وبالتالي ضمان سلطة مجلس الأمن
الثالث: الاستقرار ووحدة العراق التي هي عنصر أساسي للوضع في الشرق الأوسط عموما

هذه المستلزمات الثلاث في الرؤية الفرنسية للمنطقة، راجع إلى الارتباط الوثيق للشركات الفرنسية النفطية بالعراق، إضافة أن الشركات التجارية الفرنسية، قد استفادت بعقود مهمة جراء **النفط مقابل الغداء.**

ومنه فإن نظرتها للمنطقة هي نظرة براغماتية محضة وليس بسبب مساندة القضايا العربية، تماما كما فعلت الولايات المتحدة في عملية إنقاذ مسلمي البوسنة وكوسوفو من القوات الصربية نتيجة مصالح حيوية في المنطقة ليس إلا.

كما عارضت فرنسا القرار الأممي 687 الذي ينص على فرض حصار بحري لمنع السفن القادمة من وإلى العراق من خرق الحضر، وذلك كإمكانية لإسقاط نظام صدام حسين، وقد اعتبرت فرنسا هذا القرار يمثل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية باعتباره عملا عسكريا.[1]

لقد كان سبب الخلاف الأمريكي- الفرنسي، حول مسألة الحرب على العراق، يكمن في مضمون مشروع القرار 1441 حيث كانت فرنسا تعتقد أن المفتشين الأمميين عن أسلحة الدمار الشامل **(اليونيسكوم)**، قد تمكنوا من تعطيل برنامج العراق النووي. أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت ترى أن المفتشين الأمميين غير قادرين على مراقبة المصانع النووية العراقية.

[1] - ثناء فؤاد عبد الله، **مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج**، السياسة الدولية ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 106، ص 17.

لذلك انتقل النقاش بين الطرفين إلى مجلس الأمن ليصبح صراعا سياسيا بأتم معنى الكلمة، وانتهى النقاش بقبول فرنسا للقرار 1441 خوفا من إمكانية انتقال الأسلحة الكيماوية إلى دول وجماعات متطرفة وأصرت على قبول السلطة العراقية بعودة المفتشين غير المشروطة بشرط عدم التدخل العسكري من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حيال أي مخالف للحكومة العراقية وكان ذلك في نوفمبر 2002.[1]

مع بداية سنة 2003 تعلن الولايات المتحدة الأمريكية أن العراق في حالة خرق للقرار 1441، لذلك يمكن استخدام القوة العسكرية ضده، الأمر الذي أدى إلى خلاف وتوتر كبير في العلاقات الأمريكية- الفرنسية، ربما لم يحدث مثله مند خروج فرنسا من قيادة أركان الحلف الأطلسي سنة 1966. ومنه لم تستطيع الولايات المتحدة استعمال القوة نظرا لهذا التعنت الفرنسي.

لذلك وفي فيفري 2003 غيرت الولايات المتحدة خطابها حول أسباب محاولة إسقاط نظام صدام حسين، من وجود أسلحة الدمار الشامل إلى العمل على تأسيس ديمقراطية نموذجية في الشرق الأوسط، حيث انتقدت فرنسا هذا التوجه الأمريكي الجديد بقولها أن مسألة الإصلاح ، مسألة داخلية عراقية، بل وفي كل مكان آخر من العالم.[2]

وعليه قررت الولايات المتحدة في مارس ،2003 التدخل في العراق بالقوة العسكرية، من دون ترخيص آخر جديد من مجلس الأمن يجيز لها التدخل في العراق، وكان آخر رد فرنسي على الواقعية الأمريكية، يتمثل في مناداتها بإرجاع سيادة العراق، عبر وضع حكومة مؤقتة بدلا من وضعية الاحتلال الأمريكي. [3]

وبالتالي فإن الموقف الفرنسي كان من أكثر المواقف الأوروبية مناهضة لسلوك الولايات المتحدة الانفرادي، على حساب العلاقات الأطلسية الودية والمصالح العديدة التي تربط الطرفين.كما أن الدعم الفرنسي لأمريكا دوما نسبي ومشروط، كما كان الشأن في بداية الحملة

[1] - فؤاد نهرا، **دول الإتحاد الأوروبي والحرب الأمريكية على العراق**، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية ، العدد 111، صيف 2003،ص139.

[2] -هدى راغب عوض، **السياسة الإنفرادية الأمريكية في مواجهة العمل المشترك الأوروبي**،السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 152،، أفريل 2003، ص351.

[3] - المرجع السابق، ص 351-352.

على أفغانستان، لمّا ربطت مشاركتها بطبيعة الأهداف، بمعنى أنها تعارض توسيع الحرب لغير أفغانستان، لذلك اعتبرت فرنسا الحليف المتردد حيال السياسة الأمريكية. (*)

2-**ألمانيا**: أعلن المستشار الألماني **شرودر أن ألمانيا لن تشارك في الحرب على العراق ولو ماليا حتى إذا كانت تحت غطاء الأمم المتحدة**" (**) مضيفا "**أنها لم تعد بلدا يحل فيه الشيك أو الصك البنكي محل السياسة**" **وأعلن أن تقاسم العمل الذي يفرض على الألمان دفع فاتورة ولو كانوا غير جاهزين قد انتهى**" كما أن وزير الخارجية الألماني السابق **جوشكا فيشر** تساءل "**أين هو التهديد الذي يحدثوننا عنه؟**"، كما انتقد تغيير الأولويات من طرف أمريكا وقال: "**إن تسوية أزمة الشرق الأوسط أولى**".[1]

ونتيجة لذلك فإن ألمانيا كانت تعلم النية الحقيقية للولايات المتحدة ألا وهي محاولة السيطرة على النفط العراقي وليس الدفاع عن حقوق الإنسان والقضاء على الأنظمة الدكتاتورية، كما أنها تعلم أن السيطرة على النفط من طرف أمريكا ستكون ورقة رابحة مستقبلا في يدها كي تساوم الأوروبيين على الكثير من المسائل والقضايا الدولية الحساسة.(***)

أما عن المواقف المشتركة بين الدول الأوروبية الرافضة للحرب، فقد أعلنت كل من فرنسا وألمانيا وروسيا أنها تطالب عودة المفتشين الأمميين إلى العراق وترفض أي تدخل عسكري وهذا ما جاء بعد أحداث سبتمبر 2001، كما تبنّت نفس الدول الثلاثة في 10 فيفري 2003 إعلان مشترك يؤكد على "**إعادة إرسال البعثات الأممية التفتيشية وتكثيف قدراتهم الإنسانية والتقنية عبر كل الوسائل الممكنة،**" (****) وأكدت على أن الخيار العسكري سيكون هو آخر ما يلجأ إليه.

---

*- تقول فرنسا أن 70% من النفط العراقي المصدر يستهلك في أمريكا كما أن فرنسا لا زالت تتذكر احتكار الشركات الأمريكية لعقود إعادة إعمار الكويت بسبب الاجتياح العراقي لها سنة 1991 واستحوذت الشركات الأمريكية على أسواق ضخمة في الخليج في مجال التسلح خاصة.

**- إعلان شرودر كان في 05 أوت 2002.

1- Brice Socool, Op.cit, p.347.

***- في حرب الخليج الثانية عام 1991 دفعت ألمانيا 08 مليارات يورو للائتلاف الدولي، هذا ما يجعل ألمانيا تعارض أن تدخل حرب لا يعود عليها بفائدة.

****- في 14 فيفري 2003 أكد وزير الخارجية الفرنسي " دومنيك دوفليبان" Dominique devillepin أمام مجلس الأمن "**أن الخيار باستعمال القوة ليس له مبررا الآن**"

بالإضافة إلى ذلك إعلان "**شيراك وشرودر**" خلال قمتهما في سبتمبر 2002: " **بأنه على العراق تنفيذ قرارات مجلس الأمن والسماح بعودة المفتشين**"، وأكدا "**أن أي عمل ضد العراق يجب أن يكون بتفويض من مجلس الأمن**"[1]، كما حذرا من عواقب عملية كهذه، وكانت هذه القمة مناسبة لتأكيد محور **باريس-برلين** مقابل محور **واشنطن-لندن** إزاء المسألة العراقية[*]

وما بين محور الرافضين للحرب والمساندين للولايات المتحدة في الحرب على العراق داخل الاتحاد الأوروبي، ورغم الموقف الرسمي للاتحاد الذي ينص "**على ترك استعمال القوة ضد العراق كخيار أخير**" فإن الاتحاد الأوروبي قد بيّن للعالم انقساماته واختلافاته الشديدة وعدم قدرته على التحرك جماعيا في الساحة الدولية، وقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه قراراته الخارجية بشأن المس، وكم هي عديدة تلك الأطراف بما فيها دول كبرى في الاتحاد، ويبقى المبدأ الفرنسي هو أصل العلاقة **الأوروبية-الأمريكية** "**نعم ولكن...**" « D'ACCORD, MAIS... ».

خامسا: الدور الأمريكي في الحرب على العراق

بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية منتصرة سواء على دول المحور أو الحلفاء أنفسهم، وذلك بتغير موقع الريادة والزعامة من أوروبا بالنسبة للقوى التقليدية **(فرنسا وألمانيا)** إلى القارة الأمريكية عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية، ومباشرة بعد تسلم قيادة النظام الدولي بجانب الاتحاد السوفياتي بدأ التنافس بين القوتين من جهة وبين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أنفسهم من جهة أخرى.

إن الولايات المتحدة الأمريكية وبصفتها دولة عظمى، فإنها تنظر إلى مسافات بعيدة وبالتالي فإن منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي كانت من المناطق التي يجب أن تتواجد أمريكا فيها وبقوة رغم أن المنطقة هي منطقة نفوذ أوروبية تقليديا، وذلك راجع لسببين هامين هما كالآتي:

---

[1] - **Brice Socool**, Op.cit, p.346.

*- في الوقت الذي ساندت موقف فرنسا وألمانيا من الحرب على العراق، عدة دول من مجلس الأمن ومن خارج أوروبا نجد في الوقت نفسه وفي 30 جانفي 2003، ثمانية دول أعضاء في الاتحاد وعدد آخر من الدول التي ستنضم لاحقا للاتحاد وحاليا هي منظمة من دول أوروبا الشرقية تعلن مساندتها لأمريكا في حربها على العراق وهي **(بريطانيا، الدانمارك، بولونيا، هنقاريا، تشيكيا، البرتغال، إيطاليا، إسبانيا)** ،حيث وجدت فرنسا وألمانيا نفسيهما معزولتين في داخل الاتحاد الأوروبي.

1- منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي هما منطقتين يتواجد فيهما الكيان الصهيوني وبالتالي ضرورة حمايته من أي قوة تهدد وجوده.
2- منطقة الخليج العربي هي منطقة نفطية وهي قلب العالم وشريانه في المجال الاقتصادي.

وعليه بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالاهتمام بالمنطقة منذ قيادتها للنظام الدولي لمعرفتها بأهمية المنطقة، غير أن التكريس الحقيقي والفعلي الأول لهذه السياسة الاحتوائية للمنطقة تجلى في السبعينات نتيجة ربط الخليج أمنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث تولّت أمريكا تسليح دول الخليج والدفاع عنهم في اتفاق كان الرئيس الأمريكي السابق "**جيمي كارتر**" هو مهندسه، ونتيجة لذلك أصبحت منطقة الخليج هي منطقة تابعة للأمن الأمريكي.

ومع تواجد أمريكا في المنطقة بدأت تحرض وتساند طرف على آخر في المنطقة لزعزعتها لكي تضمن تدخل أكبر فيها وتجلّى ذلك في حرب الخليج الأولى ومساندة أمريكا **لعراق صدام** على حساب **إيران الخميني**، ممّا أعطى فرصة أكبر لتثبيت أقدام أمريكا في منطقة الخليج العربي.

بعد انتهاء حرب الخليج الأولى وبفترة وجيزة كما رأينا سابقا، اندلعت حرب خليجية ثانية هذه المرة العراق وصدام حسين هما أعداء أمريكا، بعدما كانا أصدقاء الأمس، هذا ما يوضح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تلعب على جميع الأوتار كي تستولي على المنطقة وعلى ثرواتها النفطية مهما كلف الأمر.

إن العراق نسي أو تناسى أن الكويت أو كل دول الخليج هم أطراف في اتفاق أمني مع أمريكا، وبالتالي أي اجتياح لدولة من هاته الدول إلا وستكون أمريكا هي المدافع الأول عنهم وهذا ما يثير الشكوك حول أسباب الاجتياح والحرب، هل تلقى صدام تطمينات من أمريكا بعد التدخل إن اجتاحت القوات العراقية الكويت ؟ ومنه جلب العراق إلى المصيدة الأمريكية، فإن كان هذا التوقع صحيحا أم خاطئا، فإن الحقيقة هي أن أمريكا خططت وبصورة ذكية للسيطرة على المنطقة لفترة طويلة.

بعد خروج القوات العراقية من الكويت وانتصار الحلفاء على العراق، استولت الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها الاستثمارية تقريبا على كل المشاريع والأسواق في الكويت على حساب الشركات الأوروبية، التي قدمت لأمريكا على الأقل المساندة الشرعية للتدخل في الصراع.

ومن هنا حفظت بعض دول الاتحاد الأوروبي الدرس، وعلمت علم اليقين أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على تهميش الاتحاد الأوروبي في المنطقة بل والعالم أجمع .

إن هذا الإقتناع الأوروبي بدا واضحا عندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة ومعها بريطانيا لقصف العراق، نتيجة رفض هذا الأخير دخول مفتشي الأمم المتحدة للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل دون قرار من **مجلس الأمن**(*) وبقى الحال على هذا المنوال حتى بداية سنة 2000. (**)

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ربط صدام حسين والعراق بالإرهاب ومحاولة إيجاد أدلة على علاقة صدام **بالقاعدة** لإعطاء شرعية أكثر للتدخل وضرب العراق، حيث صرح الرئيس الأمريكي **جورج بوش** في جانفي 2002 أن:"**العراق وإيران وكوريا الشمالية يكونون محور الشر و يهددون السلام في العالم.**" (***)

إن هذا التصريح أثار موجة استياء دولية وخاصة في الاتحاد الأوروبي، فقد اعتبر وزير خارجية فرنسا "**هوبير فيدرين**" آنذاك تعبير "**محور الشر**" **تبسيطا**،(****) و ذهب **كريس باتن** المفوض الأوروبي في نفس الاتجاه وإن بمفردات مختلفة ممّا استفز واشنطن حيث اعتبر **كولن باول** كلام **فيدرين** بخارا.

*- خافير سولانا، الممثل للسياسة الخارجية والأمن المشترك في الاتحاد الأوروبي يصرح أن " **أوروبا قوة مدنية وأمريكا قوة عسكرية**". كما صرح وزير الخارجية الفرنسي الأسبق "دومنيك دوفيلبان" : "**أن سياسة أمنية وحدها لن تقود إلى نظام عالمي سلمي ومستقر**".

- الهجوم **الأمريكي- البريطاني كان بقصف جوي على بغداد في جانفي 1998 استمرت الأزمة إلى مشارف سنة 2000

***- لم يوجد دليل واحد يدين العراق بأن لها صلة مع تنظيم القاعدة.

****- خير من لخص فتنة محور الشر بين الحلفاء هو المعلق في الشؤون الدولية في نيويورك تايمز "توماس فريدمان" لما كتب : "أن الرئيس بوش يعتقد أن إيران والعراق وكوريا الشمالية هي محور الشر، بينما الأوروبيون يعتبرون أن دونالد رامسفيلد، ديك تيشي وكوندوليزا رايس هم محور الشر".

لقد صعّدت أمريكا الوضع بتوجيه إنذار للعراق في 02 سبتمبر 2002 بأن يدمر أسلحة الدمار الشامل حالا وإلا سيواجه عواقب وخيمة، إن هذا الإنذار الأمريكي يوضح أن هذه الأخيرة كانت تحاول تسريع دخولها العراق، ولم تكن تريد تسوية سلمية لأن هذا لا يخدم مصالحها وأهدافها المسطرة، وراحت تحاول استصدار قرارات من مجلس الأمن تدين العراق وتبيح التدخل المباشر فيه دون جدوى، إلى غاية 08 نوفمبر 2002 لما صدر القرار 1441 [1] والذي فسرته الولايات المتحدة الأمريكية على أنه يوصي بالتدخل العسكري في العراق.

ومنه ولما كان المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي ينتظر تقارير مفتشي الأمم المتحدة في العراق، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قرار الحرب وشنها على العراق بمفردها ودون شرعية دولية في 19 مارس 2003 بمساعدة بريطانيا، وفي 09 أفريل 2003 احتلت القوات الأنجلوساكسونية [*] بغداد، بموجب القرار الأممي 1441 الذي لم يكن محل اتفاق جميع الفواعل الدولية بخصوص مضمونه، وبالتالي كيف فسّرت أمريكا هذا القرار وتذرعت به لشن الحرب ؟ لذلك من المفيد أن نقف قليلا عند مضمون القرار.

لقد أصدر مجلس الأمن قراره 1441 في جلسته رقم 4644 في 08 **نوفمبر** 2002 ومن أهم ما جاء فيه ما يلي:

* يسلم المجلس بالتهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليين من جراء عدم امتثال العراق لقرارات المجلس ونشره لأسلحة الدمار الشامل والقذائف البعيدة المدى.

* وإذ يسوء المجلس عدم امتثال حكومة العراق للالتزامات المترتبة عليها عملا بالقرار (687) لعام 1991 فيما يتعلق بالإرهاب، وعملا بالقرار (688) لنفس السنة فيما يتعلق بإنهاء القمع الذي يتعرض له سكان العراق المدنيون، وتوفير سبل وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى جميع أولئك الذين يحتاجون المساعدة في العراق.

[1] - Brice Soccol, Op.Cit, . 341.

*- إن التذمر الأوروبي والفرنسي خصوصا من التحرش الأمريكي ضد العراق يظهر من خلال استخدام بعض المفردات ذات الدلالة السياسية القوية، لأن مفردة "أنجلوساكسوني" في القاموس الجيوسياسي الفرنسي تعني اختلاف المصالح مع بريطانيا وأمريكا.

*... وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق والكويت والدول المجاورة وسلامتها الإقليمية وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يقرر:

1- أن العراق كان ولا يزال في حالة خرق جوهري لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة خاصة القرار 687 و 688.
2- يقرر أن يمنح العراق بموجب هذا القرار فرصة أخيرة للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح.
3- يقرر أن يوفر العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتفتيش، وللوكالات الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول فورا ودون أي عوائق أو شروط أو قيود إلى أي منطقة أو مرافق أو مباني...
4- يقرر أن العراق لا يجب أن يقوم بأعمال عدائية أو يهدد بارتكاب أعمال من هذا القبيل ضد أي ممثل أو فرد تابع للأمم المتحدة أو لأي من الدول الأعضاء فيها.
5- يطلب من الأمين العام إخطار العراق بهذا القرار....
6- يذكر في هذا السياق بأن المجلس حذر العراق مرار أنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لإنتهاكاته المستمرة لإلتزاماته.
7- يقرر المجلس أن يبقي المسألة قيد النظر.[*]

وانطلاقا من هذا القرار وبتحليل مبسط لمحتواه، نستخلص أن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت بالقوة في العراق نتيجة لثلاثة أسباب أو حجج هي كالآتي:

أ- بسبب عامل حقوق الإنسان وتدهوره في العراق.
ب- حيازة العراق على أسلحة الدمار الشامل، رغم عدم وجود دليل واحد يتبث حيازة العراق لمثل هذه الأسلحة.
ج- علاقة العراق بالإرهاب واعتباره دولة مارقة، وبالتالي ضرورة إسقاط النظام.

إن الملفت للانتباه، أن القرار لم يحتوي تماما ولو على لفظ واحد صريح يجيز إمكانية التدخل العسكري في العراق، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية أخضعت هذا القرار

[*] - قرار مجلس الأمن 1441- 08 نوفمبر 2002.

لتأويلاتها وتفسيراتها التي أجازت لها التدخل في العراق، وذلك بناء على الفقرة الواردة في نص قرار مجلس الأمن رقم 1441 والتي ورد فيها بأن: "**المجلس حذر العراق مرارا بأنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة لانتهاكاته المستمرة لالتزاماته**".[1]

لقد قام جدل واسع بين الدول الكبرى وكذلك فقهاء القانون الدولي العام، حول ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع الاستناد إلى هذه الفقرة من القرار لاستخدام القوة ضد العراق أم لا. وفي وسط هذا الجدل الكبير، صرح **كولن باول** Colin Powell في 06 مارس 2003:" **بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستغزو العراق مع تحالف الدول الراغبة سواء بترخيص من الأمم المتحدة أو بدونه إذا ما تطلب الأمر ذلك**"[2].

وبهذا تمّ الهجوم العسكري على العراق باسم "**التدخل الدفاعي**" في 20 مارس 2003 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا،[*]دون صدور قرار واضح من مجلس الأمن يجيز التدخل في العراق، وعلى هذا انتصرت القوة الأمريكية، على الشرعية الدولية.

لقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق، في وقت كان الإتحاد الأوروبي ممثلا في مجلس الأمن بأربعة مقاعد، نصفها مقاعد دائمة (فرنسا وبريطانيا)، ونصفها الآخر مقاعد غير دائمة (ألمانيا وإسبانيا)، تشغلها جميعا دول كبيرة وذات وزن في الإتحاد.

غير أن المناقشات التي شهدها مجلس الأمن عكست انقساما حادا وصل إلى حد الاستقطاب فبينما وقفت بريطانيا وإسبانيا وراء الموقف الأمريكي، تبنت فرنسا وألمانيا موقفا مناقضا بالكامل، وذهبت فرنسا، ولأول مرة بعد نهاية الحرب الباردة، إلى حد التلويح باستخدام حق الفيتو ضد مشروع القرار الأمريكي - البريطاني.[3]

---

[1]- Brice Soccol,Op.cit,p.345-346

[2] - صلاح الدين عامر، **القانون الدولي في عالم مضطرب** ،"السياسة الدولية" القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 153، جويلية، 2003، ص 86-87.

[*] - هذا الهجوم أثار حفيظة مجموعة كبيرة من أساتذة القانون الأمريكيين فسارعوا إلى إصدار إعلان يعبرون فيه عن احتجاجهم على العزم الأمريكي جاء فيه: "**نحن أساتذة مدارس القانون الأمريكية نحتج على الخطة غير المشروعة لإدارة بوش لشن الحرب ضد العراق وندعو حكومتنا للتراجع عن الحرب، وتمكين الأمم المتحدة لتسوية هذه الأزمة سلميا ووفقا للقانون**"

« **We teachers of law at american law schools, protest the bush administration's illegal plan to conduct a war against iraq. We call upon our gouvernement to step back from the brink of war and allow the nations to resolve the crisis peace fully, and law f**ully"

[3] - حسن نافعة، مرجع سابق، ص 447 .

إن الانتصار العسكري الحاسم والسريع للقوات الأمريكية في العراق. وبغض النظر عن أسبابه فقد أدى إلى تراخي المعارضة الأوروبية إلى الحد الذي دفع دولها بما فيها فرنسا المتشددة في مواقفها اتجاه الولايات المتحدة، إلى التراجع عن مواقفها، وكان ذلك بالموافقة على قرار آخر صدر من مجلس الأمن هو القرار 1483، والذي لم يقتصر فقط على إضفاء الشرعية على الحرب الأمريكية على العراق، بل بما في ذلك الإقرار بالاحتلال الأمريكي لذلك البلد.[1]

من تمّ جاء إضفاء الشرعية (بأثر رجعي) إن صح التعبير على تلك الحرب، كما ذهب القرار 1483 أبعد من ذلك حيث خوّل **السلطة** في العراق **(أمريكا وبريطانيا)** بالحق المطلق والمتفرد في إدارة الموارد السيادية للدولة العراقية، وبالخصوص الموارد النفطية.

ولقد جاءت الموافقة من طرف الدول الكبرى، بل وجميع أعضاء مجلس الأمن بما فيه الدول العربية **(سوريا)** والمعارضة للحرب **(فرنسا وروسيا)** على ذلك القرار، ليؤشر على تراجع واضح عن نهج معارضة الحرب على العراق، ولم تصمد الاعتبارات المبدئية التي استندت إلى ضرورة احترام القانون الدولي، أمام اعتبارات البراغماتية في حسابات المصالح واعتبارات ضرورة احترام الواقع الدولي، المتمثل في القوة العسكرية المتفوقة لأمريكا على حساب الشرعية الدولية.

لذلك فإن الولايات المتحدة قد أثرت ووجهت القرار الأوروبي لصالحها في مسألة حرب العراق نتيجة مايلي:

1- استعمال القوة العسكرية، نتيجة الهوة الواسعة بينها وبين الإتحاد في هذا المجال
2- كسب الولاءات الأوروبية، من خلال دول كثيرة كبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا وهي دول كبرى في الإتحاد، لأن المصلحة الوطنية لهؤلاء الدول تقتضي ذلك، بغض النظر عن رؤيتهم المستقبلية لما يجب أن يكون عليه الدور السياسي للإتحاد، في النظام الدولي.

[1] - مصطفى علوي، مرجع سابق، ص 71.

3- تهميش الدور والتصور الفرنسي في الإتحاد، باستعمال قاعدة الإجماع أثناء اتخاذ القرار خاصة في مسائل السياسة الخارجية والأمن والدفاع، الأمر الذي يساعد الإستراتجية الأمريكية في تهميش دور الإتحاد ككل في صنع السياسة الدولية.

إذن بإجراء مقارنة بسيطة بين التدخل الأمريكي في البوسنة وتدخلها في العراق، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتبع سياسة المماطلة في الصراع في البوسنة، وكانت دائما تصر على عدم تدخلها إلا في إطار الشرعية الدولية، وهذا راجع لسبب بسيط جدا هو أن أمريكا لم تكن تريد حل وتسوية في البوسنة وكانت تعلم أن الأطراف المختلفة لا يمكن لها حل الصراع، وبالتالي الوصول إلى طريق مسدود.

وذلك كي يبرز الاتحاد الأوروبي عاجزا عن اتخاذ أي مبادرة دون الولايات المتحدة الأمريكية، إذن هذه الأخيرة أرادت تسجيل نقطة لصالحها على حساب الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى أن الصراع لا يهمّها والمنطقة محسوم أمرها بالانضمام المرتقب لدول وسط وشرق أوروبا إلى الحلف الأطلسي.

أما عن الأزمة العراقية، فإن أمريكا اتخذت سياسة مغايرة وكانت تسابق الزمن كي تصدر قرار يدين العراق، لكي يمكنها من التدخل العسكري المباشر، كما كانت تلّوح باستعمال القوة في كل مرحلة من مراحل النزاع، وهذا نتيجة لسبب آخر راجع لأهمية المنطقة الخليجية بما فيها العراق نتيجة حيازتها على الموارد النفطية، وبالتالي وظفت الولايات المتحدة المقاربة العسكرية، وإن استعملت الوسائل الدبلوماسية لكن بصفة محدودة، نظرا لأهمية المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية، وضرورة إحباط أي محاولة لمنافستها على المنطقة

وعليه فإن الحرب العراقية أو الصراع على العراق قد عكس تصورين للعالم، تصور أوروبي قائم على احترام القانون الدولي والبحث عن التسوية السلمية، وتصوّر أمريكي للعالم قائم على استعمال القوة إن هددّت مصالحها، وقد استطاعت بهذه القوة التأثير وتوجيه القرار الأوروبي.

خاتمة

إن الحرب الباردة، أخفت تناقضات المعسكر الغربي وخلافاته الداخلية، كما حافظت على انسجامه، ما جعل "**ميرشهايمر**" Mearshimer " يفتقد للحرب الباردة لاعتقاده أنه بنهايتها ستتوتر أو قد تزول علاقات طويلة من التعاون والانسجام، ممّا جعل الطرفين يفكران بصورة منفردة أكثر ممّا يفكران بصورة جماعية.

لقد وصلت العلاقة بين الطرفين، إلى حد الاهتمام بمختلف الفوارق بينهما في جميع المجالات، كحجم القوة أو حجم الدور في النظام الدولي، وحتى الاختلافات الموجودة بينهما حضاريا وفكريا وثقافيا، ما ساعد على ظهور خطاب جديد على مستوى العلاقات بينهما يؤكد أنه ليس كل ما هو أمريكي هو أوروبي بالضرورة والعكس صحيح. ومنه خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات وهي كالتالي:

أولا: نزوع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الأحادية وعدم مراعاة مصالح الشركاء، راجع لاعتقاد راسخ في أذهان صناع القرار الأمريكان، أن الانتصار على المعسكر الشيوعي هو نتيجة لمجهود أمريكي وإمكانيات وتضحية أمريكية، الأمر الذي يرفضه الإتحاد الأوروبي، لأنه في اعتقاد قادته أن الانتصار على الشيوعية، ما كان ليحدث لولا مساعدة الإتحاد الأوروبي لها.

ثانيا: إن حالة التوتر والاختلاف في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، لا تصل إلى حد الصدام أو النزاع على المدى القصير والمتوسط، بسبب الارتباط الوثيق في جميع المجالات وقوة الاعتماد المتبادل بينهما. وهي قناعة موجودة لدى الطرفين.

ثالثا: إن الولايات المتحدة الأمريكية، لا تهدف من خلال تأثيرها على القرار في الإتحاد الأوروبي، تحطيم قدراته أو تقليص قوته، لأنه من مصلحتها أن يبقى الإتحاد الأوروبي محافظا على إمكانياته، لأنه من أهم المتعاملين في مجال التجارة والاقتصاد والتكنولوجيا وكذلك المجال العسكري، وإنما تحاول فقط أن يكون لها استقلال ونفود واضح في سلوكها من خلال إمكانية وقدرة التأثير في كل الأطراف والقوى الدولي، بما فيها الإتحاد الأوروبي (الشريك التقليدي)، وبالخصوص في المسائل الحساسة.

رابعا: إن تحول السياسة الخارجية الأمريكية، بعد أحداث 11سبتمبر 2001 إلى الأحادية والانفرادية، راجع إلى محاولتها البحث عن المزيد من القوة والمزيد من الأمن ومضاعفة المكاسب على حساب الآخرين (الواقعية الجديدة) لتبرز في شكل القوة العالمية الأولى، بعد سقوط ونزول الإتحاد السوفياتي.

لذلك فإن الإستراتجية التي انتهجتها الإدارة الأمريكية، كانت من الطبيعي أن تأثر على مصالح الإتحاد الأوروبي، لأنه المنافس المباشر لطموح الهيمنة الأمريكية، رغم أنه عمليا لا زالت تربطه بالولايات المتحدة علاقات شراكة متميزة.

خامسا: لقد برزت الهيمنة والقوة الأمريكية، نتيجة الثورة في الشؤون العسكرية، من حيث تطور الأسلحة (الأسلحة الذكية) ووسائل التجسس والمنظومة الإستخباراتية، لهذا تبنت الولايات المتحدة، مقاربة عسكرية لحل المشاكل والصعوبات التي واجهتها في طريق بحتها عن الريادة والهيمنة على النظام الدولي.

سادسا: في إطار عدم تحكمه في القوة العسكرية، وعدم قدرته على تبني مقاربة عسكرية لإدارة الأزمات الدولية والإقليمية، يبقى الإتحاد الأوروبي، يلجأ إلى المنظمات والمؤسسات الدولية ويرجع لمبادئ القانون الدولي و الشرعية الدولية، محاولة منه تقليص الهيمنة الأمريكية، لأنه يرى أن هناك فرص للتعاون وتحقيق مكاسب للجميع دون اللجوء للقوة والعلاقات الصراعية (الليبرالية المؤسساتية).

سابعا: ليس هناك تعريف واحد للمصلحة الوطنية داخل الإتحاد الأوروبي، وإنما هناك مصالح وطنية متعددة، هناك مصلحة وطنية تتمثل في المحافظة على الوضع القائم أي القبول بالهيمنة الأمريكية (بريطانيا- إيطاليا)، ومصلحة وطنية تنادي بالتعددية ورفض القيادة الأمريكية (فرنسا – بلجيكا – ألمانيا)، ومصلحة وطنية نابعة من المصلحة الذاتية للدول أي تحقيق مكاسب وطنية على حساب مصلحة الإتحاد الأوروبي.

ثامنا: إن الإتحاد الأوروبي، وفي ظل صعوبة صنع قرار موحد نتيجة اختلاف تعريف المصلحة الوطنية للإتحاد، بشأن السياسة الخارجية والقضايا الدولية والإقليمية، سيبقى

يعاني من مشكلة التأثير المتواصل على قراراته من طرف الولايات المتحدة، إضافة إلى عدم قدرته لعب دور ريادي يوازي دورها. لهذا فعلى الدول التي تريد لعب مثل هذا الدور أن تجد لنفسها مكانا آخر غير الإتحاد الأوروبي أو الاعتماد على الذات(فرنسا)

تاسعا: يتأثر القرار الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والأمن والدفاع، أكثر من غيره من المجالات الأخرى كالمجال الاقتصادي والتجاري، وذلك راجع **لمبدأ الإجماع** في اتخاذ القرارات، عوض مبدأ الأغلبية.

عاشرا: إن التداخل الكبير بين الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، بمعنى أن أغلب دول الإتحاد الأوروبي هم أعضاء في الحلف الأطلسي، زاد في توسيع دائرة تأثير الولايات المتحدة على القرار الأوروبي، حيث تعتبر الولايات المتحدة، بالنظر إلى شدة التقارب والتفاعل فيما بينهم عضو في الإتحاد الأوروبي.

حادي عشر: إن تغير صنّاع القرار في دول الإتحاد الأوروبي، من مرة إلى أخرى يقلص من حدة المطالبة بالتعددية ورفض الهيمنة الأمريكية داخل الإتحاد الأوروبي. وأبرز مثال على ذلك فرنسا **شيراك** ليست هي فرنسا **ساركوزي**، حيث طرأ تحول في السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الولايات المتحدة، وذلك في تورط فرنسا في كثير من المسائل الدولية كمسألة أفغانستان والقبول بالقيادة الأمريكية.

ثاني عشر: لقد قررت الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية، كفرنسا وألمانيا الاندماج في المؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تقودها الدولة المهيمنة على النظام الدولي بدلا من محاولة تغيير هذا النظام القائم (العقلانية الواقعية)، وبالتالي تطبيق **مبدأ المشاركة دون الاندماج الحقيقي** في مؤسسات الدولة المهيمنة، وذلك راجع للانقسامات الموجودة داخل الإتحاد وكذلك نتيجة نقص الإمكانيات للعب مثل هذا الدور، وتجنب السياسة الانفرادية الأمريكية (**من ليس معي فهو ضدي**).

ثالث عشر: إن الإستراتيجية الأمريكية، من أجل التأثير على الإتحاد الأوروبي، اقتضت توظيف أعداء الأمس في المعسكر الشرقي الشيوعي كبولونيا (مسألة الدرع الصاروخي)،

على حساب دول الإتحاد. وهذه تعتبر سابقة في العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد، وتعبر عن مدى التوتر و التنافس فيما بينهم.

رابع عشر: إن النموذج الليبرالي، أصبح محل شك بسبب الانقسام والتناقض بين الرؤى الأمريكية والأوروبية، وبالخصوص في المجال الاقتصادي والتجاري، لأن الخلافات الدائرة بينهما حول القوانين الحمائية التي يفرضها كل طرف على سلعه، وضعت النظام الاقتصادي الرأسمالي في حرج، نتيجة فلسفته القائمة عل الحرية التجارية وقوانين السوق الحرة وبالخصوص أمام دول العالم الثالث، ممّا يزيد الشكوك حول ماهية وحقيقة الفلسفة الليبرالية، وأنها ليست سوى سياسة إمبريالية واحتكارية.

خامس عشر: لقد كان بالإمكان استغلال مسألة الاختلاف في العلاقات الأمريكية – الأوروبية حول المسائل والقضايا الدولية، وتأثيرها بصفة إيجابية على سياستهما الخارجية اتجاه العالم الثالث بصفة عامة، والعالم العربي والإسلامي على وجه الخصوص، لو تم استغلال هذا التوتر بينهما من قبل العالم العربي والإسلامي في مسألة العراق، لكن الانقسام الحاصل في الصف العربي والإسلامي حال دون ذلك.

ومنه هناك إمكانية استفادة هذه الدول في المستقبل، من مثل هذه الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، لتخفيف الضغط على المنطقة العربية والإسلامية.

سادس عشر: إن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة، لايرجع فقط لتحكمها في عناصر القوة [كما رأينا سابقا] وإنما سببه كذلك الانقسام الأوروبي وافتقاده لتصور موحد حول مستقبله السياسي ودوره في النظام الدولي ومنافسته على مراكز الريادة العالمية.

الأمر ذاته ينطبق على العالم العربي والإسلامي، بخصوص أزمة العراق ولبنان والمسألة الفلسطينية، جميع هذه الأزمات هي بالدرجة الأولى نتيجة انقسام داخلي قبل أن يكون للبيئة الدولية دورا فيها. لأن مثال الإتحاد الأوروبي، الذي يضم دولا كبرى في

عضويته، يوضح بصورة جلية أن الخلافات الداخلية هي أشد خطرا من العدو الخارجي، ولا تكفي القوّة المادية سواء العسكرية أو الاقتصادية وحدها في هذه الحالة.

ومنه فإن العلاقات الأمريكية – الأوروبية، بقيت على المحك بين التحالف والاختلاف ومقتضيات المصلحة.

المراجع

أوّلا: باللّغة العربية

أ- الكتب:

1-الكيلاني عرسان ماجد، **صناعة القرار الأمريكي**، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع،2005،

2-الجاسور ناظم عبد الواحد ،**المرجعية الفكرية للخطاب السياسي-الإستراتسجي الأمريكي مابعد الحادي عشر من سبتمبر2001**،بيروت: دار النهضة العربية ،2006

3- السيسي صلاح الدين حسين، **الأزمات المالية والاقتصادية العالمية.الأسباب والتداعيات و سبل المواجهة**، القاهرة:مطبعة أبناء وهبة محمد حسان،2009، ص 14.

4-الحمداني قحطان أحمد سليمان، **النظرية السياسية المعاصرة**،عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2003.

5-المجذوب أسامة ، **العولمة الإقليمية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999.

6-المجذوب محمد ، **التنظيم الدولي**، لبنان: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998.

7-اللاوندي سعيد ، **بدائل العولمة**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

8-أنطوني إيان وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003 .

9- أرثر أيزاك أبل بوم" **الثقافة و الهوية الشرعية**، جوزيف ناي، جون ذوناهيو " الحكم في عالم يتجه نحو العولمة" ترجمة محمد شريف الطرح، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002،ص

10-تومبسون كنث، **نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها** بيروت: مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر، 1961 .

11-جنسن لويد ، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن احمد مفتي ومحمد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989.

12-جاد عماد، **الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية** المشتركة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001

13-حتى ناصيف يوسف ،**النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دارالكتاب العربي،1985 .

14-دورتي جيمس ، روبرت بالستغراف، ترجمة وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، بيروت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985 .

15-روزندورف نبيل ، **العولمة الاجتماعية والثقافية، المفاهيم والتاريخ ودور أمريكا**، "الحكم في عالم يتجه نحو العولمة"، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002 .

16-سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد**، بيروت: منشورات الأهلية، 1999.

17-سهر محمد عبد الله يوسف ، **الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط** ، " السياسة الدولية "، القاهرة: مؤسسة الأهرام ،عدد 160 ، أفريل 2005 ،ص71.

18-سعيد عبد الفهيم ، **العرب و مستقبل النظام العالمي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 18.

19-سميث إي كارن ، ماركوت لايت، **الأخلاق والسياسة الخارجية**، ترجمة فاضل جتكر، الرياص: مكتبة العبيكان، 2005.

20-شلبي محمد ، **السياسة الخارجية للدول الصغرى**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر: 2006، ص 85

21-شيراك جاك ، **فرنسا جديدة،فرنسا للجميع**، ترجمة أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات،1996

22-صوفان عاكف يوسف ، **المنظمات الإقليمية والدولية**،القاهرة: دار الأحمدي للنشر 2004 .

23-عودة جهاد، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، النمسا: دار الهدى للنشر والتوزيع 2005.

24-عبد الحي وليد، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع 2002 .

25-فريد زكريا، **من الثورة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة: رضا خليفة، القاهرة: شركة الأهرام للترجمة و النشر، 1990، ص 24.

26-قبيسي هادي ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة والواقعية**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2008

27-قربان ملحم ،**الواقعية السياسية**، بيروت: دار النهار للنشر، 1970.

28- كندي بول، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة: مالك البديري، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994

29-كوربت مايكل ، جوليا ميتشل كوربت، **الدين والسياسة في الولايات المتحدة** ، ترجمة عصام فايز وآخرون، بيروت: مكتبة الشروق الدولية، 2006.

30-محمود مصطفى نادية، **السياسة الأمريكية اتجاه الإسلام والمسلمين بين الأبعاد الثقافية والحضارية والأبعاد الاستراتيجية**، مصر: جامعة القاهرة، 2002.

31- مصباح عامر، **تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث، دراسة حالة المملكة العربية السعودية**، الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع 2007.

32-مقلّد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات** الكويت: مطابع مقوري، 1979

33- وهبان، **حلف شمال الأطلسي، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة،** الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

34-نافعة حسن ، **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا،** لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

35-ناي جوزيف، **مفارقة القوة الأمريكية،** ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.

36-هانتنغتون صامويل، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي،** بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1995.

37-ولد آباه السيد، **اتجاهات العولمة:إشكالات الألفية الجديدة،** الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2001.

38-ياسين السيد، **الحرب الكويتية الثالثة،** عاصفة سبتمبر والسلام العالمي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2003.

ب- المجلات أو الدوريات:

39-الغمري عاطف، **إعادة ترتيب أولويات سياسة أمريكا الخارجية** "مجلة قضايا وآراء"، العدد 126، أكتوبر 2001، ص ص 28 – 36.

40-الزعاترة ياسر، **هل هي نهاية العملاق الأمريكي أم بداية نهايته ؟**، "مجلة الإنسان" بيروت: أكتوبر 1994، ص ص 07 – 12.

41-أبو رمان محمد ، ميساء مرزوق، **غزو العراق بين الإعلام الغربي والإعلام العربي: قراءة في الأبعاد الإعلامية والنفسية**، "مجلة البيان"، الرياض: مجموعة العجابي، العدد 2، 2003 ص ص 125 – 133.

42-بخوش مصطفى ، **تأثيرات 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية** "مجلة الفكر" عين مليلة: دار الهدى للنشر والتوزيع، العدد الأول مارس 2006، ص ص 164 – 178.

43-جانيس تيري، **دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط** "المستقبل العربي"، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 261، نوفمبر 2000 ص ص 9 – 29.

44-جاد عماد، **مستقبل التسوية الفلسطينية- الإسرائيلية في ضوء خبرة البوسنة والهرسك وإيرلندا**، "كرسات استراتيجية"، القاهرة، عدد 70، السنة الثامنة، 1998، ص ص 12– 16.

45-صلاح الدين عامر، **القانون الدولي في عالم مضطرب**، "السياسة الدولية"، القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 153، جويلية 2003، ص ص 83-100 .

46-عبد الشافي عصام، **دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية، الأزمة العراقية نموذج**، "السياسة الدولية"، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، العدد 153، جويلية 2003 ص ص 130 – 139 .

47-عبد العزيز كامل، **المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي**، "مجلة البيان"، الرياض: مجموعة العجابي، العدد 02، 2004، ص ص 204 – 235 .

48-عبودة محمد صلاح ، **اتفاقية جديدة للاتحاد الأوروبي**، "مجلة العربي"، القاهرة: العدد 535،2003، ص ص 13 – 20 .

49-علوي مصطفى، **السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي**، "السياسة الدولية" القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 135، جويلية 2003، ص ص 66 – 73.

50-عبد الحي وليد ، **مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية**، "المستقبل العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 312، فيفري 2005، ص ص 9 – 23.

51- عوض هدى راغب، **السياسة الإنفرادية الأمريكية في مواجهة العمل المشترك الأوروبي**،السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 152،، أفريل 2003.

52- عبد الله ثناء فؤاد، **مستقبل الوحدة الأوروبية وأزمة الخليج**، السياسة الدولية ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 106.

53- فياض عامر، **الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي**، "المستقبل العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 261، نوفمبر 2000، ص ص 147 – 160.

54- نهرا فؤاد، **دول الإتحاد الأوروبي والحرب الأمريكية على العراق**، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية ، العدد 111، صيف 2003.

55-**مجلة معلومات دولية**، دمشق: مركز المعلومات القومي السنة السابعة، العدد 60، ربيع 1999، ص ص 44 – 48.

ج- المذكرات والأطروحات:

56-شمامة خير الدين، **العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل**، رسالة دكتوراة، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2004-2005.

د- الجرائد:

57-سيلن باتريك **تركيا، قبرص، العراق، أوروبا هل من حل للنزاعات؟**، "جريدة الحياة لندن" 08-12-2002.

58-محيو سعد ، **أوروبا تعلن الحرب على أمريكا**، "جريدة الحياة" ، 9-9-2002 .

59-"**جريدة الشرق الأوسط**" عدد 8328 يوم 16-09-2001.

60-"**جريدة البيان الإماراتية**" 31- ماي-2003.

61-عصام الدين جلال، الحصيلة الحتمية لأزمات الإقتصاد العالمي، الأهرام 16أكتوبر2008،ص11.

هـــ- الملتقيات:

62-عبد الحي وليد ، **تأثير التغيرات الحزبية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية** ملتقى حول الإنتخابات الأمريكية وأثرها على النظام الدولي، الجزائر: أيام 7 و8 فيفري 1993 .

و- <u>الأنترنات</u>:

63-القصاص محمود ، **هل ينتهي التحالف التقليدي بين أوروبا وأمريكا؟** www.bbc.com ، 03-06-2006

64-أبو رمان محمد ، **البعد الديني للسياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية**. http.www.al bayane.com ، 11-11-2004.

65-أحمد نوفل، **تحديات الاتحاد الأوروبي**، www.el siyassa.org، 20-10-2004.

66-أبوسحلى كرم ، **الإصلاح العسكري الأوروبي لجل شراكة عالمية**، www.ahram.org.eg 26-12-2005

67- ماجد نعمة، الإتحاد الأوروبي بعد الرفض الإيرلندي 2008/05/03
www .elmaarifa.com

68-**توزيع التجارة الإلكترونية العالمية** ،12 مارس 2010www.elmaarifa.com

69- حسين شحاته، **الأزمة الإقتصادية** : **الأسباب والبدائل**

www.elmaarifa.com2010/10/03

70- إذاعة هولندا العالمية ، اللبيقراطية تتحكم في الديمقراطية 2008/01/21،
www.rnw.com

71- أمين جلال ، **الأزمة المالية ومستقبل النظام الرأسمالي**، 05 أكتوبر 2010 -
www.eldjazeera.com

72-بن إبراهيم الأحمد، **العولمة، مقاومة أوتفاعل**، www.elbayane.com
.2003-07-07

73-توماس شرايبر، **الحلم الأمريكي بـــ أوروبا الجديدة**
www.lemondediplomatique.com 26-10-2005.

74-جاد عماد ، **أحداث 11 سبتمبر** 2001 www.ahram.org.eg 02-05-2003.

75-جاسم صهيب ، **آسيان تغفل هموم 500 مليون نسمة**.
www.islamonline.net، 23-10-2005 .

76-شلبي مغاوري ، **أمريكا وأوروبا تتنافس على كعكة العولمة**.
www.elbayane.com ، 08-08-2007.

77-عمر السوبكي، **أوروبا من السوق إلى الاتحاد، صناعة وحدة**
www.ahram.org.eg، 2006/05/16.

78- غريش آلان، ترجمة : سيدي أحمد ولد أحمد سالم، **موقف الإتحاد الأوروبي من الحرب على غزة**، مركز الجزيرة للدراسات، 18 /2009/01 www.eldjazeera.com

79-فيليب غولوب، **تحولات السياسة الإمبراطورية**، لوموند ديبلوماتيك
. 2006-05-25 www.mondediploar.com

80-فانتورا مايكل ، **الحلم الأمريكي**، www.elbayane.com 2006-07-27

81- كسان برنارد ، **الاتحاد الأوروبي مريض النزعة الأطلسية**.

.2006-10-12 www. monde diploar.com

82-لهيب عبد الخالق، **بروكسيل تبني مصدرا أمنيا أوروبيا لرياح الهيمنة الأمريكية** www.elbayane.com، 26-12-2005.

83-محمود مصطفى نادية ، **مستقبل النظام الدولي**.
www.islamonline.net/arabic/politics.hg، 25-11-2005.

84- نيشوري عبد الرحمان ، **هل ينهي الاتحاد الأوروبي هيمنة القطب الأمريكي ويحقق التوازن الدولي**، www.rezgar.com 12-05-2006.

85-رضا سالم، **هل تتغير الإستراتيجية الخارجية الأمريكية في عهد أوباما؟**، 2009/02/13 www.greencorner.com

86-**مؤسسات الفكر والرأي في أمريكا**، www.elbayane.com، 2007/08/25.

87-**صنع السياسة الخارجية الأمريكية**،

. 2007-06-28، www.el bayane.com

88-**هل ينتهي التحالف التقليدي بين أوروبا وأمريكا؟**
www.arabicnews.com ، 26-12-2005 .

89-**سياسة الأمن والدفاع الأوروبي تهديد للناتو،** www.ahram.org.eg،26-12-2005.

90-**التصدي الأوروبي لأمريكا بشأن فرض عقوبات اقتصادية،** www.ahram.ir/site/ 19-08-2007.

91-**حدود الدور الأوروبي في عملية السلام،** www.ahram.ir/site/ 19-08-2007.

92-**مواجهة أمريكية-أوروبية بخصوص فرض الكونغرس الأمريكي عقوبات على شركات أوروبية،** www.ahram.ir/site/ 04-08-2007

93-**الحروب التجارية تعرقل التجارة العالمية،** www.elbayane.org.eg 08-08-2006.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

أ- الكتب:

94-Baylis John and Steve Smith, The Globalisations of World Polities , Oxford:University Press 2002.

95-Battistella Dario**, Théorie des Relation Iinternationales,** Paris : Sciences Po les Press, 2006.

96-Brown Chris, **Understanding International Relations,** New York : Palgrave, 2001.

97-Barral Pierre Emannuel**, GeopolitiqueInterieur des Etats Uunis**, Géopolitiques des Etats Unis, Paris : Ellipse, 2003.

98-Bernard Jérôme**, Les Neo Conservateurs American**, Geopolitique des Etats Unis, Paris : Ellipese,2003.

99-Baylis Jhon, Steve Smith , **The globalization of world politicy**, london : oxford editions, 2001.

100-Basri Elmas Hassan**, L'union Européenne et La Turquie**, le Debat Stratégique Euro-Aamericain 1998 , Paris : Cripes, 1998.

101-Bello Walden**, La Fin de L'empire : la Désagrégation du System Américain**, Paris : Editions Fayard, 2005.

102-Défarges Philipe Moreau, **Les Etats Unis et la France, la Puissance Entre Mythe et Réalité ,** Paris : Institut Français des Relations Internationales, 1999.

103-Dénécé Eric, **La Stratégie Americaine de Domination Economique,** Geopolitique des Etats Unis, Paris : Ellipses, 2003.

104-Devillepin Xavier**, Un Nouveau Monde dans les Relations Internationales**, Paris : Eellipses, 2005.

105-Frankel Josef **, The Making of Foreign Policy**, London : Oxford University Press 1963.

106-Goldstein Joshaua's**, International Relations**, Harper Colins Collège, 1996.

107-Holsti.K.J, **International Politics : A Frame Work for Analysis,** New York : Englewood Chiffs, nj, Prentice Hall, 1977.

108-Jeffrey h. Binbaum, **The Lobbyist: How Influence Peddlers Get Their Way in Washington**, New York : Times Book,1992.

109-Kanapa. J, Denis. j, **Pour ou Contre L'Europe** ?, Paris : Editions Social, 1967.

110-Klein Jean, **Sécurité et Désarmement en Europe**, Paris : IFRI, 1997.

111-Kaiser Karl, **Le Couple Franco-Allemand et la Défense de L'Europe**, Paris : IFRI 1997.

112 Kagan -Robert**, Of Paradise and Power : America and Europe In The New World Order**, New York: Knopf, 2003

113-Leonal. L.larry **, Elements of Americans Foreign Policy**, New York : mc Gram Hill Book Company Inc, 1953.

114-Lefebre Maxime**,La Politique Etrangère Américaine**, Paris : Press Universitaire de Paris, 2004.

115-Leblond Laurent, **Le Couple Franco- Allemand Depuis 1945,** Bruxelles : Le Monde 1997.

116-Lellouche Pierre**, L'initiative de Défense Stratégique et la Sécurité de L'europe,** Paris : IRFI, 1996.

117-Lowenkron Barry, **Les Paradoxe du Partenariat Transatlantique ,** « Les Relations Trans Atlantiques : de la Tourmenté à L'aipaisement », Paris : Institut des Relations Internationales et Stratégiques, 2003.

118-Lorrain Aurélie, **Les Etats Unis et la Stigmatisation de L'ennemi,** « Géopolitique des Etats Unis », Pparis : Ellipses, 2003.

119- Linklater Andrew, " **Neo-Realism in Theory and Practice**" in: ken booth and Steve Smith (eds)**International Relations Theory Today,** Pennsylvania: Pennsylvania state university press, second edition, 1997.

120- Lamy Steven, Contemporary Mainstream Approaches : Neo –realism and Neo-Liberalism, in John baylis & Steve Smith (eds), **The Globalization of World Polities** , Oxford: Oxford university press, Third Editions 2003.

121-**L'état du Monde 2006**, Paris : Editions la Découverte, 2005.

122-**L'année Stratégique 2007,** Paris : Editions Dalloz Iiris, 2007.

123-Moravcsik Andrew,"**Liberal International Relations Theory: A Scientific assessment**" In Colin Elman and Miriam Findus Elman (eds) Progress in International Relation Theory: Appraising the Field Cambridge: mit press, 2003.

124-Moratinos Angel, Miguel S.E ,**Des Rapports Transatlantique Différents Face aux Conflits Irakien et Israelo-Palestinien,** « Les Relations Transatlantiques : de la Tourmenté à L'apaisement ? », Paris :IRIS, 2003.

125-Macleod Alex, Dan O'meara, **Théories des Relations Internationales Contestations et Resistances**, Québec: Athéna Editions, 2007, p.189.

126-Nguyen Eric, **La Politique Etrangère des Etats Unis Depuis 1945,** Paris : Editions Studyearl, 2004.

127-Plusieurs Auteurs, **L'empire de Chaos,** Paris : Editions la Découverte, 2002.

128-Roy Olivier**, Les Illusions du 11 Septembre** , Paris : Editions la République des idées sévil, 2002.

129-Ramonet Ignocio ,**Geopolitique du Chaos**, Paris : Gallimard, 2005.

130-Rosneau James ,**The National Interest,** Great Britain : Holmes MC 2 Dougll, 1970.

131-Rosenau James ,**The Study of Political Adaptation**, London : Frances Pmter Publishers LTD, 1981.

132-Rose Gideon, «**Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy**". World Politics,vol 51,N1 ,October 1998.

133-Sojak Vladimir, **International Relations in Over times,** Praha : Statni Pedagojicke, 2000.

134-Socccol Brice; **Relations Internationales**, Orleans :Editions Paradigme, 2005.

135-Soppelsa Jacque**, L'Amérique Ffuture Première Menace Mondiale,** « Géopolitique des Etats Unis », Paris : Ellipses, 2003.

136-Snyder Richard, H.W.bruk, and Burton spin, **Forgeign Policy Decission Making as an Approoches to The Study of International Politics,** New York : The Free Press of Glence, 1954.

137-Verret Denis **,L'industrie Aéronautique Spaciale et de Défense Bénéficiaire de la Coopération Transatlantiques,** « Les relations Transatlantiques, de la Tourmenté à L'apaisement ? », Paris : IRIS, 2003.

138-Wilson.s Christopher ,**Un Equilibre a L'avantage de la Coopération**, « Les Relations Transatlantiques, de la Tourmenté à L'apaisement ? », Paris : IRIS , 2003.

139-Zorgbib Charle, **L'histoire de L'union Européenne,** Paris : Editions Albin Michel 2005.

140-Zorgbibe Charle**, L'avenir de la Sécurité Internationale**, Paris :Press de Sciences Politiques, 2003.

ب-الدوريات:

141-Baumann Rainer and others, "Power and Power Politics: Neorealist Foreign Policy Theory and Expectations about German Foreign policy **",Tubinger,Arbeitspapiere Zur Internationalen politik und Friedensforschung**,Tubingen,Germany,Working paper, N30a.

142-Bienen Derk and others, **Societal Interests Policy Net Works and Foreign Policy** : An Outline of Utilitarian Liberal Foreign Policy Theory", **Tubinger Arbeits Papiere Zur Internationalen Politik und Friedensforschung** ,Tubinger, Germany, Working Paper, N 33 a.

143-Boekle Henning and others, "**Norms and Foreingn Policy: Constructivist Foreign Policy Theory**" TüBinger Arbeits Papiere Zur Internationalen Politik Und Friedens forschung,tüBinger,germany,working paper N34a.

144-Benind Hans, Richard Kugler, **Open Nato's Door Carefully**, "The Washington Quarterly" , vol 22, N°2, Spring 1999, pp 09-13.

145-Devillepin Xavier ,**Les Réformes de L'union Européenne** « Revue Deutshland » N° 2, Mars 1999, p p 25 – 30.

146-Guilleres Bernard**, L'otan Instrument de la Puissance Américaine** ,Revue Française de Géopolitique, Paris : Ellipses,2005, pp 214- 218.

147-Huntington. s, **The Lonely Super Power**, « Foreign Affairs », vol 78, N°2,2001, pp 35-49.

148-Hoffman Stanly, **La France Dans Le Monde,De 1979-2000**, Poltique Etrangére, Paris Ifri , Annee,2000, N 2,p.30

149-Jacquier J.f., **Compagnie D'assurances : Les Risques du Contrôle Américain** « Le point », Paris : N° 1298, 02 Aout 1997, pp 14-16.

150-Pelmuther Asmos, Ted Galen Carpent**, Nato's Expensive Trip East: The Folly Enlargement,** « Foreign Affairs », New York: vol 77, N° 1, January - Feberary 1998, p p 51-60.

151-Rocard Michel, **La Politique Etrangère du Président Chirak,** « Relations Internationales et Stratégiques », Paris : N° 26, Mars 1997, p p 170-181.

152-Rittberger Volker, " **Apprpaches to The study of Foreign Policy Derived From International Relations Theories"** TüBinger Arbeits papiere Zur Internationalen Politik Und Friedensforschung.TüBinger,Germany,working paper N30a.

153-Solana Janvier**, Sommet de Washington : Une Alliance Rosolue Entre Dans le 21éme Siècle,** « Revue de L'Otan »,Bruxelle, N° 14Printemp 1999, pp 2-6.

ج- الجرائد:

154-Huges Hellen : **Timide Avancée de L'Union Européenne,** "Le Monde Diplomatique" ,21 Juin 2006.

155-Kllin Jean, **La France Face a la Seconde Ere Nucléaire**, "Le Monde Diplomatique" 22 mars 2006.

156-Matin. S , **Le Terrorisme, Aallibi de la Guerre Commerciale,** "Le Monde" , 23 aout 2005.

157-Moatti Gerard, **Le monde**, 9 Décembre 2003.
158-Power Carla, **who are we** ? "News Week" , 23Décembre 2002.

159-**Le Monde**, 13-07-2002.

160-**Le Monde**, 13-11-2002.

161-**Le Monde**, 13-12-2002.

د-الأنترنات:

162-**Un manque D'Engagement Européenne de la France dans L'Union européenne** www.weltpolitic.net 11-03-2006

163-Vanhaw Peter , **Identity Beyond The State, The Case of europe** : www.vanhap.naishall.center.org. asp/ssies/article. 22-07-2006.

164-Wijk Robbe, **europe military reform for a global partner ship** www.ahram.org.eg- 23-10-2005.

165-www.aljazeera.net news. Europe. 10-10-2001.

166-http.www.elbayane.com, 20-07-2006.

167-www.journaldunet.com/cc/01, 12-07-2007.

168-www.mises.org Joseph .R .Stromburg, " **The New World Instiationsm**,03-03-2011.

الملتقيات:

169-Harrison Evan**, "Reassessing the Logic of Anarchy: Rationality Verus Reflexivity**». Paper prepared for the 41st Annual Convention of the International

Studies Association (ISA), los Angeles, march 14-18, 2000, in:" http/www.ciaonet.org/isa/hae01hae01.htm".

170-Macleod Alex "**French Policy toward Iraq since the Gulf War: A realist Brean Case?"**
Paper Prepared for the 40th Annual Convention of the International Studies Association (ISA) Washington Dc, February 16-20.1999.

فهرس

الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	نمادج لسلوك الإستقلال والتأثير في السياسة الخارجية	49
02	مكونات القوة في الإتحاد الأوروبي سنة 2004	140
03	عدد مقاعد الدول الأوروبية في البرلمان الأوروبي	174-173
04	عدد أصوات الدول الأعضاء داخل مجلس الإتحاد	176
05	أهمية دور الدين	276
06	نسبة العجز في الإقتصاد الأمريكي مع تطور تدخل الإدارة الأمريكية في النظام الدولي	307
07	ميزانية الدفاع الأوروبي مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية : الوحدة : بالمليون دولار	321
08	مجموع التجارب النووية سنة 2004 الفارق بين أمريكا وبقية الدول النووية	326

09	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي في بعض الدول الكبرى مقارنة مع الولايات المتحدة	330
10	ميزانية البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي لأوروبا وأمريكا واليبان	334
11	عدد مستخدمين النترنت في بعض بلدان العالم المتطور : الوحدة بالمليون	344
12	أهم لوائح مجلس الأمن المتخدة بشأن العراق	372

فهرس

الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	نمودج أونيلي لكيفية تأثير الأزمات على نظام صناعة القرار	26
02	التفكير البنائي	73
03	إجراء المشاركة	180
04	إجراء التعاون	181
05	صادرات الأسلحة الخفيفة سنة 2002 الفارق بين أمريكا والإتحاد الأوروبي : الوحدة بالمليون	324

الفهرس

مقدمة:.....01
الفصل الأول: المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية.....08
المبحث الأول: العوامل المحددة للسياسة الخارجية ونظرية صنع القرار 09
المطلب الأول: العوامل المحددة للسياسة الخارجية.....10
المطلب الثاني: نظرية صنع القرار.....25
المبحث الثاني: النظرية الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية.....36
المطلب الأول: علاقة النظام الدولي بسلوك الدولة الخارجي.....37
المطلب الثاني: العقلانية في السياسة الخارجية.....43
المطلب الثالث: القوة كمحدد للسلوك الخارجي للدولة.....46
المبحث الثالث: النظرية الليبرالية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية.....52
المطلب الأول: علاقة العوامل الداخلية بسلوك الدولة الخارجي.....54
المطلب الثاني: علاقة النظام الدولي بسلوك الدولة الخارجي.....56
المطلب الثالث: دور العقلانية والقوة في السياسة الخارجية.....60
المبحث الرابع: النظرية البنائية لتفسير السياسة الخارجية.....65
المطلب الأول: تفاعل النظام الدولي(المعايير الدولية) مع سلوك الدولة
الخارجي.....68
المطلب الثاني: دور العقلانية والهوية في السياسة الخارجية.....71

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية والأوروبية
وعملية صنع القرار.....78
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الأمريكية و عملية صنع القرار.....78
المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية.....79
المطلب الثاني: المحددات وعملية صنع القرار.....92
المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الأوروبية وعملية صنع القرار.....130
المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الأوروبية.....131

المطلب الثاني: المحددات وعملية صنع القرار.....147

الفصل الثالث: طبيعة الخلافات الأمريكية-الأوروبية.....185
المبحث الأول: المسائل الأمنية – السياسية.....185
المطلب الأول: المسائل الأمنية.....186
المطلب الثاني: المسائل السياسية.....212
المبحث الثاني: المسائل الاقتصادية-التجارية والمسائل
الثقافية-الحضارية.....235
المطلب الأول: المسائل الاقتصادية-التجارية.....236
المطلب الثاني: المسائل الثقافية-الحضارية.....264

الفصل الرابع: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وحدود الدور
الأوروبي في صنع سياسة خارجية مستقلة.....295
المبحث الأول: أهداف و وسائل السياسة الخارجية الأمريكية
للتأثير على القرار الأوروبي.....295
المطلب الأول: الأهداف.....296
المطلب الثاني: الوسائل.....319
المبحث الثاني: حدود وآفاق الدور الأوروبي في صنع سياسة خارجية مستقلة
(حالة حرب العراق 2003).....355
المطلب الأوّل: معوقات الدور الأوروبي في المنافسة على القيادة العالمية.....356
المطلب الثاني: حالة حرب العراق 2003.....365
خاتمة:.....388
المراجع.....394
فهرس الجداول.....411
فهرس الأشكال.....414
الفهرس.....416

الملخص

ملخص

بعد نهاية الحرب الباردة، شهد النظام الدولي تحولات عميقة في مجالات عديدة، كان أهمها على المستوى التنظيري أو المفاهيمي وعلى مستوى الأحلاف، و كذلك على مستوى طبيعة و فلسفة النظام الدولي، بالإضافة إلى ظهور متغيرات جديدة أصبح من الضروري التعامل معها بجدية كظاهرة الإرهاب الدولي و كذلك مشاكل البيئة و الهجرة غير الشرعية و مشكلة الأقليات.

وقد مسّت هذه التحولات الدولية، العلاقات الأوروبية – الأمريكية، من خلال ظهور خلافات حادة و عديدة حول مجموعة من المسائل و القضايا الدولية، التي بقت عالقة بعد نهاية الحرب الباردة، و بالخصوص حول المسائل المعقدة سواء القضايا السياسية والأمنية أو القضايا المالية و التجارية.

وقد برزت هذه الخلافات بالخصوص عند وصول المحافظون الجدد إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس بوش الابن، عن طريق محاولتها انتهاج إستراتيجية انفرادية و نظرة أحادية في إدارة القضايا الحساسة في النظام الدولي، دون مراعاة الشريك المتمثل في الاتحاد الأوروبي ، و أهم هذه المسائل (الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والحرب على الإرهاب، التدخل العسكري في بعض الدول كالعراق وأفغانستان و كذلك مسألة التجارة العالمية).

لأن الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، و بالخصوص بعد 11سبتمبر 2001 أضحت تهدد مصالح أهم دول الاتحاد الأوروبي كفرنسا و ألمانيا، و على الرغم من أن دول الاتحاد الأوروبي ، لعبت الدور الثاني أو الثانوي في التصدي للمعسكر الشيوعي، إلا أن تطلعات الاتحاد بعد نهاية الحرب الباردة، كانت تتمثل في لعب دورا أكبر أو دورا موازيا للولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي الجديد.

ولكن حجم الولايات المتحدة و إمكانياتها الكبيرة، و تفوقها في العديد من المجالات وأهمها المجال العسكري، سمح لها بأن تتبع سياسات أحادية بعيدة تماما عن مبادئ

وأسس التحالف الغربي القديم و بعيدا عن منطق الشراكة الغربية التي سادت طيلة فترة الحرب الباردة.

لذلك ظهرت خلافات عديدة في المعسكر الغربي الليبرالي، الذي كان يمتاز بميزة مهمة جدا هي التماسك الكبير فيما بين أعضائه، مما أدى إلى ظهور أصوات في الاتحاد الأوروبي تنادي بضرورة مراجعة العلاقة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وكذلك إعادة النظر في إدارة المسائل الهامة والمعقدة في النظام الدولي، بإشراك إعطاء دورا أكبر للاتحاد الأوروبي في معالجتها.

هذه المطالب الأوروبية لاقت رفضا قاطعا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى رفض آخر تمثل في بعض دول الاتحاد الأوروبي و على رأسهم بريطانيا، التي طالما لعبت دور المساند والداعم للهيمنة الأمريكية على الاتحاد الأوروبي على حد تعبير "شارل ديغول" رئيس فرنسا السابق .

من هذه النقطة نصل إلى نتيجة مفادها أن فرنسا و بعض الدول في الاتحاد، كانوا يدركون تماما بأن الولايات المتحدة ما إن تسمح لها الفرصة سوف تتعامل مع الاتحاد، ليس كحليف ساعدها على الخروج منتصرة ضد المعسكر الشيوعي و إنما كقطب منافس لها على القيادة العالمية، وبالتالي ضرورة إحباط أي محاولة للخروج عن هذه الهيمنة الأمريكية.

إن مسألة الاختلاف الأوروبي و عدم وجد نظرة مشتركة حول مستقبل الاتحاد، جعلت منه اتحاد ضعيف على مستوى عملية صنع القرار حيث يجد صعوبات كبيرة في اتخاذ قرارات مشتركة حول أهم المسائل الدولية و الإقليمية و كذلك صعوبات كبيرة في اتخاذ مواقف حسب تطلعاته الريادية، كما أن مسألة التوسع نحو شرق أوروبا بالنسبة للاتحاد زاد من صعوبة صنع قرار أوروبي موحد.

ونتيجة لهذه الخلافات حاولت الولايات المتحدة توظيف مجموعة من الوسائل للتأثير على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، و كانت أهم وسيلة هي الأداة العسكرية أو

ما يسمى فيما بعد بعسكرة العلاقات الدولية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الذي تمثل في التدخلات العديدة في إدارة الأزمات الدولية والإقليمية بالقوة العسكرية.

إضافة إلى ماسبق وظفت الولايات المتحدة بعض المؤسسات والمنظمات المشتركة بينها وبين الاتحاد كالحلف الأطلسي لتحقيق مصالحها و على حساب الاتحاد الأوروبي، مما ألحق أضرار بهذا الأخير في مجموعة من المناطق، حيث يعتبرها الإتحاد مناطق حيوية له .

وعلى ذلك طالبت دول الاتحاد الأوروبي و لازالت تطالب بضرورة إعادة النظر في هذه العلاقة بين الطرفين مثل إعادة هيكلة الحلف الأطلسي، و حتى مراجعة بعض أسس النظام الرأسمالي بالممارسة الأمريكية و بالخصوص بعد الأزمة المالية العالمية 2009، من أجل تحقيق استقلال أكبر أثناء صنع قراراتها بشأن القضايا الإقليمية و الدولية، التي تحقق مصالح الاتحاد و ترقى به في سلم ترتيب القوى العالمية.

ومن هنا تخرج الدراسة بنتيجة مفادها، أن الحلف الغربي الرأسمالي الذي كان يعتبر بمثابة الحلف المقدس في القرن العشرين و القرن الواحد و العشرين، يبقى مثله مثل باقي التكتلات و الأحلاف السابقة، لا تدوم إلا بوجود مصالح حيوية مشتركة و في غياب تلك المصالح تغيب قوة التحالف و لا أهمية للتقارب القيمي و الثقافي و الحضاري، في تماسك التحالفات و المعسكرات.

ولذلك قد نشهد في المستقبل صدامات حادة بين الطرفين على مستوى منظمة التجارة العالمية أوعلى مستوى الأمم المتحدة والحلف الأطلسي، نتيجة قوة التأثير والضغط الممارس على الإتحاد الأوروبي من طرف الولايات المتحدة، وتبقى مسألة التنافس على قيادة النظام الدولي و البحث عن زيادة القوة كما طرحها الواقعيون، هي الأساس والهدف الذي تسعى وراءه القوى الكبرى و لا مجال للمعايير و الأخلاق و التعاون المشترك في استراتيجيات هذه القوى.

Résume

A la fin de la guerre froide, le système international a connu de profondes mutations dans des domaines différents dont les plus importantes furent les plans théoriques et conceptuels ainsi qu'au niveau des alliances ; il fut de même quant à la nature et la philosophie du système international et l'apparition de nouvelles variables qui obligèrent à composer avec elles tels le phénomène du terrorisme international, les problèmes de l'environnement, de l'émigration clandestine et des minorités.

Ces mutations internationales ont influencé les relations euro américaines à travers l'apparition de profondes divergences autour d'un certain nombre de sujets et de questions internationales restées en suspens dans la période post guerre froide concernant des questions politiques et sécuritaires ou les questions financières et commerciales.

Ces désaccords ont pris corps surtout après l'arrivée au pouvoir des néo conservateurs aux états unis avec comme chef de file le président Georges bush junior et qui ont adopté une stratégie, unilatéraliste et une vision partiale dans la gestion de dossiers sensibles dans le système international, sans considération aucune du partenaire européen ; parmi ces questions on dénombre le conflit israélo palestinien, la guerre au terrorisme, l'intervention militaire dans un certain nombre de pays tels l'Iraq et l'Afghanistan et aussi la question du commerce international.

La stratégie américaine durant la période fin de la guerre froide et surtout après le 11 septembre 2001 commençait à menacer les intérêts des plus importants pays de l'union européenne comme la France et l'Allemagne ; et malgré que ces pays aient joué un rôle de seconde importance dans le conflit avec l'ex bloc communiste, ces mêmes pays ont voulu joué un rôle plus important quid un rôle parallèle à celui des états unis dans le leadership du nouvel ordre international.

La dimension et les immenses potentialités des états unis et leur suprématie dans les différents domaines et notamment militaire leur ont permis de poursuivre des politiques unilatéralités tout à fait au diapason des principes et bases de l'ex bloc occidental et loin de la logique du partenariat qui y a prévalu tout au long de la période de guerre froide.

En résultat, des divergences multiples ont fait leur apparition dans le camp occidental libéral qui jadis se prévalait d'une solide cohérence entre les membres de sa composante ; des voies se sont donc élevées du coté de l'union

européenne appelant à la révision des relations liant les pays de l'union aux états unis et la remise en cause des modes de gestion des questions importantes et compliquées dans le système international en prônant un rôle plus important pour l'union.

ces demandes européennes ont essuyé un refus catégorique de la part des états unis ainsi que de la part de certains pays de l'union à l'instar de la grande Bretagne qui a « toujours défendu une certaine hégémonie américaine sur l'union européenne » selon les termes de l'ancien président français Charles de gaulle.

On arrive donc au constat duquel la France et certains pays de l'union presentaient déjà un changement de position et de qualification des états unis vis-à-vis des pays de l'union européenne non pas comme un allié l'ayant aidé à vaincre le camp communiste mais comme un pôle lui disputant le leadership mondial, et qu'il faut absolument décourager à sortir du joug américain.

L'absence d'une vision d'avenir commune aux pays de l'union a fragilisé tout processus de prise de décision et notamment concernant les questions importantes d'ordre international et régional, ainsi que de la prise de position en rapport avec ses aspirations de leadership. L'élargissement de l'union vers les pays d'Europe de l'est a en outre rendu difficile toute prise de décision commune.

En écueil à ses divergences, les états unis a tenté d'influencer le processus européen de prise de décision via la militarisation des relations internationales et les multiples interventions dans la gestion des crises internationales et régionales par la force militaire.

summary

The international system was boosted by the end of the cold war, into a deep mutation in different aspects, especially in theoretical, conceptual and alliances level ,as well as in its nature and philosophy, however this mutation emerged many new variations as the problems of international terrorism , environmental problems ,illegal immigration and minorities problems which must be taken in consideration.

So the Euro_ American international relationships were influenced by this mutations , mainly after the deep disagreements about many international issues that were not solved by the end the cold war , especially the most difficult ones, whether in political, security , financial and commercial areas .

however, this disagreements were emerged with the arrival of the new conservatives represented by W.W Bush and increased after his unipolar strategy and own vision to manage the international crucial issues without giving any consideration to the European partner , what was remarked in many cases like the Palestino_ Israeli conflicts , the military intervention in Iraq and Afghanistan as well as in international commercial issues.

because of the threatening American strategy after 11th of September 2001 to the interests of some European countries as France and Germany ,however the European union played a secondary role against socialist camp ,which was not its real ambitions after the cold war , while it wanted to play a bigger role or at least a parallel to the USA one in leading the new International system.

But the power and capacity size of USA and its primacy in many fields especially with its military hegemony , permitted it to apply lonely policies far from the principles and bases of the old western alliance and the logic of its partnership which was during the cold war.

From that effect, many disagreements have emerged inside the western liberal camp -which was characterized by a big solidarity and union between its members, pushed many voices in the European union demanding the reformulation of this relationship between the two parts , as well as the review of the direction of the most complicated and important International order issues with more presence of EU .

However all these grievances were completely refused by USA and by some European countries like Great Britain as a protagonist to the American hegemony over EU as Charles Deguaulle the former French president has said?

From that point, we arrive to the result that France and some European countries knew very well that USA would treat EU not as an ally that helped them in the past to defeat communism, but as a challenger camp. Then, it is important to keep them under its umbrella, and to prevent any attempt to break American supremacy.

The divergences inside EU countries and the absence of any united vision about the future of this union weakened their capacities in terms of making decisions. Indeed , European countries face a big difficulties in making any common decisions about the most important international and regional issues especially those reflecting their big ambitions, in additions to their expansionist policies in eastern Europe which complicate this situation.

However, USA tried to take these divergences to influence the European decisions implementing many means principally the military force, i.e. what is known as the militarization of international relations by USA ,illustrated in many military interventions to resolve international and regional crises .

Furthermore, USA exploited common institutions like NATO to fulfill its own interests in detriment of European ones, which was reason of the loss of many achievements in its vital regions. Thus ,these issues arose European union grievances for the review of its relationships with USA , the restructuration of the NATO, and the revision of some liberal system bases especially after The 2009 financial crises to achieve more autonomy in its decisions concerning the regional and International affairs, that realize EU interests and enhance its position in world power architecture.

According to our research , we conclude that The western alliance, which was considered as sacred alliance in the 20^{th} and 21^{ST} centuries, remains like the former ones which can not endure without the existence of common interests ,which its absence may weaken the alliance and we believe that there is less importance of common values , cultural or civilizational approachment in the strength and the union of alliances and camps .

As a result to the great American influence and pression on the EU , we would live in the future a strong clashes and conflicts between the two parts especially

in world trade organization , or in UN and NATO levels .as we agree with realists point of view about the importance of competition for ruling the international system and the improvement of power as a basic goal of the great powers , and there is significant influence of norms, ethics, and common cooperation to shape strategies of these powers.